





ملحق الفقه الزيد

هذه حاشية المحقق ناصي  
الدين اللقاني على  
شرح جمع الجوامع  
للمحقق  
الحلي

Süleymaniye M. Kütüphanesi  
Hasan Hüseyin Paşa

Est. 1827

395



Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, written on a separate sheet of paper that is partially visible and slightly offset to the right.

يد والحد منهما **قول** الذي هو اظهر  
 محقق معنى التكليف اي ان دلالة العقاب  
 وجوده معني لفظ التكليف وهو انما  
 فيمكلفنا اظهر من دلالة الثواب عليه  
 فالعقاب لا يكون الا على تركه ملزم بوجوبه  
 فكل او تركي والثواب يكون على ذلك تارة  
 يتم التابع للملز بوجوبه في الوجود اذ  
 يدل على شي بلا واسطة قطعا  
 اظهر مما يدل عليه تارة بلا واسطة وتارة  
**بالحق** موقوف لا يصح ان يكون خبرا  
 عن الامر معني الثاني ان الثاني في وجود  
 الحكم اي الامر الثابت في الواقع لوجود الحكم  
 كل وقت هو ان وجوده موقوف فالثاني  
 موقوف وجود الحكم والموقوف هو وجوده  
 فهو موقوف خبر عن هو وان محذوفا عايدا  
 الضمير على وجود الحكم **قول** مشتمل اي  
 محتو مفهومه احتوا الكل على ما في ضمنه  
 العلوم ان الانتفاق له والوجود  
 خارجان عن مفهوم توقف الحكم  
 زمان له على ان الوجود بعده لا يلزم مفهوم  
 التوقف لذاته لا تترى ان الشرط يتوقف  
 عليه مشروط الذي قد لا يوجد بعده  
 نعم يلزم هنا الخصوص كون المشرع المتق

و من هو الذي  
 ليس الا لا غير من  
 فخلاصه منساق  
 اذا احتوا الذي  
 ادعاه منساق لغويله  
 و من المعلوم ان  
 اياه من الايات  
 قوله لا زمان  
 ان اراد هذا الاغوي  
 كما في غلبة السوء  
 لان الشامل يدع ان  
 المستلزم مع وجود  
 السوء حتى كذا في بل  
 موده انه مظهر  
 البوق للغير كما  
 يستلزم اليه اياه من  
 هو كذا في غويله  
 اي لمعنى الكمال  
 على قدر المودع  
 الذي لمعنى التجلي  
 مع الايات

قال في الايمان قال شيخنا العلامة الشان والقصة هي كذا  
 المطابقة لما في نفس الامر ولا يخبر عن الشان ولا ينبغي ان يكون خبره عن  
 صادق بل هو كونه من ايد في خبر لفظ الامر بمعنى الخبر  
 الشان واقول ما ذكره قد يوقف ولا يلزم منه ان يكون الخبر مع  
 انه يكون جملة في الايمان والامر على قول شيخنا  
 ذلك في الايمان والامر على قول شيخنا  
 الظاهر في الايمان والامر على قول شيخنا  
 اختلافاً في الايمان والامر على قول شيخنا  
 المصنف في الايمان والامر على قول شيخنا  
 الاخبار عن صفة الجملة على قول شيخنا  
 على حد في الايمان والامر على قول شيخنا  
 الشان حيث لم يقدّر صفة الجملة على قول شيخنا  
 في جملة الايمان والامر على قول شيخنا  
 بالامر الظاهر في الايمان والامر على قول شيخنا  
 من جواز الاخبار بمقدم الوجود في الايمان والامر على قول شيخنا  
 الامر في كلام المصنف في الايمان والامر على قول شيخنا  
 وبين حل كلام المصنف في الايمان والامر على قول شيخنا



عليه محتوي على الحكم المترقب  
 ضروري نقول من الامري ان الم  
 يطلق على المكره عليه ما لا  
 فعله ولا تركه وعلى ما تدعو اليه  
 وعاتا ما كاحل البيت للضطر وظاهر  
 ان الاولين لا يتعلق بهما حكم كما سيجي  
 والتفسي في الهم اشبه بالثالث منه  
 فالأخ في الاية ذكرها بالمعنى الاع  
 اي الاذن في الفعل الصادق بالوجه  
 وقسم الضروري لم يذكره المحقق  
 في كتابه الواقف وشرح ابن الحاجب  
 واستغاطه اوفق بقصره لعلق الاحكام  
 الشرعية على الافعال الاختيارية **قوله**  
 لخصومه يتعلق بقوله قضى **قوله**  
 بان ادرك الباء سببية **قوله** فامر قضائي  
 اي قضا العقل في ذلك الشيء وهذه الجملة  
 جواب قوله فمما قضى وفيها اشكال لان  
 جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء لا بد  
 فيه من ضمير يربطه به فان لم يقدر هذا  
 لزم محذور صناعي وان قدر بان قيل  
 الاصل فامر قضائي فيه به اي بذلك  
 المعنى الذي قضى به من وجوب مثله  
 لزمان قوله مستدرك لا فائدة له لان

هذا هو الوجه في قوله فامر قضائي  
 انما هو الامر الذي يوجب العمل به  
 وهو الامر الذي يوجب العمل به  
 وهو الامر الذي يوجب العمل به  
 وهو الامر الذي يوجب العمل به

قوله فامر قضائي  
 انما هو الامر الذي يوجب العمل به  
 وهو الامر الذي يوجب العمل به  
 وهو الامر الذي يوجب العمل به  
 وهو الامر الذي يوجب العمل به

اي هو الضمان  
 فهو الضمان

فهو الضمان

قوله فامر قضائي  
 انما هو الامر الذي يوجب العمل به  
 وهو الامر الذي يوجب العمل به  
 وهو الامر الذي يوجب العمل به  
 وهو الامر الذي يوجب العمل به

قوله فامر قضائي

قوله فامر قضائي

قوله فامر قضائي  
 انما هو الامر الذي يوجب العمل به  
 وهو الامر الذي يوجب العمل به  
 وهو الامر الذي يوجب العمل به  
 وهو الامر الذي يوجب العمل به











كونه مكلف بداي لاجل التكليف **قوله**  
ولا يمكن الاتيان معا اي مع الفعل المذكور  
بالتقيض والانزما معان الجمع بين التقيض  
ولا يصح عزم الضمير على الاكراه بل هو  
الاتيان معا ثابت والاولي ان يقول ولا  
يمكن الاتيان معا بالمكلف بد ولا بتقيض  
**قوله** لتكافيه تقوية للمبالغة لا قيد  
للاحتراز **قوله** بتركه لم يقل بتركه  
وان كان مطابقا لما مر لان التكليف يقتل  
المكافي غير مقصور مشرعا **قوله** بينهما  
اي بين نفسه ومكافئه وتنشئة عائد  
الموصولة المفرد كما هتأ على توهه تنشئة  
الموصولة **قوله** فيا تهم بالقتل الصواب  
ان يقول فيا تهم بالابتزاز القتل على  
هذا القول لا دخل له في الاثم وتوضيح  
هذا القول ان القدرة على الفعل التام  
حالة المباشرة فلا يكلف قبلها والا كان  
تكليفها بما يطاق فقبل التلبس بالمكس  
عليه لا يكلف به ولا بتقيضه بل بابتزاز  
مكافئه بالبقا اي بالعزم والتقسيم  
على ذلك فان ترك هذا الابتزاز الي ابتزاز  
نفسه بذلك كان اثما واذا تلبس بالكره  
عليه فلا تكليف ايضا بواحد منهما لعدم

قوله لا يمكن الاتيان معا اي مع الفعل المذكور بالتقيض والانزما معان الجمع بين التقيض ولا يصح عزم الضمير على الاكراه بل هو الاتيان معا ثابت والاولي ان يقول ولا يمكن الاتيان معا بالمكلف بد ولا بتقيض قوله لتكافيه تقوية للمبالغة لا قيد للاحتراز قوله بتركه لم يقل بتركه وان كان مطابقا لما مر لان التكليف يقتل المكافي غير مقصور مشرعا قوله بينهما اي بين نفسه ومكافئه وتنشئة عائد الموصولة المفرد كما هتأ على توهه تنشئة الموصولة قوله فيا تهم بالقتل الصواب ان يقول فيا تهم بالابتزاز القتل على هذا القول لا دخل له في الاثم وتوضيح هذا القول ان القدرة على الفعل التام حالة المباشرة فلا يكلف قبلها والا كان تكليفها بما يطاق فقبل التلبس بالمكس عليه لا يكلف به ولا بتقيضه بل بابتزاز مكافئه بالبقا اي بالعزم والتقسيم على ذلك فان ترك هذا الابتزاز الي ابتزاز نفسه بذلك كان اثما واذا تلبس بالكره عليه فلا تكليف ايضا بواحد منهما لعدم

القدرة  
قوله لا يمكن  
الاتيان معا

القدرة اذ القدرة المرجوة تعلقت  
بالمكلف عليه وهو غيرهما فقد ظهران  
الاثر بسبب الابتزاز كما قال المص لا يقتل  
من جهة الابتزاز كما قال الشافعي وقيل  
يجوز تكليف المكر بما اكره عليه او بتقيضه  
يعني قبل التلبس بالمكره عليه **قوله**  
فتواها لو قال فتواه كان اذني لاول  
الكلام وللو واقع يعرف بالتامل **قوله** وان لم  
يكلفه المرسى ان ما يتوقف عليه  
الواجب شرعا او عقلا او عادة واجب  
بوجوبه والصبر على ما اكره به من ذلك على  
تقديم التكليف بالتقيض فتقوله وان لم  
يكلفه غير صحيح الا ان يكون مبالغة على  
قوله ان ياتي بتقيضه مجرعا عن النظر  
الي التكليف به كما ان التمثيل بقوله كمن  
اكره انما يصح للاتيان المذكور دون التكليف  
به **قوله** والقول الاول للمعتزلة في  
مقتضى جبهه حيث ينام نظر لان امتهم  
بكون التكليف قبل حدوث الفعل والقطاع  
حال حدوثه **قوله** وان التحقيق هو  
ما سجد كمن من ان التكليف انما يوجد مع  
الفعل وهو قول خارج عن قول المعتزلة  
والاشاعرة **قوله** ويتعلق الامر سياتي

قوله لا يمكن الاتيان معا اي مع الفعل المذكور بالتقيض والانزما معان الجمع بين التقيض ولا يصح عزم الضمير على الاكراه بل هو الاتيان معا ثابت والاولي ان يقول ولا يمكن الاتيان معا بالمكلف بد ولا بتقيض قوله لتكافيه تقوية للمبالغة لا قيد للاحتراز قوله بتركه لم يقل بتركه وان كان مطابقا لما مر لان التكليف يقتل المكافي غير مقصور مشرعا قوله بينهما اي بين نفسه ومكافئه وتنشئة عائد الموصولة المفرد كما هتأ على توهه تنشئة الموصولة قوله فيا تهم بالقتل الصواب ان يقول فيا تهم بالابتزاز القتل على هذا القول لا دخل له في الاثم وتوضيح هذا القول ان القدرة على الفعل التام حالة المباشرة فلا يكلف قبلها والا كان تكليفها بما يطاق فقبل التلبس بالمكس عليه لا يكلف به ولا بتقيضه بل بابتزاز مكافئه بالبقا اي بالعزم والتقسيم على ذلك فان ترك هذا الابتزاز الي ابتزاز نفسه بذلك كان اثما واذا تلبس بالكره عليه فلا تكليف ايضا بواحد منهما لعدم

قوله لا يمكن الاتيان معا اي مع الفعل المذكور بالتقيض والانزما معان الجمع بين التقيض ولا يصح عزم الضمير على الاكراه بل هو الاتيان معا ثابت والاولي ان يقول ولا يمكن الاتيان معا بالمكلف بد ولا بتقيض قوله لتكافيه تقوية للمبالغة لا قيد للاحتراز قوله بتركه لم يقل بتركه وان كان مطابقا لما مر لان التكليف يقتل المكافي غير مقصور مشرعا قوله بينهما اي بين نفسه ومكافئه وتنشئة عائد الموصولة المفرد كما هتأ على توهه تنشئة الموصولة قوله فيا تهم بالقتل الصواب ان يقول فيا تهم بالابتزاز القتل على هذا القول لا دخل له في الاثم وتوضيح هذا القول ان القدرة على الفعل التام حالة المباشرة فلا يكلف قبلها والا كان تكليفها بما يطاق فقبل التلبس بالمكس عليه لا يكلف به ولا بتقيضه بل بابتزاز مكافئه بالبقا اي بالعزم والتقسيم على ذلك فان ترك هذا الابتزاز الي ابتزاز نفسه بذلك كان اثما واذا تلبس بالكره عليه فلا تكليف ايضا بواحد منهما لعدم



وَأَنَا أَكْفِيكَ مَا يَبْتَغِي ۖ وَهَذَا الْكِتَابُ

ان الامر لموا لايجاب والذبح وهما في بيان  
من الحكم الذي هو الخطاب المتعلق بتعلق  
معنوي او تنجيزيا معا كما امر فلا يمكن تعلق  
الامر من حيث هو امر بالمعروف والنهي  
بالمكلف فينتاوله معدوم الذات او الصفات  
التي يتوقف عليها التكليف **قوله** بشرط  
التكليف منها البعثة فلا حاجة الى  
زيادة بعد البعثة كما امر بكن يجب كونه  
البناء بشرط المعية لا للملا بصفة  
**قوله** يكون مأمورا ان توقف كونه  
مأمورا اي متعلق الامر على وجوده  
بصفات التكليف يقتضي انتفاءه قبله  
وهو تقيض المطلوب من اثباته قبله  
فتأمل وتسميته هذا التعلق بالعقلي  
كما في العضد لكونه ثابتا بالدليل  
العقلي المبين في محله النيب منها بالمعنى  
واعلم ان هذا البحث وكثيرا من المباحث  
انها تثبت على وجه يصح اذا اعتبر التعلق  
المعنوي وحده كما في ما به تحقق مفهوم  
الحكم وغلبه فيفسر بما قاله العضد ونقد  
بل اريد به التعلق العقلي وهو ان المعدوم  
الذي علم الله انه يوجد فيشترط التكليف  
يتوجه عليه حكم في الازل بما يفهمه

ويقدم

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

قول الله تعالى الكلام النفسي  
اعز ويلزم من في النفس ان  
الاقسام الذي من جملتها  
الامر ويلزم من في الامر في النفس  
هذا ولكن المقول في ردود الامر  
الي الارادة فيرد بينوا الامر  
وينفون الكلام ولا يلزم من  
في الكلام في الامر ارجع  
ان قاسم اه

ويفعل فيها لا يزال التي **قوله** اي  
جاء كلام الله النفسي إشارة الى ان  
اللام في الخطاب لتعريف العهد الذكرى  
باعتبار خطاب الله تعالى دون بقية  
القيود حذر من التكرار فيها اذ طلب  
الفعل مثلاً هو من تعلق الخطاب بفعل  
المكلف وقد يقال المراد الاشارة الى  
الخطاب بجميع قيوده السابقة ولا تكرر  
لان هذا تفصيل لاجمال ما سبق ثم  
اعلم ان الطلب من الله تعالى هو قوله  
افعل مثلاً فمنهم من اعتبر هذا كآية الى  
فقسم الحكم الى طلب وتخيير وحده  
الامر باقتضا فعل فعل الخ والنهي باقتضا  
كف الخ ومنهم من ترك الطلب اي النوع  
المسمى به من كلام الله تعالى مترلة الطلب  
فاسند الطلب اليه اسناد امتياز بما من اسناد  
الفعل او معناه الى المصدر واشتق له  
منه اسم فاعل وحده الامر والنهي بالقول  
المقتضى الخ والمصنعي على هذا الاعتبار  
تقسيم الحكم وعلى الاعتبار الاول حده  
الامر والنهي بهما شيئاً في مجتمعهما **قوله**  
اقتضا جازماً الاقتضا ليس بجازم حقيقة  
ولا ينقسم الى مجزوم به وغيره لان كل

ای حقیقتہ الطالب

كما في قولك جديده ٥١



طلب حاصل فهو مجزوم بحصوله ولذا كان  
 طلب نذب بل الطلب مجزوم غير متعلق  
 اي مقطوع فيه بان متعلقه لا يعود عنه  
 الى غير فاستاد جازما الى ضمير الاقتصار  
 مجازي من استاد فاللفظ على الية المفعول  
 فيه المجازي ومثله في ذلك الادراك  
 المجازي فقامت **قوله** او اقضي الترك  
 يرد عليه كف عن كذا طرفة او على قسم  
 الايجاب عكس لان المتعبر فيه الفعل  
 العري في نهى مخصوص متعلق بمقدري  
 مدلوله على ذلك الخطاب نهى بدليل قوله  
 بعد فالخطاب المدلول عليه بالمخصوص  
**قوله** وهو النهى عن ترك المندوبات  
 التي بالنهي مفعلة متعلقة بالترك المضاف  
 للمندوبات ليكون نهيا واحدا عاما فيطبق  
 المثال ما مثل له **قوله** من اوامر الخير  
 في جمع الاوامر وافراد النهى بقوله متعلقا  
 الاوامر وهي الافعال المتنوعة واتحاد  
 متعلق النهى وهو الكف عن ترك تلك  
 المندوبات كما يشير الي ذلك لفظه **قوله**  
 فان الامر بالشئ يعيد النهى عن تركه  
 هو على منوال قوله الاستفاد من اوامرها  
 وقال هنا يعيد ويستفاد وفي مبحث

في الامور

في الامور

الامر

في الامور...  
 في الامور...  
 في الامور...

في الامور...  
 في الامور...  
 في الامور...

الامر...  
 او يتضح...  
 الاول...  
 الاخير...  
 الدلالة...  
 متعلق...  
 متعلق...  
 الشي...  
**قوله** والفرق...  
 النهي...  
 المقصود...  
 المدلول...  
 بقسمي...  
 قلت...  
 بالخطاب...  
 منه...  
 بغير...  
 المسمى...  
 تسمية...  
 ظاهرة...  
**قوله** في النهاية...

في الامور...  
 في الامور...  
 في الامور...  
 في الامور...  
 في الامور...

في الامور...  
 في الامور...  
 في الامور...  
 في الامور...  
 في الامور...



الملقظ

ولا يقتضيه عمل ولا نقل بل يجوز ان يكون معناه  
 وان ولد واحد فلهذا لا يقتضيه امر او ان  
 ولم يرد يكون اثني احدى هذه الاقتضاءات  
 او واحد من هذه الاقتضاءات  
 ورد بالوجه سبيلاً مستقيماً  
 وان ورد به يكون مستقيماً  
 واستلزمه ورد به يكون مستقيماً  
 واحد لها وعلى هذا فلا  
 استحالة بل استحالة  
 اختصاصاً

اللفظي كلا الجازين مجازية الاسماء  
اي استاء الزرود الذي هو حقيقة للزود  
الي الخطابين النفسي واللفظي لكونهما  
سبب الزرود **قوله** لوجوب الضمان  
في مثال الوجوب معناه الثبوت وكون الفعل  
متعلق الايجاب والضمن معناه المضمون  
من مثل اقيمة فالوجوب المضاف للضم  
بالمعنى الاول ولذا والولي بالمعنى الثاني  
فهرقتين من المشتركين في معنية **قوله**  
لان متعلقين بخبر من ان يقول لاند اي  
الخطاب وضع اليه اي جعل ثم المراد  
بمتعلق كون الشيء سببا للزود ذلك معنى  
قوله سابقا ولا خطاب يتعلق بفعل غير  
البالغ كما مر وميرح كلام ابن الحاجب  
والعضد وغيرهما ان الكون المذكور  
حكي عن احكام الوضع وهو الحق اذا فرق  
بين تكوين الشيء دليلا وكونه دليلا  
الا باعتبار تعلق الاول بالفعل والثاني  
بالفعل كالايجاب والوجوب على ما مر حوا  
به فهما متحدان بالذات ومختلفان بالامساك  
فليتامل **قوله** فالمراد عندهنا الى اشار  
بالفعل الي ان ما بعدها نتيجة ما قبلها  
من حد الايجاب واخواته بالقول المقتضي

مفتی

[illegible]



١٥  
 من عند الغناء ولا يلزم من سببه شيء لا من  
 سببه أحد الأمرين لا الحركة هو وغاية القول  
 وإذا أراد أن يخلق شيء سببه فخلق في مسد  
 ذلك خلقه على وجه التيقن واليقين يعرف



بالزاة مقارن بالزمان كحركة اليد  
 كحركة الخاتمة **قوله** لان المندوب يجوز  
 تركه هذه المقابلة في معنى كبري قياس  
 من الشغل الاول صفراء قوله وترك  
 التامة اخذ وتقريه ترك التامة المندوب  
 المبطل لما فعل منه ترك له وتركه  
 جائز ينج ترك التامة جائز وهو  
 المراد من نفي وجوبه والخصم منع  
 الصغير وسنده ان ترك الاتمام  
 المبطل لما فعل ترك لما لم يفعل وبال  
 لما فعل فلم يتجد الوسط واتحاد شرط  
 الانتاج **قوله** وعورض في الصوم  
 المعارضة ان يورد الخصم في مقابلة  
 دليل السند له دليل الادلة على تقيض  
 مطلوبه **قوله** حديث الصائيم  
 المتطوع للخصم ان يجعل الصائيم على  
 حريد الصوم والفائدة في النص على  
 ذلك حينئذ ان النية يخرجها لا يلزم  
 بها شي لا يقال فيكون الصائم مجازا لانا  
 نقوله هو مجاز قبل التامة ويتخرج  
 المجاز الاول بعبارة صام في قوله ان شئنا  
 صام على حقيقته على الاول دون الثاني  
 اذ حقيقته الامساك من طلوع الشمس

۱۱

إلى الغروب **قوله** وقياس على الصوم  
الصلاة في التخصيص بالقياس خلاف  
طويل الذيل فيه قوله الإمام الرازي  
بالمشنع وإمام الحرمين بالتوقف وغير  
ذلك من تفاصيل كثيرة ومشبه المص  
على القول بالجواز مطلقاً **قوله** فلا  
يتناولهما الأعمال فيه مناقشة لأن  
العام المخصوص سياتي أن عموم مرادنا  
لاحكاماً **قوله** جمعاً بين الأدلة ظاهرة  
في أن عموم الأعمال هنا خص بالصوم  
والصلاة من المندوبات وهو خلاف  
عموم المندوب في قوله ولا يحل المندوب  
ولو خص عدم الوجوب بهما لم يحتج  
إلى اعتذار في وجوب التام **الحج** **قوله**  
أي التلبس فسر الدخول الذي هو  
التلبس بأوله جزء بالتلبس بالفعل  
ليكون جميعه منوطاً أي مقصوداً **قوله**  
والعمق كالحج فيما تزييني من وجوب  
الانكماش لأن ثقلها كفرضها فيه وكفاة  
وغيرهما **قوله** في وجوب التامهما  
لمشابهتهما لغيرضهما فيما تقدم فيه  
بما أن التشريك في الحكم بالمشابهة  
التي يصح مع الاشتراك في علته كما هو

[illegible]















وجوديا كالانسان وغيره من المخلوقات  
المستقلة واما الاعتباري فهو ما لا  
تحقق له الابعاد بحسب فرض العقل وان  
كان موصوفاً متصفاً به في نفس الامر  
كالامكان فان الانسان متصف به في  
نفس الامر بمعنى انه اذا نسب العقل الي  
الوجود تعقل له وصفاً هو الامكان ويقابله  
الحقيقي انتهى يلغظه فقوله الله نظر الي  
انها ليست عدم شيء اي ولاد اخلافة في  
مفهومها اشارة الي اطلاق الوجودي  
عليها بالمعنى الذي هو القول الثالث  
وقوله اعتبارية لا وجودية يعني علي  
القول الاول ولما ان الوجودي يعني  
الموجود **قوله** اما مانع السبب والعللة  
قال العضد وهو ما يستلزم حكمه تخل  
بحكمة السبب كالدين في الزكاة وان  
حكمه السبب وهو الغني مراساة  
الفقر من فضل ماله ولما يدع الدين  
في المال فضلاً يراي به **قوله** والصحة  
ان جري علي مقتضى ما سبق من ان  
المحج ومقابلته اقتسام متعلق  
خطاب الوضع وذلك ممنوع قال  
العضد تابع ابن الحاجب اعلم انه قد

فلا  
استطاع لفظ  
القول

قوله الله نظر الي  
انها ليست عدم شيء  
اي ولاد اخلافة في  
مفهومها اشارة الي  
اطلاق الوجودي  
عليها بالمعنى الذي  
هو القول الثالث  
وقوله اعتبارية لا  
وجودية يعني علي  
القول الاول ولما ان  
الوجودي يعني  
الموجود

يظن

يظن ان الصحة والبطلان في العبادات  
من جملة احكام الوضع فانكروا ذلك اذ  
بعد ورود امر الشارع بالفعل فكون  
الفعل موافقاً للامر او مخالفاً له وكون  
ما فعل تمام الواجب حتي يكون مسقطاً  
للقضاء وعدمه لا يحتاج الي توقيف من  
الشارع بل يعرفه بمجرد العقل فهو كونه  
مورداً للصلاة وتاركاً لها سواء بسوا  
فلا يكون حصوله في نفسه ولا حكمنا  
به بالشرع فلا يكون من حكم الشارع  
في شيء بل هو عقلي محض انتهى **قوله** وقوله  
لتمييز محمول عن الفاعل والاصل بحسب  
المعنى موافقة الفعل من احب الوجوه  
وقوله فحوله الفاعل تمييزاً والضمير  
المضاف اليه فاعلا فارفع واستتر **قوله**  
لا اجتماع ما يفترق شرعاً لتفسير  
الموافقة به يقتضي انتقالها عن صلاة  
من ظن انه متطهر ثم يتبين له حدثه  
فتنتفي صحته باعل هذا القول وبما في انها  
صححة عليه وتوقال امر الشارع كما  
افصح به ابن الحاجب لتناول الحد صحة  
العبادة والعقد ايضا بدون تفسير  
الموافقة بالاجتماع المذكور **قوله**

قوله الله

قوله الله نظر الي  
انها ليست عدم شيء  
اي ولاد اخلافة في  
مفهومها اشارة الي  
اطلاق الوجودي  
عليها بالمعنى الذي  
هو القول الثالث  
وقوله اعتبارية لا  
وجودية يعني علي  
القول الاول ولما ان  
الوجودي يعني  
الموجود

قوله الله

قوله الله نظر الي  
انها ليست عدم شيء  
اي ولاد اخلافة في  
مفهومها اشارة الي  
اطلاق الوجودي  
عليها بالمعنى الذي  
هو القول الثالث  
وقوله اعتبارية لا  
وجودية يعني علي  
القول الاول ولما ان  
الوجودي يعني  
الموجود







الفصل ط  
انق المانع وجود

وعرف بذلك وجوده  
 الماضي وقوله سبحانه  
 وجوده قلنا وتوفي  
 بالجهلة وقوله يعرف  
 وهو معدوم قلنا  
 هذا مجموع وانما عرف  
 بل نقول لم يعرف السبب  
 الالهيته وجوده خلا وجوده  
 ونخفيه ان الفقد الصحيح  
 حال وجوده قد دل على ان اثره يقع قبله  
 مفصلا به حيث الاخبار ومنفصلا عنه  
 بالخيال عند وجود الخيال لان الشارع  
 حوله امازة علو وقوع اثره بعد كما  
 في جعل الخيال اشارة على نظر الاثر  
 مادام الخيال فقد علمنا وجود الفقد  
 ليعلم حال وجوده فلم يعرف السبب  
 هذا الالهيته وجوده داخل عدمه  
 فتأمل فانه حسن دقيق ادهم  
 باختياره



لا يوافق في الاستعمال  
 في الواجب لان صلاة تكرر عامية للعرض  
 والنقل اول افراد العرض فقط ولا يظهر  
 انه حال من الواجب اي في الواجب  
 حال كونه متفقا عليه لانه لا يفتي  
 في الاولى اه

في محتمل فاجزا الدابة محتمل لانها  
 عنها كما يقتضيه المتن ومدرج به  
 فليتمل **قوله** اي بالعبادة لا يتجاوزها  
 الى العقد اشارة الى ان القصر اضافي  
 لا حقيقي **قوله** لا يتجاوز به عني  
 ان الباني هذا التركيب داخل في المقصور  
 عليه لا على المقصور الذي هو الكثير  
 الشائع **قوله** والمعنى الاشارة الى ان  
 هذا القصر من قبيل قصر الصفة على  
 الموصوف **قوله** لا يتصف به العقد  
 ويتصف به العبادة هذا اخص من  
 المص لان مراده اختصاص اطلاق لفظ  
 الاجزا بالعبادة سواء كان في الاثبات  
 فتتصف به بعناء اولاد فلا يشهد له  
 قول الشافعي في استعمل الاجزاء تمامه  
**قوله** فالمستعمل في الاضحية وهو  
 مزدوبة عندنا واجبة عند غيرنا  
 فيه شجر حيث جعل الاضحية مستهلا  
 فيها الاجزاء ومزدوبة او واجبة والمعاني  
 الحقيقية كفاية ذبحها في سقوط  
 الطلب وذبح الاضحية **قوله** ومن  
 استعماله في الواجب اتفاقا قوله  
 اتفاقا راجع الى استعمال اي الاجزاء

في محتمل فاجزا الدابة محتمل لانها  
 عنها كما يقتضيه المتن ومدرج به  
 فليتمل **قوله** اي بالعبادة لا يتجاوزها  
 الى العقد اشارة الى ان القصر اضافي  
 لا حقيقي **قوله** لا يتجاوز به عني  
 ان الباني هذا التركيب داخل في المقصور  
 عليه لا على المقصور الذي هو الكثير  
 الشائع **قوله** والمعنى الاشارة الى ان  
 هذا القصر من قبيل قصر الصفة على  
 الموصوف **قوله** لا يتصف به العقد  
 ويتصف به العبادة هذا اخص من  
 المص لان مراده اختصاص اطلاق لفظ  
 الاجزا بالعبادة سواء كان في الاثبات  
 فتتصف به بعناء اولاد فلا يشهد له  
 قول الشافعي في استعمل الاجزاء تمامه  
**قوله** فالمستعمل في الاضحية وهو  
 مزدوبة عندنا واجبة عند غيرنا  
 فيه شجر حيث جعل الاضحية مستهلا  
 فيها الاجزاء ومزدوبة او واجبة والمعاني  
 الحقيقية كفاية ذبحها في سقوط  
 الطلب وذبح الاضحية **قوله** ومن  
 استعماله في الواجب اتفاقا قوله  
 اتفاقا راجع الى استعمال اي الاجزاء

هذا

لا يوافق في الاستعمال  
 في الواجب لان صلاة تكرر عامية للعرض  
 والنقل اول افراد العرض فقط ولا يظهر  
 انه حال من الواجب اي في الواجب  
 حال كونه متفقا عليه لانه لا يفتي  
 في الاولى اه

هذا الحديث متفق على استعماله الواجب  
 لان صلاة تكرر عامية للعرض والنقل  
 اول افراد العرض فقط ولا يظهر انه حال  
 من الواجب اي في الواجب حال كونه  
 متفقا عليه لان الاضحية في الاول  
**قوله** فهو مخالفة الفعل الخبر عني  
 طرده الطلاق في الحيض وقدم وروده  
 على عكس لتعريف الصحة بما مر **قوله**  
 فهو مخالفة وقوله وقيل عدم اسقاطها  
 التقابل على الاول تقابل الضدين وعلى  
 الثاني تقابل العدم والملكة او التقيضين  
 وقوله وقوله تغير محول عن النسبة  
 في ضمير ذي الوجهين اي ان الفعل له  
 وجهان من حيث الوقوع لا من حيث  
 ذاته وقوله اي البطلان الذي علم انه  
 مخالفة تخريب لكل التراجع اذ البطلان  
 بمعنى عدم اسقاط القضاء لا يجري فيه  
 قول ابي حنيفة لانه الفساد عند  
 مسقط كما استراه والافتراق بينهما  
 عند اعتباري لاذني انتهى **قوله** الذي  
 علم انه مخالفة لا وجه لتخصيص المخالفة  
 الاكوتنا الراجح والا فالذي علم انه في  
 العبادة اسقاط القضاء هو الفساد

في محتمل فاجزا الدابة محتمل لانها  
 عنها كما يقتضيه المتن ومدرج به  
 فليتمل **قوله** اي بالعبادة لا يتجاوزها  
 الى العقد اشارة الى ان القصر اضافي  
 لا حقيقي **قوله** لا يتجاوز به عني  
 ان الباني هذا التركيب داخل في المقصور  
 عليه لا على المقصور الذي هو الكثير  
 الشائع **قوله** والمعنى الاشارة الى ان  
 هذا القصر من قبيل قصر الصفة على  
 الموصوف **قوله** لا يتصف به العقد  
 ويتصف به العبادة هذا اخص من  
 المص لان مراده اختصاص اطلاق لفظ  
 الاجزا بالعبادة سواء كان في الاثبات  
 فتتصف به بعناء اولاد فلا يشهد له  
 قول الشافعي في استعمل الاجزاء تمامه  
**قوله** فالمستعمل في الاضحية وهو  
 مزدوبة عندنا واجبة عند غيرنا  
 فيه شجر حيث جعل الاضحية مستهلا  
 فيها الاجزاء ومزدوبة او واجبة والمعاني  
 الحقيقية كفاية ذبحها في سقوط  
 الطلب وذبح الاضحية **قوله** ومن  
 استعماله في الواجب اتفاقا قوله  
 اتفاقا راجع الى استعمال اي الاجزاء



















لا يفسد مقتضى بالفعل الاول فلم  
 يتوصل بالفعل الثاني الى ما سبق له  
 مقتضى وموقضا بلا نزاع فيكون الحديث  
 متكس فليتامل **قوله** من ان فعل الخالص  
 اسقاطا ان وقضا بان يقول من فعل اقل  
 من ركعة في الوقت والباقي بعده لان الذي  
 ينطلق عليه قضا ويخرج بالتقيد من حد  
 الاداء ايضا الى حد القضا المذكور هو  
 هذا الفعل لا يكون قضا **قوله** كالتركيب  
 انما لم يجعله تكريرا حقيقة لان التكرير  
 هو الاتيان بالشيء ثانيا مراد اياه تاكيدا  
 الاول وهذا ليس كذلك اذ ما بعد  
 الركعة في الصلاة مقصود في نفسه  
 كالاول **قوله** كالجزء من مدخولها ان  
 قلت كيف يعقل انها جزء من مدخولها  
 الذي في خارجة عند قلت الماد من مدخولها  
 معها وفي كونها لام التعريف نظر  
 بل الصحيح انها موصولة اسمي **قوله** فلا  
 تعد فيها في المفعول ولا يصح في مدخولها  
 الا بتاويل بعيد وفي استنتاج عدم  
 العد كلمة من كونها كالجزء بل كونها جزءا  
 نظرا لا ينبغي **قوله** وزاد مسئلة البعض  
 التعريف في الاصطلاح ليس من المسائل

في قوله مقتضى بالفعل الاول  
 مقتضى بالفعل الثاني  
 مقتضى بالفعل الثالث  
 مقتضى بالفعل الرابع  
 مقتضى بالفعل الخامس  
 مقتضى بالفعل السادس  
 مقتضى بالفعل السابع  
 مقتضى بالفعل الثامن  
 مقتضى بالفعل التاسع  
 مقتضى بالفعل العاشر  
 مقتضى بالفعل الحادي عشر  
 مقتضى بالفعل الثاني عشر  
 مقتضى بالفعل الثالث عشر  
 مقتضى بالفعل الرابع عشر  
 مقتضى بالفعل الخامس عشر  
 مقتضى بالفعل السادس عشر  
 مقتضى بالفعل السابع عشر  
 مقتضى بالفعل الثامن عشر  
 مقتضى بالفعل التاسع عشر  
 مقتضى بالفعل العشرون

ولا بد من هذا الاداء وهو الموصوف  
 في قوله مقتضى بالفعل الاول  
 مقتضى بالفعل الثاني  
 مقتضى بالفعل الثالث  
 مقتضى بالفعل الرابع  
 مقتضى بالفعل الخامس  
 مقتضى بالفعل السادس  
 مقتضى بالفعل السابع  
 مقتضى بالفعل الثامن  
 مقتضى بالفعل التاسع  
 مقتضى بالفعل العاشر  
 مقتضى بالفعل الحادي عشر  
 مقتضى بالفعل الثاني عشر  
 مقتضى بالفعل الثالث عشر  
 مقتضى بالفعل الرابع عشر  
 مقتضى بالفعل الخامس عشر  
 مقتضى بالفعل السادس عشر  
 مقتضى بالفعل السابع عشر  
 مقتضى بالفعل الثامن عشر  
 مقتضى بالفعل التاسع عشر  
 مقتضى بالفعل العشرون

في قوله مقتضى بالفعل الاول  
 مقتضى بالفعل الثاني  
 مقتضى بالفعل الثالث  
 مقتضى بالفعل الرابع  
 مقتضى بالفعل الخامس  
 مقتضى بالفعل السادس  
 مقتضى بالفعل السابع  
 مقتضى بالفعل الثامن  
 مقتضى بالفعل التاسع  
 مقتضى بالفعل العاشر  
 مقتضى بالفعل الحادي عشر  
 مقتضى بالفعل الثاني عشر  
 مقتضى بالفعل الثالث عشر  
 مقتضى بالفعل الرابع عشر  
 مقتضى بالفعل الخامس عشر  
 مقتضى بالفعل السادس عشر  
 مقتضى بالفعل السابع عشر  
 مقتضى بالفعل الثامن عشر  
 مقتضى بالفعل التاسع عشر  
 مقتضى بالفعل العشرون

في قوله مقتضى بالفعل الاول  
 مقتضى بالفعل الثاني  
 مقتضى بالفعل الثالث  
 مقتضى بالفعل الرابع  
 مقتضى بالفعل الخامس  
 مقتضى بالفعل السادس  
 مقتضى بالفعل السابع  
 مقتضى بالفعل الثامن  
 مقتضى بالفعل التاسع  
 مقتضى بالفعل العاشر  
 مقتضى بالفعل الحادي عشر  
 مقتضى بالفعل الثاني عشر  
 مقتضى بالفعل الثالث عشر  
 مقتضى بالفعل الرابع عشر  
 مقتضى بالفعل الخامس عشر  
 مقتضى بالفعل السادس عشر  
 مقتضى بالفعل السابع عشر  
 مقتضى بالفعل الثامن عشر  
 مقتضى بالفعل التاسع عشر  
 مقتضى بالفعل العشرون

لانه ليس في قوله بل هو مركب تعبير  
 فاطلاق المسئلة عليه مجاز **قوله**  
 على ظاهر كلام الفقهاء اي من تحقق وصف  
 الاداء حقيقة لجميع الصلاة بفعل ركعة  
 منها في الوقت على قوله وتحقق وصف  
 القضا كما بذلك على قوله اخرا اما على  
 التحققة المحفوظ فانها يتحقق ذلك  
 لما ذكرنا بالتعبية للمفعول في الوقت  
 او بعده هو اكل وان لم يكن حقيقة  
 بل تاويلا واما على ما حققه بعضهم  
 فانها يتحقق ذلك للبعض المفعول  
 في الوقت او بعده دون الاخر فلا  
 يجري عليه واحد من القولين في  
 تعريف الاداء والقضا الموصوف بهما  
 جميع العبادة **قوله** وبعض الفقهاء  
 حقق ان قيل التحققات اثبات كون  
 الشيء حقا اي ثابتا في نفس الامر  
 فثبت حقيقة شيء لا يكون ضده حقا  
 فالصلاة ذات الركعة ان كان وصف  
 جميعها بالاداء والقضا حقا كما قال  
 اولاً لم يكن وصف بعضها بذلك حقا  
 كما قال ثانياً قلت الحق اولا ليس  
 وصف الجميع بذلك بل كونه بسبب

لم يفسد مقتضى  
 في الموصوف بالاداء والقضا



في صفة الظاهر ان يعود الصبر اليه بدون فائدة ومثله ذلك وان عرّفه بكلف ظاهر في ان يعود الصبر اليه ما استلزمه  
 التبعية اعني كون وصفه الجميع  
 بذلك ثابتا امر لا يتأنيها هو ان الوصف  
 بذلك في نفس الامر للبعض الواقع في  
 الوقت او بعده لا للجميع فالتحقيق في الاول  
 للسبب وفي الثاني للموصوف فليتامر  
 وقضية كلامه ان الاقوال ثلاثة ظاهرا  
 وتحقيق ملحوظ وتحقيق بعض الفقهاء  
 والشروط زيادة البعض بقيد البنية  
 على الظاهر كما قال باستعمال الركعة  
 غير المعظم فجعل ما بعد الوقت قابعا  
 وهو التحقيق الملحوظ فلزم اتحادهما  
**قوله** اي المقاد ففسر الضمير بالمعاد  
 المفهوم من الاعادة ليتقدم عليه  
 مرجعه ولو صرح في التعريف بهذا  
 الظاهر لزم الدور لاخذ المعرف جزائري  
 وكون الفعل المضاف ثالثا كثراد للما  
 ما فعل مرتين فالشر فلهذا ففسر  
 هذا التفسير بما يدفع ذلك فقال اي  
 فعل الشيء ثانيا وانت خير بان الابداد  
 يتوجه على اللفظ ولو صح المراد  
 على ان هذا التفسير لا يتناول الاعادة  
 الاولى دون ما زاد عليها ولو اعيد  
 الضمير على المفعول المذكور قبل مراد

به مطلق كما في الاستخدام لم يكن  
 بعيدا **قوله** في وقت الاداء الاوضح وا  
 والاخصر في وقت **قوله** مع الخامسة  
 او بدون الفاتحة لو قال بدون الطهارة  
 او الفاتحة كان اخصر وافق بقوله  
 فوق شرط **قوله** سهوا قيد به للاختار  
 عن العمد فان الفعل معه كالعدم  
 لغناه فالفعل بعد ليس ثانيا فليس  
 اعادة **قوله** في الاميل اي الحقيقة  
 يعني الشرعية فان معناها في لسان  
 الشارع ذلك وغيره مجازي **قوله**  
 الاوفق له الثاني فيه رفع الفعل للتفصيل  
 الظاهري في الايجاب وهو قليل **قوله**  
 ولم كما قال مصطلح الاكثرين هو قريب  
 من قوله العصد الاعادة قسم من اقسام  
 الاداء في مصطلح القوم وان وقع في عبار  
 بعض المتأخرين خلافا وكان اشار  
 بقوله قال الى مخالفة غيره قال المتأخرين  
 ظاهر كلام المتقدمين والمتأخرين  
 انها اقسام متباينة وان ما فعل ثانيا  
 في وقت الاداء ليس باذا ولا قضاء  
 بطلع على ما يوافق كلام الشارح يعني  
 العصد صريحا انتهى وبه يعلم انه قوله

24  
 في صفة الظاهر ان يعود الصبر اليه بدون فائدة ومثله ذلك وان عرّفه بكلف ظاهر في ان يعود الصبر اليه ما استلزمه  
 التبعية اعني كون وصفه الجميع  
 بذلك ثابتا امر لا يتأنيها هو ان الوصف  
 بذلك في نفس الامر للبعض الواقع في  
 الوقت او بعده لا للجميع فالتحقيق في الاول  
 للسبب وفي الثاني للموصوف فليتامر  
 وقضية كلامه ان الاقوال ثلاثة ظاهرا  
 وتحقيق ملحوظ وتحقيق بعض الفقهاء  
 والشروط زيادة البعض بقيد البنية  
 على الظاهر كما قال باستعمال الركعة  
 غير المعظم فجعل ما بعد الوقت قابعا  
 وهو التحقيق الملحوظ فلزم اتحادهما  
**قوله** اي المقاد ففسر الضمير بالمعاد  
 المفهوم من الاعادة ليتقدم عليه  
 مرجعه ولو صرح في التعريف بهذا  
 الظاهر لزم الدور لاخذ المعرف جزائري  
 وكون الفعل المضاف ثالثا كثراد للما  
 ما فعل مرتين فالشر فلهذا ففسر  
 هذا التفسير بما يدفع ذلك فقال اي  
 فعل الشيء ثانيا وانت خير بان الابداد  
 يتوجه على اللفظ ولو صح المراد  
 على ان هذا التفسير لا يتناول الاعادة  
 الاولى دون ما زاد عليها ولو اعيد  
 الضمير على المفعول المذكور قبل مراد



وقيل انها تقسيم ليس على ما ينبغي  
**قول** ولو سبق بادا مختل ان لم يجر  
 لفظ اذا لمعناه اللغوي اي الفعل لزم  
 الدور وقوله والامداد في وقوع العبادة  
 خارج وقتها ثم ظاهر التقسيم ان الادا  
 والاعادة عبارتان عن العبادة المذكورة  
 وهو موافق لاطلاق ابن الحبيب **قول**  
 ولو سبق بادا مختل صادق بما سبق  
 بادا صحيح فهي اذا الاعادة فهو قول  
 ثالث يخالف كل من قول العاصم  
 والتفتازاني **قول** والافادة صادقة  
 بالواقعة خارج وقتها وهو غير مراد  
 قطعا فلو قال العبادة الواقعة في  
 وقتها المعين الخ كان اصح ثم ينبغي ان  
 المراد بقوله فخل في وقت الادا فعل  
 ركعة فكثر لا الجميع كما هو ظاهر التعارض  
**قول** والحكم الشرعي هذا الفيد كما  
 لا يضر لا يحتاج اليه لما مر من انه  
 المراد عند الاطلاق **قول** من حيث  
 تعلق اضافة التعلق اليه ظاهرة في  
 كون التعلق غارضا له وقد سبق انه  
 جزء من مفهومه فتاوه الاضافة  
 بانها من اضافة الجزء الى كمال المصدر

والا فاعلم ان التقسيم ليس على ما ينبغي  
 ولو سبق بادا مختل ان لم يجر  
 لفظ اذا لمعناه اللغوي اي الفعل لزم  
 الدور وقوله والامداد في وقوع العبادة  
 خارج وقتها ثم ظاهر التقسيم ان الادا  
 والاعادة عبارتان عن العبادة المذكورة  
 وهو موافق لاطلاق ابن الحبيب **قول**  
 ولو سبق بادا مختل صادق بما سبق  
 بادا صحيح فهي اذا الاعادة فهو قول  
 ثالث يخالف كل من قول العاصم  
 والتفتازاني **قول** والافادة صادقة  
 بالواقعة خارج وقتها وهو غير مراد  
 قطعا فلو قال العبادة الواقعة في  
 وقتها المعين الخ كان اصح ثم ينبغي ان  
 المراد بقوله فخل في وقت الادا فعل  
 ركعة فكثر لا الجميع كما هو ظاهر التعارض  
**قول** والحكم الشرعي هذا الفيد كما  
 لا يضر لا يحتاج اليه لما مر من انه  
 المراد عند الاطلاق **قول** من حيث  
 تعلق اضافة التعلق اليه ظاهرة في  
 كون التعلق غارضا له وقد سبق انه  
 جزء من مفهومه فتاوه الاضافة  
 بانها من اضافة الجزء الى كمال المصدر

الي

الفاعل **قول** من حيث تعلقه اشارة  
 الي ان عروض التقدير للحكم بسبب  
 لما يقبله من اجزاء فهو مد ومو التعلق  
 بناء على ما سبق وتغير التعلق بالقدم  
 ووجوده تعلق خطاب اخر بدل فيكون  
 هذا الخطاب حكما اخر بدل الحكم المتقدم  
 تعلق **قول** من صعوبة الخ ظاهر  
 ان ذات الحكم ليس التغير في بابل في  
 وصفها الصعوبة والسهولة وذلك بخلاف  
 قوله من الحرمة الى الحل وقوله اي فالحكم  
 المتغير اليه فالذي يوضح المرام ان  
 يقال الحكم الشرعي كلي يتحقق في ضمن  
 ايجزياته المتباينة بالصعوبة  
 والحرمة والسهولة كالاباحة ويقتض  
 الحكم الكلي بوصف الجزئي المتحقق  
 هو فيه من صعوبة او سهولة والتغير  
 من حكم الى حكم ومن صعوبة له باعتبار  
 صعوبة جزئي الى سهولة له باعتبار  
 سهولة جزئي اخر فظهر ان التغير من  
 صعوبة الى سهولة وبين التمثيل له  
 بقوله كان تغير من الحرمة الى الحل  
 وهما صعب وسهل لا صعوبة وسهولة  
 فظهر ان المتغير غير المتغير منه والمتغير

الاصح ان السهولة بالتغير من الصعوبة  
 الى السهولة فلا منافاة بين قولنا







قوله واقول همزة المراز مستتبه لحدو انا الآخر

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page. The text is dense and covers most of the page, with some lines written in a larger, more decorative hand. The script is cursive and characteristic of the Ottoman period.

[illegible]







لا يمتنع من الادراك النفس بوصول  
النفس الى المعنى بتمام كمالها فان  
قلت منع من كونها معني الوصول اليه  
اسماء الامكان اليه و حصول العلم عن  
دليله واجب وان كان وجوبه عام  
كما سيجي قلت الامكان الذي لا يمنع  
الوجوب للغير او الثبوت بالامكان العام  
وهو سلب الضرورة عن الطرف المتأ  
للمحك لا يمنع الوجوب للثبوت والجواب  
الاول اوفق بما سيقوله من قوله وقال  
يمكن ان يكون **قوله** حذرا من التكرار يندفع  
بان حقيقته ذكر الشيء على وجه تقدم  
ذكره عليه وذلك متفق هنا لان قولنا  
الدليل ما يمكن علم المطلوب الخيري او  
بالفكر فيه المودي من حيث هو الى  
علم مطلقا او ظني محصور لان النظر  
الذي يكون بنفسه مفيد للعلم مطلقا  
وللظن مقادير في الدليل العلم التصديقي  
فقط والظن وهذا لم يتكرر فيه **قوله**  
الدليل القطعي وقوله والظن الا انه  
هنا المفيد للقطع والظن لا المقطوع  
به والمظنون **قوله** اي بحركة النفس  
فما تقوله من بيان لغزوم النظر

لا يمتنع من الادراك النفس بوصول  
النفس الى المعنى بتمام كمالها فان  
قلت منع من كونها معني الوصول اليه  
اسماء الامكان اليه و حصول العلم عن  
دليله واجب وان كان وجوبه عام  
كما سيجي قلت الامكان الذي لا يمنع  
الوجوب للغير او الثبوت بالامكان العام  
وهو سلب الضرورة عن الطرف المتأ  
للمحك لا يمنع الوجوب للثبوت والجواب  
الاول اوفق بما سيقوله من قوله وقال  
يمكن ان يكون **قوله** حذرا من التكرار يندفع  
بان حقيقته ذكر الشيء على وجه تقدم  
ذكره عليه وذلك متفق هنا لان قولنا  
الدليل ما يمكن علم المطلوب الخيري او  
بالفكر فيه المودي من حيث هو الى  
علم مطلقا او ظني محصور لان النظر  
الذي يكون بنفسه مفيد للعلم مطلقا  
وللظن مقادير في الدليل العلم التصديقي  
فقط والظن وهذا لم يتكرر فيه **قوله**  
الدليل القطعي وقوله والظن الا انه  
هنا المفيد للقطع والظن لا المقطوع  
به والمظنون **قوله** اي بحركة النفس  
فما تقوله من بيان لغزوم النظر

واقول لا يخفى مع السائل والافاض في محله ما قلناه

فيها على ما زعم **قوله** مما من شأنه بيان  
لغزوم الصحيح **قوله** ان ينتقل به اي  
بسببه او به بالادلة المستعارة لوجه  
الدلالة بالكنائية **قوله** كالحديث والاحراق  
والامر بالصلاة امثلة لما تقوله النفس  
من تلك الادلة وتوقع حركتها فيه وهو  
مشكل لان كلامه من هذه الامثلة مفرد  
لتحليل الحركة التي هي الانتقال فيه بل  
هي واقفية الحد وداي من الاصغر الذي  
هو الدليل الى الوسط الذي هو ما تقوله  
منه ثم منه الى الاكبر الذي هو المطلوب  
وبه قوله كالحديث ان يصرح بان الاستلزام  
للمطلوب هو الحد الوسيط لا مفهوم  
العقد من الصغرى اي ثبوت محمولها  
لزم من عظمها والكبرى بيان للاستلزام  
كما ذهب اليه بعض الحقائقي **قوله** بان  
ترتيب متعلق بتفضل وضمير ترتب  
مؤنث عائد على الادلة وما تقوله النفس  
منها والمطلوبان وتوقف الوصول الى  
المطلوب بالنظر الذي هو الفكري الى  
المذكورة لتفريح بان الترتيب غير  
النظري بل لازمه كما هو مختار لبعض  
الحقائقي من المنطقيين خلاف ما عليه

بدان المعنى ما في قوله السلام  
ما تقوله كما قاله شيخ الاسلام

واقول اما اولها فلا إشكال في معنى على حد في قوله فيما  
تقوله منها على معنى الطولية وهو غير متعين  
بمعنى حلقها على من شأنها ان ينتقل اليها او ان لا ينتقل  
للمنه التي من شأنها ان تنتقل اليها او ان لا تنتقل  
ذلك المطلوب ولم يجعلها في العبارة مسامحة  
منها الى المطلوب غاية الامر انها من غير  
فولسنا كان غايته ان تقوله بها من غير  
والنقد بربطها لا يفسد الحكم من كونها  
وتنقل من الحد الاضيق هو نفس المطلوب  
وان كان ما يريد بها اه سسم



متأخروهم من انه لنفسه حيث عرفوا  
 المنظور هو الفكر بان ترتيب امور حاصله  
 للتأدي بها الي مجهول ثم هذا الترتيب  
 لازما بالافضل وهو الشكل الاول واما  
 بالحق وهو الاشكال الثلاثة والقياس  
 الاستثنائي لتوقف انتاجها على رجوعها  
 الي الاول **قول** فالامر بالصلاة لوجوب  
 صواب العبادة فاقتموا الصلاة لوجوب  
 حقيقة وكان قال صورة القياس هكذا  
 الامر بالصلاة امر بشي وكل امر بشي  
 لوجوبه حقيقة **قول** لان الشئ يكون  
 دليلا لانه الدليل معروض الدلالة  
 وهو كون الشئ يعيد العلم او الظن عند  
 النظر فيه وهذا حاصل نظر فيه اوله  
 ينظر كذا قال التفتازاني فقول الشئ  
 لان الشئ اي الكاش تجب فيه الوقوف  
 وان لم ينظر فيه النظر المتوصل به بان  
 لا ينظر فيه اصلا او ينظر فيه من  
 غير وجه الدلالة او منه لامع الترتيب  
 المذكور فليتام **قول** لا يمكن التوصل  
 به تنبيه على ان الاطلاق يوهم ان  
 الدليل يجب فيه ان يمكن التوصل به  
 الي المطلوب باي نظر فلا يصدق الحد

على

علي شئ من افراد الدليل **قول** لا يتق  
 وجه الدلالة عنه هو في المعنى تعريف  
 للفساد جار على تعريف الصحة بما مر  
 وقد وافق فيهما التفتازاني ويرد عليها  
 انتفاء الترتيب المذكور في المسمى  
 بالخطا في البرهان لصورته فانه فساد  
 فيه بصدق عليه تعريف الصحة  
 دون الفساد **قول** وان ادي اي  
 افضي وبه عبر التفتازاني فان قيل  
 الافضا الي المطلوب يستلزم امكان  
 التوصل اليه لا محالة قلت ممنوع فان  
 معنى التوصل يقتضي وجه دلالة  
 بخلاف الافضا الذي وعبر التفتازاني بطل  
 الي ان الفاسد من النظر المعرف بالفكر  
 المؤدي الي علم او ظن وسياقي عند  
 تعريف النظر بهذا زيادة بيان **قول**  
 ممن اعتقد ان لما كان الفساد في  
 البساطة من جهتي الثبوت والاستلزام  
 وفي التسخين من الثانية دون الاولى  
 سلب الاعتقاد على الجهتين والظن على  
 الثانية فقط والفساد في بساطة العلم  
 من حيث العموم اذ منه الوايد الثلاثة  
 اي الحيوان والمعدن والنبات وهي مركبة

والنظر في هذه المسألة  
 لا يمكن ان يكون  
 الا على وجهين  
 احدهما ان يكون  
 النظر في ذاته  
 والآخر ان يكون  
 النظر في ما  
 ينظر فيه  
 والوجه الاول  
 هو الذي ذهب  
 اليه التفتازاني  
 والوجه الثاني  
 هو الذي ذهب  
 اليه غيره  
 والوجه الثالث  
 هو الذي ذهب  
 اليه بعض  
 المتأخرين  
 والوجه الرابع  
 هو الذي ذهب  
 اليه بعض  
 المتقدمين  
 والوجه الخامس  
 هو الذي ذهب  
 اليه بعض  
 المتأخرين  
 والوجه السادس  
 هو الذي ذهب  
 اليه بعض  
 المتقدمين  
 والوجه السابع  
 هو الذي ذهب  
 اليه بعض  
 المتأخرين  
 والوجه الثامن  
 هو الذي ذهب  
 اليه بعض  
 المتقدمين  
 والوجه التاسع  
 هو الذي ذهب  
 اليه بعض  
 المتأخرين  
 والوجه العاشر  
 هو الذي ذهب  
 اليه بعض  
 المتقدمين



من العناصر الاربعه الشيطه كالاجسام  
الفلكيه والعقول والنفس عند الحكماء  
**قول** ما يسمى حدها هو من النظر فالتصور  
شارك الحيز في التوصل الى كل منهما  
بالنظر وان كان الموصل والتوصل في  
الحيزي مجزئتين بقا وجه التصوري  
حدا وتصورا فلا يحسن التقابل بينهما  
اذ لا اشعار بالتعريف بالخصوص الذي يبع  
به التقابل لانه اما لوقال اما ما يمكن  
التوصل به صحيح النظر في الـ مطلوب  
لتصوري فليس بدليل بل هو المعروف  
بفتح الـ فقابل بين الدليل والمعرف  
لتقابلهما في التوصل اليه لكان حسنا  
**قول** بان يتصور متعلق بين توصل ولم  
يقول ونرتب كما قال في الحيزي لان التقيد  
اللازم للتزتيب غير واجب لجواز التعريف  
بالفصل او الخاصية وحده كما هو الصحيح  
**قول** هل العلم بالمطلوب لم يقرب  
بالحيزي لافادة ان الاختلاف في العلم  
به وبالتصور **قول** الحاصل عندهم تقدير  
الحصول ليس بلازم لجواز تغلق عقبيه  
بالعلم وتقدير عندهم تقريرين باقوا  
تقوا حصول العلم عن النظر فلا تكرار

والاذا زاد ان العلم  
بالعلم وتقدير عندهم  
تقريرين باقوا تقوا  
حصول العلم عن النظر  
فلا تكرار

في قوله بعد عند بعضهم **قول** اولزوما  
قال في المواقف وشرحه وههنا مذهب  
اخر اختاره الامام الرازي وهو انه يعني  
العلم الحاصل عقيب النظر واجب لازمه  
حصوله عقبيه عقلا غير متولد منه اما  
وجوبه عقلا فلا فان العلم ضرورة وبداهية  
ان من يعلم ان العالم متغير وكل متغير حادث  
واجتمع في ذهنه صاان المقدمان على  
لانه الهيئة افنتع ان لا يعلم ان العالم  
حادث وهذا الاستدلال جار في سائر الاشياء  
والا قيسة اذا اعتبرت ما خوفه مع ما  
يحتاج اليه من بيانهاتها واما ان غير متولد  
من النظر فلا مستناد لجميع الممكنات  
الي الله تعالى ابتداء وهذا المذهب لا يصح  
مع القول باستثناء الجميع الي الله تعالى  
ابتداء وكونه قادرا مختارا ومع القول بانه  
لا يجب على الله تعالى شيء اذ لا وجود عن  
الله كما تزعم الحكماء ولا وجوب عليه كما  
تزعم المعتزلة انتهى وقوله لا يصح  
يكون دفعه بان العلم بالنتيجة هو العلم  
بالمقدمتين اللتين هما من حيث العلم  
بهما محل النظر اي حركة النفس فهما لا  
كالجواهر للعرض ومن المحال وجود العرض

في قوله بعد عند بعضهم  
قال في المواقف وشرحه  
وههنا مذهب اخر اختاره  
الامام الرازي وهو انه  
يعني العلم الحاصل عقيب  
النظر واجب لازمه  
حصوله عقبيه عقلا غير  
متولد منه اما وجوبه  
عقلا فلا فان العلم  
ضرورة وبداهية ان من  
يعلم ان العالم متغير  
وكل متغير حادث  
واجتمع في ذهنه  
صاان المقدمان على  
لانه الهيئة افنتع  
ان لا يعلم ان العالم  
حادث وهذا الاستدلال  
جار في سائر الاشياء  
والا قيسة اذا  
اعتبرت ما خوفه مع  
ما يحتاج اليه من  
بيانهاتها واما ان  
غير متولد من النظر  
فلا مستناد لجميع  
الممكنات الي الله  
تعالى ابتداء وهذا  
المذهب لا يصح مع  
القول باستثناء  
الجميع الي الله  
تعالى ابتداء وكونه  
قادرا مختارا ومع  
القول بانه لا يجب  
على الله تعالى شيء  
اذ لا وجود عن الله  
كما تزعم الحكماء  
ولا وجوب عليه كما  
تزعم المعتزلة انتهى  
وقوله لا يصح يكون  
دفعه بان العلم  
بالنتيجة هو العلم  
بالمقدمتين اللتين  
هما من حيث العلم  
بهما محل النظر اي  
حركة النفس فهما  
لا كالجواهر للعرض  
ومن المحال وجود  
العرض



يدرون الجوهر وهذا مراد الله بقوله فلا  
 يتخلف أصلا كوجود الجوهر لوجود الموضع  
 فليتامل قوله وقيل لا فعليته تكون العلوم  
 كلها ضرورية وان توقف بعضها على النظر  
 اذ لا تأثير للقدرة الحادثة فيه وزد بان  
 النسبي ما تعلقت به القدرة الحادثة  
 كسبالاتنا في قوله ولا الاتقان عنه  
 يعني بعد حصوله قوله فلا خلاف الا في  
 التسمية اي لا في المعنى لان كلاما من  
 الترجيعين متفق عليه بين الخصمين  
 واعلم ان ما ذكره من الاتفاق على ان اكتساب  
 العلم النظري راجع الى اكتساب سببه  
 وان نفسه اضطراري غير مقدر ويستلزم  
 ان التكليف به انما هو في الحقيقة تكليف  
 بذلك السبب المقدر ورويه شرح في  
 المواقف بقوله لا مدي قال السيد في بحث  
 النظر ورويه عليه بان الاجماع متفق  
 على ان معرفته الله تعالى واحدة فيكون مكثرا  
 بها وجعل ايجارها راجعا الى ايجاب النظر  
 فها عدول عن الظاهر قال قالا وفي ما ذكره  
 الامام الرازي من ان النظر الواجب  
 الحصول حكمه حكم الضروري الا في  
 المقدورية وما يتبعها فان الانسان لا يمكن

ان

ان يعتقد ما يناقض الضروري اذ الموصي  
 للحكم فيه تصور طرفيه فاذا اوجب  
 تصورهما حكما ايجابيا لا يمكن بعد تصورهما  
 ان يعتقد السلب بينهما بخلاف النظري  
 اذ موجه النظر فاذا غفل عن النظر  
 امكان ان يعتقد ما يناقض ذلك النظر  
 فيكون ذلك النظري مع وجوب حصوله  
 عن النظر مقدر والمبشر فلا يتجسج  
 التكليف به انتهى وانت بعد ذلك خبير بان  
 قول الله لا قدرة على الاتقان عند فيه  
 نظر قوله وفي ما مكتسب السبب السبا  
 متعلق بصير التسمية وتعمل ضمير المصدر  
 كما هنا شاذ ومتعلق السبب محذوف  
 والتقدير ولتسمية العلم النظري بالكتب  
 فكونه حصل عن كسبي السبب بالتكليف  
 به الذي هو في الحقيقة تكليف بسببه  
 المقدر ورويه كما ان التكليف به غا ط  
 الى التكليف بسببه كذا في التسمية  
 بالكتب غا طه الى تسمية سببه بذلك  
 ولا يذهب عنك في هذا المقام ما اسلفناه  
 عن الامام قوله وندم فيه نظر القدرة  
 على الاتقان عند بنظر اخر يعيد ما لا يحا  
 الظن الاول من علمه متعلقه او علم او ظن بخلاف

ان يعتقد ما يناقض الضروري اذ الموصي  
 للحكم فيه تصور طرفيه فاذا اوجب  
 تصورهما حكما ايجابيا لا يمكن بعد تصورهما  
 ان يعتقد السلب بينهما بخلاف النظري  
 اذ موجه النظر فاذا غفل عن النظر  
 امكان ان يعتقد ما يناقض ذلك النظر  
 فيكون ذلك النظري مع وجوب حصوله  
 عن النظر مقدر والمبشر فلا يتجسج  
 التكليف به انتهى وانت بعد ذلك خبير بان  
 قول الله لا قدرة على الاتقان عند فيه  
 نظر قوله وفي ما مكتسب السبب السبا  
 متعلق بصير التسمية وتعمل ضمير المصدر  
 كما هنا شاذ ومتعلق السبب محذوف  
 والتقدير ولتسمية العلم النظري بالكتب  
 فكونه حصل عن كسبي السبب بالتكليف  
 به الذي هو في الحقيقة تكليف بسببه  
 المقدر ورويه كما ان التكليف به غا ط  
 الى التكليف بسببه كذا في التسمية  
 بالكتب غا طه الى تسمية سببه بذلك  
 ولا يذهب عنك في هذا المقام ما اسلفناه  
 عن الامام قوله وندم فيه نظر القدرة  
 على الاتقان عند بنظر اخر يعيد ما لا يحا  
 الظن الاول من علمه متعلقه او علم او ظن بخلاف

ان يعتقد ما يناقض الضروري اذ الموصي  
 للحكم فيه تصور طرفيه فاذا اوجب  
 تصورهما حكما ايجابيا لا يمكن بعد تصورهما  
 ان يعتقد السلب بينهما بخلاف النظري  
 اذ موجه النظر فاذا غفل عن النظر  
 امكان ان يعتقد ما يناقض ذلك النظر  
 فيكون ذلك النظري مع وجوب حصوله  
 عن النظر مقدر والمبشر فلا يتجسج  
 التكليف به انتهى وانت بعد ذلك خبير بان  
 قول الله لا قدرة على الاتقان عند فيه  
 نظر قوله وفي ما مكتسب السبب السبا  
 متعلق بصير التسمية وتعمل ضمير المصدر  
 كما هنا شاذ ومتعلق السبب محذوف  
 والتقدير ولتسمية العلم النظري بالكتب  
 فكونه حصل عن كسبي السبب بالتكليف  
 به الذي هو في الحقيقة تكليف بسببه  
 المقدر ورويه كما ان التكليف به غا ط  
 الى التكليف بسببه كذا في التسمية  
 بالكتب غا طه الى تسمية سببه بذلك  
 ولا يذهب عنك في هذا المقام ما اسلفناه  
 عن الامام قوله وندم فيه نظر القدرة  
 على الاتقان عند بنظر اخر يعيد ما لا يحا  
 الظن الاول من علمه متعلقه او علم او ظن بخلاف

وقوله لا قدرة على الاتقان عند فيه  
 نظر قوله وفي ما مكتسب السبب السبا  
 متعلق بصير التسمية وتعمل ضمير المصدر  
 كما هنا شاذ ومتعلق السبب محذوف  
 والتقدير ولتسمية العلم النظري بالكتب  
 فكونه حصل عن كسبي السبب بالتكليف  
 به الذي هو في الحقيقة تكليف بسببه  
 المقدر ورويه كما ان التكليف به غا ط  
 الى التكليف بسببه كذا في التسمية  
 بالكتب غا طه الى تسمية سببه بذلك  
 ولا يذهب عنك في هذا المقام ما اسلفناه  
 عن الامام قوله وندم فيه نظر القدرة  
 على الاتقان عند بنظر اخر يعيد ما لا يحا  
 الظن الاول من علمه متعلقه او علم او ظن بخلاف



قوله دون قولي اللزوم والعادة فيه

فأقبل جوارح الكرام والكلاب الفوم، فعلا

عنتا فلا نمنا فانه  
الذراقة وعلوم الخلق  
وان لم نجيب عنه  
وبالوجوب في قوله  
اخوتي ايرجى حصوله

و هو ان هذا الكتاب  
هو الذي كان في  
الكتاب المذكور  
في الفهرست  
المذكور

وغيره اذ الجزى غير الكلي قطعاً  
وغير مشتمل عليه اذ الجزى واجزاءه مقسمة  
لا تقبل التثنية والكلي ليس كذلك  
فلا ينعكس **قوله** الامالا يخرج عن شي  
من افراد المحدود اي لان ما يخرج عنه  
شي منها لا يتناول الماهية باعتبار  
مطابقتها لذلك الخارج فلا يميزها  
باعتباره **قوله** ولا يدخل فيه شي من  
غيرها يرد عليه ان الماهية المحدودة  
مغايرة لافرادها وهي من غيرها وداخله  
في الحد قطعاً فلو قال من غيرهما بشتية  
الضمير ليعود على طرفي افراد المحدود  
كان حسناً وقد يدعي ان الضمير في  
غيرها بالافراد يعود عليهم باعتبار الجماعة  
فلا يرد ما ذكر **قوله** والثاني لخاصته  
الضمير غائب على مفهوم لا على الحد لان  
المراد به لفظه والخاصة المانعة لمفهومه  
**قوله** لافراد المحدود فيه الدور يجعل  
المحدود المشتق من الحد قيداً فيه وانه  
لا يترك لصدق على كل انسان في قولنا  
الانسان حيوان ناطق وكل انسان كائن  
بالفوق **قوله** من دخوله غيرهما فيه  
انده غير جامع اذ لا يتناول شيئاً من المحدود



افضل منها لا يمنع من دخول التامه المحذورة  
 فيه ويحجب عن الضمان كما امر الا ان يدعي  
 ما تقدم **قوله** بخلاف حده المخمصة  
 ان الحد بالمعنى المصدري من جنس  
 المعرف وان عدم جمعه سبب كونه غير  
 معرف وفيه نظر اذ المعرف هو المحدود  
 به لا الحد. مصدره ان قيل يعود الضمير  
 من قوله فانه على الحيوان الكاتب لا على  
 حده قلنا فكان الواجب حينئذ ان  
 يقول بخلاف الحيوان الكاتب بالفعل  
 حداله اذ ذكر الحد والمخالفة بينه  
 وبين ما قبله لا فائدة له **قوله** الموافق  
 يجوز فيه وفي الناحية الجبر لغتين  
 لها ذكر ورفع لغتين لتفسير ويرجح  
 الاول موافقة ضمير عليه للضميرين  
 المستترين في اللغتين المذكورتين في  
 المرجع والثاني قوله للمعرف اذ المعرف  
 مطلق بكسر اللام لا مطلق عليه فالواضح  
 له كذلك وعلى هذا فالاستئذان للتفسير  
 وضمير عليه لما ذكره على الاول فيقول  
 العرف في العرف اي للعكس العرفي  
**قوله** في اطلاق العكس اي مادة لا صيغة  
 اذ المطلق على ما ذكر المتعكس لا العكس

هذا هو المعنى المستتر في قوله  
 في اطلاق العكس اي مادة لا صيغة  
 اذ المطلق على ما ذكر المتعكس لا العكس  
 في قوله في اطلاق العكس اي مادة لا صيغة  
 اذ المطلق على ما ذكر المتعكس لا العكس

قوله

**قوله** للمعرف اعلم ان الاطراد والانعكاس  
 افتعال وانفعال من المظهر والمعكس والطراد  
 ذكر الشيء على ترتيبه الاصل في معرفة اومركبا  
 والعكس الابتداء اباخرالشي من كلمة او  
 ثم ما يليه الي اوله ومنه النوع المسمى  
 بقلب الكل في البدع وقد يقال لتبدل  
 طريق القضية مع بقاء الكم والكيف صاذا  
 او كذا با وهذا هو المسمى كما في التمثيل  
 ويقال ايضا لتبدلها على وجه يصح وهذا  
 المعنى لازم لكل قضية وهو المسمى في المنطق  
 بالقلب المستوي وقد يقال لتلازم الشئين  
 في الانتفا كالطراد لتلازمهما في الثبوت  
 وهذا النوع هو المسمى ببحث القياس  
 بالطراد والعكس بين العلة والحكم اذ اعلم  
 هذا فتولاهم الحد المظهر المتعكس المسند  
 فيهما الاطراد والانعكاس الي ضمير المعرف  
 لا يصح فيه المعنى الاول لانه غير مراد  
 ولا العرف والمنطقي لان الموصوف هما  
 القضية والمعرف ليس منهما فتعين الاخير  
 وهو مروي ابن الحاجب وهو الحق اذ هو  
 المعنى الثابت لنفس الحد وقوله التمثيل  
 للمعرف في اطلاق العكس عليه يعني  
 باعتبار جملة ملة الموصول انما يلزم منه

اي لان المتعكس انما هو الصلة وهي قولنا  
 كل كذا لا هو مع الموصول وهي قوله الذي  
 سماه جليله



ان ما في نسخة الانعكاس هو عكس ما في نسخة الاطراد لا عكس الحد الذي هو المادي اذ العرفي انما يقع في جملة غير ان ما ذكره مبادئ لذات التعريف فلا يصح ان يكون عكسها له عرفا وان لم يتقيد بالجملة وبالجملة فهو من اشتباه عكس تفسير وصف شي بعكس ذلك الشيء فتدبر واعرف الرجال بالحق لا الحق بالرجال **قوله** في الانعكاس التلازم ١. لا تقف او في الاطراد التلازم ٢. التلازم في التلازم المناسب للتعريف بذلك التلازم وهو والتعكس لا الاطراد والانعكاس المناسب لهما التعريف بالمالا زمت في ذلك تفسير الانعكاس بالتلازم المشترك بينه وبين مقابله صحيح نظر التعلقة بالانتقا الذي هو عكس اي تعويض متعلقة بمقابلة **قوله** بنزول المعدوم هذا ايضا في ان التسمية حقيقة مقتضى لانها مجاز لعلاقة الاول او اطلاق ما بالفعل على ما بالقوة والصحيح ما قاله العضد وقدمت الإشارة اليه من ان مبني الخلاف تفسير الخطاب فان قلت انه الكلام الذي علم انه يفهم كان خطابا وان قيل انه الكلام الذي افهم لم يكن خطابا انتهى **قوله** لعدم من

وجوده وليس في هذا إضافة ذلك الفلاس ليجد بوجه كما ترى والخاص ان السجل على المصطلح ان لا يضاف في هذا ما في نسخة الانعكاس هو عكس ما في نسخة الاطراد لا عكس الحد الذي هو المادي اذ العرفي انما يقع في جملة غير ان ما ذكره مبادئ لذات التعريف فلا يصح ان يكون عكسها له عرفا وان لم يتقيد بالجملة وبالجملة فهو من اشتباه عكس تفسير وصف شي بعكس ذلك الشيء فتدبر واعرف الرجال بالحق لا الحق بالرجال **قوله** في الانعكاس التلازم ١. لا تقف او في الاطراد التلازم ٢. التلازم في التلازم المناسب للتعريف بذلك التلازم وهو والتعكس لا الاطراد والانعكاس المناسب لهما التعريف بالمالا زمت في ذلك تفسير الانعكاس بالتلازم المشترك بينه وبين مقابله صحيح نظر التعلقة بالانتقا الذي هو عكس اي تعويض متعلقة بمقابلة **قوله** بنزول المعدوم هذا ايضا في ان التسمية حقيقة مقتضى لانها مجاز لعلاقة الاول او اطلاق ما بالفعل على ما بالقوة والصحيح ما قاله العضد وقدمت الإشارة اليه من ان مبني الخلاف تفسير الخطاب فان قلت انه الكلام الذي علم انه يفهم كان خطابا وان قيل انه الكلام الذي افهم لم يكن خطابا انتهى **قوله** لعدم من

تعلق به هذه الاشياء يعني وعدمه يستلزم عدم تعلقها وهو يستلزم عدمها لان الامر والنهي منها قسمان من الحكم المختبر في مفهومه التعلق كما هو في هذا المثال لان عدم التعلق ان اريد به عدم مجموع التعلقين المعنوي والتخييري صح قولنا وعدمه يستلزم عدم تعلقها وبطل قولنا وهو يستلزم عدمها بثبوت الامر في الازل متعلقا بالمعدوم تعلقا معنويا وان اريد به عدم جميعها اي كل منهما كما انعكس الامر اي صح قولنا وهو يستلزم عدمها وبطل قولنا وعدمه يستلزم عدم تعلقها بعين ما تقدم من ثبوت الامر في الازل متعلقا بالمعدوم **قوله** عند وجود من تعلق به وجود من تعلق به وجوده بشرائط التكليف بعد البعثة فلذا لم يصحح لشي منها **قوله** والاصح نتوء في الازل انها وقولنا بنزول المعدوم منزلة الموجود كل منهما يقتضي وجود الامر والنهي متعلقا كل منهما التعلق المعنوي والتخييري في الازل ووجود ذلك يستلزم وجود الحكم فيه تكون في ضمتهما ووجوده فيه

انما هو في نسخة الانعكاس هو عكس ما في نسخة الاطراد لا عكس الحد الذي هو المادي اذ العرفي انما يقع في جملة غير ان ما ذكره مبادئ لذات التعريف فلا يصح ان يكون عكسها له عرفا وان لم يتقيد بالجملة وبالجملة فهو من اشتباه عكس تفسير وصف شي بعكس ذلك الشيء فتدبر واعرف الرجال بالحق لا الحق بالرجال **قوله** في الانعكاس التلازم ١. لا تقف او في الاطراد التلازم ٢. التلازم في التلازم المناسب للتعريف بذلك التلازم وهو والتعكس لا الاطراد والانعكاس المناسب لهما التعريف بالمالا زمت في ذلك تفسير الانعكاس بالتلازم المشترك بينه وبين مقابله صحيح نظر التعلقة بالانتقا الذي هو عكس اي تعويض متعلقة بمقابلة **قوله** بنزول المعدوم هذا ايضا في ان التسمية حقيقة مقتضى لانها مجاز لعلاقة الاول او اطلاق ما بالفعل على ما بالقوة والصحيح ما قاله العضد وقدمت الإشارة اليه من ان مبني الخلاف تفسير الخطاب فان قلت انه الكلام الذي علم انه يفهم كان خطابا وان قيل انه الكلام الذي افهم لم يكن خطابا انتهى **قوله** لعدم من







في العقولات قال السيد في حاشية المطالع  
الفكر يطلق على معان ثلاثة الاولى حركة  
النفس في العقولات اي حركة كانت وهذا  
هو الفكر الذي يعد من خواص الانسان  
و يقابل الخيال وهو حركتها في المحسوسات  
والثاني حركتها في المطالب المشعور  
بها بوجد ما مترددة في المعاني الحاضرة  
عند ما يطلب المبادي الي ان تجدها  
وترجع منها الي تلك المطالب التي مجموع  
الحركتين وهذا هو الفكر الذي يحتاج  
فيه في حيز جيبا الى المنطق  
والثالث هو الحركة الاولى من هاتين  
الحركتين وحدها من غير ان توجد الحركة  
الثانية معها وان كانت هي المقصودة  
منها وهذا هو الفكر الذي يستعمل بآراء  
الحدس فانه الانتقال من المبادي الي  
المطالب دفعة فيقابل عكسه الذي هو  
الانتقال من المطالب الي المبادي وان  
كان تدريجا فيقابل عكسه تقابل الصاعدة  
والهابطة انتهى **قوله** بخلاف حركتها  
في المحسوسات مقابلة العقولات بالاحس  
فترينة علي ان المبدأ بكماد البيانين  
في اول البيان هما من المدركين لخواص

هذا هو الفكر الذي يستعمل بآراء الحدس فانه الانتقال من المبادي الي المطالب دفعة فيقابل عكسه الذي هو الانتقال من المطالب الي المبادي وان كان تدريجا فيقابل عكسه تقابل الصاعدة والهابطة انتهى

ان الحسي هو

بأحد

بأحد الحواس الخمس الظاهرة وما بدا  
ذلك فدخل في الاول الخيالي اي ما فر من  
مجتمعا من عدة امور كل منها مدرك بأحد  
الحواس الخمس الظاهرة والمجتمع منها  
معدوم كقولنا اعلام ياقوت تشتت  
علي رماح من زبرجد وفي الثاني الوهمي  
كاذب الالغوال والوجدانيات اي الدرة  
بالوجدان اي القوة الباطنة كاللذة  
والام **قوله** فتسمي تخيلا مقابلة  
الفكر بالتخييل قريبة غير ان كلاهما  
ماخرة من كونهما في الحكمة والظلم  
ان من القوي الباطنة قوت تسمي للتفرقة  
لاشكك نوما ولا يقظة شأنها التركيب  
والتفصيل بين الصور والمعاني فان  
استعملها العقل في مدركاته بضم بعضها  
الي بعض او فصله عند سميت مفكرة  
وانه استعملها بواسطة الوجدان في الصورة  
المحسوسة سميت مخيلة كالنسيان  
براسين او لا راسي غير ان التركيب <sup>التفصيل</sup>  
معتبران فيما ذكره لا فيما نحن فيه  
**قوله** بمطلوب خبري فهما هذا  
ترتيب مشكل لانه الجار والمجرور معمول  
فلا بد من عامل ولا يجوز ان يكون كلا من

الذي هو قوله بمطلوب







وطرفها يستدريه الي ان ظاهر المتن  
والادراك بحكم فبرده عليه ان ادراك النسبة  
او احد طرفيها او اثنين منها مع الحكم  
يصديق عليه التعريفه وانه ليس بتصديق  
فلا يتفكك فقد رد دفع ذلك بما ذكره  
وهذا التفسير ان سلم لا يتناول الا التصور  
الثلاثة المصحوبة بالحكم لانه ههنا  
التصورات والحكم كما هو مراد فلا يصدق  
علي شي من التصديق علي راي احد قولهم  
الصادقين في الجملة كما مثل هما وهما  
مختلفان في الكيف متحدان في لفظ الموصوف  
وظاهرهما التناقض المستلزم لصديق  
احدهما دون الاخر في التناقض  
بإثبات صدقهما في الجملة بان يراه بالموصوف  
او المحمول في احدهما غير الماد به في الاخر  
مثلا ولا يدخل للتصديق في الصدق قولهم  
وقيل الحكم ادراكه يعتضي ان لتفسيره  
بما قدمه من الابقاع والانتزاع مبني  
علي انه فعل من افعال النفس الصادرة  
عنها وليس كذلك بل التفسير بذلك صالح  
لما ذكره ولانه الادراك المذكور ولذلك  
نرى كثيرا ممن ذهب اليه عرفه بما  
سبق واسار كما يفيد عليه الثم الي ان

أهـ  
الذي فيه يدل المسامحة

ایں سے عمل میں آنے والی صورت

卷一百一十五

عبد اللطيف محمد احمد فاضل

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some faint smudges and discoloration, characteristic of old paper. The left edge of the page shows the binding, with visible red stitching or thread. There is no text or other markings on the page.

[illegible]



وهو القول الشارح فتصور المحكوم عليه  
وتصور المحكوم به وتصور النسبة المحكية  
ببشارك سائر التصورات في الاستحصال  
بالقول الشارح فلا فائدة من غيرها الى  
الحكم وجعل المجموع قسما واحدا من القيم  
مسمى بالنقد ليق لان هذا المجموع  
ليس له طريق خاص انتهى **قوله** بان  
كان لموجب من حسن وتسمى الحكم  
الحامل من حكمها بالمشاهدات فان  
كان الحسن من الحواس الظاهرة سميت  
حسيات كالحكم بان الشمس مضيئة  
وان كان من الحواس الباطنة سميت  
وجدانيات كالحكم بان لنا جو غضا  
**قوله** او عقل اي وحده فان كان حكمه  
بواسطة النظر سمي الحكم نظريا وان  
كان بمجرد تصور الطرفين سميت القضايا  
المحكوم فيها اوليات كقولنا ان كل اعظم  
من الجزء وان كان بواسطة لا يقبض عن  
الذهن عند تصور الطرفين سميت  
قضائيا قياسا بها مع كقولنا الاربعة  
زوج فان من تصور الاربعة والزوج  
تصور الانقسام بمبتساويين زوج في  
قضيه قياسا معا في الذهن **قوله**

في الظاهر والباطن ولا يفرق بينهما في الحكم

او عادة

او عادة يعني بها ما يوجد دائما  
او غالبا عند وجود شي اخر من غير  
افتقار عقل وفي لا تستقل بايجاب الحكم  
بل لا بد معها من انقسام الحسن اليها  
في ذلك الايجاب فان كان حسن السمع  
سميت متواترات وفي قضائيا يحكم  
العقل بها بواسطة السمع من جمع  
كثير احال العقل اي عادة تراهم علي  
الكذب كالحكم بوجود ملكة وبعداد وان  
كان غير حسن السمع فان احتاج العقل  
في الجزم الي تكرار المشاهدة مرة بعد  
اخرى فهي الجبريات كالحكم بان شرب  
السكر يفسد بيا مسهل بواسطة مشاهدات  
متكررة والعادة فيها هي الاسهال عند  
الشرب وان لم يجتج فهي الحدسيات  
كالحكم بان نور القمر مستفاد من الشمس  
لاختلاف تشكلاته النورية بحسب اختلاف  
او مناعه من الشمس في باو بعدا والفاة  
فيها اختلاف التشكلات عند اختلاف  
الامناع ولما كان الحكم الذي هو الادراك  
في العاديات ناشيا عن العقل والحسن  
اذ المدرك منحصر فيها حص الجهور الحكم  
في العقل والحسن والمركب منهما وسكنوا



القادة وادرجو القاديات في قسم  
 للركب منها وفي مشرح الشمس في القطب  
 سند لما قلنا ومن حصر اسباب العلم  
 في الحواس السبيلية والحيز الصادق والعقل  
 فهو جار على الاصطلاح الاول اذا ظهر  
 لك ما قلنا فقد اجلي لك ان قوة البصر  
 من حسي او عقل او عاوة منفصلة حقيقة  
 لا ما توخو فقط كما قيل **قوله** فيكون  
 مطابقا للواقع فيه نظر دقيق لا  
 المطابق للواقع وغير المناهض الحكم بمضي  
 النسبة التامة التي هي مدلوله الكلام  
 وهي ثبوت المحمول للموضوع او انتقائه  
 كما مر بيانه لا الحكم بعينه الايقاع او  
 الانتزاع اذا كان فعلا لا ادراكا اذ ليس  
 في الواقع شيء في الغد تارة ويوافق  
 اخري بل هو ثابت في الواقع لم يصفه  
 به انما صحح ما كان ام لا **قوله** علم اطلاق  
 العلم على الايقاع او الانتزاع الذي هو  
 فعل لا ادراك كما مشي عليه الشارح لا يعرف  
 لاحد فيما اعلم ثم العلم الاكتمالي كعلم  
 ملائكة والانبيا يتناول له تعريف  
 لمتن بدون زيادة التام ايم قوله بان  
 كان لموجب فتزكضا اصوب ثم كل علم

فمنع ان ياديه المذكور غير محقق مما  
هو صدق في كلامهم لاننا ولا انسا ولا الانسا ولا الانسا  
كنا استغنا عنه كلامهم نقله والاعلام على نقله  
بما بعد كلامهم نقله والاعلام على نقله  
او من غير فيلوز في الاصل انما من الله فيكون  
لم ينقل على غيره وغيره ما فيكون الموصوف  
في الاصل انما العقل الراجح وصار فينا  
معهم اهل بالخصاص

[illegible][illegible]



وهو المراد بالواقع والخارج اي خارج  
ذات المدرك والمخبر ومعناه ما يفهم  
من قولنا هذا الامر في نفسه كذا وليس  
كذا اي في حد ذاته وبالنظر مع قطع  
النظر عن ادراك المدرك واحتمال المخبر  
على ان المراد بالامر الثاني والثاني بالنفس  
الذات فان قيل كيف يتصور هذا فيما  
لا ذات له ولا تشبيهية الاعيان كالمعدودات  
سما المتناقضات فالجواب اجمالا ان  
نعلم قطعا ان قولنا اجتماع التقيضين  
مستحيل مطابق لما في نفس الامر  
وقولنا انه ممكن غير مطابق وان لم  
نعلم كيفية تلك المطابقة بينهما ولم  
يتبين من تلخيص العبارة فيها وتفصيلا  
ان المطابقة امتاقت بينهما تحقق المضافين  
بحسب العقل ولا خفا ان العقل عند  
ملاحظة المعنيين والمناسبة بينهما استواء  
كان من الموجودات او من المودومات  
يجد بينهما بحسب كل زمان نسبة ايجابية  
او سلبية لتتغيرها الضرورة او البرهان  
فتلك النسبة من حيث انها نتيجة  
للضرورة او البرهان بالنظر في نفس  
ذلك المعقول من غير خصوصية المدرك

والمخبر

والمخبر هو المراد بالواقع وما في نفس  
الامر وبالخارج ايضا عند من يجعل اعم  
مما في الاعيان على ما بينا فصحته هذه  
النسبة تكون بمعنى انها الواقع وما في  
نفس الامر وصحة النسبة المعقولة  
او المفوظة من زيد او غيرهما بين  
ذاتك المعنيين يكون بمعنى انها مطابقة  
لتلك النسبة الواقعة اي على وفقها في  
الاجاب والسلب ولما لم يتصور للنسبة  
السمات بالواقع وما في نفس الامر  
سما فيما بين المودومات حصول الا  
بحسب العقل وكان عندهم ان جميع صور  
الكائنات واحكام الموجودات والمودومات  
من تقسمة في جوهر مجرد اذني ليس هي  
ما لعقل الفاعل وليست له على وجوده بان  
الاحكام مع اشتراكها في الثبوت الذهني  
منها ما هو مطابق لما في نفس الامر كالحكم  
بان الواحد نصف الاثنين ومنهما ما هو  
غير مطابق كالحكم بتقيض ذلك فلاول  
متعلق خارج عن ذهن لطاقد ما في  
الذهن ولان من الاحكام ما هو اذني لا يتحقق  
لغير اصلا ولا جروح من العرف الى الفعل  
ولا يتعلق بوضع او زمان او مكان مع ان



المطابقة لما في نفس الامر في الكل معق  
 واحد لزم ان يكون ذلك المنطق الخارجي  
 مرتسما في محرم اذ في مشتمل على الكل بالفعل  
 وليس هو الواجب لاقتناع اشتماله على  
 الكل بالفعل فتعين العقل ثم قال وهو  
 الذي عبر عنه في القرآن الجبر بالوجع المحض  
 والكتاب المبين المشتمل على كل رطب  
 ويا بى وانت خير بان ما ذكر مع ضعف  
 بعض مقدماته مخالف لصريح قوله ولله  
 مضج الغيب لا يعلم الا هو الاية فليست  
 سكتة عن التطبيق ثم القول بان الله  
 بما في نفس الامر ما في العقل الفعال  
 باطل قطعا لان كل احد من العقلاء يعرف  
 ان قولنا الواحد لضعف الاثنين مطابقة  
 لما في نفس الامر مع انه لم يتصور العقل  
 الفعال اصلا فضلا عن اعتقاد ثبوته  
 وارتسامه بصور الكائنات بل مع انه  
 يتكرر ثبوته ويعتقد التقادم على ما هو  
 رأي المتكلمين انتهى **فصل** اعتقاد  
 الاعتقاد بهذا المعنى اي الحكم الجازم القابل  
 للتغير فيما لا اعتقاد بمعنى مطلق الادراك  
 وهو مصطلح المنطقيين وغيرهم وعليه  
 ينبغي تفريقهم اليقين بانه اعتقاد

ان

ان الشيء كذا مع اعتقاده انه لا يمكن  
 ان يكون الا كذا اعتقاده مطابقا لا يقبل  
 الزوال **فصل** كاعتقاده العقل ان الضحي  
 مزدوب في جعله التقليد يفيد المعتاد  
 الاعتقاد والدليل يفيد المعتاد الظن  
 الذي هو اضعف من الاعتقاد اشكال  
 لا يخفى وجهه ثم مطابقة اعتقاده المعتاد  
 للواقع انما تدرك بالظن الذي يستفيدة  
 المحرر بالدليل **فصل** بان كان مع احتمال  
 مقتضاه ان الظن مع احتمال التقيض  
 بالفعل وفي المختص والاول اما ان يحتمل  
 التقيض عند الذاك ولو قدره اولا والثاني  
 الاعتقاد فان طابق فصحيح والافاسد  
 والاول اما ان يحتمل التقيض وهو راجع  
 اولا والراجح الظن فالجرح الوهم المساوي  
 الشك قاله الفاضل وشار بقوله لو قدر  
 الي ان الظن اعتقاد بسيط وقد لا يحظر  
 تقيضه بالبالاكن ينبغي بحيث لو اظهر  
 تقيضه بالبالاكن ولا يكون تمييزه في القول  
 لو قدر تقيضه لمعناه انتهى وهو مخالف  
 كلام الشافعي من غير امتزاج **فصل** تقيض  
 المحكوم به الذي في عبارة غير تقيض الحكم  
 قال الفاضل اقلت زيد قائم او ليس بقائم

انما يكون الاعتقاد مطابقا لا يقبل الزوال  
 كاعتقاده العقل ان الضحي مزدوب في جعله  
 التقليد يفيد المعتاد الاعتقاد والدليل  
 يفيد المعتاد الظن الذي هو اضعف من  
 الاعتقاد اشكال لا يخفى وجهه ثم  
 مطابقة اعتقاده المعتاد للواقع انما  
 تدرك بالظن الذي يستفيدة المحرر  
 بالدليل **فصل** بان كان مع احتمال  
 مقتضاه ان الظن مع احتمال التقيض  
 بالفعل وفي المختص والاول اما ان  
 يحتمل التقيض عند الذاك ولو قدره  
 اولا والثاني الاعتقاد فان طابق  
 فصحيح والافاسد والاول اما ان  
 يحتمل التقيض وهو راجع اولا  
 والراجح الظن فالجرح الوهم  
 المساوي الشك قاله الفاضل  
 وشار بقوله لو قدر الي ان  
 الظن اعتقاد بسيط وقد لا يحظر  
 تقيضه بالبالاكن ينبغي بحيث  
 لو اظهر تقيضه بالبالاكن ولا  
 يكون تمييزه في القول لو قدر  
 تقيضه لمعناه انتهى وهو مخالف  
 كلام الشافعي من غير امتزاج  
**فصل** تقيض المحكوم به الذي في  
 عبارة غير تقيض الحكم قال  
 الفاضل اقلت زيد قائم او ليس  
 بقائم



الاعتقاد

الاعتقاد يطلق عند المنطقيين وغيرهم  
 علي مطلق الادراك فمن الممكن حملة  
 في عبارة الامام والغزالي علي ذلك  
 فلا يصح الاستشهاد به علي ان الشك  
 ممكن علي ان الاعتقاد في كلامهما  
 لو اريد به معناه المتقدم في المتن لم  
 يصح جعل الشك قسمًا للاعتقاد لما  
 فيه من جعل القسم قسمًا **قوله** منقسم  
 علي هذا هذا النوع حق لا شك فيه ان  
 هو ادراك ان النسبة واقعة او لا واقعة  
 وهذا الادراك منتف في الشك والوهم  
 قطعًا والحق احق ان يتبع **قوله** اي  
 القسم الخ هذا التخصيص حملة عليه  
 قوله بعد ثم قال لو حكم الذهن الخ وكلام  
 ابن الحاجب وغيره قضيتة الاطلاق  
**قوله** من حيث تصوره يعني لا من  
 حيث حصوله فانه من ملذ الحيشية  
 بعرض ضروري وبعضه نظري **قوله**  
 بقريته السياق اي قوله في الاستدلال  
 الايتومنها تصور الخ وقوله في جوابه  
 بل يكفي الخ **قوله** من وري يجوز اطلاق  
 الضروري علي العلم وعلي متعلقه كقولنا  
 العلم بالوجود ضروري وقولنا الوجود

[illegible]



في هذا الموضع وهو المسمى بالوجه الثاني من وجهي العلم الذي هو من  
 القسم المذكور من الاطلاق الثاني دون  
 الاول والالقاء العلم بالعلم ضروري  
 وعلى الاطلاق الاول جري التمسك في قوله  
 لان علم كل احد في نفسه بحقيقة النفس  
 النفس اليه يعني بعد تصور الطرفين  
 وهذا هو المسمى في الضروريات بالالقاء  
 وبالبداهيات وهو اخص الضروريات  
 المفارقة لما لا يتوقف على نظر واستدلال  
 فقوله بعد من غير نظر والتساوي قبل  
 بجملة التقات النفس اليه لا فاقوله  
 بجميع اجزائه يعني لان العلم المذكور  
 تصديق وهو عند الامام مركب من  
 تصور الطرفين وهذا كل احد يعلم انه  
 موجود وتصور النسبة وفي التضاف  
 كل احد يعلم ذلك ومن الحكم وهو العلم  
 بالاتضاف في قوله وان كان سياق العلم  
 بخلافه يحتل وجهين احدهما وان  
 كان سياق العلم صنيع الامام على الوجه  
 الذي ذكره من تعذيب الحكم بالضرورة  
 على الحد ملتبس بخلاف هذا القول  
 او بخلاف قولنا صنيع الامام لا يخالف  
 هنا وثانيهما وان كان سياق له على الوجه

الذي

في هذا الموضع وهو المسمى بالوجه الثاني من وجهي العلم الذي هو من  
 القسم المذكور من الاطلاق الثاني دون  
 الاول والالقاء العلم بالعلم ضروري  
 وعلى الاطلاق الاول جري التمسك في قوله  
 لان علم كل احد في نفسه بحقيقة النفس  
 النفس اليه يعني بعد تصور الطرفين  
 وهذا هو المسمى في الضروريات بالالقاء  
 وبالبداهيات وهو اخص الضروريات  
 المفارقة لما لا يتوقف على نظر واستدلال  
 فقوله بعد من غير نظر والتساوي قبل  
 بجملة التقات النفس اليه لا فاقوله  
 بجميع اجزائه يعني لان العلم المذكور  
 تصديق وهو عند الامام مركب من  
 تصور الطرفين وهذا كل احد يعلم انه  
 موجود وتصور النسبة وفي التضاف  
 كل احد يعلم ذلك ومن الحكم وهو العلم  
 بالاتضاف في قوله وان كان سياق العلم  
 بخلافه يحتل وجهين احدهما وان  
 كان سياق العلم صنيع الامام على الوجه  
 الذي ذكره من تعذيب الحكم بالضرورة  
 على الحد ملتبس بخلاف هذا القول  
 او بخلاف قولنا صنيع الامام لا يخالف  
 هنا وثانيهما وان كان سياق له على الوجه

الذي ذكره من مقابلة بهذا القراء  
 ملتبس بالخلاف المتقدم وعلى كل سياق  
 مصدر اما ياق على المصدرية والمفعول  
 محذوف والضمير غائب على قى لنا صنيع  
 الامام لا يخالف هذا واما مراد به المسوق  
 اي الصنيع المسوق والضمير غائب على  
 هذا قوله **اختلفوا في حد العلم يعني**  
**اختلفوا ما لم يوجد العلم لاهل الجدل**  
**لقوله** وعندني انه يدعي **قوله** اي ضروري  
 فيه انه يقتضي للاخص بالاعم وهو  
 ملتبس قوله سابقا من غير نظر والتساوي  
 بعد قوله بجملة التقات النفس اليه **قوله**  
 نعم قد يجد الضروري لا فائدة العبارة  
 عنه يخص به عموم قوله سابقا فلا  
 يجد اذ لا فائدة في حد الضروري **قوله**  
 عسر نسب ابن الحاجب هذا القول للامام  
 واصطلاحه كغيره ان الامام اذا اطلق  
 فالمراد الرازي **قوله** من اقتسام الاعتقاد  
 من فيه للتعيين لا للبيان اذ العلم من  
 اقتسامه لكونه احد جنس ما لا يقتضي  
**قوله** قال المحققون لا يتفاوت هذه  
 المسئلة من جزاياتها زيادة الايمان  
 وتقصانه والمحققون على انه يقتضي

في هذا الموضع وهو المسمى بالوجه الثاني من وجهي العلم الذي هو من  
 القسم المذكور من الاطلاق الثاني دون  
 الاول والالقاء العلم بالعلم ضروري  
 وعلى الاطلاق الاول جري التمسك في قوله  
 لان علم كل احد في نفسه بحقيقة النفس  
 النفس اليه يعني بعد تصور الطرفين  
 وهذا هو المسمى في الضروريات بالالقاء  
 وبالبداهيات وهو اخص الضروريات  
 المفارقة لما لا يتوقف على نظر واستدلال  
 فقوله بعد من غير نظر والتساوي قبل  
 بجملة التقات النفس اليه لا فاقوله  
 بجميع اجزائه يعني لان العلم المذكور  
 تصديق وهو عند الامام مركب من  
 تصور الطرفين وهذا كل احد يعلم انه  
 موجود وتصور النسبة وفي التضاف  
 كل احد يعلم ذلك ومن الحكم وهو العلم  
 بالاتضاف في قوله وان كان سياق العلم  
 بخلافه يحتل وجهين احدهما وان  
 كان سياق العلم صنيع الامام على الوجه  
 الذي ذكره من تعذيب الحكم بالضرورة  
 على الحد ملتبس بخلاف هذا القول  
 او بخلاف قولنا صنيع الامام لا يخالف  
 هنا وثانيهما وان كان سياق له على الوجه

في هذا الموضع وهو المسمى بالوجه الثاني من وجهي العلم الذي هو من  
 القسم المذكور من الاطلاق الثاني دون  
 الاول والالقاء العلم بالعلم ضروري  
 وعلى الاطلاق الاول جري التمسك في قوله  
 لان علم كل احد في نفسه بحقيقة النفس  
 النفس اليه يعني بعد تصور الطرفين  
 وهذا هو المسمى في الضروريات بالالقاء  
 وبالبداهيات وهو اخص الضروريات  
 المفارقة لما لا يتوقف على نظر واستدلال  
 فقوله بعد من غير نظر والتساوي قبل  
 بجملة التقات النفس اليه لا فاقوله  
 بجميع اجزائه يعني لان العلم المذكور  
 تصديق وهو عند الامام مركب من  
 تصور الطرفين وهذا كل احد يعلم انه  
 موجود وتصور النسبة وفي التضاف  
 كل احد يعلم ذلك ومن الحكم وهو العلم  
 بالاتضاف في قوله وان كان سياق العلم  
 بخلافه يحتل وجهين احدهما وان  
 كان سياق العلم صنيع الامام على الوجه  
 الذي ذكره من تعذيب الحكم بالضرورة  
 على الحد ملتبس بخلاف هذا القول  
 او بخلاف قولنا صنيع الامام لا يخالف  
 هنا وثانيهما وان كان سياق له على الوجه

الذي



لان العلم صفة واحدة  
 لان هذا القول مبني على ان  
 العلم لا يتغير  
 وكلاهما لا يخلو  
 هذا صراخا

اسباب

وہی راہ ہے جس سے تاج  
مہم کو پہنچا دے گا

اسباب علمه كذا انه تعالى انتفا العلم  
به جمل بسيط يصدق عليه الحد الاول  
وادراكه على خلاف ماهويه جمل مركب  
لا يصدق عليه الحد الثاني فلا يكون  
منعكسا **قوله** على خلاف هيئته في الواقع  
مخرج لتصور الشيء على خلاف حقيقة  
في الواقع كادراك الانسان بانه حيوان  
متماثل مع انه جمل قطعاً فيلوقال على  
خلاف ماهويه لكان اشتمل **قوله** عما  
من شأنه المقام لمن دون ما الا ان  
وصفه بعدم العلم قريب الى غير  
العقل ومما ينبغي ان يعلم ان اللام  
في المقصود والمعلوم للمفرد اي لما  
يصدق عليه من فرد فالكثرة والاكثان  
مفهوم التفرع عين انتفا العلم بكل مقصود  
وتصور كل معلوم على خلاف هيئته  
فلا يتناول الا التفرع من افراد الجمل  
**قوله** ويقسم حينئذ ان كان الحكم  
فعلا للنفس كما مر فالتقسيم صحيح  
حاصر والا فلا لخروج عنه وهو قسم  
من مطلقة الادراك كما مر ايضا ثم عني  
كلا التقديرين جعل مسمى التصديق  
التصور المصحوب بالحكم والمحكم خارج

[illegible]



Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style. The text is dense and fills the right side of the page.

عن حقيقة كما هو قضية عبادة لا يبع  
لما فيه من اتحاد التصور والتصديق في  
طريق الافادة وهو القول الشارح وكذا  
والحكم اخل اما اذا كان فعلا فلان المركب  
من شي وغيره ليس فسمنا من ذلك الشيء  
واما اذا كان اذراكا فلان استفادته  
حينئذ من طريقين القول الشارح والمحجة  
وهو خلاف الاتفاق على انما من المحجة  
وحدتها فالصواب ان الحكم واحد منسب  
التصديق وانه اذراك كما في تقسيم  
التصور هكذا التصور ان كان اذراكا لوقوع  
النسبة اولا وقوعها فتصديق والا  
فغيره لا يقال يمكن حمل هو في قول  
وهو التصديق على الحكم قبله والحكم فعل  
عنه كما من فلا يلزم شي من المحذورات  
لانا نقول يلزمه مخالفة ما تقدم من  
تركيب التصديق **فصل** الحاصل استناد  
المحصل والزوال الى المعلوم كما في  
عبادة مجازي والى العلم نفسه حقيقي  
انه ارى بالعلم انه صفة ذات تعلق  
او ذلك التعلق وان ارى به ما قاله الحكماء  
من انه الصورة الحاصلة عند العقل  
فاستاد ذلك الى كمالها حقيقي او الصورة

المذكورة علم ومعلوميا اعتبارين كما بين  
في محله ثم الذهول عن المعتقد والمفتون  
والموهوم والمشكوك سهو علي الثاني دون  
الاول فان قيل وصف المعلوم بالحصول  
مع الذهول عنه تناقض قلت يدفع بان  
المراد الحصول في الحافظة لا الحصول في  
الذاكرة الذي هو العلم والذهول بينا في  
الثاني لا الاول وهذا الجواب مبني علي  
اثبات القوي الباطن والوجود الذي  
الذي يقول به الحكماء وبعض المحققين  
من المتأخرين دون جمهور المتكلمين  
لعمري ان مضمون كلام المص والتأرجح  
ان الذهول والغفلة متزادان وانهما  
اعم مطلقا من السهو وان السلامة مما يقع  
للنسيان ولذا قوله لا اعلم له سند اذ المذكور  
في الواقع وشرحه ما نصه ويقرب منه  
اي من الجهل البسيط السهو كان جهلا بسيطا  
نسب عدم استقنات التصور اي العلم  
تصوريا كان او قصد نقيضه اذ الم يتمكن  
التصور ولم يتقرر كان في معرض الزوال  
فثبت مرق ويؤول اخري ويثبت بدله  
لتصور اخر فثبت شبه احدهما بالآخر اشتباها  
غير مستقر حتى اذا اتت به السهوه اذ في

والله لا يتوقف هذا العلم على علمه لا اطلاع به فإني نسيت للاطلاع  
مع اطلاعهم بشدة وقد عرفت ما لا اطلاع به فإني نسيت للاطلاع  
عند من العلم بغيره في الحقيقة وما لا اطلاع به فإني نسيت للاطلاع  
بغيره في غيره ولا يلزم ما موافقة ما في اصطلاح  
الواقف في غيره الاصطلاح في محالقتها خصوصاً  
حيثما لم يتخصص في محذور في محالقتها خصوصاً  
الواقف في غيره قد اشتبهت أنه لا جبر فيه  
وأما اصطلاحه فاختصار



تتبع عاد اليد التصور الاول وكذا الفعلة  
تقرب من الجهل اليه ويعلم منها اي من  
الفعلة عدم التصور مع وجود ما يقتضيه  
وكذا الاول يقترب منه قليل وسببه  
عدم استنباط التصور بحيرة وهشة قال  
تعالى يوم ترونها تذهل كل مرتعة عما  
ارضقت فهو قسم من السهو والجمل  
البسيط بعد العلم يسمى نسياناً وقذف  
بين السهو والنسيان بان الاول زوال  
الصورة عن الذاكرة مع بقاء الحافظة  
والثاني زوالها عنها كلياً فيحتاج حينئذ  
في حصولها الى سبب جديد قال الامري  
ان الفعلة والذهول والنسيان عبارات  
مختلفة لكن يقرب انه تكون معاينة متحدة  
وكلاهما متناهية للعلم بمعنى انها يستحيل  
اجتماعها مع غيره قال والجمل البسيط يمتنع  
اجتماعه مع العلم لذاتهما ويكون ضد الله  
وان لم يكن صفة اثبات وليس اي الجمل  
البسيط ضد الجهل المركب ولا الشك ولا الف  
ولا القلوب بل يجامع كلامها كذا يصناد  
النوم والفعلة والموت لانه عدم العلم عما  
من شأنه ان يقوم به العلم وذلك غير  
متصور في حال النوم واخراته واما العلم

فانما يقرب من الجهل اليه ويعلم منها اي من  
الفعلة عدم التصور مع وجود ما يقتضيه  
وكذا الاول يقترب منه قليل وسببه  
عدم استنباط التصور بحيرة وهشة قال  
تعالى يوم ترونها تذهل كل مرتعة عما  
ارضقت فهو قسم من السهو والجمل  
البسيط بعد العلم يسمى نسياناً وقذف  
بين السهو والنسيان بان الاول زوال  
الصورة عن الذاكرة مع بقاء الحافظة  
والثاني زوالها عنها كلياً فيحتاج حينئذ  
في حصولها الى سبب جديد قال الامري  
ان الفعلة والذهول والنسيان عبارات  
مختلفة لكن يقرب انه تكون معاينة متحدة  
وكلاهما متناهية للعلم بمعنى انها يستحيل  
اجتماعها مع غيره قال والجمل البسيط يمتنع  
اجتماعه مع العلم لذاتهما ويكون ضد الله  
وان لم يكن صفة اثبات وليس اي الجمل  
البسيط ضد الجهل المركب ولا الشك ولا الف  
ولا القلوب بل يجامع كلامها كذا يصناد  
النوم والفعلة والموت لانه عدم العلم عما  
من شأنه ان يقوم به العلم وذلك غير  
متصور في حال النوم واخراته واما العلم

فان

فانما يقترب من الجهل اليه ويعلم منها اي من  
الفعلة عدم التصور مع وجود ما يقتضيه  
وكذا الاول يقترب منه قليل وسببه  
عدم استنباط التصور بحيرة وهشة قال  
تعالى يوم ترونها تذهل كل مرتعة عما  
ارضقت فهو قسم من السهو والجمل  
البسيط بعد العلم يسمى نسياناً وقذف  
بين السهو والنسيان بان الاول زوال  
الصورة عن الذاكرة مع بقاء الحافظة  
والثاني زوالها عنها كلياً فيحتاج حينئذ  
في حصولها الى سبب جديد قال الامري  
ان الفعلة والذهول والنسيان عبارات  
مختلفة لكن يقرب انه تكون معاينة متحدة  
وكلاهما متناهية للعلم بمعنى انها يستحيل  
اجتماعها مع غيره قال والجمل البسيط يمتنع  
اجتماعه مع العلم لذاتهما ويكون ضد الله  
وان لم يكن صفة اثبات وليس اي الجمل  
البسيط ضد الجهل المركب ولا الشك ولا الف  
ولا القلوب بل يجامع كلامها كذا يصناد  
النوم والفعلة والموت لانه عدم العلم عما  
من شأنه ان يقوم به العلم وذلك غير  
متصور في حال النوم واخراته واما العلم

الشفقة

فانما يقترب من الجهل اليه ويعلم منها اي من  
الفعلة عدم التصور مع وجود ما يقتضيه  
وكذا الاول يقترب منه قليل وسببه  
عدم استنباط التصور بحيرة وهشة قال  
تعالى يوم ترونها تذهل كل مرتعة عما  
ارضقت فهو قسم من السهو والجمل  
البسيط بعد العلم يسمى نسياناً وقذف  
بين السهو والنسيان بان الاول زوال  
الصورة عن الذاكرة مع بقاء الحافظة  
والثاني زوالها عنها كلياً فيحتاج حينئذ  
في حصولها الى سبب جديد قال الامري  
ان الفعلة والذهول والنسيان عبارات  
مختلفة لكن يقرب انه تكون معاينة متحدة  
وكلاهما متناهية للعلم بمعنى انها يستحيل  
اجتماعها مع غيره قال والجمل البسيط يمتنع  
اجتماعه مع العلم لذاتهما ويكون ضد الله  
وان لم يكن صفة اثبات وليس اي الجمل  
البسيط ضد الجهل المركب ولا الشك ولا الف  
ولا القلوب بل يجامع كلامها كذا يصناد  
النوم والفعلة والموت لانه عدم العلم عما  
من شأنه ان يقوم به العلم وذلك غير  
متصور في حال النوم واخراته واما العلم







[illegible]

والحرام

50

[illegible]



ذلك الا بدالك والاعوج  
 المنقوف الا بدالك  
 انه لا فرق في نونك  
 عنقف الـ عنك  
 الحـ على عنقف هـ  
 التـ حتى في ذلك  
 الكـ بنونك  
 الـ مـ قصود  
 ونونك الحـ عنط  
 بالـ ام لا فان قلت  
 لمـ ذلك لكون الـ  
 الكـ مقصود الا كـ  
 انما الـ او حـ  
 وان لم يـ في حقك  
 الحـ صفا عن الـ  
 فان قول المصـ  
 لان في ضمـ  
 الـ في الـ

المسألة الأولى في معرفة بطلان

٥١  
 وانما ما فوقه لا يطرد وهو بناء على تفسيره  
 الخ وهو احد اعيان الخ واعراضه هي الخ الخ الخ  
 ذلك في اراء مختلفين اليوم واذا تعريفا بالشيء  
 فانها تارة لا قد يكون معا في الجمع ما في  
 ان يكون معا لان هذا امر اضطراري لا يجوز  
 ولا مانع من الاصطلاح على تعريف الفعل  
 بالدار والاصطلاح على الاعمال الذي هو  
 فعل الاعمال لا الخ الخ ان السمع يوافق الخ  
 الخ الخ فلا يتعريف به في تفسيره  
 اسم وفرد بل انك مطلق الا وقد قد يقال  
 ان هذا قد في علمه وبيع فاللا يردنا في  
 بالنسبة له ما في



فالتفسير ان عدم وان كان المقدم على قوله هذا التفسير  
 بالادب في الفصل الثاني من الظاهر المتضمن للملك في  
 قول الشيخ دون الادب في الفصل الثاني من الظاهر المتضمن  
 في الفصل الثاني من الظاهر المتضمن للملك في  
 مسلم لكن المراد بذلك ان الملك في  
 هو ظاهر للملك للملك في  
 معناه الجازي وهو عدم في  
 على سبيل التخصيص وهذا اطلاق قد  
 فكلما علم ان الملك في  
 والترك على عدم في  
 وان كانا قد علمتا  
 ما عرفت

الف

52

وقول مسئلة الارب **يولد** في جواب ما قيل من ان في  
ما يصف السوابق في الفيد جميعا اه  
وقد يتوجه الى المفيد  
والفي الايات بعد ايراد السؤال والجواب عنه ووجهه  
على الامر في عبارة على النفسى ولا يتبعها  
على المقتضى وان قلنا بل يعنى ذلك بل قوله يجب  
دوق لعاب فظهر منوع لانه وصفه بانه يجب  
على الباطن فثبت حقا الاجابة ووجبا او حقا  
موجب علم معنى يشا من او ثبت  
ما قاله العلامة اه

وقد نبه عليه  
والله في الآيات بعد إيراد البشارة والحوار عنه ووجه فيه  
جل الامور في بيانها على النفسى ولاشئ من حكمة  
على المصطفى فان قلنا بل يعنى ذلك بل قد يكون  
دوق له ان طلبة منوع الا انه وصفه بأنه واجب  
على المبالغة في حبها واجابته ووجوبها او حيل  
موجب علم معنى بشارة او شئ  
ما قاله العلامة اه مخصص



59

والتقوى وعلو رتبته فلا يلزم  
ولما اذا كان واجبا يلزمه ولا بد  
هـ

فقد ورد هذا في القليل القليل من الزمان وحوار  
العلماء في هذا الموضوع فكانوا يوجبون ظلمة

53



يا خضر ارحمهم  
واغنهم مني اودعهم  
في الجنة فوكة هذا المعنى

[illegible]

54

54

واولي كيفية تفاهيم قوله انه هو الحق وما بهد الزمان هبة عن جميع ما عداها  
مع قول سيد التحقيق والصلوات اذا مضى في الحق قوله هو صلا  
لا يصفوا الشئ او عن بعض ما علاه واما الامتنان عن انفسهم او وجه تميزه  
عن جميع ما علاه فقد نفى انفسها عما مع الامتنان عن انفسهم او وجه تميزه  
وما فوقه وهو كبري براد اليهم والحمد او علي راعي الشئ وليس الشئ  
المعنى الشام وهو كبري براد اليهم والحمد او علي راعي الشئ وليس الشئ  
عليه اه



هذا هو المطلوب في هذه المسئلة  
 فيكون المطلوب في هذه المسئلة  
 فيكون المطلوب في هذه المسئلة  
 فيكون المطلوب في هذه المسئلة  
 فيكون المطلوب في هذه المسئلة  
 فيكون المطلوب في هذه المسئلة  
 فيكون المطلوب في هذه المسئلة  
 فيكون المطلوب في هذه المسئلة  
 فيكون المطلوب في هذه المسئلة  
 فيكون المطلوب في هذه المسئلة

اليد بالذات وإن طلب الفعل هو طلب  
 الفاعل بالفعل فكونه الفعل مطلوباً  
 والفاعل غير منظور اليه بالذات غير منظور  
**فله** تقدمه اي مدار فرضه الكفاية  
 من حيث التعلق او السقوط **فله** يعني  
 مثل الخ فرضه العين يجب الشروع فيه  
 وانما هو فرضه الكفاية يجب التامه  
 دون الشروع فيه في الجملة ففسر  
 التبعيل بالصيرورته فرضه عين لا بها  
 المراد ولذا قال فيه يعني وقدر المماثلة  
 بوجوب الاتمام اشارة الى افتراقها  
 في وجوب الشروع لثبوت في العين  
 دون الكفاية **فله** بجامع الغرضية قد  
 يعترض كونها جامعا بان لا موضع لزوم  
 اشتراكها في وجوب الشروع واللازم  
**فله** في صف القتال اي في الكون  
 في صف القتال اذ الفرض هو الكون  
 لا الصف الا ان يراد بالصف المصدر اي  
 الاصطفاة للقتال **فله** لان كل مسئلة  
 قد تطلق المسئلة على ثبوت المحمول للموضوع  
 او انتفاء عنه من حيث انه يسئل عنه  
 وهو ايضا البعث من حيث انه يبحث  
 عنه وقد تطلق عليه وعلى طرفيه والنسبة

هذا هو المطلوب في هذه المسئلة  
 فيكون المطلوب في هذه المسئلة  
 فيكون المطلوب في هذه المسئلة  
 فيكون المطلوب في هذه المسئلة  
 فيكون المطلوب في هذه المسئلة  
 فيكون المطلوب في هذه المسئلة  
 فيكون المطلوب في هذه المسئلة  
 فيكون المطلوب في هذه المسئلة  
 فيكون المطلوب في هذه المسئلة  
 فيكون المطلوب في هذه المسئلة

هذا هو المطلوب في هذه المسئلة  
 فيكون المطلوب في هذه المسئلة  
 فيكون المطلوب في هذه المسئلة  
 فيكون المطلوب في هذه المسئلة  
 فيكون المطلوب في هذه المسئلة  
 فيكون المطلوب في هذه المسئلة  
 فيكون المطلوب في هذه المسئلة  
 فيكون المطلوب في هذه المسئلة  
 فيكون المطلوب في هذه المسئلة  
 فيكون المطلوب في هذه المسئلة

حقيقاً

جميعاً و مراد الله بهذا الاوله فلذا خص  
 نفي وجوب الاستمرار بها زاد على المسئلة  
 وهذا اذا لا استمرار في ثبوتها محال **فله**  
 بالنظر الى الاصول اقله اذ فرض الكفاية  
 ففسر من مطلق الفسر الذي ففسر  
 في الاصول بالفعل المطلوب طلباً جازماً  
 بان لا يجوز تركه والتعيين اي وجوب  
 الاتمام اقله بالنظر الى هذا من عدم  
 التعيين الذي هو اضبط اي اجمع للوجوه  
 الفقهيية لجريها على وفقه **فله**  
 ومن المتكلمين اعاد من لافادة ان المراد  
 الاكثر من كل من الغرضية اذ الكلام  
 مع سقوطها صادقاً الفقهيا وقلب ل  
 من المتكلمين وبعبارة **فله** على ان جميع  
 قدر التمس على ليصح الاخبار بها مع  
 ما بعدهما عن الاكثر لان جميع منبأين  
 الاكثر فلا يحمل عليه **فله** وعنه عطف  
 على الظاهر والاوي قد يمد على جوزا  
 لان تعلقات المضاف انها تذكر بعد تعلقات  
 المضاف اليه **فله** الذي يسعد وغيره  
 فيه ايما الى ان جميع مراد به المجموع  
 وان وقت الاداء هو مجموع ذلك  
 الوقت وان اجزاه في اجزاء له والذي

بالكثير



فان قيل قد يقال ان مقتضى قوله لا بد ان يكون ذا اجزا تحقيقا او تقديرا  
يقصد شمله الحكيم لها فالمتطابق له ان كل  
جزء من اجزا وقت الظهور ونحو جوار  
وقت لا دأية وذلك لا ينافي ان مجموعها  
وقت اداء ايضا لصدق حد الوقت بما  
سبق من الزمان المقدر له شرعا عليه  
وعلى كل منها **قوله** راجع الى الوقت يعني  
ان اصل وقت الظهور وقت جواز  
الظهور اذ اضيف وقت للظهور ونصب  
جواز ابعده تاخيره عنهما على التمييز  
المبين للنسبة الاما في **قوله** واجبا  
بشروط بقائه فيبدا شكالا لان واجبا  
حال فان كانت مقارنة لعاملها لزم  
ان شرط الوجوب وهو البقاء متأخرا  
عند الشرط انما يتقدم او يعارن وان  
كانت مقيدة لزمان صفة الفعل اي  
وجوبه يوجد بعد انقضاءه وقد يجب  
بان البقاء شرط للحكم على المتقدم بالوجوب  
لا للوجوب ويشهد له قوله العوض  
واما اذا بقي فيعلم ان ما فعله كان واجبا  
وقوله التمس المتبين به الوجوب فقوله  
فشرط الوجوب عند اي الحكم **قوله**

لغتنبه التاكيد بجميع ان المؤكد بها  
لا بد ان يكون ذا اجزا تحقيقا او تقديرا  
يقصد شمله الحكيم لها فالمتطابق له ان كل  
جزء من اجزا وقت الظهور ونحو جوار  
وقت لا دأية وذلك لا ينافي ان مجموعها  
وقت اداء ايضا لصدق حد الوقت بما  
سبق من الزمان المقدر له شرعا عليه  
وعلى كل منها **قوله** راجع الى الوقت يعني  
ان اصل وقت الظهور وقت جواز  
الظهور اذ اضيف وقت للظهور ونصب  
جواز ابعده تاخيره عنهما على التمييز  
المبين للنسبة الاما في **قوله** واجبا  
بشروط بقائه فيبدا شكالا لان واجبا  
حال فان كانت مقارنة لعاملها لزم  
ان شرط الوجوب وهو البقاء متأخرا  
عند الشرط انما يتقدم او يعارن وان  
كانت مقيدة لزمان صفة الفعل اي  
وجوبه يوجد بعد انقضاءه وقد يجب  
بان البقاء شرط للحكم على المتقدم بالوجوب  
لا للوجوب ويشهد له قوله العوض  
واما اذا بقي فيعلم ان ما فعله كان واجبا  
وقوله التمس المتبين به الوجوب فقوله  
فشرط الوجوب عند اي الحكم **قوله**

لكن جعل قوله في نفس الامر  
لأنه لا بد ان يكون ذا اجزا  
فان قيل قد يقال ان مقتضى قوله لا بد ان يكون ذا اجزا تحقيقا او تقديرا  
يقصد شمله الحكيم لها فالمتطابق له ان كل  
جزء من اجزا وقت الظهور ونحو جوار  
وقت لا دأية وذلك لا ينافي ان مجموعها  
وقت اداء ايضا لصدق حد الوقت بما  
سبق من الزمان المقدر له شرعا عليه  
وعلى كل منها **قوله** راجع الى الوقت يعني  
ان اصل وقت الظهور وقت جواز  
الظهور اذ اضيف وقت للظهور ونصب  
جواز ابعده تاخيره عنهما على التمييز  
المبين للنسبة الاما في **قوله** واجبا  
بشروط بقائه فيبدا شكالا لان واجبا  
حال فان كانت مقارنة لعاملها لزم  
ان شرط الوجوب وهو البقاء متأخرا  
عند الشرط انما يتقدم او يعارن وان  
كانت مقيدة لزمان صفة الفعل اي  
وجوبه يوجد بعد انقضاءه وقد يجب  
بان البقاء شرط للحكم على المتقدم بالوجوب  
لا للوجوب ويشهد له قوله العوض  
واما اذا بقي فيعلم ان ما فعله كان واجبا  
وقوله التمس المتبين به الوجوب فقوله  
فشرط الوجوب عند اي الحكم **قوله**

فان قيل قد يقال ان مقتضى قوله لا بد ان يكون ذا اجزا تحقيقا او تقديرا  
يقصد شمله الحكيم لها فالمتطابق له ان كل  
جزء من اجزا وقت الظهور ونحو جوار  
وقت لا دأية وذلك لا ينافي ان مجموعها  
وقت اداء ايضا لصدق حد الوقت بما  
سبق من الزمان المقدر له شرعا عليه  
وعلى كل منها **قوله** راجع الى الوقت يعني  
ان اصل وقت الظهور وقت جواز  
الظهور اذ اضيف وقت للظهور ونصب  
جواز ابعده تاخيره عنهما على التمييز  
المبين للنسبة الاما في **قوله** واجبا  
بشروط بقائه فيبدا شكالا لان واجبا  
حال فان كانت مقارنة لعاملها لزم  
ان شرط الوجوب وهو البقاء متأخرا  
عند الشرط انما يتقدم او يعارن وان  
كانت مقيدة لزمان صفة الفعل اي  
وجوبه يوجد بعد انقضاءه وقد يجب  
بان البقاء شرط للحكم على المتقدم بالوجوب  
لا للوجوب ويشهد له قوله العوض  
واما اذا بقي فيعلم ان ما فعله كان واجبا  
وقوله التمس المتبين به الوجوب فقوله  
فشرط الوجوب عند اي الحكم **قوله**

بصفة التكليف بين به ان مطلقا  
من قوله بقي مطلقا مراد به موصوفا  
بصفة التكليفه لا ملزوما مما فيه كلفة  
**قوله** الى اخره يريد به ان البقاء مقدر  
الى اخره لا منتهه اليه ومنقطع عنده  
بل ينبغي ان الشرط هو الاتصاف فيه  
وبقي وقت الفعل بذلك وان تحللها جاز  
**قوله** المتبين به النفق والضمير  
لان يبقى اي البقاء المتبين به لا اخره  
وان كان متنازعا لانه لا يتبين انما  
هو بالبقاء والضمير به عنه لاخره ومراره  
ان البقاء بصفة التكليف الى اخره يتبين  
به وجوب الفعل قدم عليه او اخره عند  
وهو ظاهر **قوله** فحيث وجب فوقه  
ادائه اعلم انه اذا بقي الى اخره بصفة  
التكليف كان مكان الوجوب به نفس  
الامر هو وقت الفعل ان لم يوح  
واخر الوقت ان اخره مكان بين الوجوب  
اي علمه هو البقاء المذكور فحيث وجب  
ان اريد به المكان الاول فوقت ادائه  
خير مبتدأ محذوف اي فهو اي ذلك المكان  
وقت ادائه وقوله كما تقدم فضلة  
وان اريد به المكان الثاني على ما قيل

وقوله كلام المصنف التكليف في وقت واحد  
وعادته في وقت واحد وعادته في وقت واحد  
فان قيل قد يقال ان مقتضى قوله لا بد ان يكون ذا اجزا تحقيقا او تقديرا  
يقصد شمله الحكيم لها فالمتطابق له ان كل  
جزء من اجزا وقت الظهور ونحو جوار  
وقت لا دأية وذلك لا ينافي ان مجموعها  
وقت اداء ايضا لصدق حد الوقت بما  
سبق من الزمان المقدر له شرعا عليه  
وعلى كل منها **قوله** راجع الى الوقت يعني  
ان اصل وقت الظهور وقت جواز  
الظهور اذ اضيف وقت للظهور ونصب  
جواز ابعده تاخيره عنهما على التمييز  
المبين للنسبة الاما في **قوله** واجبا  
بشروط بقائه فيبدا شكالا لان واجبا  
حال فان كانت مقارنة لعاملها لزم  
ان شرط الوجوب وهو البقاء متأخرا  
عند الشرط انما يتقدم او يعارن وان  
كانت مقيدة لزمان صفة الفعل اي  
وجوبه يوجد بعد انقضاءه وقد يجب  
بان البقاء شرط للحكم على المتقدم بالوجوب  
لا للوجوب ويشهد له قوله العوض  
واما اذا بقي فيعلم ان ما فعله كان واجبا  
وقوله التمس المتبين به الوجوب فقوله  
فشرط الوجوب عند اي الحكم **قوله**



وجب بتبين الوجوب فوقت ادا  
 مبتدأ خبره كما تقدم ولوقال على هذا ما تقدم  
 عن الحقيقة باستقاط الكاف كان اخبر  
 واظهر **قوله** فيها شرطه ما واقفة على  
 الشرط وهو البقاء المستروط وهو الوقف  
 اذ لا مخالفة فيه الا من حيث كونه مشروطا  
**قوله** قد ذكره الضمير لما شرطه **قوله**  
 دون الاول هو ان وقت الادعاء  
 ما مر ووصف بالاول لانه ذكر قبل  
 ما شرط به **قوله** الشئ فوقت ادا ان  
 الي قوله فيها شرط **قوله** اول الوقت  
 مثلا وقوله ما يسعه منه مثلا اشارة  
 الي ان التاخير والمؤخر عن في المتن  
 كيان اي مطلق التاخير عن الوقت  
 المظنون ان الموت عقيب له فرض  
 التاخير **قوله** هو التاخير عن اول  
 الوقت فرض الوقت الذي يعقبه  
 الموت به جزئ منه وهو ما يسعه وقوله  
 مثلا اشارة الى امكان فرض التاخير عن  
 جزء اخر من الوقت يعقبه الموت فلما  
**قوله** لظن فوات الواجب بالتاخير الب  
 سببية متعلقة بظن فيقيد ان التاخير  
 واقع وان مع الظن علة العصيان لا يتر

كما يتبادر لا لا شرطه حينئذ ان المظنون  
 تنسب الفوات عنه التاخير ولا يلزم منه  
 وقوع شئ من الفوات والتاخير بل الظن  
 وحده وهو غير كاف في العلة **قوله**  
 مع ظن السلامة من الموت الخ الا وفق  
 بما مر ان يقول الي مضي ما يسعه بعد  
 مثلا **قوله** ومات فيه قتل الفعل اي وقيل  
 ضيق الوقت عند ثبوت التقييد بالموت  
 زاد الشئ وافصح به فيه لاجل مقابل الجمع  
**قوله** بسلامة العاقبة ان قلت  
 هي متأخرة عن جواز التاخير فلا يصح  
 ان يكون مشروطا بها قلت هي على حذف  
 مضاف اي بسلامة ما قاله العضد  
 لا يقال شرط الجواز بسلامة العاقبة  
 اذ لا يمكن العلم فيؤدي الي تكليف الحال  
 انتهى واقوله في تاديبه الي ذلك نظرا لا يخفى  
 اذ العلم بها وان كان غير ممكن الا ان الجواز  
 المستروط به ليس تكليفا اذ هو الزام  
 ما فيه كلفة او طلبه والعلم المذكور  
 من متعلق خطاب الوضع دون التكليف  
 نعم ان قيل التكليف خطاب الله المتعلق  
 بفعل المكلف على وجه الاقتضا او التخيير  
 او الوضع كان من التكليف المحال لانه مشروط

واقول ما ادعاه من انما  
 يقع في وقت وقوع ان  
 وقوع التاخير بعينه  
 تعليل العصيان  
 هذا الذي يشهد  
 على بطلان ما  
 من انما يشهد  
 على بطلان ما  
 من انما يشهد  
 على بطلان ما

واما نظرية في البداية المدورة فقد بسط السيد  
 الكلام فيه فقال في كلام العضد السابق مع زيادة  
 قوله وهذا خلاف ما وقفه العمدة لوان خروجات  
 عصى والام يتحققا لوجوب ما مضى فيه عتات  
 احد هما ان لا تسلم ان استراط جواز التاخير بسلامة  
 العاقبة مع عدم العلم به يؤدي الي تكليف الحال  
 انما يلزم فالتاخير ان لو وجب عليه التاخير بسبب  
 السلامة اما لوجوبه التاخير فلا كيف وهو ممكن  
 من الامتنان بالواجب حينئذ على المبادر نعم فيه  
 سببية تكليف بالمجال اذ موصفة ان يقال فعمل هذا  
 العقل في هذا الوقت واقوله فيما بعده مشروط  
 بسلامة والتحقيق هو انه يلزم على هذا الاستطراد  
 ان لا يكون له وانه



بالعلم المحال لا التكليف بالمحال الذي هو  
 مراده **قوله** وقتد العري زمن التكليف  
**قوله** الي مضي وقت لم يقل الي اخر العبر  
 ليطابق قوله اولا الي اخر الوقت لا ان  
 السلامة من الموت الي اخر العبر قطعية  
 لا مظنونة ولان القطع بها مجرد لا يفتي  
 في جواز التاخير بل لا بد مفرد من قلت  
 مدة لشدة **قوله** والا لم يحقق الوجوب  
 لان تحققه يستلزم تحقق العصيان  
 بالترك و يقع اللازم يستلزم في الملزوم  
 فان قيل هذا الدليل جار فيها قيل  
 هذه المسئلة قلت يمكن فنه تحقق  
 العصيان بالترك حتي يخرج الوقت لو عاش  
 فلا يلزم من انتفا العصيان بالتاخير  
 مع الموت انتقاوه مطلقا والمستلزم  
 لانتقاء الوجوب هو الثاني لا الاول فان  
 قلت قد جمعوا فيما وقتد العرب بين  
 جواز التاخير والعصيان وهو جمع بين  
 متناقضين قلت الجواز نظر الظاهر  
 والعصيان نظر الما في نفس الامر وفيه  
 بوردشي **قوله** من اخر سني الامكان وصف  
 لعامة معتدراي من عامة اخر سني الامكان  
 ولو كانت وصفا لسنة لعامة اخري **قوله**

الجواز

لجواز التاخير اليها اي في نفس الامر  
 وامان في الظاهر فالي الموت **قوله** المطلق  
 هو الواجب المطلق وجوبه بالنسبة  
 الي مقدمة معينة وان كان وجوبه مقيدا  
 بالنسبة الي مقدمة اخري حتي ان  
 الزكاة بالنسبة الي تحصيل النصاب  
 مقيد فلا يجب و الي تقيينه واخراره  
 مطلق فيجب **قوله** الالة اي لا يوجد ذلك  
 الواجب مع عدمه ذلك الفعل بل مع وجوده  
 وان توقف على وجود شي اخر فالقصر  
 في قوله الابه امناء اي بالامنا فذا الي  
 عدم ذلك الفعل **قوله** واجب بوجوب  
 الواجب تحرير محل النزاع قال الفقهاء  
 لا يخاف في ان النزاع في ان الامر بالشي  
 هل يكون امرا بشرط واجبا بالذوالا  
 فوجوب الشرط الشرعي للواجب معلوم  
 قطعاً اذ لا معنى لشرطينه سوى حكم  
 الشارع انه يجب الاتيان به عند الاتيان  
 بذلك الواجب كالوفو للصلاة وهذا  
 كما ان الشرط العقلي معلوم انه لازم  
 مطلقا انتهى **قوله** اذ لو لم يجب اوفيه  
 بحث وهو ان الوجوب الذي وقع مقدما  
 ان كان هو المقيد بوجوب الواجب كما امر

58  
 مستند الواجب المطلق  
 ما لا يتم الواجب  
 الابه واديب



فالتالي غير لازم وان كان هو المطلق اي  
الوجوب يوجب ما فاللازم حينئذ من  
الدليل وجوب الفعل المقدر ويوجب ما  
وهو بمنزلة النزاع **قوله** وقيل لا يجب  
بوجوب الواجب مطلقا بل هذا القول وان  
كلامه دل عليه كلام المص والشم ينبغي  
مخرج كلامه التفتنا الى ما قاله لا خلافة فيه  
انما ايجاب الاستصحاب كالامر بالقتل امر  
بضرب السيف مثلا والامر بالاستصحاب امر  
بالاطعام اينا الى خلافه في غيره انتهى  
**قوله** لولا اعتبار الشئ ربع له انما في نظر  
لان اعتباره ان كان باشتراط لم يقدر  
الدليل وجوبه بوجوب الواجب الذي  
هو مطلوب الدليل وان كان بايجاب  
بوجوب الواجب منع اللزوم لان مجرد  
اشتراطه كاف في التقا وجود مشروط  
بدونه **قوله** بما يتوقف الضمير فيه  
عائدا على وجوب يقتضيه ما ياتي لا بالمقد  
**قوله** فلم يتغذر فقد يقتض من بان الواجب  
وهو ترك المحرم اذا امكن فعله وحده  
لم يكن ترك الجائر حينئذ مما لا يتم الواجب  
الا به فلا يصح جعله من فروعه كما  
يشير اليه قوله فلم **قوله** بما بعض جزئياته

تليو

تليو بما سيجي في مبحث الامر من انه  
لطلب الماهية **قوله** بان كان منهي  
عند اطلاق المكروه على مطلق المنهي  
عند اصطلاح ثالث في لفظ المكروه **قوله**  
لا يتناول التناول عندهم حقيقة في الصدق  
اي في صحة الاطلاق ومعلوم ان ذلك  
الجزئي بل كل جزئي للمأمور به يصدر  
عليه المأمور به لا الامر فالمراد بتناول  
الامر للجزيات تعلقه بها اي بالماهية  
في منمنها ولو قيل انه لا يتناول شيئا منها  
وان كان يتبادر باحدها كان هو المطابق  
لفقدهم متعلقه بالماهية **قوله** المكروه  
منها ان قلت المكروه لمكان مكروهها  
وسياحي انه صحيح فيتناول الامر فلا  
يصح العموم قلت الكراهية في ذلك  
ليست للفعل بل لكونه في ذلك المكان فالكرو  
ذلك الكون لا الفعل والجزئي الفعل لا الكون  
فان قيل فمثله في المكروه لو قست  
قلت الوقت اشده من المكان لزوما للفعل  
اذ الفعل حال ايجاده يمكن التفكاكه عن ذلك  
المكان لاعت ذلك الزمان وايضا المنهي  
عنه اما حرام فالنهي لذاته لا لوصفه  
الا لدليل واما غرضه فبالعكس فالمكروه



الوقت اما حرام فظاهر واما غيره فليس  
على ان النهي لذاته قال التفتازاني ان  
الظاهر فيها لا يفي الخزيير تقدم الصحة  
لوجوه غالبها الى الوصف والعدول  
عن الظاهر لا يكون الا دليل خاص انتهى  
**قول** وذلك تناقض اعلم ان تقييد  
كل شي في اللفظ رفعه وان التقييدتين  
في العرف قضيتان اذ الذبت احدهما  
صدق الاخرى وبالعكس فقولنا  
تناقض ليصح ان يراد به الاول فذلك اشارة  
الى الفعل والترك من جهة واحدة وان  
يراد به الثاني فذلك اشارة الى القضيتين  
المذرتين بالقوة في قول الشيء الواحد  
مطلوب ان اذ هو في قول قولك هذا الشيء  
مطلوب الترك من تلك الجهة **قول**  
فلا تصح اعلم ان ابن الحاجب وغيره عرفوا  
الصحة عند المتكلمين بانها موافقة  
امر الشارع فالصحة تستلزم كون الصحيح  
ما هو عليه فيصح الاستدلال بتقييد على  
تقييدها لان في اللازم يستلزم في الملزوم  
وان المعرف ما بموافقة الشارع التي  
لا تستلزم الامر لوجودها في العنق  
المباحة فلا يلزم من تقييد تقييدها فاستنتاج

لا ينافي  
ان كان  
الظاهر  
هو الصحة  
فلا ينافي  
في قول  
المتكلمين

هذا  
القول  
هو الصحة  
فلا ينافي  
في قول  
المتكلمين

تقييدها

60

تقييدها من تقييد بقوله فلا تصح اشتباه  
**قول** اي التي كرمت اشارة الى ان  
اسناد المكرهية الى ضمير الاوقات  
مجاز عقلي من اسناد ما هو للمفعول به  
وهو الصلاة الى زمانه لملازمة المستند  
للمزمان بوقوعه فيه وهذا ظاهر  
ان كانت الاوقات طرفا للمكرهية  
كما هو ظاهر قوله كرمت فيها الصلاة  
وهو محجج ان اعتبار الحكم التعلق  
التمييزي فانه انما يحصل عند دخول  
الوقت **قول** ان كان كراهتها وطاها  
لقوله وان كان فيكون ما بعد الواو  
معطوفا والمستثنى في كان عائد على  
كراهتها وفيه ان ضمير الموت المجازي  
مذكور وهو ممنوع الا في ضرورة **قول**  
بان تناولها فسر به موافقة الشارع  
وهي اعم من اذ هي كما مر اجتماع ما  
يعتبر فيه شرعا اي من الاركان والشرط  
**قول** مع جوازها لان المكره هو المطلوب  
تركه طلبا غير جائز بان جوز فعله  
فالجواز هنا مقناه عدم المنع شرعا  
وهو احد معانيه قال ابن الحاجب يطلق  
الجائز على المباح وعلى ما لا يمنع شرعا



في الامور  
التي هي من  
الاعتبار  
في الامور  
التي هي من  
الاعتبار

او غفلا وعلى ما استقوي الامر ان فيه  
وعلى المشكوك فيه فيهما باعتبار ان  
**قوله** وسيا في اي في بحث النبي ان  
النهي للخارج اي غير لازم كذا فيه المتن  
لا تلاف ما لا الغير الحاصل بغير الوضوء  
ايضا وكالبيع في وقت نداء الجمعة لتقوى  
الحاصل بغير البيع ايضا والصلاة في  
المكان المذكورة او المصوب النبي وانت تعلم  
ان لازم الشيء ما يلزم من وجوه الشيء  
وجوده وقد لا يلزم من وجوه وجوده  
ذلك الشيء لجواز كونه اعم من الملزوم  
فكل من الاتلاف والتقريب والتعريض  
بالصلاة كما ذكره الشرح هنا لازم للوضوء  
والصلاة وان تحقق بغيرها ايضا  
والحكم بانه في ذلك غير لازم من اشتباه  
اللازم بالملزوم فتدبر **قوله** كالتعريض  
تمثيل للخارج على طبق قوله قبل كما تقدم  
وقد ذكرنا فيهما امران الخارج في كلام العبد  
والاعتبار في غيرهما والمعنى الزائد  
على مفرق مطلق العبادة كالإتقاء في  
المكان او الزمان المخصوص في انهي عن  
الصلاة في الحمام والصوم يوم النحر  
**قوله** ليس لنفسها اي نفس الامكنة

بل

يوجد في اوله وقد ياد به اخذها  
باعتبار عدم التقيد وهذا يغايل  
الافراد المعينة

بل لما يتصف به الصلاة فيها من التقوى  
لما ذكر **قوله** واحترز بمطلق الخ قد  
يراد بمطلق الشيء اخذ ما هيته لا باعتبار  
شيء وهذا اليم الافراد المقيمة بذلك وهو  
المراد هنا ولذا صح الاحتراز به عن المقيد  
**قوله** لا لزوم بينهما زاده الشرح لئلا  
للعقد دفعا للتقضى بصوم يوم النحر  
فانه غير صحيح مع انه ذو وجهتين مطلق  
الصوم والصوم المضاف لكن الاولى  
لازمة للثانية **قوله** وكل منهما يوجب  
اي يمكن ان يوجد بدون الاخر فيجوز  
الامكان صورة جمعها باختياره في  
الصلاة في المصوب **قوله** تلك الصلاة  
التي هي واحد في تنبيه على ان الصحة الواقعة  
في قوله الجملة انما استندت فيه الى الصلاة  
المذكورة لا الى الواحد بالشخص وان كان  
الاصل بالمعنى الى تركيب المتن استنادها  
اليه لكونه المحدث عند السر في قول  
التي هي واحد في بيان السبب في محبتها  
للتقدي هو الى ما اشترك الصلاة فيه  
ففيحصل امر كلي محكوم عليه بالصحة  
وهو الواحد بالشخص المذكور فليتامل  
**قوله** علمها من جهة الغيب قل من



الجبر ورب يتعلق بعقوبة اذ لا معنى  
 لنفي الثواب عليها من جهة **قوله**  
 والاول تقريب رادع يعني ان القولين  
 متفقان على احتمال ان لا يعاقب وان  
 يعاقب بغير حرمان الثواب فيثاب عليها  
 فيها او بحرمان بعضه او كله فالثاني  
 قرر الامر على ما هو عليه في نفس الامر  
 والاول اقتصر في الاحتمالات على بعضها  
 وهو الاخير تقريبا للفهم اذ في ذلك  
 الاحتمالات العباد عن الفهم وردعا اي جوا  
 حيث ذكر الاحتمال المخرج من غير  
**قوله** فاما اقتصر في تفسير التوبة  
 على جزين من اجزاء مفهومها لان الاقلاع  
 وهو قائلها قد تحقق بقوله الخارج وقد  
 يقال الاقلاع اخص من مطلق الخروج  
 لانه الكفاية امتثال **قوله** فلا يخلص الفاعل  
 للتقريب ومعلوم ان المناسب للتقريب  
 على ما تقدم هو الخلو من لا علة **قوله**  
 لبقا ما تنسب فيه بقا الضرر بحججه  
 لا يستقل بكون الفعل معصية بل لا بد  
 فيه من وجود نهي عنه او امر بفعله اذ في  
 فعل منهي عنه او ترك ما مأمور به وقد سلم  
 القطع تكليف النهي عن الخروج وقد

تعلق

62 تعلق الامر به فيكون طاعة محضه لان  
 وجه ومعصية من وجه **قوله** فاعتبر  
 في الخروج جهة معصية لبقاء الضرر  
 لا لتعلق النهي به وجهة طاعة لتعلق  
 الامر به **قوله** وان لزم الاول الثاني  
 جعل اللازم هو الاول دون الثانية  
 اذ الخروج تايبا يلزمه شغل ملك الغير  
 بغير اذنه لا الثانية اذ الشغل المذكور  
 لا يلزمه الخروج تايبا ثم قوله وان  
 لزمه تنبيه على فساده هذا الاعتبار  
 بان لزوم المعصية للطاعة يصير  
 الفعل غير مقدر على الامتناع قال  
 القصد فان قيل فيه الجهتان فيتعلق  
 الامر بافراغ ملك الغير والنهي بالعصب  
 لا لصلاة في الدار المفصولة بسواقلها  
 هو غلط لانه لا يمكن الامتناع فيه لزم  
 تكليف الحال بخلاف صلاة الغصب  
 فانه يمكن الامتناع وانما جاء الاتحاد باختیار  
 انتهى **قوله** حيث استصحب المعصية  
 مع التقاء تعلق النهي مترجح في ان  
 منشأ الاستبعاد عنه مجرد التقاء تعلق  
 النهي وليس كذلك بل هو عند انتفا  
 تعلق النهي وثبوت تعلق الامر ونفس



المختصر واذا عتق الخروج للامر قطع  
 بغير المعصية بشرط وقوع الامام  
 باستصحاب حكم المعصية مع الخروج ولا  
 ثم يعيد انتهى قال العبد في تقريره  
 قال الامام باستصحاب حكم المعصية على  
 مع ايجاب الخروج وهو يعيد انتهى واذا ظهر  
 لك ان المستبعد انما هو استصحاب المعصية  
 حال عدم سببها ووجوده عند ما ظهر لك  
 ان قوله الفقهاء غير دافع لذلك قطعاً لان  
 الردة عند ما التوبة منها لا الجنون الذي  
 مثاله في الشرع ان يجري فيه حكم  
 ما قبل من اسلام او كفر والاستصحاب  
 على قولهم انما هو حال الجنون لا التوبة  
 غير ان قوله بعض الفقهاء لا يصلح بحججه  
 ان يكون دافعاً لقوله بعض اخر والله  
 سبحانه اعلم **قوله** ولا يتأخر الفاعل فيه  
 الثالثة لا التوقف لانه في عتق الحكم  
 ولا يتأخر الجزم بحكم ما **قوله** ما يصدق  
 بالحكم المتعارف وبانتفاءه هو ما يدرك  
 انه ثابت في الواقع وهذا صادق بالحكم  
 المتعارف واقسامه وثبوتها وانتفاءها  
 فالحكم حينئذ بمعنى المعلوم به نعم لو قال  
 وينبغي ان كان الحكم بالمعنى للمصدر **قوله**

الحكم  
 ان لا يكون  
 الحكم

حكم الله هنا ان لا حكم كعارض للحكم  
 اذ هو انتفاءه وعين الحكم ان لا يكون  
 عليه بحر هو في قوله الحكم ان لا حكم فيلزم  
 ان الحكم عارض لنفسه ومعرض لغيره  
 وكل منهما محال لاستلزامه ان الشيء خارج  
 عن نفسه **وقد يجب** بان الحكم بالاعتقائين  
 احدهما خاص وهو الحكم المتعارف والاخر  
 عام وهو ما بيننا ما نفا ولا مانع من كونه  
 بالمعنى الثاني عارضاً له بالمعنى الاول  
 فليتأمل **قوله** على انه يقل عند هذه الغلاوة  
 تنفع من جانب الامام ومن العتق الجب  
**قوله** او عقلاً لا عادة لهذا المفسر اثباته  
 لا يعقل لان كل ما يمنع العقل لا يمكن  
 عادة اذ الممكن العادي ما اعتيد وجوه  
 وما لم يكن ذلك لا يمنع العقل والايان  
 من ذكر بالنظر الي مجرد الايمان ممكن  
 عقلاً وعادة وبالنظر الي صدور  
 عن ذكر معتنع عقلاً وعادة ان لا يوجد  
 منه **قوله** وهذا اظهر من ان يدرك عليه  
 فان قلت قد سمي محالاً عند المتأخرين  
 في قوله ومنع الخوف فيهما لجهل قلت  
 قال العبد والاجماع منعقد على صحة  
 التكليف بما علم الله انه لا يقع وان كان قوياً



ان مقتضى لغيره انتهى على انهم سموا  
 محالاً لغيره لا محالة في العقل دون العادة  
**قوله** لا فائدة في طلبه قد يقال التقا  
 الفائدة في طلبه لا يمنع لانه افعال  
 تعالى لا لعلة ولا لغرض **قوله** بان فائدة  
 اختيارهم هذه الفائدة ينبغي قول  
 المستند لظهور امتناع للمكلفين **قوله**  
 من قبل نفسه متعلق بمنع لا بطلبه  
 لانه معني لقوله منع الطلب الكائن  
 من قبل نفسه بل المعني حكم بالامتناع  
 الكائن من قبل نفسه ويوضح قوله  
 في تفسيره اي لا سحالة فانه علة للمنع  
 لا للطلب وقوله فائدة من طلبه **قوله**  
 كانه قوله تعالى كونه فائدة فانه حقيقة  
 طلب لكونه فائدة ومعه وهذا الكون  
 منهم محال لا قدرة لهم عليه فالمراد اهانتهم  
 لا طلبه **قوله** وقوع الممتنع اي وقوع  
 التكليف به وقريظة هذا الخلاف الملبك  
 الممتنع اي وقوع التكليف به لا يقع واستقني  
 الشئ عن تقديره هنا بالتصريح به في  
 قوله اما وقوع التكليف به **قوله** وذلك  
 من الممتنع لغيره اعلم ان الممتنع لثباته  
 هو النسبة بينه بالنظر الى نفس مفهومه

الخوف

وان الممتنع لغيره هو الممكن في نفسه  
 لكن لا تتعلق به القدرة الحادثة عادة  
 سواء امتنع لنفس مفهومه كخلق الاجسام  
 ام لم يمتنع كحمل الجبل والطيران الى السما  
 ومن الممتنع لغيره عند المص والشئ ما يمكن  
 في نفسه وتتعلق به القدرة الحادثة  
 لكن امتنع لتعلق العلم بعدم وقوعه  
 قال النكتان ان في هذا الاخير الاجماع  
 منعقد على صحة التكليف به بل على وقوعه  
 وانما الخلاف في القسم قبله فيجوز  
 الاشاعة وان لم يقع واما ما يكون مستقلاً  
 بالنظر الى نفس مفهومه كجمع الضدين  
 وقلب الحقائق فيجوز التكليف به فرغ  
 نظره فذهب من قاله لو لم يتصور لامتناع  
 الحكم بامتناع نظوره وطلبه ومنهم من  
 قال طلبه يتوقف على نظوره واقعا وفاقا  
 منتف هنا انتهى ومنع التكليف به  
 القسم هو مذهب ابن الحاجب قال  
 العند والمحققين والحاصل ان التكليف  
 بالقسم الذاتي ممنوع عند المحققين  
 وبالقسم الرابع جائز واقع اتفاقا والتبين  
 الاوسطين جائز غير واقع عند الاشاعرة  
 والمص على جواز الجميع ووقوع غير الذاتي



والله اثبت الوقوع بجعل الوفاق فيه  
وفيه ما لا يخفى **قوله** فلا يستقر التمسك  
استدل به لانه متعين في لقي وقوع  
الجانز اذ لو منع منه مانع عقلي لكان  
ممتنعاً لا جازماً **قوله** اي لا يصدق النبي  
في شيء حملي على السلب الكلي لبيان  
لعدم غوري التناقض اذ لو حمل على الايمان  
الشرعي وهو تصديق النبي صلى الله  
عليه وسلم في جميع ما علم بالضرورة بحججه  
به لم يمتنع قضي تصديقه في انه لا يصدق  
هذا التصديق **قوله** على اثبات التصديق  
في شيء يعني لانه المرجية الجزئية  
تناقض السالبة الكلية **قوله** حصول  
الشرط الشرعي اي صحة الفعل الملق  
به لا وجوب او وجوب اداءه قال التفتازاني  
الشرط ما اختاره المصنف يعني ابن الحام  
ما يستلزم لغيره في امر غير حصة  
السيبيل فان كان ذلك بحكم العقل  
ففقلي او الشرع فيشرعي او اللغز  
فلغوتي والمراد صحة الفعل كالايان  
للطاعات والطهارة للصلاة لشرط الوضوء  
او وجوب الاداء للاتفاق على ان حصول  
الاول شرط في التكليف بوجوبه ووجوب

بشرط  
على  
شرط

اداء

اداء والثاني شرط في التكليف بوجوب  
اداءه دون وجوبه ولهذا في الاوامر  
ظالم دون النواهي اذ لا معنى لكون الايمان  
شرطاً لشرعية ترك الزنا او لمحة  
انتبه **قوله** ليس شرطاً في صحة التكليف  
اي في جوازه لا في كونه غيره وعند ابن  
الحاجب وغيره الحكم بانتفاء الشرطية  
قطعي وثبوت وقوع التكليف بدون الشرط  
ثاني ويلوح من صنيع المفسر فهما  
**قوله** والا فلا يمكن اي والا يمكن شرطا  
فيها لا وان لا تنتفي الصحة بان كان صحيحاً  
لان لزوم انتفاء الصحة للشرطية  
مضوري لا يقتضي الاستدلال **قوله**  
لو وقع زاده لبيان ان عدم امكان الامثال  
لازم لوقوع التكليف لانتفاء الشرطية  
بجمله اذ مع انتفاءها قد ياتي اولا بالشرط  
ثم يقع التكليف فيمكن الامتثال وقد يقع  
التكليف اولا فلا يمكن فانتفاء الامكان  
يمكن الانكسار عن انتفاء الشرطية لا وقوع  
التكليف ثم هو استدلال على امتناع وقوع  
حال عدم الشرط بتقريره هكذا الموضع  
حال عدم الشرط لم يمكن امثاله واللازم  
ممتنع فاللزوم مشد وحاصل الجواب



منع اللزوم وتسلية مع اللازم وهو  
 خلاف ما قدمه المصنف من جواز التكليف  
 بالجملة فتدبر **قوله** بان يوتي بالمشروط  
 بعد الشرط اي بعد الايمان بالشرط  
 في الوقت الذي تحقق فيه عذره اذا شرط  
 وعذره في ذلك الوقت ممكن فالإتيان  
 بالمشروط حال عدم الشرط ممكن وان  
 كان مع عدم الشرط مستغنياً لان الامتناع  
 مع وصف لا يمنع الامكان الذاتي **مسألة**  
 مقتضى تقديرهم ويحتمل ان يراد بعد  
 الايمان بالشرط بعد تحقق عذره **مسألة**  
 اوفى بقوله وقد وقع اي هذا الامتناع  
 الممكن في حق المحرك المكلف بالصلاة وطهر  
 هذا الجواب اولاً بالامكان الامتناع وثانياً  
 بوقوع **قوله** من وجوب الشرط بوجوب  
 المشروط فان وجوب المشروط سبب  
 فهو متقدم على وجوب الشرط ذاتاً ومقارناً  
 له زماناً ووجوب المشروط متقدم على  
 حصوله قطعاً والمقارن للمبتدئ على الشيء  
 متقدم على ذلك الشيء ايضاً **قوله** مع التقيد  
 بشرطها في الجملة اي لا بالنظر الى كل فرع  
 اذ منها التواخي وقرآن الايمان ليس  
 بشرط في متعلقاتها ويحتمل ان المراد

بالجملة

بالجملة ما يصدق بشرط الفعل وبشرط  
 شرط **قوله** لم تكن من المصلين قال العبد  
 صرح بتقديرهم بترك الصلاة قال التقيد اني  
 لان في تقديرهم بالحكمة وترك الانكار بتدريفاً  
 لهم **قوله** وتفسير الصلاة بالايان فان  
 العبد ولا يحمل على المسلمين لقوله عليه  
 الصلاة والسلام نهيت عن قتل المسلمين  
 لان قوله ولم تكن تطعم المسكين بتقدير ان  
 قال التقيد اني ولا يجوز ان يراو بالمصلين  
 المسلمين لقوات المناسبة في قوله ولم تكن  
 تطعم المسكين فانه عبارة عن الزكاة لانه  
 الاطعام الواجب ولاه اذا كان التعذيب  
 على ترك الاسلام لم يجز الزكاة عندهم  
 فلم يمح التعذيب على تركها انتهى **قوله**  
 وما يرجع اليه من الرفع بان يكون متعلقاً  
 سبباً لخطاب التكليف او بشرطاً له او مانعاً  
 له ووجوع اليه بانها متحدان بالذات  
 وان اختلفا بالاعتبار اذ الخطاب بان الطلاق  
 سبب لتحريم الاستمتاع وهو الخطاب بتحريم  
 الاستمتاع بسبب الطلاق **قوله** ككون  
 الطلاق احرماناً بالعبارة وقع مثلاً في عبارة  
 ابن الحاجب وغيره مثلاً لا يمنع والحق ان  
 فيها يجوز اذ كونه الطلاق سبباً متعلق الرفع



لا نفس وحقيقة الكلام ان يقال كالمخاطب  
الوارد يكون انطلاق الحجة بترتيب الشئ  
لتعريف الوضع **قوله** لاما لا يرجع اليه بان  
يكون متعلقا سببا لغير خطاب التكليف كالمخاطب  
يكون الاتلاف سببا للامتنان **قوله** وترتب  
اثار العقود هو مثال ايضا للوضع غير الراجع  
ويزو كونه من الوضع او متعلقة بنظر اذا التزم  
مسبب عن صحة العقد التي هي من متعلق  
الوضع كما مر جميع ذلك **قوله** لا تكليف  
الابفعل قد علم لماذا من تعريف الحكم بخطاب  
العه المتعلق بافعال المكلفين وفيه بحث  
وطوان الاعتقاد ان مكلف بها باعتبار  
الفسها لا باعتبار اسبابها على التصريح  
وهي من قبيل الكيف لا الالفعال ولا العقل  
على ما صرح به المحققون قال بعضهم وهو  
للق **قوله** وذلك ظاهري في الامور لا يظهر  
ذلك في نحو ترك ودفع وذر **قوله** المتقني  
للتركة قال في التواقف وشرحه التركة  
بحسب اللغة عدم فعل القدر وسواء كان  
هناك قصد من التارك ام لا لا كمان في  
حال الغفلة والنوم وسواء تعرض لقدره  
الم لم يتعريض وقتا عدم ما لا قدرة عليه  
فلا يسمى تركا ولذلك لا يقال ترك فلان

مسألة  
لا تطفيف الابفعل

خلق

67

خلق الاجسام وقيل ان كان قصدا اي  
عدم فعل القدر وانما يسمى تركا اذا كان  
حاصلا بالقصد فلا يقال تركه الناس  
الكتابة ولذلك لا يتعلق به شيء من افعال  
القلوب لانه انصرف عن الفعل وكف النفس  
عن ارتياده وقيل هو اي الترتيب فعل الصبر  
لانه مقدور والعدم اي عدم الفعل يستمر  
من الازل فلا يصلح اثر القدرة الحاصلة  
وقد يقال استمراره مقدور لانه قادر  
على ان يفعل ذلك الفعل فيزول استمرار  
عدمه فمن بمن الحجة صلح ان يكون عدم  
اثر القدرة قالوا ولا بد ان يكون كالا في  
مقدورين حتي يكون ارتكاب احدهما  
تركا للاخر انتهى فان قلت اذا كان الراجح  
ان معناه عدم الفعل بيا قض جعل مقتضى  
التهي اي مطلوب وان المكلف به فيه الكف  
الذي هو فصل قلت كما ان اشارت يكون منه  
مقتضى التهي الى ان ذلك متفق عليه عند  
الجميع وبذلك الخلاف يعود الى ان الخلاف  
انما هو في المراد به بشرعا حاول بذلك  
حكاية ما تقدم عن الموافقة وشرحه  
وان زاد عليها القول الاول اخذ امت  
ابن الحاجب وغيره **قوله** بان لا يشاء فعل



الذي يوجد بمشيئته ان قلت مقتضاه  
 ان وجود الفعل وعدمه معلولان للمشية  
 وعدمها لا القدرة والمطلوب هو الثاني  
 لا الاول قلت القدرة صفة تشرع على وفق  
 الارادة وهي صفة تخصص احد المقدورين  
 بالوقوع فتعلق الارادة وعدمه سببان  
 لتعلق القدرة وعدمه وهما سببان لوجود  
 المقدور وعدمه فالباقي كلام التمسك  
 التي هي اعم من سببية الفاعل او سببية  
 ومن ثم قالوا القادر من اذا مشا ففعل  
 واذا لم يمش لم يفعل **قوله** الحاصل بفعل  
 ضده من السكون اعلم ان الضدين فعيان  
 اي عريان موجودان مختلفان بالحقيقة  
 لا يختلفان في محل واحد من جهة واحدة  
 في زمن واحد وان السكون عند التكليف  
 كونهان في اثنين في مكان واحد وعند  
 الحكم بعدم الحركة عما من شأنه قال الفقهاء  
 في شرح الشرحية وهو الحق فقوله  
 التمسك اولاً بفعل ضده من السكون موافق  
 لقوله المتكلمين وقوله ثانياً بان يستمر  
 عدمه من السكون موافق لقوله الحكماء  
**قوله** بان يستمر عدمه لا يختص بتحقيق  
 الانتفاء في استمرار العدم اذ يمكن تحققه

بمجرد

قالوا في قوله  
 لا يوجد  
 في قوله  
 لا يوجد  
 في قوله  
 لا يوجد

طلب

بمجرد العدم كما اذا نهى عن التحرك من  
 هو متلبس به **قوله** الزاماً واعلاماً حالاً  
 من ضمير الامر المستتر في يتعلق ثم انه امر  
 الذي يكمل طلقاً ونهى الكراهة خارجة عن  
 قوله لا تكليف الا بفعل اعتماداً على العلم  
 بذلك فيها من تعريف الحكم السابق **قوله**  
 وقبله اعلاماً قد مر ان الحكم يعتبر في مفهوم  
 التعلق التخييري ولا يوجد الا في الوقت  
 وان الامر نوع من **قوله** قبله فيقول  
 الوقت اثبات للترغيد دون جشده وذلك  
 محال وقد دفع بان ذلك انما يلزم من  
 كونه امراً حقيقياً **قوله** يلزم طلب تحصيل  
 الحاصل يريد بان لا يريد الحاصل يحصل  
 سابق على الطلب فهو غير لازم وان اريد  
 حصوله متعارف للطلب فهو غير محذور فليتأمل  
**قوله** انما يحصل بالافراغ منه هذا الجواب  
 ينبغي تحصيل الحاصل بالنظر الى مجموع  
 الاجزاء الذي هو الفعل لا بالنظر الى ما فعل  
 منها فان في بعض طلب حال فعله او بعده طلب  
 تحصيل الحاصل او ما قد حصل الا ان يقال  
 الطلب الباطني للتحصيل الشرعي لا الحسي  
 وذلك بفعل الباطني فلا يلزم ذلك اذا المعقول  
 منها بمجرد غير حاصل لهذا المعنى لكن

والتمحيص  
 فانه لا يجب وان  
 فان كان الامر بالانقضاء  
 في قوله  
 وهو منقول  
 به ختم اي خطاب  
 ان في سائر  
 التخييري



لا اشعار لهذه الجواب بوجه **قوله** وهو  
 التحقيق قال التقاضي ومعنى التكليف  
 به قبل الحدوث لم يتجيز التكليف بان  
 يكون الايمان به مطلوباً من المكلف حتي  
 يعصي بالترك ولا خفاية وجوه قبل  
 الفعل والام لبعض احد قط وما نقل عن  
 الاشعري ان التكليف المتأخر جده عند  
 البناء مشكل انتهى **قوله** الاحتمال اذا  
 التي يقع بها الفعل مقارنة لاسبقا لفة  
 اذ العرض عندهم لا يبقى زمانين **قوله** بان  
 ترك الفعل تقبيد على فساد ظاهر المت  
 اذ قوله فاللام قبلها يقتضي تحقق اللوم  
 اولاً والمباشرة فاشارة ذلك فاسد اذ اللوم  
 انما لمع الترك **قوله** ذلك الكف لم  
 بيان لمرجع الضمير المستتر في المنهي  
 فالمنهي لغت الكف وفي كونه منهياً لتسامح  
 وحقيقة المنهي عنه **قوله** عند الضمير  
 للفعل وعن صلة الكف لا المنهي لغت  
 المعنى **قوله** لان الامر لا يفيد المطلوب  
 وهو ان الكف منهي لان المنهي يتوقف على  
 وجود الامر وهو على وجود الفعل  
 الانزاعي وهو هنا متوقف فينتفي الامر  
 فينتفي التهي وهو لقبض المطلق وانته

**اعلم قوله** يصح التكليف اذا علم ان هنا  
 مقامين احدهما هل يصح التكليف مع  
 علم الامر التقاضي شرط الوقوع عند الوقت  
 فالجمهور نعم وامام الحرمين والمعتزلة  
 لا والثاني هل يعلم التكليف قبل دخول الوقت  
 وان لم يعلم وجوه الشرط فيه فالأكثر نعم  
 وقال قوم لا وهو مقارنة للضرورة والقول  
 بالعلم في المقام الثاني مبني على القول  
 بالصحة في المقام الاول كما صرح به البعض  
 فقوله يصح التكليف وتقامه قوله مع  
 علم الامر اشارة الى المقام الاول وقوله  
 ويوجد وتقامه قوله معلوما اشارة الى  
 المقام الثاني وعطفه عليه اشارة الى  
 بناء عليه وقدم تقيمه الذي هو حال  
 من مرفوعه على تمام يصح الذي هو حال  
 الضمن فاعله وان كان سابقاً جرياً على  
 قاعدة النجوين في تعدد الحال للقدرة  
 متاجراً **قوله** بان الاصل عدم ذلك كون  
 الاصل عدمه لا ينبغي احتمال الذي ينبغي  
 العلم على قولهم فان حمل العلم على الظن  
 خالف قلامهم قال البعض عن القاضي في رد  
 هذا القول ما يخالف للاجماع على تحقق  
 الوجوب والتحريم قبل التمكن من الفعل



ويحقق وجوب الشرع فيه بنسبة  
 العزم اجتمعا انتهى قال التفتازاني وفي  
 قوله علي تحقق الوجوب اشارة الى دفع  
 الاعتراض بأنه يجوز ان يكون الاجماع علي  
 ظن ذلك بناء على ان الغالب من المكلف  
 بقاؤه وتكليفه انتهى **قوله** لا يتحقق العزم  
 الا لان العزم يتقد برشي تعليل للعزم  
 على وجوده كذا الشيء وهو بناء على تحقق  
 العزم في الحال **قوله** على محتم ووجوه  
 يقتضي ان مع علم يتعلق بهما وفي تخصيص  
 قوله معلوما بهذه المسئلة وقد مر انه  
 عام **قوله** على الترتيب الترتيب لغة وضع  
 كل شيء في مرتبته وفي عرف المنطقيين  
 جعل الاشياء المتقدمة بحيث يطلق اسم  
 الواحد عليها وعرف النجاة بثبوت المحكوم  
 به لاشياء متعددة في ازمته متتالية والمراد  
 به هنا اعتبار ثبوت الحكم لكل واحد من  
 اشياء متعددة متتالية في الاعتبار بشرط  
 عدم ما تقدمه منها **قوله** والمينة لو  
 قال واكل المينة فان كلامهما يجوز لكان  
 اولى بمطابقة الكلام السابق **قوله**  
 عند العجز عن الموضوع المراد به العجز  
 الشرعي لا الحسي وهو لا ينافي العذرة على

الفعل

على الفعل في الجملة فلناصح الحكم  
 باتباع الجمع بينهما في محل العجز عن  
**قوله** وان بطل اشارة الى ان بطل  
 الاحكام الناشئة عن العقلين امر وراء  
 الجمع بينهما غير لازم له بل قد يكون  
 معاندا له فعدم البقاء يحقق للجمع لامناف  
 له لكن قد يقال المباح انما هو التيمم على  
 قصد الانفراد ثم الموضوع على قصد  
 الاستقلال واما الجمع بينهما من حيث  
 هو جمع كمن قصد فعلهما معا فغير مباح  
 اذ فعل جنس العبادة لا لفائدة غير مباح  
**قوله** في الكتاب لا شك ان الكتاب  
 الاول ليس في نفس الكتاب اي الفران  
 بل في مباحثه فلو قدم المص مباحث  
 واما في الكتاب والاقوال اجاد  
 فان **قوله** فتاوى كزبي الكتاب الاول تعريف  
 الكتاب وليس مشروعا حثه قلت ذكره تنقلا  
 لاينا في ان القصد غيره **قوله** المشتمل  
 تحت الاقوال وفاعله ضمير الكتاب فهو  
 جار على غير مفعول له معني بدون ابرار  
 الضمير وذلك مستنع عند البصريين  
 مطلقا جائز عند الكوفيين ان لم يليس  
 كما هنا ثم اشتمال الكتاب على الاقوال كاف

الاول  
 في الكتاب ومباحث الاقوال



في ذكر مباحثها فييد وان تشاركه السنة  
 في ذلك الاشكال **قوله** غلب عليه اشارة  
 الى انه صار بالقلبية علما شخصيا في عرف  
 اهل المشرع احتراز عن عرف اهل العربية  
 فانه غلب فيه على كتاب ميبوه **قوله**  
 اللفظ عند اليد عن قول ابن الحاجب  
 وغيره الكلام اذا اللفظ صريح في المقام  
 المراد والكلام مشترك بينه وبين النفسي  
 او خاص بالنفسي كما سيأتي **قوله** على محمد  
 مكي اسر عليه وسلم لا سقط ابن الحاجب  
 استغنا بقوله للاعجاز اذا المنزلة على غيره  
 ليس للاعجاز ثبو التزويل للاعجاز لا يتنا  
 انه لغوه ايضا كبيان الاحكام المستفادة  
 من قوله تعالى وانزلنا اليك الذكر ليتبين  
**قوله** المنزل فيد بحث و هو ان اللفظ  
 كيفية لقرض للنفس فهو عرضي  
 لي تحيل بقوة والتقاله فيستحيل  
 تنزيلة كما يحيل ايضا ان مقروء زيد  
 ما هو ليس مقروء ولا مستحالة ان لفظ  
 احد من اهل لفظ الاخر وقد يحاب  
 بان المراد اللفظ لا يفيد حمل اي الصورة  
 التي تتحقق في الذهن وما هي تغفل  
 الانتقال والتعدد في ضمن الجزئيات

المقدمة

المقدمة بخصوص المحال **قوله** يعني  
 ما يصدق عليه هذا التسمية على المعنى  
 بالقران المعنى الخارج عن الشخص  
 لا مفهوم كلي متخصور في شخص كالتفسي  
 وعلي ان الى من التعريف ان يبين لمن  
 عرف حقيقة مسمى القران وجهه  
 انه مسماه ان هذا الشخص المعروف  
 بصفة كذا هو مفهوم القران لا ان  
 يبين حقيقة المسمى بهذا الشخص  
 انه هو اخص منها ولا يحمل عليها  
**قوله** من اول سورة الحمد الى  
 اخر سورة الناس قال العضد قوله  
 لسورة منه ان اجري على ظاهره  
 فلا خراج لبعض القران فان الخذي  
 وقع ليسورة من كل القران اي سورة  
 كانت غير مختصة وان اريد بسورة  
 من جنسه في البلاغة وعلو الرتبة  
 فيستأول كل القران وكل بعض وهذا  
 اقرب الى غرض الاصولي وهو تعريف  
 القران الذي هو دليل في الفقه الذي  
 ولا خفا ان المسمى حمل بسورة منه  
 على ظاهره حيث قال اي اي سورة  
 كانت من جميع سورة فمسمى القران



عند ما وكل القرآن فمن في قوله  
من اول البيان الذي هو اول سورة  
الحمد مهيأ الى اخر سورة التاس  
ولا يصح ان تكون حينئذ لا بتدريج  
الغاية كقولك سرت من البصرة  
اذ السير ثابت في المسددون  
الصدق **قوله** المحتج بالغا فيه  
خارج مخرج الدليل على ان المعنى  
هنا بالقرآن اللفظ المذكور لا مدلوله  
تقرن ان القرآن عند الاسولين  
احد الادلة الخمسة كما مر اي احد  
الامور المحتج بها والاحتجاج انما هو  
بالغا من اللفظ المذكور لا بمدلوله  
فتكون القرآن هو اللفظ المذكور  
لا مدلوله الا ان هذا الدليل يقتضي  
ان القرآن يتناول الكل وتلك بعض  
منه كما اشار اليه كلام العضد **قوله**  
مع تشخيص المعنى ان المعنى بالقرآن  
عند القدم الكل فقط لا هو والغا فيه  
**قوله** يتميز قال العضد بعد ذكر  
حد القرآن واعلم ان ان اراد تصوير  
مفهوم لفظ القرآن فهو صحيح  
وان اراد التمييز فمشكل لان كونه

لا عجز ليس لازما بيننا ولا ث  
معرفه السورة تتوقف على معرفته  
فيه وراى في فقول الشئ يتميز  
عما لا يسمى باسمه اشارة الى  
التمييز في التسمية لا التمييز في  
الحقيقة ثم زام ما قاله العضد  
فتدبر **قوله** مع ضبط كثرة اي  
كثرة اجزاءه لا جزيا **قوله**  
الا حاديت غير الربانية مقتضى  
كلام العضد انها من التنزيل لقوله  
فخرج الكلام الذي لم ينزل والذي  
نزل لا لاجاز لسانك والكتب السماوية  
واكتفى ان ياتي الا ان يكون كلام العضد  
لغا ونشرا غير مرتين **قوله** عن  
اظهار عجز الى اخر ان قلت ما المانع  
للفظ عن هذا الى الاول حتى كان  
مجازا قلت التعليل اذ علة التنزيل  
اولا وبالذات اظهار الصدق لا اظهار  
الحج الذي هو ملزوم وقد عرفت  
العلاقة **قوله** دفع ايهام قد يقال  
من فائدة التنصيص على ان  
القرآن اسم للكل دون البعث فيه  
**قوله** ما سحت تلاوته



فيه نظرا ما اولافلان بعض والابا  
 كلها خارجة بقوله بسورة منذ  
 من في كلام العبد واما ثانيا فلان  
 القيد المخرج له وهو ابد لا يقتضي  
 ان لا يثبت القرآن لشيء في حياته  
 من الله عليه ويستلزم لحوارات  
 ليسخ طلبه تلاوته فلا يكون طلبه  
 ابديا فان قلت يمكن ان ابدى طرف  
 للتلاوة لا للتعب ولا يلزم ان الطلب  
 ابدى فلا يلزم ما ذكر قلت  
 فالمتسوخ تلاوته كانت تلاوته  
 ابدى مطوية فلا يخرج واما ثالثا  
 فلان القيد المزيد لا يخرج وهو  
 المنقيد بتلاوته ابدى ان عاد  
 ضمير تلاوته في اللفظ اليه كور  
 باعتبار نفسه وقد علمت انه واقع  
 على انكل فاما للاحتراز عن لفظ  
 متكرر لا تجاز بسورة متيلم بتعب  
 بتلاوته وهو فاسد لا يتفاسد  
 واما للبيان فيكون مستغنى عنه  
 وان عاد العبد باعتبار ايقافه  
 كان للاحتراز عن لفظ متكرر للاعجاز  
 بسورة منذ وبعض منذ غير منقيد

متلاوة

متلاوة تدا ابد الا عن هذا البعض  
 نحو قال **قوله** زاد المعنى قد علمت  
 ان هذه الزيادة مع القيد الذي زاده  
 الله غير محتاج اليها في اخراج ذلك  
 وانما ترجيحان فتشاهد اقااصواب  
 اسقاطهما كما فعل الغير واسد الموفق  
**قوله** وان كان من الاحكام لا ين  
 القيد هو الطلب الذي لا يتحقق  
 الا بالاجاب او النذب **قوله** كالحروف  
 المقطعة اي كاسماء الحروف المقطعة  
 اوائل السور او الموجه اوائل  
 الاسماء الحروف وفي التمثيل  
 بها لما لا معنى لشيء اذا لم يكن  
 الحروف التي هي معانيها وان لم يكن  
 للفظ المنتظم منها معنى **قوله**  
 اي على اجمال يعني ان البقاء هو  
 استمرار الوجود وتحقيقه الوجود  
 في الزمان الثاني ومنطلقه في  
 قوله وفي قوله الجمال غير مبين هو في  
 الحقيقة غير مبين وهو عذري فلا بد  
 من تأويله بوجوهي كما ذكره الله  
**قوله** بانضمام تواتر او غيره  
 من المشاهدة ظاهرة ان التواتر



والمشاهدة قرينة و قول المشتمل  
بالقراين المشاهدة ونقل تلك القراين  
التي تواتر ابيين ان التواتر والمدة  
متعلقان بالقراين لا انفسهما  
**قوله** بانتفاء العلم بالمراد هذا  
القائل ضم الي هذا في الترجيح انه  
لا بد من العلم بعدم المعارض العقلي  
فلا بد في دفعه مع ما ذكر من قوله  
والعلم بعدم المعارض من صدق  
القائل كما زاده **قوله** ما  
اي معنى عدول عما قاله المضد من  
ان ما مقصوده وان المنطوق والمفهوم  
قسمان من الدلالة لقوله التقتراني  
انه يخرج الي تظن عظيم في تحقيق  
عبارة القوم تكونها صريحة  
في كونها من اقتسام المدلول انتهى  
**قوله** في محل النطق حاله من ضمير  
عليها اي حال كون ذلك المعنى  
نابتا في محل النطق اي محل لفظ  
باسم كالتأنيف ولا تستأني فقلت  
احدا من وسواء كان ذلك المعنى المدلول  
عليه مذكورا او يسمى منطوقا  
مترجما او غير مذكور وتسمى غير مترج

تسمى غير مترج

قال

قال المضد فالمنطوق ما دل عليه  
اللفظ في محل النطق اي يكون حتما  
للمذكور وحالا من احواله سواء  
ذكر ذلك الحكيم ونطق به او لا قال  
التقتراني في فعل ما ذكره السنا رح  
المنطوق ان يدع اللفظ على معنى  
في محل النطق واسم كان في قوله  
اي يكون ضمير في ذلك المعنى والمفهوم  
ان يدل اللفظ على معنى لا في محل  
النطق بان يكون ذلك المعنى حتما  
لغير المذكور والمنطوق الضريح  
ما وضع اللفظ له اي دلالة اللفظ  
على ما وضع له بالاستقلال او بفساد  
الغير فيشمل المطابقة والتضمن  
وغير الصريح دلالة اللفظ على ما لم  
يوضع له وقوله سواء ذكره ذلك الحكم  
اولا لعم الصريح وغير الصريح  
فان الحكيم في ذلك وان لم يذكر ولم ينطق  
به لكنه من احواله المذكور واحكامه  
قد لا تقتل لهما ان علي تحريم  
التأنيف منطوق صريح وعلي محرم  
الضريح مفهوما ودلالة تملك احدهما  
مستطرد ههنا لا تضلي علي ان الكثر



الحيفن واقل الطهر خمسة عشر يوما  
 منطوق غير صريح والفرق بين المعنوي  
 وغير الصريح محل لتأمل انتهى وبه  
 يعلم ان محل النطق متعلق باستقرار  
 محذوف حالا لا يبدل كما يفهمه قول  
 الله تعالى اللفظ الدال على محل النطق  
**قوله** او غير حكم هذا لا يصدق عليه  
 الحد كما لا يخفى ولا يوافق كلام القوم  
 فليتأمل **قوله** على جزء معناه  
 ان اعتبر جزء اللفظ من حيث هو  
 جزء لان التقيد بقوله على جزء  
 المعنى متناهيا اذا الجزء الدال انما  
 يدل عليه بل يكتفي بقوله ان ذلك  
 جزءه كما التقى به ابن الحاجب  
 حيث حكى هذا الحد بشقيه فقال  
 وقيل ما وضع لمعنى ولا جزء له  
 يدل فيه ان في حال كونه فيه وجزء  
 له ثم قال والمركب بخلافه اي  
 ما وضع لمعنى وله جزء يدل فيه  
 وان اعتبر اعم من ان يكون جزءا  
 او مفردا قال الحيوان الناطق علما  
 يدل جزوه في الجملة على جزء  
 المعنى وهو مفرد داخل في حد المركب

خارج عن حد المفرد فيبطل به  
 الاول طرد او الثاني عكسا فلا بد  
 لتصحيحهما من زيادة القصد فهما  
 بان يقال ان قصد جزوه الدال ان  
 انما يبيطل التعريفان ايضا  
 الاول دون الثاني على المضارع  
 فان حرف المضارعة جزء منه يدل  
 فيه على معنى بل يقصد به ذلك  
 وعلى الفعل مطلقا فان الهيئة  
 جزء منه تدل على الزمان المعين  
 بل يقصد به ذلك وكلاهما مفرد  
 عند النحاة والاصوليين وان قال  
 المنطقون انه مركب وعلى اسمها  
 الفاعلية والمفعولية والصفات  
 المشبهة كضارب ومخرج وعطشان  
 فان الهيئة فيها جزء منها يدل فيها  
 على معنى زائد على الحدث بل يقصد  
 به ذلك وهي مفرقة اتفاقا ولا يجاب  
 عن غير المضارع بان المراد بالاجزاء  
 الفاظ مرفقة بمجموعة والهيئة  
 ليست كذلك قال العضد لانه محل  
 ولا يشترط به الحد فيفسد **قوله**  
 غيره ان على معنى اي داله بالوضع



والا لمخروف المفرد دلالة عقلية  
 في الجملة قاله النكتا زاني **قوله**  
 الذهني ان قلت تعييدا للادم بالذهني  
 خروخ عن فن الاصول الي فن  
 المنظور لانه مبني على ان المراد بالادم  
 التي هي العقلية كون اللفظ بحيث  
 منها اطلاق بعد العلم بالوضع  
 فهم منه المعنى كما تقول المناطقة  
 لاكونه اذا اطلق بعد العلم بالوضع  
 فهم منه المعنى كما تقول الاصوليون  
 والبيانيون قال النكتا زاني بقوا  
 لغيرة التحقيق ان المحلات في  
 مله الامتناع في فرع تفسير الدلالة  
 فمن فسر هذا المعنى منه اذا  
 اطلق لم يشترط ذلك ان يبقى العلم  
 والانتقال في الجملة لادانها وهذا  
 مراد اهل الاصول والبيان انتهى ومن  
 ثم ترك ابن الحاجب التقييد فذلك  
 وضعف القول به فقال وغير اللفظي  
 التزام وقيل اذا كان ذهني انتهى  
 قلت اللازم الذهني له معانيات  
 احدهما ما يمنع انفكاك العقل عن  
 العقل المسمي وهو اللازم البين عند

قوله الذهني  
 ان قلت تعييدا  
 للادم بالذهني  
 خروخ عن فن  
 الاصول الي فن  
 المنظور لانه  
 مبني على ان  
 المراد بالادم  
 التي هي العقلية  
 كون اللفظ  
 بحيث منها  
 اطلاق بعد  
 العلم بالوضع  
 فهم منه  
 المعنى كما  
 تقول  
 المناطقة  
 لاكونه  
 اذا اطلق  
 بعد العلم  
 بالوضع  
 فهم منه  
 المعنى كما  
 تقول  
 الاصوليون  
 والبيانيون  
 قال النكتا  
 زاني بقوا  
 لغيرة  
 التحقيق  
 ان المحلات  
 في مله  
 الامتناع  
 في فرع  
 تفسير  
 الدلالة  
 فمن فسر  
 هذا المعنى  
 منه اذا  
 اطلق  
 لم يشترط  
 ذلك ان  
 يبقى العلم  
 والانتقال  
 في الجملة  
 لادانها  
 وهذا مراد  
 اهل الاصول  
 والبيان  
 انتهى ومن  
 ثم ترك  
 ابن الحاجب  
 التقييد  
 فذلك وضعف  
 القول به  
 فقال وغير  
 اللفظي  
 التزام  
 وقيل اذا  
 كان ذهني  
 انتهى  
 قلت اللازم  
 الذهني له  
 معانيات  
 احدهما ما  
 يمنع  
 انفكاك  
 العقل عن  
 العقل  
 المسمي  
 وهو اللازم  
 البين عند

المناطقة

المناطقة ولمذاهبها المختلف في  
 اشتراطه بين المناطقة وغيرهم  
 والثاني ما يلزم من حصول المعنى  
 الموضوع له في الذهن حصوله فيه  
 اما على الفور او بعد التام في الوقت  
 ولمذاهبهم من فنيده من اهل الاصول  
 والبيان لا الاولة والآخر حيث مكان  
 كثر في المجازات والكنايات  
 عن الدولات التزامية قال في  
 التلخيص وشرطه اي الالتزام اللزوم  
 الذهني قال النكتا زاني اي كون المعنى  
 الخارجي بحيث يلزم من حصول  
 المعنى الموضوع له في الذهن حصوله  
 فيه اما على الفور او بعد التام  
 في القران والافعال وليس المراد  
 باللزوم عدم انفكاك العقل عن الدول  
 الالتزام عن العقل المسمي في الذهن  
 اصلا اعني اللزوم البين المعتبر  
 عند المنطقيين والآخر كثر من  
 المعاني في المجازات والكنايات  
 عن ان تكون دولات التزامية تعييد  
 اللزوم بالذهني اشارة الي انه لا يشترط  
 اللزوم الخارجي كالمعنى ومن نازع في



انشترط اللزوم الذهني فكانت  
 ارادة باللزوم واللزوم بالبيت انتهى فان  
 قلت المجاز المستعمل في جزئيه  
 الوضعي اولاً زعمه لا ليدل على المعنى  
 المراد بل هو مطابقة او تضمن والتزام  
 قلت ان مقتضى دلالة المطابقة ارادة  
 اللفظ للحد اوله كما نقله كبر عن  
 الطوسي عن الشافعي فمطابقة والاول  
 الحق فتضمن والتزام قال الفقيهان  
 كون الدلالة وضعية لا يقتضي ان  
 يكون تابعاً للارادة بل للوضع فاما  
 كما طعنوا بانا اذا سمعنا اللفظ وكنا  
 عمالين بما اوضح حصل معناه  
 سواء اراده اللفظ اولاً ولا يعني  
 بالارادة تسوي هذا القول بكون  
 الدلالة موقوفة على الارادة باطل  
 لاسيما في التضمن والتزام حتى  
 فطلب كثير من الناس الي ان التضمن  
 فهم الجزئية تضمن الكل والتزام  
 فهم اللازمية تضمن اللزوم وانه  
 اذا قصد الجزئية او اللازم كما في المجازات  
 مساوية الدلالة عليهم مما مطابقة لا تضمن  
 والتزام انتهى قال كبر اما قوله

بالكلية

وانه اذا قصد بالكلية الجزئية باطل  
 لانه اللفظ الموضوع للكل اذا لم يكن  
 موضوعاً للجزء واطلق عليه كان متاراً  
 متبايعاً ويضم منه الجزء في ضمن الكل  
 فانه النفس عند سماع اللفظ تثقل  
 منه الى المعنى الموضوع له فتفهم  
 جزئه في ضمنه وبواسطة القرينة  
 تدرك انه ليس بمراد وان المراد هو  
 الجزء فالجزء مفهوم في ضمن الكل  
 لكنه مراد لا في ضمنه وبين فهم الجزء  
 في ضمن الكل واردة في ضمنه بكون  
 تعبده والاول هو دلالة التضمن  
 دون الثاني واذا اطلق اللفظ على  
 الجزئية انتفى الثاني انتهى ارادة من  
 اللفظ في ضمن الكل والاولى ان على  
 حاله والقرينة في مثل هذا المجاز لا تطلق  
 انما بالفهم بل بالارادة انتهى **قوله**  
 اي دلالة التضمن والتزام عقليتان  
 خالف في هذا ابن الحاجب حيث قال  
 ودلالة اللفظية في كمال معناها  
 دلالة مطابقة وفي جزئه دلالة تضمن  
 وغير اللفظية التزام ووافق البيهقيين  
 قال في التخصيص ويسمى كل واحد



من الخبرتين عقلية قال القناري  
لانه لانه اللفظ على الجز والخارج  
انما من جهة حكم العقل بان حصول  
الكل والجزوم ليستلزم حصول الجزء  
واللازم انهما **قول** لفرقهما  
على انتقالهما من المعنى الى جزئيه  
اولا ومنه لا يصح في التضمنين  
قال القناري ونسب المطابقة  
والتضمن لفظية لانها ليست  
بتوسط الانتقال من معنى بل من نفس  
اللفظ بخلاف الالتزام فانه كل حكم  
بانهما واحدة بالذات اذ ليس همتا  
الا فم والانتقال واحد لبيعي باعتبار  
الامتصاص الى مجموع الجزئين مطابقة  
والي احد همتا تضمننا وليس في التضمن  
انتقال الى معنى الكل ثم من الى الجزء  
كما في الالتزام ينتقل من اللفظ الى  
الملزوم ومنه الى لازمه فيتحقق  
فهمان ومبني هذا التحقيق على ان  
التضمن فهم الجزئيه فمن الكل والالتزام  
فهم اللازم بعد فهم الملزوم وانتهى  
**قول** الصدق فيه والصحة له  
تقدير فيه وله يقتضي ان الصدق

والصحة في المنطوق يتوقفان على  
امثاريين والقوم مترجوا بعكس  
ذلك اي بان الصدق والصحة في غير  
المنطوق يتوقفان على المنطوق  
قال العضد وغير الصريح وهو ما يلزم  
ما وضع لم يفيد عليه بالالتزام فيقسم  
الى دلالة اقتضا وانما واستان لان  
اما ان يكون مقصودا للمتكلم اولافان  
كان مقصودا للمتكلم فذلك حكم المستقل  
قسمان احدهما ان يتوقف الصدق  
او الصحة العقلية او الشرعية  
عليه ونسب دلالة اقتضا انتهى  
والخامس للشئ على ذلك التقدير  
ما يلوح من كلام المصنوع اولامن انه توهم  
انه المنطوق هو محل النطق الذي يبي  
عليه ما لم يسبق اليه من ان مدلول  
زيد ونحو منطوق فطر الشئ ذلك في  
بقية كلامه اجراء له على منوال واحد  
**قول** اي اهلهما اي فهم اهل مضاقا  
الى القرين بقدر بقية قوله سابقا على  
امثاريين فلهذا عليه ان الصحة لا تتوقف  
على امتثاله الاهل بل على ان السؤال  
لهم وذلك يتحقق بالامتثال ويجعل



القرينة مستعملة فيهم بجاز من  
 اطلاق المحل على الحال وعبارتهم  
 السابقة من ان المنطوق اي المعنى  
 فتوقف الصحة عليه متباعدة من  
 هذا اليراد فليتنامل **قول** ما خذ  
 جزء من ميني على ان الليل صادق  
 بالوقت الممتد من غروب الشمس  
 الى طلوع الفجر وبالعاصم وليس  
 كذلك حقيقة الاول فقط فلو قال  
 الصادق بالجماع في اخر جزء منه  
 لكان صحيحا **قول** من حكم ومجمل  
 الواو بمعنى مع لتفيد ان المفهوم  
 مركب من متافيع اضافية الى  
 البنية قوله حكمه وقد علمت مما مر  
 ان معنى هذا الحد عند القوم ما دل  
 عليه اللفظ من حكم ثابت في محل  
 المستكوت كالخبر الثابت للضرب  
 المردود على ذلك الخبر بلفظ لا تقل  
 لهما **قول** متساو والخبر  
 الاكل غير منطوق على رأي المصنف  
 والنسب لانهم ينطق به بل بملزومه  
 وهو التوعد فلا يصدق ان المفهوم  
 موافق للمنطوق ولا متساو له نعم هو

في كلامه

منطوق

منطوق غير صحيح على رأي القوم  
 لانه حكم غير مذكور من احكام محمل  
 النطق وهو اكل مال البيت وكذا  
 بالمحافظة على مراد القوم وقد يحتل  
 بانهم مذكور تنائية لانها تكون نارا  
 وسبب صلاوة سبعا لفظا يريد به  
 لازم معناه مع جواز ارادته مفه  
**قول** لا يسمي بالموافقة المتساوي  
 يعني ان هذا القول انما يسمي  
 عن المتساوي اسم الموافقة لا معناه  
 من ظاهر اللفظ لصدق جده **قال**  
 السابق عليه وانت خير بان صدق  
 الحد بدون الحدود لا يجوز احد والذ  
 يدل عليه كلام قائله ان الحكم الموافق  
 للمنطوق يشترط في تناول اللفظ  
 له كونه استند منه في المعنى اي العلة  
 والام يتناول اللفظ فلا يكون موافقة  
 لا تنقاه كونه مفهوما وعليه فالمتساوي  
 ليس موافقة اسما ولا معنى ولا  
 مفهومية وابن الحاجب من قائل  
 هذا القول قال ثم المفهوم مفهومة  
 موافقة ومفهوم مخالفة فالاول  
 ان يكون المستكوت موافقا في الحكم

كما  
 ح



وليس في قوي الخطاب ولحن الخطاب  
ثم قال وهو تنبيه بالاولي فلهذا  
كان في غيره اولى ويعرف بمعرفة  
المعنى وانه اشهد مناسبتة في المسكوت  
ومن ثم قال فزم هو قياس في جلي  
انتهى قال المضد في تقريب حجة لمولا  
الغزم وجوابا لها قالوا لقطع النظر  
عن المعنى المشتركة المناسبة للمعنى  
الحكم وعن كون الكنية الفرع لمكان  
حكمه ولا معنى للمعنيين الا ذلك الجواب  
انه شرط لنتناوله لغة لانه يثبت  
به الحكم حتى يكون قياسا انشائي  
ومن حيث شرطه يتناول لغة ذلك  
لا يقول بتناوله المساوي لغة فلا  
يكون مفهوما اذ هو ما يدل عليه اللفظ  
لا في محل النطق فلا يتصور الاحتجاج  
به قلنا مل **قول** اي الدلالة  
على الموافقة بين به ان دلالة مضاد  
للمتفصول وان مرجع الضمير الموافقة  
وتذكير الضمير لان الموافقة هنا هو  
الحكم الموافق ولم يرد به معناه السابق  
اي مفهوم موافق للمنطوق كما يتبادر  
والا لزم ان الحكم الموافق عند مولا الائمة

مدلول

مدلول اللفظ لكونه مفهوما ومدلول  
القياس كما صدر حوا في قياس القياس  
بدون شرطه وهو انه لا يكون دليل  
حكم الاصيل شاملا لحكم الفرع فتدبر  
**قول** فهمت اي الدلالة قد فسروا  
الدلالة اللفظية بفهم المعنى من اللفظ  
من اللفظ فكيف تكون الدلالة مفهومية  
**قول** من منطوق الايتين لان منطوقهما  
حينئذ تحريم الايداء وتحريم الاتلاف  
ومن افرادهما تحريم القرب والمكمل  
**قول** ظاهرا صريحا كلام المصنف  
لان قوله فيه فموافقة ظاهره  
فالمعهوم الموافق حكمه موافقة ويحتمل  
فحكمه الموافق موافقة **قول** لان  
المعهوم مسكوت فيه نظر لان المراد  
بالمعهوم هنا هو الموافقة وهو اما الحكم  
فوحده كما يعلم من النظر في كلامهم  
واما ما هو محمل كما تحل الشئ لتصح  
الاعتق وبالمسكوت في كلامهم هو المحل  
وحده بدليل الاستقراء فلا يصح حمل  
عليه ولا ينتج المطلوب وعلم من ان  
قوله والقياس الحاق مسكوت بمنطوق  
لا يصح الاعلى راي المصنف صحة اطلاق



المنطوق على محل الحكم وانما حينئذ  
لا ينتج المطلوب **قول** والمقتضى أي حكم  
القرار وهو قيد مجاز عن نفس الفرع  
على الصحيح ألا في القياس **قول**  
غيره لول كذا لأن بشرط اثباته  
ما القياس أن لا يتناول له دليل حكم  
المصطلح كما سيجي **قول** وقريب العهد  
العهد هنا مستعمل في الاتفاق  
مجازا عن العلم اللازم للاتفاق **قول**  
كالجمل أي الجمل من المتكلم **قول** خرج  
للقالب أعلم أن ما هنا مقامين أحدهما  
أن القيد خارج للقالب والثاني  
أنه موافق للقالب والثاني هو الذي  
خالف الإمامية اشتراط قيد بدليل  
ما سيجي **قول** أو للجمل بحكمه  
أي جمل المخالف **قول** لأنها فوائد  
أي لتخصيص محل المنطق بالذكر ظاهرة  
لقيام قرائن الأحوال والمقامات  
عليها وهو فائدة حفية لأن استفادة  
بها أسطنت أن التخصيص بالذكر لا بد  
لرسن فائدة وغير التخصيص بل هي  
منتف فتعين وعلى ما قدمه المش  
من أن الدلالة على المفهوم باللفظ

إلى المعنى أي العلة تشوقا أو انتقا  
يكون مفهوما المخالفة فائدة ظاهرة  
أيضا فتأمل **قول** لما يقام الذي  
نقاه هو الشرط وليس التوجيه له  
بل لتعريف فالوحيد أن ما وافقه على  
النفي **قول** بأن المفهوم الخويعي  
أن المفهوم مطلقا مقتضي للفظ  
أي مدلوله لا بالنظر إلى المعنى  
أي العلة لفهم ذلك منه مع الغفلة عن  
المعنى فلفظ مدلولان منطوق  
ومفهوم وموافق الغالب أحدهما  
لا يوجب قصور لالت عليه وإن الآخر  
غير مدلول كما أن موافقة العادة  
لنقض أرقام العام لا تقصر عليه بل يعبرها  
كلها فعمل من ذلك أن الإمام لا يركب  
المفهوم فائدة حفية وإن لا يخالف  
إذا كان القيد خارج لأجل الغالب أو جعل  
المستقط موافقة الغالب لا خروج  
القيد لموافقته إذ لا يسع أحد المخالفة  
فيه **قول** لموافق الغالب لا المفهوم  
لهما خبران لأن وسيل الجمع بينهما  
الاشارة إلى أن الإمام خالف أملة السابق  
حيث النفي مفهوم القيد لموافقته



الغالب ولو اسقط الخبر فانت للإشارة  
إلى ذلك وقد يجب أن يكون قول  
لوافقته بغيره أن القيد خرج لنا والإمام  
لا يخالف في أن ذلك لا مفهوم له  
ومما لا يفي قوله المحكي برب القيد  
موافقا لآخرها للموافقة **قوله**  
لا مفهوم للمذكور يريد عليه قرا  
ابن الحاجب وغيره وشروط أي مفهوم  
المخالفة أن لا يظهر أولوية ولا مساواة  
في المسكوت فيكون موافقة انتهى **قوله**  
كما أفادت القيد أي أفادت أن عدم  
العموم هو الحق وخصوصا مع دعوي  
بعضهم الإجماع عليه أما الأول فلا  
قوله أولا ولا يمنع قياس آخر المانع منه  
ثبوت القياس بكونه لمانع منه وإن  
كان هذا الثاني هو ظاهر وقد ربح  
لهذا القول كما لا يخفى وأما الثاني فلا  
قوله ثالثا وقيل لا يبعد إجماعا على تقوية  
للاول لتقصده دعوي الإجماع وإن ضعفها  
بقليل **قوله** ادون من المنطوق  
ولا يصح أنه ادون منه في العلة لأنه  
مقيس بشرطه أن يبين أي الأصل  
في تمام العلة **قوله** مقيس بالمراد أنه

مقيس بقياس الادون الالهي في  
مبحث القياس وهو ما كانت العلة  
فيه ظنية خلاف القياس الحالي  
وهو ما كانت العلة فيه قطعية الشامل  
للاولي والمساوي **قوله** بمعنى  
محل الحكم لا يتعين لهذا الجواز أن يكون  
بمعنى الحكم وأما فتنة إلى الصفة  
وغيره فالله لا ينها عليه تخصيص الحكم  
المنطوق به **قوله** مفهوم  
صفة قدر امتناع أي وجوب اعتباره  
ليصح الحمل على مفهوم المخالفة **قوله**  
مفيد لا حيز له مع كل تشيوعه فلا  
يرد النعت بمحمود روح أو نحو كما قيل  
وبهذا القيد يخرج عن المساواة  
في قوله في السائمة زكاة **قوله** أي  
الصفة بين به أنه مثال لصفة لا هو  
وإن كان هو المحدث عنه **قوله** في  
الأول هو العتم السائمة وهذا الأول  
من تركيب اسنادي هو في الغنم  
السائمة زكاة **قوله** وفي الثاني  
أن قلت كان الأولي أن يقول وتسمية  
في الثاني كما لا يخفى قلت عبرة  
بالتسمية نظر لأن أصله وصف



مؤخر معرف وسقوط اللام شارفت  
 لعروض اضافة بعد التقديم كما اشار  
 اليه **قوله** وهو موقوف الغنم فيه  
 بحث وهو ان سائر الغنم اخص من  
 مطلق السواثم ونفي الاخص اعم  
 من نفي الاعم فهو سائر الغنم اعم  
 من غير مطلق السواثم تصدق الثاني  
 بالمعروفة مطلقا والاول بها ولسانها  
 غير الغنم ومقتضى تفسير الشئ لهما  
 عكسي ذلك وقد يجاب بان ذلك لازم  
 ان قصد به غير سائر الغنم بكل من  
 المضافين مفهومه واصفا فتدلى  
 ما بعده واما ان قصد بجموعهما معني  
 واحد وهو المعروفة واصفا فتدلى ذلك  
 المجموع المراد به ذلك المعني الى الغنم  
 كما في قوله حب رمانك فغير لازم  
 فليتامل **قوله** علي وزاها في مطلق  
 الغني ظلم الفرق بينهما جلي اذ الغني  
 مشتق يجمع وتوعد لغنا والغنم  
 بخلاف **قوله** اي فغيره ليس باله يغيد  
 ان محل النطق هو الغنم والمنطوق  
 هو الالوهية ومحل المعكوفة غير الله  
 والمفهوم هو انتقا الالوهية **قوله**

والام

83 والاله المعبود بحق بيان لان صحة  
 مفهوم المخالفة فيه تتوقف على تفسير  
 الاله بذلك اما على تفسيرهما بمطلق  
 للعبود فلا **قوله** منظورهما نفي العلم  
 والقيام الخزان قلت قد اطيعوا علي ان  
 انما مقدرة بالنفي والاستثنا وذلك  
 يقتضي انما وهما فيهما وهو منطوق  
 وما هو مفهوم من الشرع انما جعل الاثبات  
 منظورا والنفي مفهومهما وعكس ذلك  
 في النفي والاستثنا قلت المعتمد  
 في المنطوق والمفهوم صورة اللفظ  
 الاسنادي وما في انما موضوعية  
 للاثبات وفي النفي والاستثنا موضوعية  
 للنفي **قوله** اذ قيل انه منطوق  
 ينبغي ان يكون لهذا القول هو الحق  
 اذ المستثنى بالامزكور فهو محل نطق  
 والاندل على ثبوت الحكم له فقد صدق  
 على لهذا الثبوت انه معني دل على  
 اللفظ في محل النطق ولا يخفى ان اللفظ  
 النفي موضوع للاثبات فهو منطوق  
 صريح لان حده السابق وهو ما وضع  
 اللفظ له صادق عليه **قوله** كقولهم  
 انما والعاية اما كون مفهوم انما منطوقا



فلان قولك انما زيد قائم او انما  
القائم زيد معناه لا قائما ولا غير محمل  
اللفظ في الاول زيد وفي الثاني  
القائم والثاني حال من اخواله فيكون  
الثاني منصوبا لانه معنى له عليه  
اللفظ في محل اللفظ ثم هذه الثني  
غير موضوع له اللفظ بل لازم عن  
الموضوع له فيكون غير صحيح ثم  
لو غير مقصود للمتكلم لا يتوقف  
عليه الصدق ولا الصحة فيكون  
اشارة ولا يخفى عليك فقد برز ذلك  
في مفهوم الفايضة **قول** حجة اي مدلول  
للفظ لانه جعل القول بها في الحديث  
هو القول بانها يدل على ان مطال  
غير الفايضة ظلم وحينئذ فلا يصح  
اخراج النش الفاهيم الموافقة عن  
مفهوم الفاهيم لان دلالة اللفظ  
عليها تختلف فلهذا كما مر وياتي  
في قولهم وان اختلفوا في طريق الدلالة  
عليه فليتام **قول** المهم الا اللفظ  
لا موضوع لا يستثنى اذ لم يتناول  
ما قيل عند المهم لعدم دلالة  
على النقص الحكم عن غيره ثم ان المتبادر

ان

ان معنى الحجية عندهم وجوب  
العمل بها هو حجة **قول** لمعرفه  
ذلك اي انها حجة اي مدلوله لللفظ  
**قول** من موارد حجة هو راسم  
مكان او مصدر او مسمى بمعنى اسم  
الفاعل فلهذا يجوز على الاول  
في الاستاذ العقلي وعلى الثاني في الافراد  
**قول** اي من حيث المعنى لم يبره  
به ان معنى تمييز لفتصادق ذلك  
بل انه منصوص به باسقاط الجار  
اي الحكم بانها حجة ناشية من المعنى  
اي النظر العقلي ولا يخفى ان لغة وشرا  
منصوص بان ايضا بذلك فذكر ذلك  
فيه دونها تخم **قول** لو لم ينف  
المذكور الحكم عن المسكونة هذا  
يدل على ان مفهوم المذكور من الصفة  
وغيرها النقص الحكم عن غيره لا محله  
بما سبق **قول** وانكر ابو حنيفة  
الكل لما كان مراده بالحجة تكون الفاي  
مدلوله اللفظ وذلك لموقع كونها  
مفاهيم صريح بالحجة او لا واقع الا  
على المفاهيم انفسها اشارة الى ان  
كونها مفاهيم وكونها حجة في المعنى



**قول** اي لم يقل بشي من مفاهيم  
 المخالفة الاوفق بالانكار ان يقول  
 ايه قال بعدم ما لان الانكار بشي قول  
 لعدم عدم قوله به **قول** لان الخبر  
 لم خارجي يعني ان المركب الجزري له  
 نسبة ذهنية قائمة بنفسه للحكم  
 ونسبة ثابتة بين الطرفين في  
 الخارج مطابقة للنسبة الاولى اولا  
 مطابقة لها وتسمى الاولى حكما  
 نفسيا والثانية حكما خارجيا **قول**  
 يجوز الاحتمار ببعضه في نظر  
 من وجهين لانه يقتضي ان الخارجي  
 هو الجزري لا النسبة الخارجية وان  
 خارجي الخزانة من نسبة الذهنية  
 لا مستادا لها والامر بالعكس **فما قولكم**  
 فلا يتعين القيد في النفي اي نفي  
 ذلك الخارجي عن الحكم كوز لجواز ان  
 يكون القيد لنفي الحكم اي الاحتمار  
 عن غير المذكور في ذلك الخارجي ولا يلزم  
 من عدم الاحتمار بشي عن آخر لغيره  
 عند لجواز ثبوته له خارجا وان لم  
 يخبر به عنه **قول** فلا خارجي له  
 لان الانتساب موجود لمعناه فوجود

معناه مقارن لوجود لفظه **قول**  
 الا النفي اي نفي الحكم عن غير المذكور  
 ويلزم من نفي عند عدم خارجا  
 لانه مدلول الانتساب الذي لا يوجد الامد  
 واعلم ان الفرق بهذا المعنى بين الجزري  
 والانتساب اصله لان الحاجب قال  
 التقياز في خاصه ان في الخبر  
 فائدة التخصيص بالوصف ومخالفة  
 المسكوت للمذكور في الحكم النفسي  
 والتقاؤه عن المسكوت عنه يتعين  
 كونه مراد اقضا بالاشتغال بكنه لا يستلزم  
 انتفاء الحكم الخارجي بخلاف الحكم الذي  
 هو الخطاب فانه نسبة لنفسية ليس  
 لها متعلق فهي النسبة الخارجية  
 فاذا اتفق في المسكوت عنه ولم يتفق  
 به ثبت فيه عدم الحكم الذي هو الايجاب  
 والشك فيهم ونحوهما فلخبر كقولنا  
 في الشام الفهم السائمة وان دل على ان  
 المعلوفة لم يخبر عنها بالكون في الشام  
 لكن لا يلزم منه ان لا يكون الخبر  
 اي مضمونه الذي هو وجود المعلوفة  
 في الشام حاملا في الخارج لجواز ان  
 يحصل في الخارج ما لا يخبر به قط



بخلاف حكم الشارع بان في المسألة  
الزكاة فان معناه ان خطاب الطلب  
لم يتعلق بالزكاة بل بالعلاقة فلم يجب  
قال المصنف يعني ابن الحاجب في المتن  
ولهذا قد قنع لنفسه لكن اعترض المحقق  
بمعنى العصبه عليه قري وهو انه  
اعترف بما ذهب اليه الخصم اي التاثير  
المعروف من ان الحكم على المذکور  
كالملوكة مثلا مود وممسكوت عنه  
غير متفرص له لا بالتقي ولا بالاثبات  
لان مسلم ان غير المذکور كالملوكة  
مثلا في الخبر لم يحكم عليه ولم يخبر  
عنه وفي الاثبات التقي عند القول  
الذي ملوا وجبته فعدم وجوبه  
بنا على عدم دليل وجوب لا على دليل  
عدم وجوب ولهذا نفس ما ادعاه  
الخصم واعلم ان الحق عدم التفرقة  
بين الخبر والاثبات انتهى **قول**  
ومشايخ الامام في غير الشرع ان  
قلت هذا القول بعينه هو القول  
الثاني المحكي صدر المبحث بقوله  
وقيل بشرط قلت يعرف بان المذکور  
في هذا القول ان الشرع محل المقام

غير

قول

وفي ذلك القول انه مثبت لها والفرق  
بينهما جلي **قول** بحسب الظاهر  
يعني ان الظاهر ان الصفة هي الفت  
وبحسب الاصطلاح هي لفظ مقيد  
لاخر الي اخر ما تقدم فالقوله غير  
الصفة بالمعنى الاول ومنها بالمعنى  
الثاني فالقوله على جحيت قد مر  
انه فسر الجحيت بقوله ما مدلول الاقط  
وذلك مانع من الاتفاق علمنا كما  
يشهد به قوله وان اختلفوا فليتامل  
**قول** والحق انه مفهوم قد علمت  
مما مر ان قوله تعالى فلا تخجل له من  
يود حتى تتك زواجه يد على  
ثبوت حكمه بالبعد نكاح زوج غيرة  
وانه معني غير مقصود اي اصابة  
فينطبق عليه حد المنطوق الاساري  
فالحق الاول **قول** اخذ حال من  
دعوى لام افادته لان الماخوف  
من الموارد حكمهم بالافادة المعبر  
عنه بالدعوى لا الافادة الماخوفة  
من التقديم **قول** المشتمل اذ الحصر  
اثبات الحكم للمذکور ونفيه عن غيره  
والتقديم يفيد الاثبات في محل النطق



والنفي وهو المفهوم في محل السكرت  
 فيصدق انه يفيد الحصر والمفهوم  
**قوله** فلا تفيد النفي المشتمل عليه  
 الحصر يعني فلا تفيد الحصر كما قال المصنف  
 لان الحقيقة المركبة تتنفي بالتفاحيز  
 منها **قوله** او تنفي غير الحكم عن المذكور  
 ذكر هذا في حصر القادون حصر  
 تقديم المفعول لان هذه النفي انما هو  
 حيث يكون المقصود هو المحكوم عليه  
 ولا يوجد ذلك في تقديم المفعول وهذا  
 من ترققاته والسترة في التصريح  
 بهذا وبألذي قبله دون الاينات  
 المشتمل عليه الحصر ايضا الاشارة  
 الي ان المصريح به هو المفهوم فالقول  
 بان انما تفيد الحصر قوله بانها تفيد  
 المفهوم الذي الكلام فيه ثم في صدق  
 حد المفهوم على النفي الثاني نظر لا يخفى  
**قوله** فمنها وقتا نطقا حالان  
 من مفعول تفيد المحذوف اي تفيد  
 انما الحصر حال كون مفهومها وقتيا  
 منطوقا والحصر وان اشتمل على الاينات  
 المعناد منطوقا قطعاً بالجملة بعد  
 انما قال اريد بالنفي بقرينة استناد

حج  
 في  
 الحصر

الافادة الي انما ويشهد بان المصنف  
 قال او لا لا تفيد الحصر قال الله فلا  
 تفيد النفي المشتمل عليه الحصر **قوله**  
 اللازم له انما اخرج الى ملزوم  
 ذلك واستلزامه له جعله ان بالفتح  
 من حيث هو فرع ان بالكسر انما  
 ولو حصل المتق على ظاهر من كون  
 ان بالفتح في انما فرع ان بالكسر في  
 انما استغنى عنها لان اللازم بعينه  
 لمزالم اخذ حقيقة **قوله** لتشير  
 اليه لانه قال انما الحصر الحكم على شي  
 او تفيد الشيء على حكم كقولك انما زيد  
 قائم وانما يقوم زيد وقد اجتمع  
 المثلان لان في هذه الآية لان انما يوجب  
 الي مع فاعله بمنزلة انما يقوم زيد  
 وانما الحكم الي واحد بمنزلة انما زيد  
 قائم انتهى فنسبنا القصرين الي انما بالكسر  
 وجعل انما الحكم الي واحد مثالا للثاني  
 ظاهر في الفرعية **قوله** اي في امر  
 الاله تخصيص باللوح المقصود به  
 الحصر لا اشارة الي انه اضاف في  
 لان الاماني تخصيص شي بشي  
 بالامانة الي معين اخر لا الي جميع



من عباد **قوله** علي استيثار استغالي  
 بالوحدانية فيه تذاق لان الاستيثار  
 هو الانفراد فهو استيثان الي التفسير  
 الثاني في الآية فالاستيثان هو القصر  
 والله تعالى هو المقصور عليه والوحدانية  
 هي المقصور والمخاطب به هو المقصور  
 من يعتقد الشراكة في المقصور  
 وهم المشركون كما ينسب عليه قريبا  
 واعتقاد الشراكة في الوحدانية  
 تذاق لاخفايه فالصواب ان يقول  
 بالالوهية التي هي مضدر اليهم  
 الواقع في الآية فقصوره والتغيير  
 عن المقصور عليه في الآية وهو الله  
 واحد بالله تعالى نظرا الي انه المراد  
 منه كما قد قاله انما الحكم الله في التغيير  
 باستيثار استيثان الي انه القصر الثاني  
 ثقل افراد وهو عدم الشراكة في حق  
 ملحوظة منه نفي **قوله** اي لا يتجاوز  
 الخ استيثان الي ان القصر الاول اضائي  
 لان قصر الوحي في امر الله على وحدانيته  
 بالامتنان الي تقدره فقط لا الي  
 جميع ما تداها لان منه ما اوحى  
 اليه بخواتم غاياتها واخرها

٩٢

**قوله**

**قوله** كغيره اي كغير الاله من الغيا  
 التي تتقدم افرادها خارجا **قوله**  
 كما عليه المخاطبة ما وافقة على  
 التجاوز المذكور اي كالتجاوز المذكور  
 الذي عليه المخاطبة او على ان يكون  
 الاله متوقفا الي مثل كون التقدير  
 الذي عليه المخاطبة والاول يوافق  
 المقصود من الاستيثان الي انه قصر قلب  
 لان المخاطب به من يعتقد عكس حكم  
 المتكلم ومن المشكل ادعاء القصر في الآية  
 الكريمة وان المخاطب به من يفتي بالمقصر  
 وثبوت لغير المذكور انفراد او شراكة  
 او احتمالا والمخاطبون بالآية مشركون  
 ينكرون اصل الوحي فقط لا عن تعلقة  
 لمعين الا ان يقال بترك المنكر منزل  
 المقصر لان معناه ان تامله ارتدع **قوله**  
 ومثل ذلك قوله في الشيخ بعد حصوله  
 تعالى زبدت سمها وتزهدا ان ضمير قوله  
 لله تعالى والصواب استعاطها والضمير  
 للمخشي مقوله اراد **قوله**  
 وان لم يصدر جواب ذلك فيما علمت  
 قال الروحاني وانما جعل الزمخشري  
 انما المفتوحة المهمزة مثل المكسورة



يدل على القصر فلا تعلم الخلاف الا في  
 انما بالكسر واما النون بالفتح وفي  
 مصدر يبتسك منه مع ما بعده  
 مصدر فالجملية بعدها ليست جملة  
 مستقلة انتهى من اعراب المعجمين  
**قول** من نفي التشريك هو صحيح  
 لكنه مع الحصر الثاني مفهوم للفظ الموجي  
 ومع ندمه لازم للموجي **قول** وتغير  
 الدنيا هو ايضا صحيح فمن نفي غير  
 الحقائق عنها يفيد الحصر مفهوم كما  
 ولا يفيد غيره الا بتأويل **قول** اللطف  
 بالناسين هنا يعني ان لطف قاصد  
 يتقدي الي مفعولين بالباء هي الاول  
 لمحور التقدير وفي الثاني لها مع  
 السببية لتقرر ان الفعل لا يتقدي  
 الي اثنين بحرفين متخذي المعنى وان  
 اللطف مفعول الا لطف واقع على المفعول  
 الثاني فان قلت قوله اول المعنى  
 ملطوف فيه حذف الجار والمجرور  
 النائب عن الفاعل وهو كاصلة مستع  
 قلت ملطوف فيه مراد به لفظه  
 فليس فيه حذف النائب عن الفاعل  
 بل لفظ اخر اقرب منه ما يصرح به

بعد

**قول** الموضوعات اللغوية  
 ما خرد من الموضوع بالمعنى الاعم  
 اي تخصيص شي بشي بحيث متى  
 اطلق او احسن الشئ الاول فهم منه  
 الشئ الثاني **قول** لانه الخالق  
 لا فعالهم لا يحتاج الي الجواب الا اذا فس  
 الوضع باختراع لفظ ليدل على معني  
 اما ان فسر بما سيحي من معاني اللفظ  
 دليل على المعنى فهو غرض للموضوعات  
 فلا يلزم من محو احد اشواياها  
 احدا غرضها **قول** وهي اللفاظ  
 الالفة على المعاني فيب تحذير الجمع  
 وانما يكون للمعاني واللفظ الدال  
 عليها مفرد وقد يجاب بان حذف  
 لفظي للموضوعات اللغوية في قولك  
 مثلا الموضوعات اللغوية توقيفية  
 لكن لا يؤخذ من هذا التعريف ان اللفظ  
 تطلق على اللفظ الواحد الدال على  
 معني بخلاف تعريف ابن الحاجب  
 اللفظ بانها كل لفظ وضع لمعني ثم تعريف  
 المعنى بيشمل المجاز والكناية والحقيقة  
 الشرعية والعرفية وفي صدق الحد  
 عليها نظر لا يخفى **قول** خرج اللفاظ



الممثلة فيه شيء لا يتأخر على معنى  
 كناية التلاطف فإن قيل المقني ما يقني  
 أي يتبرر باللفظ قلت بل هو ما يقني  
 منه أو يدام لا كما صرحوا به قوله وباستنباط  
 العقل قال العضد بعد أن بين أن  
 طريق معرفة اللغة بالانتقال ثوانتراً  
 أو اتحاداً وأعلم أن النقل قد يحتاج في  
 إفادته للعلم بالوضع إلى ضمنية عقلية  
 كما يروي أن الجمع المسمى باللام يدخله  
 الاستثنا وأنه لا يخرج من ألوهه لو لم  
 دخوله فيعلم أنه للعموم وهذا لا يخرج  
 من الضمنية إذ لا يرد بالاعتقاد أن يكون  
 مستقلاً بالذات من غير مدخل للعقل  
 فيما صدق الخبر لا بد منه وأنه  
 عقلي انتهى قال التقار أي يعني أنه  
 وإن حصر طريق معرفة اللغات في العقل  
 لم يرد استقلاله بذلك وهو ظاهر  
 إذ لا بد من صدق الخبر وذلك بالعقل  
 ولا تضرب به بأن هذا موضوع لذلك  
 بل قد يكون بأن يثبت بالنقل ما إذا  
 انضمت إليها مؤزمة أخرى عقلية  
 إفادته العلم بالوضع كما ثبت أن الجمع  
 المعروف باللام يدخله الاستثنا ومعلوم

عقلاً أن الاستثنا أخراج الأمر  
 الذي لو لم يكن الاستثنا لزم دخوله  
 في المستثنى منه فيعلم من أن الجمع  
 المعروف يجب أن يكون متناً ولا له غيره  
 وهو معنى العموم فقوله وأنه لا يخرج  
 بالكسر والواو للحال وقد يقال وإن  
 بالفتح عطفاً على أن الجمع فإن كون  
 صيغ الاستثنا لا أخراج ثبت بالنقل  
 لا بالعقل والضمنية العقلية هي أن  
 كل ما دخل الاستثنا يجب أن يعلم  
 المستثنى منه انتهى فثبت أن قول  
 المص باستنباط العقل من النقل مفناه  
 مع ضمنية عقلية هي المقدمة  
 الثانية في القياس المشا واليه  
 في التمس جرياً على الاحتمال الثاني  
 في كلام التقار أي وإن عد الاستنباط  
 طريقاً مغايراً للنقل كما هنا خلاف  
 ما عليه غيره وإن اللغة المعروفة  
 بهذا الطريق ما صدقات موضوع  
 نتيجة القياس المذكور كالرجال  
 يعرف به أنه موضوع للعموم قوله  
 مما لا حصر فيه هذا الغيد لا بد منه  
 في كموله الصغرى والاختلاف الوسط



فلا ينتج القياس **قوله** كما سبق  
 ما يؤخذ اخذ ياتي في مسئلة اللفظ  
 والمعنى ان اخذ ما يؤخذ من ان الجزئ  
 والكل واحد منهما المذكور وانما  
 قال يؤخذ لان الاتي حد لهما باعتبار  
 اللفظ والمذكور هنا حد لهما باعتبار  
 المدلول ففي الحدين اختلاف **قوله**  
**قوله** اللفظ المستعمل المعروف  
 تعريف القول باللفظ الموضوع لمعنى  
 وهو اعم من تعريف الشئ بذلك  
 موافقة للمعنى **قوله** يعني كمدلول  
 الكلمة بين به ان قول المصنف كالقلمنة  
 مثال للمدلول فصحة تتوقف على  
 افتراض متطابق ولما كان مدلوله  
 ما ذكر من القول المفرد وهو كل في  
 صورة ذهنية لا يصدق انها قول  
 اذ هو اللفظ المسمى وهو كيفية  
 تعرض للنفس قال لتصح التمثيل  
 بمعنى ما صدقها ولما قيل ان يقول  
 قول المصنف او لا مدلول اللفظ ان اراد  
 به مفهومه فاقسامه كذلك فلا  
 يصح التمثيل بالما صدق لانه غير  
 قسم منه ولا بمفهوم الكلمة لانه غير

لفظ

لفظ قطعا بل لا يصح جعل اللفظ  
 المفرد المستعمل قسما من المدلول  
 مقابل للمعنى اذ معنى اللفظ ما به  
 من لفظا او غيره وان اراد به ما صدق  
 المفهوم لم يصح جعل مدلول الاشياء  
 كلها فان قلت تختار الاول قولك  
 لا يصح جعل اللفظ المفرد المستعمل  
 قسما من المدلول مقابل للمعنى  
 ممنوع لانا نريد بالمعنى مفهومنا  
 لا يصدق عليه اللفظ وبما اللفظ  
 مفهوم ما صدقنا عليه قلت  
 فيلزم خروج القسم الثاني وهو اللفظ  
 المذكور عن الكل والجزئ وهو خلا  
 المعقول والمفقول وان قولك الشئ  
 في مواضع بمعنى ما صدق غير محتاج  
 اليه بل غير صحيح نعم يصح تقسيم  
 المدلول الى معنى كمدلول الانسان  
 والى لفظ كمدلول ضرب من قولك  
 ضرب فعل ما من كما فعل ابن الحاجب  
 في المنتهى وغاية ما يمكن في تصحيح  
 كلام الما تين والشم ان مدلول اللفظ  
 وهو المقسم مستعمل في حقيقته  
 ومجازا ومثله في التقسيم غير



معروف **قوله** كمد لوله اسما لما ينبغي  
 ان يقول اي ما صدق قد اذ حد مثلا  
 منظور الزيد غيره منظور قائله  
 وفي جلس غيره زيد جعفر فجزء من حيث  
 هو كالي لكت قوله اسما لمخوف في جلس  
 يدل على ان المدلول شخصي وقوله  
 فلا قدر علمه وان جده في جلس ويحذف  
 واحد شخصي قائله في وقت واحد  
 بحالين متباينين وذلك محال بديهه  
**قوله** كمد لوله لفظ الهمزة لان  
 نقل اي ما صدق قد لهما يثير اليه من  
 ان في وجوده خلافا لكت عدم وجوده  
 على القول به لا يجوز عدم التنبه  
 عليه اذ التمثيل التام يصح باعتبار  
 الما صدق واما وجوده فامر وراو  
 ذلك **قوله** على المفهوم اعلم ان  
 المفهوم والمدلول اسمان لما يفهم  
 من اللفظ ويدل عليه بتفسيره  
 او بقرينة الاول وهو المراد منهما  
 عند الاطلاق واما الثاني فاما  
 بطلان عليه مقيد بن بقرينة وكذا  
 المعنى التضمني والالتزامي التام  
 يقال فيهما مدلول او مفهوم تضمني

او التزامي

او التزامي لا مطلقا ومن ثم صح للشم  
 تعريف المفهوم بما وضع له اللفظ  
**قوله** فيفهمه لا يصح نصبه  
 بان مفرق عطف على المصدر وما  
 جعل لان التقدير حينئذ جعله دليلا  
 على المعنى ففهمه منه فيلزم ان  
 الغنم قيد في تعريفه الوضوح فلا يتحقق  
 بدونه وهو باطل بل من وقوع على  
 الاستيناف اشارة الى ان هذا الوضع  
 يخاف مع العلم به في الغنم فهذا الحد  
 ضما ولقوله بعضهم تعيين اللفظ  
 للدلالة على معنى بتفسيره ولا خفا  
 في عدم صدق شيء منهما على اطلاق  
 اللفظ على معناه المجازي لان الدال  
 عليه مجموع اللفظ والقرينة لا احدهما  
 فصار امه التام بعد ذلك من انه راج  
 وضع المجاز باقتسامه في التعريف  
 الاول متضاف لقوله فيفهمه الحرف  
 كما افصح به السيد في حاشيته المطول  
 ان المجاز غير موضوع البتة لعدم  
 صدق حد الوضع عليه **قوله**  
 وسياتي الخ الفرض من هذا ان الوضع  
 سندس اقسام ثلاث في اقسام الحقيقة



وثلاثة في اقتسام المجاز وكلها مندرجة  
 في الحد المذكور وقد علمت ما فيه  
**قول** مع اقتسامه التلخيص في  
 التقدير في الحقيقة بالتقسيم وفي  
 المجاز في الاقتسام ان الم قسم الحقيقة  
 دون المجاز المتقسم بنفسه اليها  
**قول** في اصدق على الوضع اللغوي  
 يعني في الحقيقة والمجاز **قول** يصدق  
 على العربي والعربي يعني فيها  
 ايضا **قول** انما في الحقيقة هي  
 عند المجاز لانفس الامر **قول** يرفق  
 من المعرفة لا التعريف **قول** بالنقل  
 اي الاختيار لا نقل اللفظ من معني  
 الى آخر **قول** حيث اثبتنا المطابق  
 للمخالفة في عدم الاشتراط ان يقول  
 حيث اشترطها فيه لان مجرد  
 اثبات المناسبة لا يفي بعدم اشتراطها  
 لكن نسبة اشتراطها اليه يستلزم  
 قوله بالافتقار الى الوضع وفيه  
 خلاف عن كمانته عليه فتسببه  
 الاثبات اليه اولى لصدقها على كل  
**قول** **قول** وجود في الذهن الحق  
 ثبوت الوجود الذهني وفاقا للمحققين

من متأخري المشاعرة **قول** لا لاش  
 اي كونه وهو الحيوان الناطق  
 فانه متحقق ذهنا وهو ظاهر  
 وخارجنا على ان الكلي يتحقق في  
 الخارج في ضمن جزياته وهو  
 كلام ظاهر والحق انه لا يتحقق  
 فيه والالكان جزيا لعدم قبول  
 ما يتحقق فيه للاشتراك في قسم  
 تتحقق فيه جزيات مطابقة له  
 في الحقيقة **قول** سميناها قد  
 يقال فيه اعتراف بما يقوله الخصم  
 من ان المسمى هو الخارجي لان تمثيل  
 سميناها في المواضع الثلاثة  
 عائد على الجسم الماري قطعاً وهو  
 خارجي اذ الرتبة انما تتعلق به  
 وان انطبقت منه بعينها صوز  
 في الحس المشترك ثم اعلم ان الحق  
 هو قول الامام لان الخلاف كما ذكره  
 في التلخيص اي ما بين بعينه ومتوأم  
 اسم جنسي وهو موضوع للماهية  
 من حيث هو واما فكرة وهو الموضوع  
 للمعنى المشترك وكلاهما كلي متنع  
 تحققه في الخارج فهما موضوعان



للذهني وان صح اطلاقها حقيقة  
 على المفرد الموجود من حيث اشتراكه  
 على الموضوع له اي على ما يطابقه  
 فما زجه المصنف مخالف لما يأت  
 له فلهما ويلزم عليه اشتراك  
 اللفظ بين الجزئين الخارجي  
 او كونه حقيقة في احدهما محاراة  
 باقية ولا قائل بواحد منهما ومخالفة  
 ما صح به المتأطقة من ان الموضوع  
 يعتبر فيه المصدق والمحمول  
 يعتبر فيه المفرد كقولنا الانسان  
 كات اي كل جزئي منه يصدق  
 عليه مفرد الكات ومن ان المعنى  
 هي الصور الذهنية وليس ذلك  
 من اختلاف الاصطلاح قطما بل  
 هو بيان لمعاني الالفاظ المستعملة  
 في اللغة فليتأمل **قول** لظن انه  
 اي المعنى حال كونه في الخارج كذلك  
 اي كالمعنى الذي في الذهن وفي نظر  
 اما اولافلان الظن المذكور غلبة  
 لحمل المعنى الذهني على الخارجي  
 لا لتسمية الذهني بهذا الاسم واما  
 ثانيا فلان وان سلم انه غلبة للتسمية

الذهني

الذهني به ففيه اعتراف بان التسمية  
 للذهني وان كانت مشتركة  
 يكون الخارجي مثله **قول** حسبا  
 ادركه هو خبر ثان للتفسير او نفق  
 لتابع اي التفسير قد رما ادركه  
 او تابع قد رفته دون الاولين  
 فبعد بحث لان القول الثاني يري  
 استعمال اللفظ في الخارجي المشتمل  
 على الذهني حقيقيا كما يتألف في  
 اسم الجنس **قول** اي في النكرة  
 اسم الجنس ما وضع للماهية  
 من غير قيد والنكرة تطلق تارة  
 في مقابلته في مادة على الوحدة  
 الشائعة وتارة في مقابلته المعرفة  
 وهي ما وضع لغير معين ولما كان  
 هذا المعنى الاخير هو محل الخلاف  
 عند المصنف وغيره عند باسم الجنس  
 ففسره القائل بالنكرة وزاد في التفسير  
 لفظ في لئلا يتوهم ان للنكرة لغت  
 لاسم الجنس فلا يزول المحذور وشار  
 الي ان المراد بالنكرة معناها الثاني  
 بذكر التقليل المفيد لذلك **قول**  
 وليس لكل معنى لفظ اي لفظ خاص



وهذا بنا على ان المراد بالمعنى هو الخارجي  
 وان اريدت الصورة الذهنية من حيث  
 وضع بارزاتها لفظ فلا إشكال ان لكل  
 معنى لفظا **قوله** محتاج الى اللفظ  
 بان لا يكون له ما يدل عليه غير اللفظ  
**قوله** ما استثنى الله تعالى تعلمه  
 اي يعلم معناه وهو بهذا المراد ان  
 يجد ابن الحاجب لم يقوله والمشتبه  
 مقابل الحكم اي ما يتضح معناه لان  
 الظاهر عنده ان الوقف على الراجح  
 مع العلم قاله لان الخطاب هنا لا يفهم  
 بعد **قوله** لا امتناع تخاطب غيرهم  
 يعني ان الغرض من التخاطب الاقلام  
 فيستحيل عادة التخاطب مع عدم  
 الاقلام بخلاف خطاب الله للناس  
 لا يتعين ان الغرض منه في الاقلام فيجوز  
 خطابهم ايها استثنى الله تعالى كما سبق  
**قوله** الحركة معني قال في المواقف  
 وشرح حوزة قوم من اعني مثبتتي  
 الحال ان حصول الجوهرية في الجوهر  
 بصفة قائمة بالجوهر فيسمى هو الحصول  
 في الجوهر بالكاينية والصفة التي هي  
 علة لتصول بالكون فيناك ثلاثة

استنادا

استيفادات الجوهر وحصوله في الخير  
 وعلمته ثم قال في استند الالم على ذلك  
 قالوا لا خيارا الجوهرية الممكنة للمختبر  
 الذي هو الجوهر بنسبة ما اليه سوا فان ذات  
 الجوهر تقتضي حصوله في خير ما اي خير  
 كان وانما تقتضي حصوله في خير مخصوص  
 بحسب ما يقارنته في شرط لقيته اي تعين  
 ذلك الخير لمخصوص **قوله** فظهر وان  
 وضعه بالتوقيف يعني لانهم غيروا  
 بالتوقيف عن موضوعه تعالى وذلك  
 يستلزم التغير بالتوقيف عن الوضع  
**قوله** لا در اكد يدعي بنا على الظاهر  
 والا في المحتمل ان التوقيف لما وضعه  
 غيره **قوله** علمها اي على اللغات  
 او على معانيها فالاصوات المخالفة  
 على الاول هي قول لفظ كذا وكذا وعلى  
 الثاني هي نفس الالفاظ الموضوعات  
 وعلاقل فلا بد في هذه القول مع ذلك من  
 ضمنية العلم الضروري بالمدلول  
 اي المعنى قال التفتازاني زعم الامدي  
 ان خلق الاصوات وخلق العلم الضروري  
 طريق واحد حيث قال اما بالوحي  
 او بان يخلق الله تعالى الاصوات



والحروف ويسمونها الواحد او الجماعة ومخلق  
 له اولهم العلم الضروري بانها مقصود  
 للدلالة على المعاني وجمهور المشايخين  
 على انه بالقرادة طريق الا ان منهم من  
 فسر بان يخلق الله تعالى السموات  
 والحروف التي هي الالفاظ الموضوعات  
 في جسم ثم يسمونها لواحد او جماعة  
 اسماء قاصد للدلالة على المعاني  
 وفهم الشئ المحقق بان يخلق الله  
 تعالى اصواتا تدل على الوضع ويسمونها  
 اعني تلك الاصوات لواحد او جماعة  
 فظاهر هذا الكلام ان تلك الاصوات غير  
 الالفاظ الموضوعات لكن يبين كيفية  
 دلالتها على وضع الالفاظ انتهى **قول**  
 بما اي باللفظ فالعلم الضروري على  
 هذا القول بتفسي اللفظ وعلى الذي  
 قيل بالمدلول دونها لانها مستوعبة  
**قول** وعكس القول دفع بدوهم  
 ان منهم من عاين العلم الضروري وهو  
 ثالث الاحتمالات **قول** اي علاقة فيه  
 دلالة على انه يري اشتقاق الاسماء  
 من الوسم اي العلامة كما يقول الكوفيون  
 لاسم السموي العلوي كما يقول غيرهم

قول

**قول** دال اي دلالة ظنية لا قطعية  
 لاحتمال ان يراى يعلم الهم او ما سبق  
 وضعه كما قيل **قول** لتأخرت عن  
 اي لتأخرت اللفظ عن تعلمها المتأخر  
 عن الوحي الي النبي بتبليغها العباد الذي  
 ملو من معنى البعث **قول** ويتوسط  
 تعلمها الخلق ان يقول بل لا يلزم من  
 كونها توقيفية وان تعلمها بالوحي  
 التوسط المذكور لحوال ان يكون تعلمها  
 بالوحي المبني فيكون الوحي بذلك نبوة  
 ثم النبي عليها العباد بعد ذلك وان لم  
 يور به بل يجوز ان يكون تعلمها  
 للعباد بالوحي سابقا على النبوة ايضا  
 اذ النبوة هي الوحي الي انسان بشيء  
 وكون التعلّم شرا لا يظهر والا كان  
 الوحي بعد رساله في يتوسط بين النبوة  
 والرسالة **قول** يعني عن قولك يعني  
 لان القياس الحاق مستكوت بمنطوق  
 وكل معنى اندرج تحت عام ثبت خصوصه  
 باستقرا يعني او ينقل كما صرح به ابن  
 الحاجب كمرجل فانه منطوق لا مستكوت  
 فليس من محل الخلاف **قول** ما لم  
 يثبت تميمه اي اللفظة التي لم يثبت



لجميع المعاني المستقلة على الوصف  
 المناسب للتسمية واقتصر على الاستقلال  
 وان كان النقل مثله للعلم بذلك بطريق  
 الاولي **قوله** كرفع الفاعل ونصب المفعول  
 لا يخفى ان الاعراب وانواع امور معنوية  
 مدلوله عليها بكيفية للفظ من حركات  
 او حروف او نغمات هذه الكيفيات  
 فلا يصح التمثيل بها للفظ الثابت  
 عمومها اذ اللفظ اللفظ الموضوع  
 ثم نسبت التعميم الي رفع الفاعل ونصب  
 المفعول ان اريد به نسبت التعميم  
 الي رفع الفاعل الي ما هيته الرفع والنصب  
 فخبني على ان العموم شمول امر واحد  
 لمتحدة لفظا واحدة او معنى فيكون من  
 عوارض المعاني الكلية كالاعتكاف  
 والصحيح منه كها سيجي لان المعاني  
 الذهبية عند المصنفين غير موجودة  
 وان اريد به نسبت التعميم الي افراد هكا  
 المجموع من العرب فخبني على ان  
 العموم الشمول كان هناك متقددا ولا  
 فيكون من عوارض المعاني الجزئية  
 ايضا كعموم المطر والنجس والاصح ايضا  
 منه لان المعتبر في العموم انه شمول

امر واحد والاعيان الخارجية ليست  
 كذلك لوجود منها في كل مكان غير  
 الوجود منها في الاخر على ان الافراد  
 المجموعة بعضها الافراد المجموعة  
 لا جميعها فليست عامة **قوله** الي  
 اعتدالهما ان اراد الاعتدال في القائلين  
 فنقول بعضهم الاكثر على النقي مقدم  
 اذ من جفط حجة علي من لم يحفظ وان  
 اراد الاعتدال في القولين بسبب  
 الاعتدال في القائلين فلهذا ويريد  
 هذا ان الاعتدال والتزجيج يتكافوا الاولى  
 درجتها لا بالنظر الي استواء القائلين  
 وتفاوتهم **قوله** اي كان كل منهما  
 واحدا دفع به قبح ما يتبادر من لفظ  
 اتحاد الشبان اي مدار اشتيا واحدا اي  
 صار احدهما من الاخر وهذا المعنى  
 انما ينشأ من استناد الاتحاد الى مجموعة  
 الشبيين واما استناده الي كل منهما  
 كما هنا فلا يفيد بل يفيد ان كلا منهما  
 واحد لا متقدد وقد مر من الشك الي هذه  
 النكتة بقوله اي كان كل منهما واحدا  
**قوله** فان منع بقوله معناه استناد  
 المنع الي المتصور بحاز عقلي من استناد



الفعل الى سببه **قوله** فجزى شكره  
 وما بعد اذ لو عرفه لادل تقربهما  
 على حصرهما في الالفاظ الواحدة التي لكل  
 مرتين معنى واحد ولا خفاء في بطلان  
**قوله** ستوا امتنع بهن ممتنوعة  
 هي مرتبة التسوية لان ام لا تقطف  
 الا على مدخولها واما ههنا الوصل  
 فحيز وقت الاستغناء عنها **قوله**  
 امتنع وجوه معناه قد علمت غير  
 مرة ان الكلي مطلقا يمتنع وجوه  
 خارجا عن كل موجود فبشرخص لا يقبل  
 التشارك قال **قوله** بامتناع وجوه  
 فبامتناع وجوه فمطابق له  
 فبفان قلت هذا الكلي هل يمتنع  
 وجوه في الذهن ايضا قلت قد مضى  
 ابن سينا وغيره واختار ابن الحاجب  
 في بحث المحترم عليه قالوا والمتصور  
 في قولنا الجمع بين الضدين مستحيل  
 هو الجمع بين المختلفات محكوما بالثبوت  
 عن الضدين وجوه غيرهم وهو الحق  
 فان قلت فبفان يصدق على هذا  
 الكلي على القول الاول قوله المصنوع والافضل  
 قلت نعم بناء على ان السالبة

لصديق بنفي الموصوع **قوله** ما  
 الحقيقة لان الجزى منسوب الى جزه  
 وهو الكلي والكلي منسوب الى كله  
 وهو الجزى وذلك الحز والكل هو المدلول  
 لا اللفظ **قوله** لتوافق افراد معناه  
 فداستند التوافق الى الافراد والاستنوا  
 الى المعنى كانه لانه التوافق يقتضي  
 التقدير والاستنوا وانت خبر  
 بانها في اقتضاء التقدير سواء وان  
 معنى استنوي معناه في افراد استنوي  
 معانيه في افراد فيصح استنوا  
 كل منهما الى المعنى اي المعاني والى  
 الافراد **قوله** او التقدم اي بالرتبة  
 او بالزمان فيشمل الوجود بالثبوت  
 الى الواجب وصفاته على القول بانها  
 واحدة لانه **قوله** اشتراك الافراد  
 الخ الاولى ان يقوله توافق الافراد في  
 ذلك **قوله** فمتباين لقائل ان يقول  
 تعدد اللفظ والمفني لا يخصر التباين  
 لصدقه على نحو الانسان والبشر  
 والغرس **قوله** فاحد اللفظين المعنى  
 ان صيغة تفاعل تقتضي تعدد الفاعلين  
 فلا بد من ذكرهما متعاطفة او نحوها



او مجروراً ببعضها بامتنافذ مع نحو تمام  
 زيد وعمر واول الزيدان ونحو تمام  
 زيد مع عمرو واسم الفاعل من الاول  
 واقع على فاعله نحو زيد وعمر و  
 متخاضات والزيدان متخاضات  
 ومن الثاني واقع على فاعله مقيداً  
 بما قبله فاعله نحو زيد متخاضات  
 مع عمرو لا خفاء في صحة هذا الاطلاق  
 واصح له قال نزاع فيه مكاتب **ق**  
 لثبائين معناهما اي ثقبائيرهما  
 والثنائين بهذا المعنى اعم منه بمعنى  
 عدم صدق شيء منهما على شيء مما  
 صدق عليه الآخر المراد بالثبائين في  
 قوله المناطقة المفسر مكان امانتساواه  
 او متباينان او اعم واخص مطلقاً  
 اومى وجه **ق** وهو ان يتحد اللفظ  
 اللفظ ويتقدم المعنى اعلم ان العكس  
 كما مر لغوي وهو يتبدل الجزئين  
 كل منهما بالآخر وعرفي وهو يتبدل  
 على وجه يمح والجزأت هنا اتحد  
 اللفظ وتقدم المعنى فكسره على قياس  
 ما مر تقدم اللفظ واتحد المعنى وليس  
 بمراد بل المراد ما فسر به الشئ وهو

مبني

مبني على ان الجزئين هما اما اللفظ  
 والمعنى دون اتحد وتقدم وهو ظاهر  
 صنيع الشئ واما اتحد وتقدم دون  
 اللفظ والمعنى ويحظر صنيع الشئ  
**قوله** لا يشترك المعنيين فيه شارة  
 الي ان قوله مشترك اصله مشترك  
 فيه اذا اشترك انما يتقدم الي مفعول  
 به اسطر في **قوله** لم يثبت وجوه  
 قد ثبت وجوه فان عسى مفعول  
 للرجاء المحر في الزمن الماضي ولم  
 تستعمل فيه فلا تكون حقيقة كل  
 استعملت في كلام الخلق للرجاء المحر  
 عن الزمن وفي كلام الله تعالى للعمل  
 المحر فاما معنيان مجازيان يدون  
 معني حقيقي ثم لو شك انه لم يثبت  
 لم يقنع عن قوله او مجاز ان لاف الحقيقة  
 اذا تجاوزها الي مجازين فصارا لاسماً  
 في المظهر والنبات بالنظر الي ما مع المعنيين  
 المجازيين لفظ محتمل ومقتضاه متقدم  
 وهو خارج عن التقسيم واعلم بعد  
 بعده لك ان اللفظ الموصوف للمعنى  
 يجوز به الي معنى اخر يدون استعمالة  
 في الاول لفظ متخذ متعدد المعنى خارج



عن ملك زه الاقسام وذلك كلفظ  
الرحمن **قوله** من اقسام المعرفة  
اي من بنية اقسامها **قوله** فان كلا  
منها وضع لمعين اي عند المستعمل  
لا الواضع واعلم ان هذا العلم بما ذكره  
ينتقض بعلم الغلبة اي لا يصدق عليه  
وبالمعرف بلام الحقيقة اي يصدق عليه  
لان موضوع الحقيقة المعينة لا يتناول  
غيرها **قوله** فهو ما وضع لمعين  
في الزهن لم يذكر فيه ما ذكره في حد  
علم الشخص من قوله لا يتناول غيره  
لان قوله في ملك الزهن يخرج ما خرج  
بتلك الزيادة من بنية المعارف ويخرج  
ايضا علم الشخص **قوله** اي ملاحظ  
الوجود الصواب ان يقول ملاحظ  
التعين فيه لان الوجود في الزهن مشترك  
بينه وبين سائر الصور الذهنية  
فلا يتعين بحد عن سائرها بل بالمشخصات  
الذهنية فالفائدة في اعتبار الملاحظة  
ان كل ما يكون في الزهن او الخارج فهو  
متعين فيه فان اكتفى بتعين المعنى  
في نفسه وان لم يلاحظ لزم ان كل  
موضوع لما في الزهن او الخارج علم وفي

به فساد او ان لوحظ في الوضع  
اي اعتبر فيه التعيين حتى كان جزء  
من المدلوله خرج عن الحد من ما عدا  
العلمين والفرق بين وجود التعيين  
وملاحظة لا يخفى على ذي لب سليم  
وبهذا يظهر ان الملاحظة لا بد منها في حد  
علم الشخص وان سكنت المعنى عنها فما  
**قوله** اي من غير ان تعين الصواب  
ان يقول من غير ان يلاحظ تعينها  
في الزهن اذ تعينها في الزهن لا يتفكك  
عنها اذا وجدت فيه وجودها  
في الخارج منتزعا **قوله** والدال على  
اعتبار التعيين دليل على ما تقدم من  
ان قوله ملاحظ الوجود فيه صواب  
ملاحظ التعيين فيه **قوله** اجراء  
الحكام اللفظية عليه ووجه الدلالة  
ان الاحكام المذكورة ليست لزم التعريف  
وثبوتها لزم بغيرها فثبت اللازم  
**قوله** ومثله في التعيين اي في اعتبار  
المعرف بلام الحقيقة والفرق بينهما  
حينئذ هو ان التعريف في ذي اللام  
بالاستدلال علم الجسدي يحرم اللفظ  
اشار اليه معناه **قوله** مثل النكر



اي بمعنى الدال على معنى واحد غير معين  
**قول** الموقف بلام الجنس المعروف  
 باللام انه اشهر به الى العاهية من  
 حيث هو معروف بلام الحقيقة  
 والا فهو معروف بلام الجنس قال البيهقي  
 اذا دخلت اللام على اسم جنس فامتنع  
 ان يشار بها الى حقيقة معينة مندفرة  
 كانت او اذداد امذكورة تحقيقا او تقديرا  
 ويسمي لام العهد الخارجي وامتناعات  
 يشار بها الى الجنس نفسه وحينئذ  
 اما ان يقصد الجنس من حيث هو كما في  
 التعريفات ونحو قولنا الرجل خير من  
 المرأة وتسمى لام الحقيقة والطبيعة  
 واما ان يقصد الجنس من حيث هو فهو  
 في ضمن الافراد يقتربنة الاحكام  
 الخارجية عليه الثابتة له في ضمنها  
 اما في جميعها كما في المقام الخطابي او  
 في بعضها وهو المعهود الذهني انتهى  
 ثم الفرق بين الموقف بلام الجنس  
 بمعنى بعض غير معين وبين المنكح  
 ما اشتهر البيهقي التفتازاني قال المنكح  
 تقدير ان ذلك الاسم بعض من جملة  
 الحقيقة نحو ادخل سوقا بخلاف الموقف

نحو ادخل السوق فان المراد به نفس  
 الحقيقة والبعضية مستفادة  
 من القرينة كالادخول مثلا فهو  
 كعام مخصوص بالقرينة فالجود  
 وذل اللام اذا بالنظر الى القرينة  
 سواء بالنظر الى القسم ما مختلفان  
 انتهى **قول** حقيقي فند بحث وهو  
 ان التعيين الذهني مقتضى وضع  
 علم الجنس والموقف بلام الحقيقة  
 ولم يوجد مع الفرد فليكن يكونان  
 فيه حقيقة **قول** نحو هذا اسامة  
 او الاسد او اسد فيه بحث لان استعمال  
 اللفظ في الفرد هو اطلاق اللفظ  
 مراد به ذلك الفرد والمحمول فيها  
 ذكر مراد به مفهومه الوضعي وحمله  
 على الموضوع يعني انه متناقض  
 عليه كما نص عليه في المنطق  
 لانه هو يعينه والا لكان كاذبا  
 فليتأمل **قول** وضع لفظة بهم يلزم  
 القايل به ان اسم الجنس المعروف  
 بلام الحقيقة مجاز فيها لانهما جزء  
 الموضوع له الا انه يقول بجدة وضع  
 عند جدد التعريف وذلك لعدم اشتار



اليد السيد **قوله** كما يؤخذ المراد منه  
 انه مأخوذ من المتن لا انه يقتضيه  
 غير منصوص به اسم الجنس لا يت  
 التفتاز الى صرح به والسيد يقتضيه  
 عن ابن الحاجب **قوله** اسم الجنس **قوله**  
 ان المطلق الدال ان قلت ان المأخوذ  
 منه هو ان من زعم لا ان المطلق الدال  
 في كافائه ذكره قلت **الاشارة**  
 الي ان الاخذ يتوقف على اتحاد المطلق  
 واسم الجنس وذلك ثابت بقوله ان  
 المطلق الدال **قوله** فالمعبر بالاشارة  
 بالغا الى ان ما يعود لها نتيجة ما قبلها  
 من اتحاد التقرين يعني **قوله** ما تقدم  
 صدر المبحث يعني قوله في تعريف العلم  
 ما وضع لمعين فان منطوقه يدل على  
 ان المعرفة ما وضع لمعين ماهية كان  
 او فردا او مفهومه يدل على ان التكرار  
 ما وضع لمعين كذلك **قوله** من  
 حيث قيامه بالفاعل يعني ان الاشتقا  
 فعل يتصف به الفاعل على حصة  
 قيامه به والمفعول على خفة وقوة  
 على **قوله** في التعريف رد لفظ يحمل  
 انه قبيح من ان يرد بالبناء المفاعل

وان مبني منه بالبناء للمفعول  
 فهو على الاول تعريف له من حيث  
 قيامه بالفاعل وعلى الثاني تعريف  
 له من حيث تعلقه بالمفعول ولما  
 كان الاحتمال الاول اظهر من الثاني  
 حزم بعوجه **قوله** بان حكم اشارة  
 الي ان الاشتقاق يقتضيان من  
 حيث العلم به وقارنه من حيث فعله  
 فحده على الاول ان يقال مثلا هو ان  
 نجد لفظا موافقا لاصل بحر وفه  
 الامبول ومعناه وعلى الثاني ان يقال  
 مثلا اقتطاع لفظ من اخر مع توافقهما  
 فيما ذكر وتعرف المتن يقتضي  
 وجود اللفظين المراد والمراد  
 اليد قبل وجود الرد فلم يكن تعريف  
 له باعتبار الفاعل بل باعتبار  
 العلم فتعين تفسير الرد بالعلم الذي  
 هو ادراك الانداز ان النسبة  
 واقعة كما مر اند الحق **قوله** اي فرع  
 عند هذا التفسير فيسود الحد لصدقه  
 حينئذ على المشتوب والمصفر  
 والجمع والتثنية ولو فسره بظاهر  
 اي مقتطع لم يصدق على شيء منها



على ان ذكر الفرع والاصل في الحد  
 يقتضيه لتوقف العلم بهما على الاشتقاق  
 فيلزم الدور وصرح به التفتتاني  
**قوله** في الاول اي لامع زيادة  
 عليه كالمقتل مصدر من القتل او  
 معناه كالضارب من الضرب **قوله** بان  
 تكون فيهما هذان مع قوله اوليان يكون  
 معنى الثاني لاجراج الاشتقاق الاكبر  
 المندرج في ظاهره قوله المم لئلا يسهل  
 بينهما في المعنى والجروف مشروطة  
 الاملية فان المناسبة في بين  
 اللفظتين في المعنى والجروف مشروطة  
 كما سيذكر **قوله** على ترتيب واحد ملا  
 قيد لاجراج الكبير **قوله** حقيقة  
 حال من النطق وكذا قوله مجازا اما  
 استعارة على ان دلالة الحال شبهت  
 بالنطق في ايضاح المعنى وايضا له  
 الي ذهن ثم تدخل الدلالة في جنس  
 النطق ادعا فيستعار لهما لفظ  
 النطق واما مجازا من سلا لان الدلالة  
 لازمة للنطق من باب ذكر اليلزوم  
 واردة اللازم من غير ارادة تشبيه  
 انشأ اليهما في المطول **قوله** لا يـ

قوله

103 قولك مثال للناطق من النطق  
 بمعنى الدلالة اي كالناطق الذي  
 في قوله وقوله اوليا كما في الناطق  
 مثال لرد لفظ الخاي كالتد الذي في  
 الناطق **قوله** لا يلزم انعكاسهما  
 اي انتفا المعرف بهما كلما انتفت **قوله**  
 فلا يلزم من وجود الاشتقاق اي  
 الذي هو انتفا العلامة اذ بقي النقي  
 اثبات **قوله** وجود الحقيقة اي  
 الذي هو انتفا المجاز المعرف بهما  
 واعلم ان اللفظ الموضوع لمعني لم  
 يستعمل فيه ما بالنظر الي هذا  
 المعنى ليس حقيقة ولا مجازا فالعلا  
 لو قيل يلزم انعكاسهما لم يلزم  
 الا انتفا المجاز وطواغم من وجود الحقيقة  
الافهنتلزم كما يقتضيه كلام الشـ  
 فانه قلنت قد فسر الش انعكاس الحد  
 فيما مر بان ذلكما وجد هو وجد الحد  
 فالمطابق له هنا ان يفسر انعكاس  
 العلامة بانها كلما وجد المعرف  
 بها وجدت في فاما الحامل على تفسيره  
 بما تقدم المطابق لتفسيره ان الحامي  
 هناك اي التلازم في الانتفا قلنت

منه

وجد هو



قوله فلا يلزم ان اذ لو اراد المعنى الاخر  
اي استلزام وجود المعرف وجوده  
لقال فلا يلزم من وجود الحار ان يندم  
الاشتقاق وان كان هذا الارضام  
قال **قوله** ثم فانه كقولنا التفتنا زاني  
ان اعتبر في الاشتقاق الحرف الاصل  
مع الترتيب فالاشتقاق الصغير  
والا فان اعتبر الحروف الاصول والكثير  
والا فلا بد من رعاية ما يناسب الحروف  
بالنوعية او المخرج للقطع بعدم  
الاشتقاق في مثل الجرس مع الجرس  
والعقود مع الجواهر ويسمى **الاول**  
والثاني يعني العضد سمي **الاول**  
الصغير والثاني الصغير **والثالث**  
الاكبر ولا يخفى ما فيه فكانه اشار بشيء  
الثاني بالصغير الى ان الثالث  
يناسب ان يسمى الكبير ايضا فيكون  
الاول هو الاصغر وبلا تأخير الى ان الثاني  
يناسب ان يسمى الكبير ايضا فيكون  
الاول هو الصغير ثم في كلام العثم  
يعني العضد اشتقاق الى انه يعتبر  
في الاصغر الترتيب وفي الصغير عدم  
الترتيب وفي الاكبر عدم الموافقة في

قوله فلا يلزم ان اذ لو اراد المعنى الاخر  
اي استلزام وجود المعرف وجوده  
لقال فلا يلزم من وجود الحار ان يندم  
الاشتقاق وان كان هذا الارضام  
قال **قوله** ثم فانه كقولنا التفتنا زاني  
ان اعتبر في الاشتقاق الحرف الاصل  
مع الترتيب فالاشتقاق الصغير  
والا فان اعتبر الحروف الاصول والكثير  
والا فلا بد من رعاية ما يناسب الحروف  
بالنوعية او المخرج للقطع بعدم  
الاشتقاق في مثل الجرس مع الجرس  
والعقود مع الجواهر ويسمى **الاول**  
والثاني يعني العضد سمي **الاول**  
الصغير والثاني الصغير **والثالث**  
الاكبر ولا يخفى ما فيه فكانه اشار بشيء  
الثاني بالصغير الى ان الثالث  
يناسب ان يسمى الكبير ايضا فيكون  
الاول هو الاصغر وبلا تأخير الى ان الثاني  
يناسب ان يسمى الكبير ايضا فيكون  
الاول هو الصغير ثم في كلام العثم  
يعني العضد اشتقاق الى انه يعتبر  
في الاصغر الترتيب وفي الصغير عدم  
الترتيب وفي الاكبر عدم الموافقة في

جميع

جميع الحروف الاصول فتكون الثلاثة  
اقساما متباينة والى انه يعتبر  
في الاصغر موافقة المشتق للاصل  
في معناه بان يكون فيه معنى الاصل  
وحده او مع زيادة وفي الصغير  
والاكبر مناسبة بان يكون المعنيان  
متناسبين في الجملة ولما كانت  
الاشتقاق عند الاطلاق هو الاصل  
وهو الذي قصده الهم بالتعريف  
لم يكن بد من ارادة قيد الترتيب وان  
لم يصحح به ليخرج الاشتقاق الكبير  
الذي تحقق فيه الموافقة في المعنى  
كالجذب والحبذ والحمد والمدح بخلاف  
مثل الكبر والنيك فانه خارج بقيد  
الموافقة في المعنى انتهى وبتمامه  
يظهر لك مقاصد العثم في شرح  
التعريف **قوله** خمسة عشر قسم  
قال العضد وهو اما بحركة او بحرف  
بزيادة او نقصان والترتيب ثناء  
وثلاث ورباع يرتقي الى خمسة عشر  
انتهى وقال في التهذيب ولا بد من تغيير  
بزيادة او نقصان حرف او حركة  
او كليهما او بزيادة احدهما ونقصانه



او نقصان الاخر او بزيادة او نقصان  
 بزيادة الاخر ونقصان او بزيادة  
 ونقصانها انتهى فالصور البسطة  
 اربع وصور الترتيب الثنائي ستة  
 والثلاثي اربع والرباعي واحدة  
**قوله** لان النسب اي لغزاه حقيقة  
 او تقدير اذا المحقق والمقدر الاثر  
 لا التأثير **قوله** اي من لفظ يعني  
 ان الوصف المنفي قيامه هو المعنى  
 القائم بالذات والاشتقاق من لفظه  
 لا منه **قوله** اسم هو مثال لا فرق  
 بينه وبين الفعل وذلك **قوله** كالعلم  
 والقدرة حقه ان يقوله والكلام  
 لانه بالمعنى الحقيقي معنى عندهم  
 عن الذات وان قالوا بقيامه بحمل  
 اخر كالشجرة او بشبهة صفة فعلية  
 بمعنى خلق الكلام وانما قلنا حقه  
 ذلك لانه ذكر فيما وافقوا عليه من  
 المشتقات **قوله** بمعنى انه خالق  
 للكلام فيه نظرا الى الكلام في المشتق  
 الحقيقي لا المجازي فهو عندهم بمعنى  
 انه ذو كلام لكن قائم بحمل اخر والترتبع  
 اذا معهم في جواز الاشتقاق بحمل مع

قيام معنى المشتق من حمل اخر كما  
 قال ابن الحاجب لا يشتق اسم الفاعل  
 لشيء والفعل قائم بغیره لامع عدم  
 قيامه بحمل الاشتقاق كما قال المص  
 وبينهما فرق لا يخفى **قوله** ويرغمون  
 انها نفس الذات فيبدى لان هذا  
 الزعم يدهى الاستحالة لما يلزمه  
 من اتحاد الذات والمعنى والحق انها  
 عندهم وعند الحكماء صفات اعتبارية  
 لا حقيقية كالعالم بمعنى انكشاف  
 المقادير لا بمعنى صفة تقجب فلم  
 يشتق مع اشتقاق قيام المعنى ولم  
 يلزمهم جعل الذات معنى **قوله**  
 بالقصود هو اطلاقهم المشتق على  
 من لم يقيم به معنى المشتق منه  
 والذات منه على قوله فيما هنادون  
 ما في شرح المختصر انه لو فيه على القول  
 بثبوت ثابت المعنى **قوله** فهو داهيا  
 واحد هو اتفاقهم على ان ابراهيم ماله  
 الذبح وان اسما على غير منزهة  
 الروح واختلافهم في حصول القطع  
**قوله** لقوله تعالى وقديناه قد يقال  
 قديناه اي من الذبح يدل على ان القدا



قتل الذبح اي القطع وقبل الذبح  
 اعم من قبل التمكن لثبوته بعد التمكن  
 بامرار الالة **قوله** دون الوجود الكافي  
 في الاشتراط قال العضد المشتق عند  
 وجود المعنى المشتق منه كالضارب  
 لمباشرة الضرب حقيقة اتفاقا وقيل  
 وجوده كالضارب لمن لم يضرب  
 وسبب ضرب مجاز اتفاقا وبعد وجوده  
 منه وانقضا فيه كالضارب لمن قد  
 ضرب قبل وهو الآن لا يضرب فذاختلف  
 فيه على ثلاثة اقوال اولها بحسب  
 مطلقا ثانيا فيها حقيقة مطلقا ثالثا  
 ان كان مما يمكن بقاءه فمجاز والاختلاف  
 فتقدير كلامه اشتراط بقاء المعنى  
 في كون المشتق حقيقة فيه مذهب  
 احدها اشتراطه وثانيها انفسه  
 وثالثها ان كان البقاء ممكنا اشترط  
 والا فلا انتهى وهو صريح في ان  
 موضوع الاقوال المشتق المطلق  
 على محل بعد انقضاء المعنى المشتق  
 منه فالبقاء المشترط فيه هو استمرار  
 الوجود والوجود المطلق فيه غير  
 كاف في الاشتراط **قوله** اخر جزء مقتضى

كلام العضد وغيره ان المعتبر في هذا  
 القسم التلبس باجزاء منه متصلة  
 قال فيه والتحقيق ان المعتبر  
 العيان في المعرفة كما يقال يكتب  
 القرآن وليشي من حكمة الى المدينة  
 فيراد به اجزاء من الماضي ومن المستقبل  
 متصلة لا يتخللها فصل يود عرفا  
 تركا لذلك الامر واعراضا عنه انتهى نعم  
 المذكور في المتن والتمس من ان المعتبر  
 وجود اخر جزء يوافق كلام الامدي  
 قال التفتنا زاني عنه ان الشرط  
 هو وجود المعنى ان امكن والا فهو  
 اخر جزء منه وذلك مقتضى كلام  
 والخبر بخلاف نحو ضارب انتهى **قوله**  
 وفي التفسير فيه اي في اخر جزء بالبقاء  
 تسمح اي يجوز حيث اطلق البقاء  
 وهو استمرار الوجود على الوجود وعلى  
 ما قدمته عن العضد لا تسمح في  
 التعبير بالبقاء **قوله** من عدم الاشتراط  
 اي اشتراط بقاء المعنى العيان مشتق  
 العرفية كما مر عن العضد او بمعنى  
 التلبس باجزاء في المتن بتعاللا  
 فان قلت اذا كان موضوع الخلاف

مقتضى  
 بقاء



الاطلاق بعد انقضاء المعنى كما في العوض  
 فكيف يمكن على القول الاول اشتراط  
 بقاء المعنى باخذ مذهب الاحتمالين  
 قلت الاشتراط ممكن وان تعذر الاتيان  
 بالشرط بالاحتمال الثاني وفان  
 الاشتراط بينهما ان الاطلاق مجازي  
 عند عدم الاتيان بالشرط تعذر امر لا  
 قليتا مل **قوله** وهو اشتراط ما ذكر  
 اي من بقاء المعنى الخ وفيه نظر لان  
 البقاء المشترك وان كان هو حال  
 الاطلاق اي النطق كان معناه يشترط  
 بقاء المعنى اي التلبس به وقت  
 النطق به كون المشتق حقيقة وذلك  
 يقتضيه قوله لاحال النطق وان كان  
 في الجملة اي اي وقت كان معناه  
 ان وجوه المعنى في المحل اي وقت شرط  
 به كون المشتق حقيقة فاللازم  
 ان المشتق حقيقة فيمن تلبس  
 بالمعنى سواء اطلق عليه حال التلبس  
 او قبله او بعده وهو مع كونه خلاف  
 الاجماع يقتضيه قوله حال التلبس اي  
 دون غيره **قوله** لاحال النطق اي الذي  
 هو حال التلبس بالمعنى ايضا كما يصرح

به التمس ويدعي ان المعنى عند المص  
 حال التلبس وان لم يكن حال النطق  
 بان تقدمت هذه الحالة على الاولى  
 او تنازعت عنها فيكون المشتق المطلق  
 على من سيبتلبس بالمعنى مجازا قبل  
 التلبس حقيقة حاله ولا قائل به  
 فان ادعي ان بقاء المشتق ثابتا على  
 الالسنه وفي المصحف الي حال التلبس  
 نطق به حينئذ كما يظهر انه مراده  
 فهو تسليم لما قاله القرافي من ان  
 المعنى حال النطق الذي هو حال  
 التلبس ايضا ويرجع النزاع الي ان  
 حال التلبس المذكور هل هو حال  
 نطق ايضا ام لا وهو الحق **قوله**  
 انها المتنازعة هذا قوله بعد  
 والاجماع مريح يتناول العام الافراد الموحدة  
 وقت النطق وفيما بعده من الاوقات  
 وانما ان ابن الحاجب وغيره من  
 الأصوليين قالوا ما وضع لخطاب المشا  
 خويا بها الناس يا بها الذين امنوا  
 ليس خطابا لمن بعدهم وانما ثبت  
 لهم بدليل اخر من اجماع اوقيات  
 اولى واما بحرف الصيغة فلا يلتزم



وقصر الخطاب على الموجودين وقت  
النطق ليستلزم قصر اسم الفاعل في  
النصوص على الموجودين من افرادهم  
في زمن الخطابين لاستحالة خطاب  
شخص ان يقع مثلاً من لم يدركه فن  
بعدهم خارج من عمره قوله على تناولها  
حقيقة ونيم للقرآن في مطلوبه فيمن  
انصف بالمعنى بعد التزول في  
عصر الخطابين **قوله** فان كان محكوماً  
عليه اخذنا ذلك الحق لا شك فيه لقول  
المناطقه واما صدق وصف  
الموضوع على ذاته فالفعل عند  
ابن سينا اني ما صدق عليه مفهوم  
الموضوع بالفعل سواء كان ذلك  
الصدق في الماضي او الحاضر او  
المستقبل **قوله** الذي هو دال  
بنيه يدل على ان المشتق المعروف بما  
مر منه ما هو دال على ذات معينة  
باعتبار وصف معين وليس في اسم  
المكان واسم الزمان والالذ كما يقتل  
فان يدل على خصوصية تلك الذات  
بأكثر زمان او مكان اوالة ومنه  
ما هو دال على ذات مبهمه باعتبار

وصف معين وهو المسمى بالصفة  
وهذا القية هو المراد بالمشتق في  
المتن اشار اليه ما قلناه التفتازاني  
**قوله** ظاهر الجمله لتفسير للمبشرة  
اذ هي ظاهر جلد الانسان كما في  
الصحيح وال في الجمله عوض عن الضمير  
**قوله** على خلاف الاصل قال في  
المحتاج انما في الترافف خلاف الاصل  
لانه تعريف الميعرف ومحج الي حفظ  
الكل انتهى **قوله** لا شرعية عرفوا  
الشرعية باللفظ المستعمل فيها  
وضع له في عرف الشرع اي وضعه  
المشارع لمعني بحيث يدل عليه سلا  
قربية قال التفتازاني ثم قال لا ترفع  
في ان اللفاظ المتداولة على لسان  
اهل التشريع المستعمل في غير معانيها  
اللغوية قد صارت حقائق فيها  
واما النزاع في ان ذلك يوضع الشرع  
وتعيينه اياها بحيث تدل على تلك  
المعاني بلا قرينة لتكون حقائق  
شرعية كما هو مذهبنا او تعليلها  
في تلك المعاني في لسان اهل الشرع  
والمشارع انما يستعملها في ما يجازا بصوته



القرائين فتكون عقابك عرقية خامة  
 لا شتر عينة وعلو مذموب القاضي التي  
 ولا يخفى ان الفرض وما عطف عليه  
 يصدر عن عليهما انها الفاظ متداولة  
 اخذ ما ذكر فعملها غير فنية جري على قول  
 القاضي ويلزمه في الحقيقة الفخرية  
 اصلا فليتأمل **قول** مثلا استشارة  
 الي ان له قوايد قال العنود منها التوج  
 به التغيير لكثرة الذراع الى المقصود  
 فيكون اقضي اليه ومنها يتيسر النظم  
 والناثر اذ قد يصلي احدهما للروي اي  
 للمقابلة او لوزن الشعر ووزن  
 الاخر ومنها يتيسر انواع البديع كالتمثيل  
 بان يوافق احدهما غيره في الحروف  
 دون مناجية نحو رغبة رغبة ولو قال  
 واسعة لعدم التجانس وكالتقابل  
 وعلو ذكر معنيين متقابلين اذ قد يحصل  
 باحدهما دون الاخر وانما يتصور ذلك  
 اذا كان احدهما موقفا بالاشتراك في  
 اخر يحصل باعتبار التقابل دون مناجية  
 كما قال خبينا خير من خبنا فقال خبنا  
 خير من خياره فوقع التقابل بين الحسن  
 والخيار بوجه ووقع بينهما المشاكلة بوجه

اخر

اخر ولو قال خير من قثا ثم لم يحصل  
 التقابل انتهى **قول** وتابعه اي تابعه  
 الذي لا يفرق وتوافق لم يدل على معنى  
**قول** غير مترادفين تشبها مترادف  
 بمعنى اللفظ المتقدم المتحد المعنى كما  
 صدرخ به او لا فلهذا لم يصح الاختيار بتغير  
 مترادفين عن اللفظ اما رتبة **قول**  
 اما الاول اي اللفظ المتقدم الاول **قول**  
 اي اللفظ الدال عليه اي على المحدود اما  
 الي ان المحدود وهو الناهية والكلام في  
 اللفظ الدال عليها لا فيها **قول** بدون  
 متبوعا متتارة الي ان التابع يفيد التقوية  
 حاله كونه تابعا وهي انما تتحقق بالدلالة  
 على المعنى المتقدم وهذا القيد اخذه الله  
 مما يحكيه عن الموصول من ان التابع  
 وحده لا يفيد **قول** اي يصح ذلك اشارة  
 الي ان الخلاف في الصحة لا في الوقوع  
 وقوله في كل رد يعين لهذا المقوم مستفاد  
 من كل والثاني متعلق بجموع الوديعين  
 مستفاد من اللام فالقيد يربح وقوع  
 كل رديف من كل رديفين مكان الوديع  
 الاخر فاوله المسم بذل ان النزاع الفاهو  
 في لزوم الصحة لا في الصحة في الجملة كما هو

من اللام والوديعين فهنا عومان  
 احدهما متعلق بالوديع مستفاد



منصوص عليهما العضد وغيره قال  
 التفتازاني لا يخفى ان المدعى لو كان  
 نفس الصحة في الجملة لم يفتقر فيه  
 خلاف ولم يستقيم قوله لو صح لصح  
 خدائي اكبر فلذا جعل محل الخلاف لزوم  
 الصحة ووجوبها انتهى **قوله** جواز  
 اي امكانا واما عام وهو سلب الضرر  
 عن الجانب المخالف للحكم فيصدق بضرورة  
 جانب الحكم كقولنا الانسان ناطق بالامكان  
 العام واما خاص وهو سلب الضرر  
 عن جانب الحكم ومخالفة ما كقولنا الانسان  
 كاتب بالفعل بالامكان الخاص وهذا الثاني  
 هو مراد المصنف فيكون ردا على قول الوجوب  
 والامتناع **قوله** فيطوّل في لزوم الطول  
 نظر اذا البيان قد يتحقق بدونه اذا كان  
 الحكم المنوط خاصا بالاد كقولك شربت  
 من العنب **قوله** بلا فائدة هو قيد مخصوص  
 ان اريد بالطول معناه لغة ومبين كاشف  
 ان اريد به معناه اصطلاحا وهو ان يكون  
 اللفظ زائدا على اصل الماد لا طائفة ولا  
 يكون اللفظ الزائد متعينا **قوله** احد  
 معنيين هو اما القدر المشترك بينهما  
 في ضمن اي معين منهما كما سبق واما فرد

موجود خارجي منتشر واما فرد  
 موجود خارجي معين والاولان غير  
 مراديين قطعا والثالث غير مفاد ولا  
 رابع ويجاب باختيار الشق الثالث  
 فهو مراد والمفاد ارادته وافادته  
 لا تقتلزم افادته لان زيدا اذا كان قد  
 واخبرت عنه بقولك عيني رجل  
 مراد برجل غير مفاد منه **قوله** الذي  
 سيبين اي سيعين دفع به قوله  
 ان يراد به احد المعنيين الاولين  
**قوله** فان لم يبين حصل على المعنيين  
 ان قلت هل الحمل عليهما القدر التبيين  
 قادح في افادة ارادة احدهما قلت  
 لان عدم التبيين قرينة المعتيين  
 والافادة من اللفظ لنفسه **قوله**  
 لان المعاني يعني المدلول عليها  
 بالالفاظ كما اشار اليه بقوله الدالة  
 عليها فظهر ان قوله واجيب بفتح  
 ذلك لا ينافيه قوله سابقا وليس كل  
 معني لفظ **قوله** المقصود من الوضع  
 لغت لغتهم المراد لقوله بفتح والمقصود  
 من الوضع اخر ولان الدلالة التي هي  
 الغم المذكر في الفرض من الوضع



المعروف بأنه تعيين اللفظ للدلالة  
 على معنى بنفسه **قوله** المعين بالقرينة  
 لا يوضح وصف الفهم الاجمالي بالتعيين  
 بالقرينة الا بما مر شي تقديره للمبين  
 متعلق بالقرينة ثم ان تبين هذا  
 المتعلق بالقرينة بعد حصول الفهم  
 الاجمالي لا يشترط فيه سابق عليه او  
 مقارن له كما قد يتوهم **قوله** البشاح  
 افقة فتدبره المثنى ليمح ان يقابل به  
 قول الغزالي واي الحين **قوله** كقولك  
 عندى عين اخر عدد الا مثله اشارة الى  
 ان المعنيين قد يكونان متماثلين ومتماثلين  
 ومتماثلين **قوله** من غير نظر الى  
 الاخر اي لا وجود او لا عدما فيتحقق الوضع  
 لكل منهما واحد الاخر معه ام لا وكون اللفظ  
 حقيقة يتوقف على وضعه لكل منهما  
 لا على وضعه لهما معا كما قال **قوله**  
 فيحمل عليهما يعني ولا يحمل على احدهما  
 الا بقرينة صرح به العوض **قوله**  
 والمعممة ان قلت ما السر في عطف  
 المعممة على المعينة في قول القاضي دون  
 قوله ان في قلت فهو ان الاجمال انما  
 يتحقق عند التجرد عنهما معا والظهور في

المعنيين

المعنيين يتحقق بالتجرد عن القرين  
 المعينة وبمناخبة القرين المعينة  
**قوله** لفظ لا حقيقة ولا مجازا اطلاق  
 كل من الثلاثة على المعنى الى ان يحاز  
 كما يشير الى بفضه اخر المسئلة **قوله**  
 منقذة فقط فيه نظر لان قدم ان  
 الوضع لكل منهما من غير نظر الى الآخر  
 وعدم النظر الى الآخر ليس نظر الى  
 عدم **قوله** وعلى هذا التقى البيا يتوق  
 امتناع الى ما قال التقى اني من جملة  
 سوال فالمتشرك ان اريد به احد المعنيين  
 لا يراد به المعنى الاخر ولو اريد ايضا لم  
 تكن تلك الارادة على قانون الوضع لان  
 قانون الوضع ان لا يراد بالمتشرك الا احد  
 المعنيين انتهى ولما كان ما قلناه عنهم  
 مصرحا بالمتشرك لفظا ساكتا عن الصحة  
 عتلا نسب الهمز الاول دون الثاني  
 فقال وعلى هذا التقى ولم يقل وعلى هذا  
 القول **قوله** والخلاف فيما اذا امكن  
 اجمع بين المعنيين اي الجمع بينهما  
 في الارادة بذلك اللفظ لا الجمع بينهما في  
 الخارج لان الحيز والطهر لا يمكن  
 الجمع بينهما في الخارج لان لفظ القرين الموضع

و قد مر في المتن



لهم من محل الخلاف **قوله** فان اختلف  
اي استحالة فان اجتماع الشئ وطلب  
الكف عنه مع استحالة **قوله** باعتبار معنييه  
كان ينبغي التمسك ان يزيد او يما يند لاجل  
الثاني من ثبوت **قوله** فهو في العبارة  
واحد فند نظرون مودي الاولي انه اجمع  
مبني على المشترك اي صحة معنييه  
على صحة اطلاقه على معنييه واما كون  
المنع مبني على المنع فمستفاد من غير  
العبارة كما او ما التمسك الي ذلك بقوله كما ان  
المنع اخر ومودي الثاني ان صحة الجمع  
ومنه مبني ان على المشترك صحة ومنه  
فالبناء على الثانية عام دون الاولي  
وهو جيب التخصيص فيها زيادة ان سباع  
كما يظهر بالتأمل على ان قوله ان سباع ان  
كان بشرط ان صحة الجمع كما يظهر لزوم ان  
الشئ بشرط لنفسه وان كان بشرط  
قوله مبني لزوم ان الصحة بشرط  
نفسها **قوله** هل يصح ان يراد اشارة  
الي ان المراد بالحقيقة والمجاز المعنيان  
الحقيقي والمجازي والتأمل على هذا وان  
امكن حملهما على اللفظ الواحد باعتبار  
معنييه كما في التقسيم قولهم فيما يأتي وكذا

الحجازان **قوله** خلافا للقاضي اعلم  
ان القاضي قال هناك بالصحة وتبين القول  
بها هنا لعدم الفرق فيثبت الخلاف كله  
لكنه قال بعدمها هنا لزمه الفرق فهو  
ناف هنا للخلاف الثابت هناك لا انتفاء  
المركب بانتفاء قوله هذه ويجوز ان يدفع  
قوله ان مخالفة القاضي فثبت لزوم دعواه  
الاتفاق وهو لا يقول به **قوله** لا يتفرق  
بين ملذين اي بين الموضوع له وغير  
الموضوع له لا اختلاف المعنيين الموضوع  
بهما **قوله** يكون مجازا قال التفتازاني  
تصحيح هذا المجاز وبيان العلاقة فيه  
مشكل وحديث استعمال الجزء في الكل  
كاذب كما سمعت انتهى وقوله كما سمعت  
اشارة الي ما تقدم له في ان المشترك  
في معنييه مجاز من قوله قيل المصحح على  
الكلية والجزئية وفيه نظر اما اولافلان  
الكلام في ارادة كل من المعنيين لا في  
ارادة المجموع الذي احد المعنيين جزؤه  
منه واما ثانيا فلما سبق من ان ليس  
كل جزء يصح اطلاقه على الكل بل اذا كان  
له تركيب حقيقي وكان الجزأين اذا اتفقا  
اتفقا الكل بحسب العرف ايضا كالرقعة

فني



للاشياء بخلاف الاصبع والظفر ونحو  
ذلك انتهى **قوله** ويجعل لطف على يكون  
فهو مفرع على الصحة **قوله** ان قامت  
قريبة هو شرط في الحمل على قولي  
المجاز فقط او الحقيقة والمجاز اذا اللفظ  
على كل منهما مستعمل في معنى مجازي  
فيقتضي قربة بخلاف المشبهة في  
معنيته على القول بان حقيقة فهمتا  
لان الحقيقة لا تقتضي قربة **قوله**  
على ارادة المجاز مع الحقيقة لم تقل ارادة  
المجاز والحقيقة اشارة الى ان المعنى الحقيقي  
لا يقتضي ارادته الى قربة عليه بان  
اتقوا القربة على عدمها كاف فيها وان  
المعنى المجازي يقتضي ارادته الى قربة عليها  
فمن ثم علق القربة بارادة المجاز فقط  
**قوله** على الجسم باليد هذا معنى حقيقي  
لا يقتضي الحمل عليه الى قربة لان اللفظ  
حقيقة فيه **قوله** والوطني هذه امهني مجازي  
يقتضي الحمل عليه الى قربة في تقدير  
الامر باليتم للحدثين الاصغر والاكبر فان  
قلت يلزم مما ذكرت ان قولهم على ارادة المجاز  
كاف وان قوله مع الحقيقة مستدرك وان  
كل مجاز محمول على معنيته الحقيقية والمجازي

قلت قدم الفان ارادة المعنى الحقيقي  
تتوقف على اتقوا القربة على  
عدمها فنبه بقوله مع الحقيقة على  
هذا فلا يلزم شيء مما ذكر فتأمل **قوله**  
الراجحة لتوجيه التقرير على الصحة  
دون غيرها من الخلاف **قوله** المعنى  
عليها الحمل تقبيح على ان التقرير  
ليس على الصحة مجردة كما يتبادر  
من المتن بل لا بد من ضمنية الحمل  
**قوله** الحقيقة افعل بيتان للعام في  
الاية بقربة ما يعموم المتعلق والظهور  
من قول المصنوع الواجب والذروب وقول  
لمن خصص بالواجب ان العام لفظ الخبر  
للمسبب حمل صيغة افعل على الحقيقة  
والمجاز معا لقربة ما يعموم المتعلق  
لفظا بقربة العموم لفظا والمتسبب  
عنه كون العموم **قوله** كالحبر  
لم يقل واما الخبر لان العموم في المتن ثم  
يسمى الى الاية بل الى خوفنا وهو كل  
فالمتعلق ايضا كلي **قوله** لفظ مستعمل  
الحيث تناوله الى كيه وفي كونه حقيقة شيء  
قاله التفتازاني فان قلت كان الواجب  
ان يقول اللفظ المستعمل ليتناول المفرد



والركب قلت لو سلم اطلاق الحقيقة على  
المجموع المركب فنقول لما كان تعريف الحقيقة  
غير مقصود في هذا الفن اي البيان لم يتصور  
الا لما هو الاصل اي الحقيقة في الحقيقة  
فان قلت فلماذا التعريف متعارف على  
لفظ الصلابة اذا استعمله المتعارف في  
الدرع امثلا فلا بد من زيادة قيد اخر  
صرح به الجمهور اعني في اصطلاح المتكلم  
قلت تركه المصنف لما القيد بقا لا بد  
الحاجب قال التفتازاني وتركه المصنف  
في اصطلاح المتكلم بقا على اشتباه  
ان قيد الحقيقة مراد في تعريف الامور التي  
تختلف باختلاف الاضافات والاعتبار  
خصوصا عند تقليد الحكم بالمشقة  
فمنار المعنى انه اللفظ المستعمل في الموضوع  
لانه حيث انه الموضوع وظاهره ان الجاز  
ليس كذلك على المذهب الصحيح  
نعم لو قيل انه اراد بالوضع الموضوع له  
وكان في اصطلاح المتكلم مذكورا  
او مقدر لا لم يبق لقوله اولا فائدة أصلا  
لكن سديد انتهى وهذا الايراد بعينه  
وارد على قوله المصنف ابتداء ويشكل ايضا  
عليه ما تشكل على قوله ابن الحاجب اولا

قال

قال التفتازاني لا يتشكل بالحقيقة التي  
لا يكون لها وضع اخر أصلا الا بالاشتراك  
والا بالمجاز الذي لا ان يقال انه اول  
بالنسبة الي وضعه المجازي على طريق  
الفرض والتقدير ولا يخفى ما فيه انتهى  
**قوله** فيما وضع له قال التفتازاني  
بمعنى التشكال قولي وهو انه ان اراد بالوضع  
الشخصي خرج كثير من الحقائق لان  
جميع المركبات وكثير من الافعال ومثل  
المثنى والمجموع والمضارع والمفسوب والجملة  
كل ما تكون دلالة بحسب الهيئة دون  
المادة النهائية موضوعا بالنوع دون  
الشخص وان اراد مطلق الوضع اعم  
من الشخص والنوع لم يخرج المجاز من  
التعريف لما انه موضوع بالنوع وجواب  
يطلب من ينشر هذا للتحقيق في فصل  
حكم القام انتهى ولعله هو ان الوضع  
تعين اللفظ لذلك على معنى يتقيد  
وذلك لا يتحقق في المجاز شخصا ولا نوعا  
**قوله** او توقيف التوقيف طريق  
الي العلم بالوضع لاسبب التحقق فلو  
استفهم وما قبله وقال اولا بان وضعها  
واضع اللغة كان سديدا **قوله** لكان ما يد



الاول ان يقول لما يدب ان الموقوف له  
 الماهية لا افرادها **قوله** او الخاص  
 هذه الحقيقة تسمى اصطلاحية والتي  
 قبلها تسمى عرفية عامة وغلب العرفية  
 عند الإطلاق فيها ذكر معناه الفضد  
 فنقول الحق عرفية من غير القالب  
**قوله** بان ومنعها الشارع لا رما وضقة  
 لا شرعية كما قدمه في الفرع والواجب  
 والسنة والبطوع **قوله** والكثير الاول  
 ان قلت الكثيرت الفت المقدت قبلها  
 وخبرها الاول المذكور بغيرها وكلاهما  
 يقتضي ثابته فما وجد تذكيره قلت  
 مراعاة الاول اذا لم اذ لفظه وهو مذكور  
**قوله** من نقله الي غير هذا لا يتم  
 به المطلوب لان الشرعية ما وضعت الشارع  
 لمعنى فاما المناسبة بينه وبين المعنى  
 الاول فمنقول اول المناسبة فهو منوع  
 مبتدأ فالمنقول الشرعي اخص ولا يلزم  
 من نفي الاخص نفي العام الذي هو المدي  
 ثم هذا الدليل يقتضي انتفا المنقول  
 غير الشرعي فلا وجه تخصيص الشرعي  
 بالانتفا **قوله** قال الخ قال الفضد ومحل  
 النزاع الالفاظ المقدولة شرعا وقد استعمل

لا رما وضقة اهل الشرع دون  
 المنسبة كما قبله اهل الشرع

في غير ما بينها اللغوية فهل ذلك لو منع  
 الشارع لها المناسبة فتكون منقولات  
 اول المناسبة فتكون موضوعات مبتدأة  
 او استعملها فيها المناسبة لمعانيها اللغوية  
 لعرفية من غير وضع معنى عن القرينة  
 فتكون مجازات لغوية ثم غلبت في المعاني  
 الشرعية لكثرة دلالاتها على السن اهل  
 الشرع ليس من حاجتهم الى التغير عنها  
 دون المعاني اللغوية فصار حقائق  
 عرفية لهم حتى اذا وجدنا ما في كلام الشارع  
 من غير قرينة محتملة للمعنى اللغوي  
 والشرعي فعلى ان يحمل وأما استعمال  
 اهل الشرع فيحمل على الشرعي بلا خلا  
 ثم لم يذكر في الاحكام والمحمول سوى  
 مذهبي كونها حقيقة شرعية ونسبه  
 الى المعتزلة ونفي ونسبه الى القامي  
 انتهى ولا يخفى ان هذا الكلام صريح في ان  
 مذهب القامي مخالف لقوله الله مستعمل  
 في الشرع في معناه اللغوي **قوله**  
 وقعت مطلقا الخ اي دينية او غيرها  
 والقوم القائلون بهذا هم المعتزلة قال  
 ابن الحاجب الشرعية واقعة خلافا  
 للقامي وانتفا المعتزلة الدينية الضا



قال التفتازاني والحقيقة الدينية  
اسم لنوع خاص من ذلك أي من  
الحقيقة الشرعية وما وضعه  
المشتارع ليعناه ابتداءً بالان لا يعرف أهل  
اللغة لفظه أو معناه أو كلمتها والظاهر  
أن الواقع هو القسم الثاني فقط أي  
ما لا يعرف أهل اللغة معناه انتهى **قوله**  
وقوم إلا الإيمان الظاهر أن هذا القول  
لا يستثنى إلا الإيمان وحده دون غيره  
من الأسماء الدينية فهو غير التفصيل المختار  
**قوله** أي تصديق القلب قريباً إلى  
شتر عام معناه تصديق النبي في جميع ما علم  
بالضرورة محبته به ولغة مطلق التصدق  
فهو أعم من الأول والأعم غير المخصص  
قطعاً وإن صدق عليه بدون التعكس  
**قوله** وإن اعتبر أن هذا يصح أن اعتبر  
شروطاً لا شرطاً كما هو أحد القولين **قوله**  
وقوع الفرعية أن قلت قد مر في كلام  
العضد أن القول بوقوعها للمعتزلة  
وبتقديم المقامي فكيف يكون الوقوع  
هو المختار قلت صرح التفتازاني بأن  
الأمري صرح بتبينه إلى القتها أيضاً  
**قوله** لا الدينية كالأيمان قال التفتازاني

بقا

بقا للعضد ودرجت المعتزلة أن اسمها  
الدوات أي ذوات الموصوفات  
كالمومن والكافرين قبيح الدينية يعني  
أهل اللغة لم يعرفوا معانيها وأسماء الأفعال  
المفتقرة إلى تأثير وعلاج سواء أخذت  
بدون ما ينصف بها كالصلاة والزكاة أو  
معها كالصلي والمزني ليست من قبيح  
الدينية وفي لفظ زعموا اشتراكاً في أن هذا  
دعوي لا برهان عليها انتهى فقوله القسم  
كأن الإيمان جار على هذا وإذا تأملت كلام  
التفتازاني والعضد علمت أنه كون نحو  
المومن والإيمان من الدينية من جعل  
المعتزلة الذي هو مجرد دعوي لا برهان  
عليه وأنه غير مسلم لهم فتأمل **قوله**  
الذي هو لغت المعنى لا الشرعي لأن  
المراد بالشرعي لفظاً بقربته أضاًفة  
المعنى البعد واللفظ ليس مسمى لما صدق  
**قوله** ما مسمى ما صدق لا يخفى عليك  
أن الشرعي موضوع بأراء موهوم تلي هو  
بشيء لم يستند اسمه إلا من الشرع  
وأن الصلاة مثلاً موضوعاً بأراء الميسر  
المذكورة وأن الميسر من جزئات ذلك



المعنوم لا لنفسه وفي احض منه والاض  
 لا يحيل على اسمه فهو هو كما فعل الله  
**قوله** لم يستفد اسمه اي لم يستفد  
 كون اللفظ لخصوص اسماء ذلك الشيء  
 فالمستفاد من المفعول وصفه بالاسمية  
 لادانة ولو اسقط اسمه كان اخصر  
 واظهر **قوله** مجامعة الاول بيقود عنها  
 مع طلب الترك كما في الصلاة في الحرام  
 وصلاة الحايض اذا وصف الصلاة ليس  
 د اخلا في مفهوم الشرعي **قوله** المجاز  
 المراد عند الاطلاق ولم يقل مثل هذا في  
 الحقيقة وان القسمته ايضا الى مفرد ومركب  
 علام لان حقيقة ما واحدة بخلاف المجاز  
 فان المركب منه حقيقة خلاف حقيقة  
 المفرد فالاول هو اللفظ المستعمل فيما  
 شبه بمعناه الاصل لتشبيه التمثيل للمبالغة  
**قوله** وهو المجاز في الأفراد فيه مناقشة  
 وهو ان المجاز المطلق مراد به اللفظ  
 والمجازي قولك المجازي في الأفراد مراد به  
 المصدر المسمى اي التجريفي الأفراد  
**قوله** خرج العلم المنقول لهذا يقتضي  
 انه ليس بحقيقة لاستعماله بوضع  
 ثان لا اول وليس بمجاز لانه ليس لعلاقة

ومذا

ومذا المقتضي قال الامدي قال التفتازاني  
 صرح الامدي في الاحكام بان الحقيقة  
 والمجاز يشتركان في امتناع اتفاقا سيما  
 الاعلام بهما كزيد وعمر وعلما اريد  
 الحقيقة والمجاز اللغويين على ما يشعر  
 به احتجاجة والا فهو مشكل ومقتضي ما  
 صدر به التفتازاني ان الاعلام المنقولة  
 حقيقة خارجية بقوله ثان لان الثاني  
 اعم من الثاني حقيقة او تقدير اقال  
 فان قيل قد تكون الحقيقة مستعملة  
 بحسب وضع لا يكون اول لا مطلقا ولا بالا  
 الي وضع له اخر كالاعلام المنقولة التي  
 لا يتصور لها مجازات مثل جعفر قلنا  
 ينبغي في اولية الوضع ان يكون له ثان بحسب  
 الغرض والتقدير على ان مثل هذه  
 الاعلام يجوز ان تستعمل في جزاء الموضوع  
 اول اخر انتهى **قوله** كفضل في التمثيل  
 به للعلم المنقول لعلاقة نظرا للعلاقة  
 في فضل مصدر او علما ظاهرا والمطابق  
 التمثيل له بما مثل به التفتازاني  
 وهو جعفر واعلم ان قول المص بوضع  
 ثان لعلاقة جمع بين قولين في المجاز  
 متقابلين قال التفتازاني تبعا للمعنى

مناقشة



وغيره المجازية الاصطلاح اللفظ المستعمل  
 به غير وضع اول علي وجه يصح اي بحسب  
 غير وضع اول بل بحسب المناسبة كما  
 هو رأي الاكثر او بوضع ثان ملحوظ فيه  
 الوضع السابق كما هو رأي البعض فيصح  
 على المذهبين بخلاف ما اذا قيل هو  
 اللفظ المستعمل في غير وضع اول لعلاقة  
 فانه لا يصح الاعلى مذهب الاكثر من الظاهر  
 ان قولنا على وجه يصح اعم من قولنا  
 لعلاقة انتهى **قوله** مني على انه لا يصح  
 اخذ هذا غير مسلم بل هو مما شق على انه  
 يصح ان يراد به ما ذكر لكنه ليس بمجاز  
 بل كناية اذ الكناية لفظ اراد به لازم معناه  
 مع جواز ارادته معه والكناية كما انها  
 ليست بمجاز كذلك ليست بحقيقة ومما  
 في كلام النسكاكي من انها حقيقة قالوا ليس  
 بصحيح وقد يجاب بان الادل لا يصح ان  
 يراد الحقيقة من حيث انها حقيقة اي  
 مدلول عليها بالحقيقة والمجاز من حيث  
 انه مجاز اي مدلول عليه بالمجاز بل انما  
 يصح ان يراد من حيث انها مدلول  
 الكناية **قوله** والاعري اي وان لم يسبق  
 الاستعمال لان لم يجب سبقه لان العرا

113  
 عن الفائق لازم للاول دون الثاني  
**قوله** ويجب لمصدر المجاز لو قال  
 للمصدر المجاز ما بلغت لا الاضافة لكان  
 اولي ليشتمل المصدر المجاز الذي لم يشق  
 منه شيء كما لا مشر بمعنى الفعل على  
 ما سيجي فانه لم يشق منه كما سبق  
**قوله** فلا يتحقق في المشتق مجاز  
 ينتقض بخبر ليس وعسي ونقم ويثني  
 فانه مجازات لا يستعملها في الحديث مجرد  
 عن الزمان ولم تستعمل مضارها لا حقيقة  
 ولا مجازا **قوله** اي ذارحة قال التقيا اي  
 على انك اذا قاملت علمت ان هذا الارتجال  
 ليس حقيقيا لانهم لم يريدوا رقة القلب  
 انتهى **قوله** حقيقة اي يجعل الرجل  
 الشجاع من جنس الحيوان المفترس  
 ادعا **قوله** لانه بحسب الظاهر كذب الكذب  
 هو الخبر الغير المطابق للواقع فاطلاقة  
 على المجاز من اطلاق اسم الكل على الجزء  
**قوله** لا كذب مع اعتبار العلاقة اذا قلنا  
 قول المجيب مع اعتبار العلاقة وقول  
 المستدل بحسب الظاهر وجدت الجواب  
 غير ملاق للدليل والمناسب سوف  
 الدليل مجردا عن قول بحسب الظاهر

شيء صح



قال المعتمد عن الظاهرية قالوا ولا المجاز  
كذب لانه يثبت فيصدق نفية فلا يصدق  
هو والا لصدق النفي والاثبات معا  
واذا ثبت انه كذب فلا يقع في القرآن  
اجماعا الجواب انما يصدق النفي  
ولم الحقيقة فانما يلزم كذب الاثبات  
لو كان هو ايضا للحقيقة التي ثبت كذب  
لازم لارادة المعنى الحقيقي فارتقاعه  
انما هو بارادة المعنى المجازي والادال  
عليها هو القرينة فانتفا الكذب لا جيل  
وجود القرينة على المعنى المجازي لا لا  
اعتبار العلاقة كما قال الله والعلاقة  
غير القرينة اذ قولك رايت اسدا يرمي  
العلاقة فيه المشابهة والقرينة يرمي  
**قوله** فانه ابلغ من شجاع لما نص عليه  
البيانيون من ان المجاز ابلغ من الحقيقة  
لان الانتقال فيه من الملموس الى اللام  
وهو كدعوى الشئ ببيته وتغيير الشئ  
يا ببلغ الموافق لتغييرهم في اقتضا ثبوت  
البلاغة للحقيقة ايضا يقتضي ان المعنى  
لو قال او ابلغية كان اولى وما اقتضا التمثيل  
بزيد اسد من ان اسد افيد مجازا  
استفاد خلاف الحق عند فهم من انه حقيقة

مستقل

مستعمل في معناه الحقيقي على التشبيه  
البلوغ بحذف المادة لذكر المشبه في  
الكلام **قوله** غالب على اللغات ما حكاه  
الشم عن ابن جني بقوله انه غالب الخ  
يقتضي ان حق العبارة وليس غالبا  
على الحقيقة في اللغات الا ان تكون  
على يد عدان المعنى في فيستقيم  
بدون ذلك **قوله** على مجاز طراما يعني  
تجاوز واما ما اداه المعنى المجازي  
**قوله** والمعنى والمضروب بعضه  
اي فاطلاق زيد على هذا البعض مجازي  
من اطلاق اسم الكل على الجزء ويؤيده  
ان هذا الفعل عند تعلق بكلمة يمح التفسير  
عليه بالتاكيد بكل التي هي نص في الشئ  
ورفع توهم التجوز في المتبوع **قوله**  
هنا ابني استحالة كون ابني فيه حقيقة  
معينة على انه لا اضمار فيه واما ان جعل  
تشبيها بحذف الاداة فلا **قوله** اذ لا  
ضرورة ان احتراز عن مثل قوله  
تعالى وخاربك واسئلك القرينة فان المجاز  
بالنقصان اعتمد فيه لصرون الصحة  
العقلية في كلام الصادق الي اعتماده  
وان آل الامر معه الي الحقيقة وقد ظر



بهذا ان محل الخلاف هو الاعتقاد على  
 سبيل الكلية لا بالجملة **قوله** وان لم  
 يثبت المنزوم اشارة الى الفرق بين هذه  
 الصورتين وصورة الاستحالة بان المنزوم  
 هنا ممكن الثبوت وهناك مستحيل  
**قوله** او على المنقول عند ينبغي ان يكون  
 الحمل عليه لا بالنسبة الى اهل المنقول  
 عند ولا الى اهل المنقول اليه بل الى  
 غيرهما اما بالنسبة الى احدهما كاهل  
 اللقطة او اهل المشرق فهو محتمل المعنى  
 الحقيقي والمجازي فيقدم الحقيقي حيث  
 كان فليتنامل **قوله** اي سلامة منه  
 اي من الاسد وهو اشارة الى ان صليت  
 جز من المثال معطوف على وايت  
 لامثال مستقل **قوله** ان يكون في اخر  
 حقيقة ومجازا يعني احتمل ان يكون في  
 ذلك الاخر حقيقة ايضا فيكون مشتركا  
 بين المعنى الاول وهذا الاخر وان يكون  
 في هذا الاخر مجازا فيكون حقيقة في الاول  
 مجازا في الاخر وكذا قوله او حقيقة ومنعلا  
 معناه احتمل لفظ هو حقيقة في معنى  
 ان يكون في معنى اخر حقيقة ايضا  
 اي حقيقة مبتدأة فيكون اللفظ مشتركا

بين المعنيين وان يكون منقولاً  
 الى ذلك الاخر فيكون حقيقة في الاول  
 منقولاً في الاخر ولما كان الاحتمال  
 انما يتحقق بين اثنين فالشرف بين  
 عطف المجاز والمنقول بالواو فان قلت  
 لم قال القس في المسئلة الاولى فاذا احتمل  
 اللفظ معناه الحقيقي والمجازي في  
 المسئلة الثانية فاذا احتمل لفظ ان  
 يكون في اخر حقيقة ومجازا لم غير  
 الاسلوب قلت لئلا في الاشارة الى  
 ان اللفظ في الاولى تحققت له الحقيقة  
 والمجازية والاحتمال انما هو في المعنى  
 المراد وفي الثاني تحققت ارادة  
 المعنى الاخرية والاحتمال انما هو  
 في كونه في مجازا او منقولاً **قوله** فهو  
 حقيقة في احدهما اي للاتفاق على  
 ذلك ولذا ذكره بالفاء المرونة بالنسبة  
 لما بعدها عما قبلها فان قلت فيشكل  
 قوله محتمل في الاخر لان كلامنا في الاقوال  
 جازم بما قاله فما وجه ادخاله في حين  
 التقرير قلت الاشارة الى ان الاقوال  
 في موضع الخلاف لا تدعي القطع بل الظن  
 والاحتمال قائم معه **قوله** فاذا احتمل



غير هذا بالكلام وفيما  
قبله باللفظ لأن  
الافتقار إلى ما يكون في  
الكلام دون صحفه

الكلام دون المفرد الصادق به اللفظ  
فإن قلت قد سبق أن المبحث للمجاز  
المعنى عند الإطلاق وهو المجازية المفردة  
فلا يكون الكلام المحتمل لما ذكر من مناهة  
قلت فرق بين الكلام المحتمل لأن يكون  
مجازا والكلام المحتمل لأن يكون فيه مجاز  
لأن هذا صادق بالمحتمل لأن يكون  
بعض مفرداته مجازا وهذا الثاني هو  
المذكور هنا **قوله** لأن يكون فيه مجاز  
واضمار على احتمال هنا بذلك تبيينها  
على أن الاحتمال هنا متعلق بالمعنى  
ووصف اللفظ بما إذا المعنى مع فرض  
الاضمار غير بدو له فيها قبله متعلق  
بما أحدهما كالتين **قوله** لأن قرينته  
متصلة لأن الاضمار هو المسمى سابقا  
بالافتقار قد سبق أن قرينته توقف  
الصدق أو الصحة العقلية أو الشرعية  
عليه وتوقف صدق الكلام وصحته  
وصف له لازم وذلك غاية الاتصال **قوله**  
لاحتياج كل منهما إلى قرينة يعني  
وأما كثرة المجاز فمما يلة بانصاف قرينة  
الاضمار وهذا في التحقيق تمام العدة  
**قوله** لغيره عن اللازم بالملزوم يعني

ان يبق المعلول لما لك تستلزم عتق  
ولا يعني ان البنوة مطلقة تستلزم  
العتق لأنها لا تستلزمه بل ولا تستلزم  
الحرية التي هي اعم من العتق **قوله**  
فإنه قد لا يتعين أي فإن المجاز يعني  
المعنى المجازي **قوله** فاشترك استجماع  
لا يخفى أن استجماعه لها وهو الموافقة  
التي هي الصحة خلاف الأصل الذي هو لازم  
الاستجماع المذكور إذا اتصل كل حادث عدم  
وعدم الاستجماع المذكور وهو الفسار  
فالفساد فكونه عدم الاستجماع هو الأصل  
فقولنا لأن الأصل عدم فساده لا يخفى  
فما فيه من التناقض والتناقض مع  
قوله بعد لأن الأصل عدم استجماعه  
لها فليتأمل ولو قال لأن البيع تمام  
يتناول جميع أفرادها خرج منها الفاسد  
أي المحكوم بفساده ففما شك في فساده  
باق على عدم الإخراج لأنه الأصل لإجاد  
ويحتمل هذا المعنى بأن يستبدل عدم  
الإخراج بعدم الفساد في قوله لأن الأصل  
عدم الفساد **قوله** ويؤخذ مما تقدم  
أي تقدم في المتن والتميم أن هذا واد  
المجاز للاضمار أنها تعلم من الشرح لأم



الميت وان ضيق اولوية المجاز من  
 الامتناع لاحتمال ارادة عكسه **قوله**  
 العشرة التي ذكروها ان قلت هذا  
 يشترط ان الكلام المتقدم انما يشتمل على  
 ستة اثنان في قوله والمجاز والنقل  
 اولى من الاشتراك واثنان في قوله فتدل  
 ومن الامتناع على ما بين انه مراده وان كان  
 في قوله والتخصيص اولى منهما ولا شك  
 ان قوله اولى والمجاز والنقل خلاف الاصل  
 يشتمل على اثنين ايضا فاما بالشم  
 لم يعبر عن غيرهما قلت لان المعاني التي  
 ذكروها في التعارض هي من العشرة  
 واما الحقيقة فلا يقع التعارض بينهما  
 وبين خلافا من المجاز والنقل اذ لا تعارض  
 بين اصل وغير اصل **قوله** فيكون الخطاب  
 مختصا بهم اي متوجها اليهم دون غيرهم  
 يعني انه لا يتناول غيرهم لانهم هم  
 المخاطبون لقوله لكم وتدل عليه قوله  
 في الاول المقابل له فيكون الخطاب عاما  
 وعلى هذا ففي التمثيل به نظرا الى التخصيص  
 الذي كلامنا فيه تخصيص العام الى  
 اخراج بعض ما يتناول **قوله** فتدل  
 هي مجاز فيها قد مر من كلام العصف

والنقداني

والنقداني ان اللفاظ المتداولة  
 على لسان اهل التشريع كالصلاة والزكاة  
 محمولة على معانيها الشرعية لا اللفظية  
 وانها فيها حقايق اتفاقا وانما الخلاف  
 النما هو في استعمال الشارع اياها هل  
 هو بوضع جديد مغف عن القرينة  
 او بقرينة مجازية شغلنا حتى صار  
 يعرف اهل التشريع منقولة وان الاول  
 مذهب المعتزلة والفقهاء والثاني مذهب  
 القاسمي وقد مشي المص وابن الحاجب  
 على الاول فيما مر حيث قال الشرعية  
 واقفة خلافا للقاسمي فيما هنا من انها  
 مجازات لا منقولة خلافا **قوله**  
 بزيادة كلمة الباسمية لان قول  
 المص والزيادة والنقصان معطوفان  
 على الشكل المجزوء وبها السببية فالقبي  
 يجوز في كلمة مثل والقرينة بسبب الزيادة  
 والنقصان وبه لقوله اي لو نسخ  
 على ان لفظ المجاز هنا مستعمل في معنى  
 غير ما تقدم كما افصح به قوله وان لم  
 يصدق وهو كلمة تغير اعراها بزيادة  
 او نقصان او الاعراب المتغير البالدور  
 وهذا اختيار السكاكي ومن تبعه والذي



عليا لا مولى له من علي ما مولى به السيد  
 في حاشية الطول ان الجواز يستعمل  
 في معناه المتقدم بنا على ان كنهه والقوة  
 مستعملان في مثله واهل القرينة وان  
 تقدير الزيادة والنقصان بيان لما يجب  
 عند الاتيان بالحقيقة بدليل انهم  
 عرفوا الجواز بها سبق ثم قسموا علاقتهم  
 الي ما ذكر من الاقتسام واذنا ملت وجدت  
 هذا المحكي عن الاموليين هو الذي حكاه  
 الشرح بقوله وقيل يصدر عن علي فان  
 قلت هل يصح ان يكون اشارة الي ما قال  
 التفتازاني من ان الكاف في الآية الاولى  
 غير الزائدة وان من استعمال في مثل  
 المثال في بقي المثال كناية اي من اطلاق  
 الملزوم واردة لللازم لان المثال يستلزم  
 مثل المثال ونفي الملازم يستلزم نفي الملزوم  
 قلت لا اما اول فلان الكناية عندهم غير  
 مجاز واما ثانيا فلان العلاقة حينئذ هي  
 اللزوم لا الزيادة والنقصان وهما العلاقة  
 عند الاموليين على ما نقله السيد عنهم  
 واما ثالثا فلان الكناية في الآية الاخرى  
 فليتامل **قوله** وليس ذلك الخ يعني لان  
 الاستناد في النفي الي المثال المعبر عنه بثل

المثل وفي السؤال الي الاقل المعبر  
 عنهم بالقرينة وذلك الاستناد حقيقي  
 لانه الي من له المسند وان كانت العبارة  
 في المسند اليه مجازا **قوله** في مسند  
 عن اليد القدرة صدقة نفسانية اي  
 من صفات النفس التي تفتت بها واثارها  
 من الحركات حاصلتها باليد غالبا  
 فالعيب عن اليد لها مثلها كما ان  
 القدرة في اطلاق اليد عليها مجاز في  
 القدرة المجازية اثارها **قوله** وانك  
 للبعض ان قلت قد مثل لها ما بهم  
 الماد به انما ملهم وانما ملهم جمع مضاف  
 فيهم كل الملة ولموسنا ولا ما بهم  
 في المعنى قلت قوله اصلا يهمل وانما ملهم  
 كل منهما قول بل به الجمع في يجعلون فهو  
 من مقابلة الجمع بالجمع مثل رب القوم  
 دو البصر اي يجعل كل منهم اصبعه  
 اي الملة في اذنه **قوله** ورجل عدل  
 اي عادل هذا على مذهب الكوفيين  
 الذين يؤولون المصدر ان وقع  
 لغتا مشتق واما على مذهب البصريين  
 الذين يقولون انه موزون بمضاف  
 محذوف فهو مجاز بالنقصان **قوله**



والبعض للكل اشتراطا في البعض  
ان يكون مركبا من كفا حقيقيا وان  
يستلزمه العقل كالرأس والرقبة  
خلاف الارض للسماء والارض والظفر  
والاذن للسان **قوله** بان يستند  
النشيء عرفه اليها ليكون باسناد  
الفعل او معناه اليها ليس له غيرها  
فهو له بيتا ولها فخرج نحو قولك الحيوان  
جسم وقولك جاريد غا الطامير عمارا  
وقوله الدهري انت اربيع النمل وقوله  
جاريد وانت ثقل انه لم يجر والثالث  
والرابع داخلان في عبارة **قوله**  
ازداد واهما يعني فزاد المستحسار  
في ازداد واو وقع بين الفاعل وهو  
ضمير المومنين والمفعول وهو ضمير  
الايات قلب فعمل كل منهما مكان الاخر  
ولا يخفى ما فسد من التفسير والاقرب  
ما قاله المعتزلة ان زادت مجاز في التسبب  
العاري اي نسبت في الزيادة على ان  
في تاويل **قوله** نظرا من وجه وموتان  
زاد الفاعل وازداد مطاوعا زاد المتقد  
كما صرح به في شرح خطبة الكتاب  
فهما يعني واحد وزاد في الاية على التاويل

المذكور

المذكور قاصدا كما لا يخفى على المتأمل  
**قوله** اطلاقا للايات اي ضميرها  
واطلاقا للايات او ضميرها عليه تعالى  
مع كون الاسماء توقيفية محل منع **قوله**  
في الافعال والحروف لم يقتيد الجار فيها  
بواحد من الذات والنفع اشتارة  
الي وروده فيهما بالذات والنفع  
اما الاول فقد مثل له بقوله ونادي  
وقوله فهم قري واما الثاني فقد  
اشارة اليه في الاشتقاق بقوله ولو  
مجازا كما هي لغة من النطق بمعنى الدلالة  
في الحال فاطقة بذلك او فيما ياتي الغنا  
بقوله ولا صليتم الاية فان قلت  
النسبة في الحروف فليماذا تكون قلت  
لمتعلق معاينها وفي الماد به مذهبها  
احدهما انه المعنى الكلي الذي يكون  
معنى هذا الحرف الخاص جزئيا  
له كما يتبادر الفايده بالنسبة الي الابتداء  
الجزئي في قولك من البصر وهذا  
مذهب السكاكي ومأينهما انه المحرور  
بذلك الحرف وهو مذهب الكشاف  
ونقريب التقيية في قوله تعالى ليكون  
لهم عزوا وحزنا على الاول انه تشبيه



ترتيب العداوق والحرف على الالتقاط  
بترتيب علقة الفائقة من التبيين والمجته  
عليه نفاستعمل في التشبيه اللام  
الموضوعة للدلالة على ترتيب العلة  
الغائية التي في التشبيه به فجزى الجواز اول  
في العلنية والفرضية وتسمية ما في اللام  
تأمر في تطلعت الحال فصار حكم اللام  
حكم الاستد حيث استغفرت لما يشبه  
العلية وعلى الثاني ما قال في الكشف  
هو في التبيين في اللام وارد على طريق  
الجواز لانه لم تكن داعيتهم الى الالتقاط  
ان يكون عدا و احزنا ولكن المحسة  
والتمني عن ان ذلك لما كان نتيجة  
التقاطهم وتفرقة تشبه بالداغ الذي  
يفعل الفصل لاجل انتهى **قوله** واعدا  
عليه بالتجوز بالفعول العاقبة اقلبت  
البيانين كافة على ان التبع بشرط في  
الفعول والحرف وما يشتهق فاجوابهم  
عن هذا الاعتراض وعن خوفه هل قلت  
التبع عندهم بشرط في الاستفارة  
لا في مطلق الجواز فلا يورد عليهم ذلك وانما  
خصصوا بذلك الاستفارة لانها تفهم  
التشبيه والتشبيه هو موصوف يوجب

التشبيه

التشبيه ولا يقبل الموصوفية الا للعايق  
المتشبهة ومعالج الافعال والمشتق  
منها لدخول الزمن فيها غير متغيرة  
**قوله** لغیر العلمیة اللام في العلمیة  
للمختور لا للتشبيه فيخرج ما سبق  
له استعمال في غير هذه العلمیة من علمیة  
سابقة او جنسية لكنه لا يخرج ما سبق  
له وضع بدون استعمال فانه غير محل  
ويصدق عليه هذه المذكور **قوله**  
فواضح غير واضح اذا الجواز يلقى فيه  
سبق الوضع بمجرده **قوله** في مخرج  
الصفة هو المتقول لمناسبة **قوله**  
خلاف في التسمية اي لا في المعنى  
للا تفاق على ان المتقول لمناسبة  
لا تراه من تلك المناسبة بعد النقل  
وان الاطلاق بعد زوالها صحيح **قوله**  
وعدها اولى نظر الصحة الاطلاق  
عند زوالها وزوالها في الجواز يعني  
صحة الاطلاق **قوله** ومن المصوب  
الحذف لتقص اطراد العلامة المذكورة  
يصدقها على المعنى الحقيقي للمجاز  
الواجب وخاصية الجواب ان تبادر غيره  
بسبب القرينة وهي كثرة الاستعمال فيه



**قوله** ويوحه الخ الذي يوحه من الاثبات هو النفي فالما حوز به معدقة الحقيقة هو ان اثباتا يتبادر غير المعنى علامة الحقيقة لا يتبادر المعنى كما قال الله والا انتقض بالمشتركة وبدل لما قلنا قوله العند ومنها ان يتبادر غيره الى الزعم لولا القرينة عكس الحقيقة فانها تعرف بان لا يتبادر لولا القرينة القرينة انتهى ثم اعلم ان هذا الاختصاص على الثكابين العلامة وقد نفاه الله فيما مر **قوله** وصحة النفي وحده لا دلالة ان صحة النفي اي صدقه تثبت لزوم كذب الاثبات والا تصدق التقيضان فالتمسيت معنى مجازي غير المنفي وهو المطلوب ثم عيان القصد صحة النفي في نفس الامر كقولك للبلبل ليس بجمار وانما قلت في نفس الامر ليس دفع ما الت به بالبيان لصحة نفيه لغة انتهى وهذا القيد العمله الله مع الحاجة اليه **قوله** فيما يدل عليه الخ اي في اللفظ الذي يدل على المجازي المعني المجازي ومنها يعلق بوجوب لانا لا طراد يعرف بالتأمل **قوله** كما في وسئل

المعني

القرينة

القرينة التمثيل به للفظ الذي لم يطر دية اقراد معناه المجازي فبني على انه من المجاز الحدود ربما سبق خلاف ما سبق للشم ثم الاستعمال فيه لوقوع النما هو باستعمال نظائره في نظائره معناه لا باستعماله هو في افراد معناه كما هو حقيقة الاطراد الا ان يريد ان المجازية الهيئة التركيبية اعني ايقاع السؤال على القرينة بناء على انه سؤال لاهلها مع انه لا يصح ايقاعه على البساط بان يقول اسالت البساط اذا امرته بسؤال اهله قاله التقطاز الي قال وهذا يشعر عبارة الله يعني العند **قوله** وجمعه على خلاف جمع الحقيقة نقض طرده يجمع ذكر بمعنى العضو على هذا الكبر وهو خلاف ذكر جمع ذكر ضد الانتي وفيه نظير اذ لفظ ذكر مشترك بين المقتنين فكل من جميعه من جمع الحقيقة لانه خلاصة والعلامة النما هي لما جعل انه حقيقة او مجاز هذا والجمع التشاؤ لا يعتد به نقضا وايضا قد قيل انه جمع لا واحد له كعباديد **قوله** اي لين الجانب لتفسير



للذل فقط لا جناح كما هو ظاهر اذ لا معنى  
 لا خفض لهما بين جانب الذل ولا الجناح  
 الذل اذ لا معنى لا خفض لهما بين جانب لعل  
 الشم واي في كلام بعضهم لتفسير اخفض  
 لهما جناح الذل بدين الجانب بصيغة  
 الامر قل هذه التفسير اخفض بدين والجناح  
 بالجانب فاعتقد ان لبيق مصدر ومثلا  
 للجانب تفسير الجناح الذل فليتأمل **قوله**  
 اي شدته قانئت الضمير واجب لقائت  
 الحرب كما في حتى تضع الحرب اوزارها  
**قوله** على وجوه اي وجود فقط المكر  
 في الكلام مستعملا في معناه الحقيقي لا هو  
 المعنى الحقيقي في نفس الامر وهذا  
 هو المسمى في البدع بالمشاكلة وهي ذكر  
 الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته  
 حقيقا او توقيفا قال التفتازاني وتحقيق  
 العلافة في مجاز المشاكلة مشكل اذ لا  
 يظهر بين الطبخ والحياطة علاقة  
 تصح استعماله فيها في قوله  
 قالوا اقترح شيئا خذ لك طبخه  
 قلت اطلبوا لي جبة وقميصا  
 وامتناع ان يقال مكر الله ابتداء يشع  
 بانه ليس معناه على التشبيه وكانهم

جعلوا

جعلوا المصاحبة في الذكر علاقة  
 اثري **قوله** الماخوذت لفت لاطلاق  
 لا للمشيوك والالزم الفصل بين المنعوت  
 ونعته باجنبي **قوله** مستحيل خبر عن  
 اطلاق وفي كون الاطلاق ماخوذا من  
 الاية وكونه مستحيلا تناقض ومخالفة  
 للمتن في ان المستحيل هو المطلق عليه  
 لا الاطلاق الا ان يؤك على المستحيل  
 عليه ذلك ومخالفة الاطلاق فان وقع  
 التناقض بان الماخوذ الاطلاق عليها  
 من حيث هو المستحيل ايضا هو الاطلاق  
 عليها مل دأبها الا بنية قلنا قد لاطلاق  
 الماخوذة غير المستحيل فلا يصح الحكم  
 بانه هو فليتأمل والذي يتعين ان يقال  
 وهو مقتضى المتن اطلاق سوال القرينة  
 على معنى هو استقفا منها وهو مستحيل  
 فاستحالته يعرف بان الاء استقفا  
 اهلها ولهذا معنى صحيح لا تطف فيه ولا خروج  
 عن ظاهر العبارة **قوله** في نوع الجاز اي في  
 انواع الجاز اي كل نوع منها لان نوعا من  
 مضاف فيعم افراده فاضاقت الى الجاز  
 ببيانها ومن هنا يعلم ان الاء بوضع  
 في هذا الجاز الوضع النوعي **قوله**

بان الاء



ولا يشترط السماع الخ وهذا مخالف لقول  
ابن الحاجب ولا يشترط النقل في  
الاحكام على الاصح بل الذي يقتضيه  
كلام ابن الحاجب والعقد وغيرهما ان  
الخلاف الموهوم هو الثاني والثالث دون  
الاول الذي اختاره المصنف قال العقد بعد  
الاتفاق على وجوب العلاقة الى ان يصل  
ليشترط في احدا لمخازات ان تنقل ما عداها  
عن اهل اللغة ام لا بل يلتقي بالعلاقة قد  
اختلف فيه والمختار انه لا يشترط لئلا  
لو كان ثقلها لتوقف اهل اللغة في التميز  
على النقل ضروري ومن استقر اعم انهم  
لا يتوقفون وليستعملون محارات متحدة  
لم يسمع من اهل اللغة ولا يخطئون مناحيه  
ولذلك لم يدروا لمخازات قد وبنهم الحقائق  
ثم قال عن المخالفين لو جاز التجوز بلا  
ثقل كان قياسيا او اختراعيما وهما باطلان  
اما لزوم احدهما فلا ثبات مالم يصح  
به فان كان يجامع مشترك بينهما وبين  
ما صرح به مستلزم للحكم فهو القياس ولا  
فهو اثبات مالم يثبت من العرب لا هو ولا  
ما يستلزمه وهو الاختراع واما باطلانها  
فالقياس سنيبه والاختراع ظاهري

العينة

والجواب

والجواب لا نسلم انه اذا لم يكن يجامع مستلزما  
يكون اختراعا وانما يكون لغو يعلم  
الوضع باستقرا ان العلاقة مصححة  
كلية ورفع الفاعل ونصب المفعول فانه  
بالوضع قطعاً ولا يجب النقل في واحد  
واحد بل قد علم علماً كلياً بالاستقلال انتهى  
قال الثقات في قوله وانما يكون اختراعا  
اشارة الى ان الوضع عين اللفظ بما زاد  
المعنى المخاري تعييناً كلياً بمعنى انه يجوز  
اطلاقه على كل ما يكون بينه وبين المعنى  
الحقيقي نوع من العلاقات المعدودة  
علم ذلك باستقراء اللفظ واسمها لات  
العرب انتهى ومما صرح به ان المختار انهم  
هو القول الثاني في كلام الله وان الذي  
اختاره المصنف يترك احدهم بل ذكروا  
بدل القول باستقرا بقلل الاحاد مع  
ادلته واجوبتها فذكر عوي الله الاجماع  
على ان الشبث شرط السماع في الاحاد بعد  
اطلاعه فيما يظن على ما سمعت مما يقتضيه  
منه العجب **قول** لا يشترط على غير  
عربي قد يجاب بان العربي ما استعمل  
العرب في معناه وتصرف في سواها كان  
من اوضاعهم ام لا ويدل على صحة هذا



الجواب ان المخالفين في وقوع الشرعية  
 في القرآن قالوا لا لم يستلزم اشتغالهم على  
 غير عزلي فاجيبوا بان الشرعية وصفها  
 الشارع حقائق شرعية مجازية لغوية  
 ولما اورد المخالفين وقوع المعربين في  
 القرآن هذا الاستلزام قال العضد وغيره  
 والجواب الجواب **قول** ولا خلاف في وقوع  
 الخ قال الثقلاني لان التراجع في استمارة  
 الاجناس المنسوبة الي لغات اخرى المتعرف  
 فيها عند العرب بدخول اللام والاضافة  
 ونحو ذلك والاعلام ليست بحسب وصفها  
 العلمي مما يشبه الي لغة دون لغة ولا هي  
 ايضا مما تضرقت فيها العرب فاستعملتها  
 في كلامهم **الترتيب قول** المستعمل في معنى  
 فيذهب ليصبح المختار اللفظ في اقسامه  
 الثلاثة لانه اذا اعتبر مطلقا لا يختص  
 فيها الجواز ان يوضع ولا يستعمل فلا يكون  
 حقيقة ولا مجازا والماد تقسم اللفظ  
 بالنسبة الى المعنى الواحد الى هذه الاقسام  
 الثلاثة واما تقسيمه فيما سبق فيا النسبة  
 الى جملة معانيه وقد لوح الثم الى ما قلنا  
 بقوله في معنى فاما **قول** فاستعمال في  
 العام حقيقة حمل الحقيقة على الاستعمال

مجاز **قول** لغوية اي اذا كان المستعمل  
 من اهل اللغة مجازا بشرعي او عرفي  
 اي اذا كان من اهل الشرع او العرف  
**قول** باعتبار واحد اي باعتبار واحد  
 وهو اعتبار واضع واحد **قول** اذ لا يصدق  
 الخ يتقين ان يقول بعد وثانيا باعتبار  
 واضع واحد **قول** اي الحقيقة والمجاز  
 يعني المفهومين المسميين بها لانها امر كيان  
 من جنس وقصود والمرب ينتفي بانتفاء  
 جزء منه **قول** في خطاب الشرع قدّر  
 الثم لفظ خطاب اعتبارا الى ان الشرع  
 بمعنى المشرع لوقوعه مثلا لا الخطاب  
 بكسر الطاء **قول** بان يكون متعارفا ببيان  
 لتسبب كونه يتعارفه جميع الناس  
 فان قلت ان اريد تحقيق كونه متعارفا  
 لجميع الناس في الجملة فلا يجب في ذلك  
 استمارة الى زمن الحمل وان اريد تحقيق  
 ذلك حقيقة وذلك لا يتحقق الا بالاضافة  
 الى جميع الناس والازمان فلا يتقيد  
 بزمن الخطاب فما بعد قلت الماد تحقيق  
 ذلك بالاضافة الى مخاطب واحد  
 وهو لا يحصل الا بما ذكره الشرع فان قلت  
 التقيد بالعام والسكوت على منواله



عن الخاص ليشعر بعدم الحمل عليه  
فما علمت قلت اللفظ المحمول على احد طرفي  
المعاني الثلاثة هو اللفظ الواقع في  
خطاب الشارع كما يقتضيه صنيع المتن  
والمعنى العري في الخاص لا يريد الشارع  
يقع هنا بحث وهو ان العري في المقام انما  
حمل عليه اللفظ لظهور ارادته بسبب  
تعارف المتعاضدين له ووجود هذا التعارض  
زمن الخطاب دون ما بعده كاف في ذلك  
فما شتر اطر استمراره لا داعي اليه لانه  
اذا انتفى استمراره ونقل التينان كان  
زمن الخطاب ثابتا حمل عليه اللفظ  
**قوله** مع ارادته لان الموجب للاجمال  
او الحمل على اللغوي هو الغضاد وهو  
مدلول التبري لا التبري **قوله** اي لم ينتفع  
المراد منه اي الذي هو غير الشرعي واللغوي  
قطعا لان كلا منهما تمتنع ارادته  
كما افاده قوله اذ لا يمكن ان تمتنع  
ارادته لا يكون اللفظ محملا فيه اي  
محتملا له ولذا لم يقل لم ينتفع المراد منه  
منه فقول الغضاد في جوابه الشرعي  
ما يسمى به الشارع بذلك الاسم والالزام  
في قوله دعي الصلاة ايام افرائك ان يكون

بجلايين الصلاة والدعاهم تطرون  
تدقيق التبري في هذا المقام اسقاط هذا  
الاثر وعدم زيادة بينهما بعد قرب  
المتن **قوله** وسيا في بحث الحمل  
يعني قوله فيد فان تقرر اي المسمى  
الشرعي للفظ حقيقة وفرد البدي يتصور  
او يحمل او يحمل على اللغوي اقوال مثله  
الطوائف بما للبيت مثلا الحديث والمراد  
من هذا الكلام التبري على قسم اخر  
رايد على ما هنا وقد يدعي ان راجه في  
قوله المقص في الشرع الشرعي لانا الشرعي  
فيه اعم من ان يكون اللفظ المحمول عليه  
حقيقة او مجازا وسيا في انه مختارا المقص  
**قوله** في تعارض المجاز والراجح والحقيقة  
المرجوحة الماد بالمجاز والحقيقة ههنا  
المعنى الحقيقي والمجازي بقريفة قوله  
محتمل لا يحمل على احد ههنا وقوله فالحقيقة  
المتفاهة التبرع ان فقول بان غلب  
استعمال المجاز عليها ليس على منواله  
اذ المجاز والحقيقة في هذا مستعملان  
في حقيقة ههنا اي اللفظ المخصوص ولو  
مشي على منوال ما سبق لقال بان  
غلب استعمال اللفظ في المجاز على الحقيقة

في  
هذا



**قول** فالمتقنة اي المتقولة  
 قليلا واراد به التشبيه على انها غير  
 راجحة وغير مجورة ولما قيل ان يقول  
 الكرع من لغويته ايضا مجازا اذا التزم  
 حقيقة في الاخذ وادى الشق للمستطيل  
 في الارض فهو مجاز والحقيقة مجورة  
 فان قيل الكرع من ماء الذي كرع منه  
 حقيقة قلنا لو سلم كان الاكل من ثمرة  
 الشجرة التي فيها اكلامها حقيقة  
 واللازم منتف **قول** والمجاز الغالب  
 المشرب مما يكثر في هذا انما يصح جعل  
 المشرب المذكور مجازا اي معني مجازيا  
 اذا اريد بالمجاز اي الدال الهيئة التركيبية  
 اعني تغليب المشرب بقولك من هذا  
 النهر اما ان اريد به المجاز الافراي فمعنا  
 المجازي ماء النهر المستعمل فيه لفظ  
 النهر مجازا من اطلاق اسم الخلل على الحال  
**قول** بواحد منهما اي من الاول دون  
 الثاني والثاني دون الاول وليس الى  
 بواحد من الاول والثاني فتأمل **قول**  
 دون خشيتهما الذي هو الحقيقة المجهوز  
 صريح في ان التخلية مستعملة في شيئا  
 مجازا لان خشيتهما الذي هو حقيقة المجهوز

نحو  
عنه

وذكر

وذلك غير صحيح لان التخلية خشيتهما  
 مستعمل شيئا بع غير مجوز فالصواب  
 المطابق لما تقدم وهو ان لا يكون  
 الكلام في بحث بالاكل من شها دون  
 الاكل من خشيتهما الذي هو الحقيقة  
 المجهوز ثم ظاهرا ان الطبع والجرير  
 والخصوص ونحوها ليس من الحقيقة  
 والمجاز المذكور بقي هنا اشكال وهو  
 ان المجاز الرابع حقيقة عرفية لان غلبة  
 استعمال اللفظ في معناه المجازي يعرفها  
 ومنعه له كما اختاره النحاة ونفس ومنعه  
 له كما نقله عن القرابي في تعريف الوضع  
 واذا صار حقيقة عرفية في هذا المعنى  
 صار مجازا في المعنى الاول والا كان  
 مشتركا والمجاز خير منه واذا صار  
 حقيقة في هذا المعنى مجازا في المعنى  
 الاول كان هذا المعنى يكون حقيقيا مقدا  
 على المعنى الاول فكونه مجازا بقتضيه  
 ما قدمه المصنف من ان الحقيقة مقدمة  
 على المجاز فاختياره هنا ان اللفظ يحمل  
 معناه لذلك **قول** بالاجماع متعلق  
 بثبوت وفي تقديره بين الموصوف  
 وطرحه وصفته وهي يمكن باجتنبي

فصل مع



الا ان يعلق باستقار محذوف صفة اولى  
لحكم **قول** يمكن كونه مراداً من قوله  
بقا الى اخره مثل بالاية الى قوله فتيهوا  
مع انه جواب للسؤال مستوفى وما قبلها لان  
وجوب التيمم للمجامع العاقد للماء انما  
يدل عليه مجموع ما ذكر **قول** لكن على  
وحد الجواز ان قلت الجواز انما هو في  
لا منسمة بالنسبة الى المجامع لا في فتيهوا  
بالنسبة الى الحكم الذي هو وجوب التيمم  
كما هو المدعى في المتن والشرح قلت  
يصح في الحكم ايضا بما عدا ان المراد بالمجاز  
هنا الهيئة التركيبية كما سبق **قول**  
حقيقة في الجنس بالبدع اعترض بانها  
حقيقة في التقا الفئتين المصادق  
بالجماع وفيه نظر قال في الصحاح الجنس  
الجنس باليد وقد لمسه بضمه و يلمسه  
ويكنى به عن الجماع انتهى **قول** مراداً  
حال من الضمير في يستعمل وضمير منه  
غايدي لفظ لا الى معناه والاقوال مراداً  
منه لازمه ومعنى استعمال اللفظ في  
معناه ارادته به كما يدل عليه قول  
فان لم يرد المعنى فمعنى الحد لفظ اريد  
به معناه الوضو في حال كون ذلك اللفظ

ايضا مراداً

اللفظ مراداً امه ايضاً لازم المعنى وحاصله  
لفظ اريد به معناه ولازمه فتكون  
الكنائية مجازاً لا حقيقة كما هو ظاهر  
**قول** كما في قوله تعالى اخذني التمثيل  
بدل بحث لانه يلزم من استعماله  
في معناه الذي هو ارادته به اخبار  
بغير الواقع فتأمل **قول** حقيقة  
ابتداء في نظران الحكم عليه بالحقيقة  
ابداً اما بالنظر الى المعنى الذي استعمل  
فيه اللفظ واما بالنظر الى المعنى الموض  
به وايا ما كان فلا يصح اما الاول فقد نقل  
السيد في حاشيته المطول عن صاحب  
الكشف ما نصه والتحقيق ان اللفظ  
المستعمل فيما وضع له فقط هو الحقيقة  
المجردة ويقابل الجواز لان المستعمل في  
غير الموضوع له فقط والكنائية اللفظ  
المستعمل بالامالة فيما لم يوضع له  
والموضوع له مراد بقا وفي التقرين  
هما مقصودان الموضوع له من نفس  
اللفظ حقيقة او مجازاً او كناية والموض  
به من السياق وفي الكناية العرضية  
يطلب مع المكنى عنه اخراً الاول  
بمثلة الحقيقة في كونه مقصوداً والثاني



هو المعرض به لانه غير مقصود من اللفظ  
بل من السياق انتهى قال السيد حاصل  
كلامه في التقريرين ان المعترض هو ان  
المعنى التقريرين مقصود من الكلام  
اشارة وسياقا لا استعمالا فجاز ان يكون  
اللفظ مستعملا في معناه الحقيقي او المجازي  
او المكنى عنه وقد دل به اي بالمعنى المشمل  
فيه من تلك المعاني على مقصود آخر  
بطريقي الاما التالى غرضه في التقريرين  
يجمع كلامي الحقيقة والمجاز والكنائية  
واما التالى فامر ظاهر اذا اللفظ لم يستعمل  
فيه البتة قال السيد حاشيته المذكورة  
ما قصد واذ قد تقر ان اللفظ بالقياس  
الى المعنى المعرض به لا يوصف بالحقيقة  
ولا بالمجاز ولا بالكنائية لفقدان استعمال  
اللفظ في ذلك المعنى واشتراطه في ذلك  
الامور فنقول السكاكي اذ التقريرين قد  
يكون تارة على سبيل الكناية واخرى على  
سبيل المجاز لم يرد به ان اللفظ في المعنى  
المعرض به قد يكون كناية وقد يكون  
مجازا ثم قال والمعنى المعرض به وان كان  
مقصودا اصليا الا انه ليس مقصودا  
من اللفظ حتى يكون مستعملا فيه الفا

قصد

قصد اليه من السياق بجهة التلويح  
والاشارة انتهى لا يقال لعل الاصطلاحين  
يختلفان في مفهوم التعريض فلذا اختلفا  
في الحكم بالحقيقة ابدأ والى حكمهما او  
بالكنائية او التقريرين لانا نقول قد  
نقلنا لك عن البيهقيين في مفهومه  
ما يوافق تعريف المصنف مفهومه متحد  
عندهما واسد بقالي اعلم **قول** بخلاف  
الكنائية كما تقدم اي فان اللفظ في  
قد يستعمل في غير معناه وان كان مجازا  
لا كناية **قول** امتناع جوابه لوجود  
بشرطه قال في المعنى فاما قوله عليه  
الصلاة والسلام لولا ان اشتق على  
امتي لا مرغتم بالسواك عند كل صلاة قال الله  
لولا تخافون ان اشتق لا مرغتم امر اجاب والا  
لا انعكس معناها اذ الامتناع المشقة  
والموجود الامر انتهى وقال البيضاوي  
في قوله تعالى ولولا فضل الله عليكم ورحمة  
له امت طائفة ليس القصد في جواب اللام  
ههنا الى نفي فهمهم بل الى نفي تأثيره به  
صلى الله عليه وسلم **قول** اي موجود  
اشارة الى تقدير الوجود الذي اصابه  
في المتن الى شرط لولا فزيد هو ذوال

ير



فهو الشرط وقد زاده تنضيضاً بقوله  
 فزيد الشرط وقد يقال الشرط الجملة  
 ومعنى وجودها حصول مضمونها سواء  
 كان الخبر فيها كونا مطلقاً كأمثل أو هامئاً  
 كقولك لو لا زيد أمير صدك الناس وما  
 قاله النعمان من قائلنا هو في الكون العام  
 أوجب الجمهور دون الخاص الذي جوزه  
 محققا المتأخرين وعبارة المضي لربط  
 امتناع الثانية بوجود الأولى وهو نفس  
 فيما قلنا **قوله** وفي المضارعة  
 التخصييض قال في المقي الثاني أن تكون  
 للتخصييض والعرض فتختص بالمضارعة  
 أو ما في تأويله بخولوا لا تستغفرون الله  
 وخالوا آخرتي إلى أجل قريب انتهى وللم  
 اخل بالعرض وما في تأويل المصراع ثم  
 تسمية الجملة بالمضارعة والماضوية  
 من تسمية الكل باسم جوده **قوله** في  
 الآية للتوبيخ قال في المقي أي فيلا كانت  
 قريبة واحدة من القزى الهلكة تأت  
 عن الكفر قبل مجي العذاب فنفعها ذلك  
 وهو تفسير الأخفش والكمي والفرا  
 وعلا بن عيسى والخاص انتهى فإن قيل  
 فقد قري في الآية في غير السبعة بالنسب

والرفع قيل قال في المقي أن الابدال  
 يقع بعد ما فيه راحة النقي **قوله**  
 ويثبت أن العلم أن التالي تارة يناسب  
 نفس المقدم وفيه قسمان أحدهما  
 أن لا يخلف المقدم غيره وثانيهما أن يخلف  
 غيره وقد أشار إليهما بقوله ولم يخلف  
 وقوله لا أن خلفه تارة يناسب ما  
 تضمنه المقدم لأنفس المقدم وفيه  
 ثلاثة أقسام أحدها أن يناسب التالي  
 ذلك الأمر الذي تضمنه المقدم بالأولوية  
 كلوه لم يخلف لم يعم فان المقدم وهو  
 عدم الخوف متضمن للاجلال ومناسبة  
 عدم العصيان له بالأولوية إذا الحيا  
 ناشئ عن المشاهدة وهي بعدم  
 العصيان أولى منها بالخوف وثانيها  
 أن يناسب بالمساواة كلوه تكن ربيبة  
 ما حلت إذا عدم كونها ربيبة متضمن  
 للمناعع المناسب لعدم الحل بالمساواة  
 لكونها ربيبة في عدم الحل وثالثها أن  
 يناسبه بالآد ون قولك لو انتقت أخوة  
 النسب ما حلت إذا المقدم عدم أخوة  
 النسب وهو متضمن للمناعع وعدم  
 الحل مناسب للمناعع دون مناسبة



لا حق النسب فقول المص ان لم يتواف  
 وناسب الضمير الفاعل فهما غائب  
 على الثاني والمفصول المحذوف هو المقدم  
 لا انتفاء كما قدره النسخ والمثال الثالث  
 لا قلب فيه فليتنا مل مع الاضاف **قوله**  
 استغفاله فهما اي الماع والتكرار **قوله**  
 كما مر ايج والعمرة فهو للمرة **قوله**  
 وامر الضلالة الخ فهو للتكرار **قوله**  
 فهل هو حقيقة فهما اي الماع والتكرار  
 فيكون مشتركا **قوله** ولا يعرفه  
 هذا اخر الوقف **قوله** او هو التكرار  
 مذهب الاستاذ **قوله** او المارة  
 المذهب الثاني **قوله** وهو الاول اي القائل  
 بما نال طلب الماهية **قوله** بما ذكر  
 شرط او صفة **قوله** حينئذ اي حين  
 النقيل **قوله** او لم يثبت اي بل افترق  
 على فهما من التعليل **قوله** ليس من الامر  
 بل اما من الخارج او من التعليل لامن  
 الامر نفسه والكلام فيه **قوله** فلهذا قال  
 المص اي في مذهب الاستاذ **قوله** يستلزم  
 القضا اي الامر بالقضا **قوله** اذا لم يفعل  
 ظرف يستلزم لا لفظ القضا العناد المعني  
 يعرف بالتامل **قوله** لا شعاعا والامر اعلاه

وسماه اشعارا لانه دلالة اللفظ  
 على لازم معناه وهي دون دلالة  
 على معناه المطابق **قوله** القضا بامر  
 حديد اي وجوب القضا بامر حديد  
 لا بالاول ووصف الامر بذلك يدل على  
 ان الماد بالامر في قوله المص الامر يستلزم  
 القضا هو اللقطي ظاهرا كن الامر  
 بغير فيه التعلق المعنوي والتخييري  
 وهو يقبل الاولية والتجدد فلا فرق في  
 ذلك بين التقسي والقطي ولذا لم يقيده  
 النسخ بالتقطي كما تقدم بشأن الامر يكون  
 حديد ايا الاضافة الى الامر الاول لا الى قدم  
 الفعل **قوله** اذا ذكرها فيه حذف لدلالة  
 الكلام على يدعي او استيقظ ويحتمل  
 ان الذكر لغير النوعين وفيه بعد **قوله**  
 اي بالشي الخ اوجه الى هذا ان المأمور  
 به اسم لذات الفعل ومجرد الايتان به  
 لا يلزمه الايتان بالوجه المأمور به لكن  
 هذا التفسير لغيره متعلق بالوجه  
 لا بالفعل وعبارتهم الايتان بالمأمور  
 به على وجهه قال القاضي اي كما امر به  
 المتأخر **قوله** الكفاية في سقوط  
 الطلب اما ان يراد بها معنى الاقتال



او غيره والاول يلزم منه ان الاشياء  
 المذكورة ليستلزم لنفسه اذا الاثبات هو  
 الامتناع والثاني يلزم من احداث معنى  
 ثالث للاجزاء هو كما قال العضد فيفسر  
 بتفسيرين احدهما حصول الامتناع  
 به والاخر سقوط القضاء به **قوله**  
 بنا على انه اسقاط القضاء هذا خلاف المختار  
 قال العضد وان فسر بسقوط القضاء  
 فقد اختلف فيه والمختار انه يستلزمه  
 وقال عبد الجبار لا يستلزمه قال في المنتهى  
 ان اراد انه لا يمتنع ان يرد امر بعد مقتضى  
 ففسل ويرجع النزاع في تسميته قضا  
 وان اراد انه لا يدل على سقوط فسا قط  
 انتهى فان قلت الاستلزام مبني على  
 ان القضاء مراد به حقيقته السابقة  
 اي ما فعل بعد وقته استدراكا لما فات  
 من مصلحة الاداء وهو متفق هنا اذا لم  
 انه التي بالماهورية على وجهه وعدم  
 الاستلزام مبني على ان المراد به الاحتياج  
 الى الفعل ثانيا كما او ما اليه اليه بقوله  
 هنا وفيما سبق بان يحتاج قلت  
 قد اشترى الى واجب الي رده بقوله  
 في المنتهى ويرجع النزاع في تسميته

**قضا** **قوله** من فليبراجعها والعزيمية  
 ليبراجعها اذ هو امر الغائب والصارف  
 له عن الوجوب انه لا يزيد على الامر بان  
 النكاح وما هو مندوب **قوله** كما يكون  
 الشيء اي الكون **قوله** ولكون النفس  
 هو الطلب اخذ اشارة الى ان الامر النفسي  
 لا يقول به المعتزلة فلا يصح ان ينقل  
 عن بعضهم انه يتضمن النهي عن الضد  
 لان ذلك فرج القول بثبوتة والى  
 الجواب عنه بان النزاع مع المعتزلة  
 في هذه المسئلة هل الطلب المستفاد  
 من اللفظ يتضمن النهي المذكور او لا  
 بل هو عينه ولا نزاع للمعتزلة في  
 ثبوت ذلك الطلب وقيامه بالنفس  
 وان جعلوه الارادة كما تقدم وجعلناه  
 نحن امر نفسيا فتوله ولكون النفسي  
 اي عندنا هو الطلب المستفاد يعني  
 وهذا الطلب متفق على ثبوتة منا  
 ومن المعتزلة سماع نقتل النفس  
 فعد اي في المسمى بالنفس عندنا  
**قوله** واقتضت على النفس كالمدي  
 اي لم يقتل امر الوجوب فقط عين النهي  
 او يتضمن **قوله** اخذا بالمحقق لاختلال



كلام بن الحاجب ان من القائلين بالتضمن  
 من خص فيساوي ما هنا وان من  
 الاصوليين من يحصر امر الوهب بهذا  
 الخلاف فيشمل العين والتضمن فاخذ  
 المص بالحقق **قوله** عن المص اي في  
 الواجب المختير **قوله** عن ضده من هنا  
 اي من تلك الاستنباط قد يكون امر به  
 ايضا فان الامر على التخيير قد يتعلق بالشي  
 وضمه **قوله** فالامر في عنده اي عن  
 الترتيب الذي هو عدم الفعل وفيه ان  
 النهي لكونه تكليفا لا يتعلق لا بفعل ولا  
 سمي **قوله** يعبر عنه بالاستلزام  
 يقتضي ان التضمن حقيقة والاستلزام  
 مجاز تكون النهي في ضمن مسمى الامر  
 وفيه نظر اذ النهي خارج عن حقيقة  
 الامر قطعاً لا جزئياً فاذا الاستلزام  
 ظهر حقيقي بخلاف التضمن فانه مجازي  
**قوله** مطلقاً اي سواء ارجع الى اذا قلنا  
 تفسير الاطلاق والتفصيل المذكورين في  
 المعاملات وجد تماماً متساويين في المعنى  
 فلا معنى للاطلاق في حال والتفصيل في آخر  
**قوله** اي سواء لم يكن قدم هذا المعنى  
 اي لم يكن وفي قول اي حقيقة الا في الاطلاق

اي كان لخارج لان المقدم في كل قول اولي  
 بالحكم من المؤخر فان المؤخر في  
 محل المبالغة بل **قوله** نعم هو استدراك  
 عما نهوم قوله لا يفيد مطلقاً بيان ان  
 المنهي عنه لعينه فاسد قطعاً فلا يبيح  
 العموم وحاصل الجواب ان فساده لذاته  
 لكن لما دخله النهي مجازاً عرض الفساد  
 للنهي العارض فصدق ان المنهي عنه  
 ولو مجازاً فاسد فالنهي لذاته لا يدل على  
 فساده لكن لما استعمل مجازاً في غير  
 المشروع عرض له الفساد من خصوص  
 كون المنهي عنه غير مشروع لا بسبب  
 النهي **قوله** ففساده اي افادته للفساد  
 عرض للنهي **قوله** لا لغرام محله اي  
 محله شرعاً وهو المصلي والمبيح ان  
 المصلي هو الظاهر والمبيح هو الموجود  
**قوله** فالنهي فيه على حاله اي لم يستعمل  
 في النفي مجازاً **قوله** الصحة له اي للمنهى  
 عنه اي بدون وصفه لامع وصفه فانه  
 مع وصفه فاسد كما صرح به العوض  
 واوما اليه الله وعبارته ان الحاجب  
 وقالت ابو حنيفة يدل على فساده الوصف  
 لا المنهي عنه فلا يخالف قول ابو حنيفة



هنا الذي يدل على صحة المذهب عنه  
 قوله المحكي عنه فيما مر ان الفساد مخالفة  
 الفعل الشرع للذي عنه لوصفه **قوله**  
 فتصح مطلقا اي منه ورت أم لا لان الذي  
 عنها الخارج اي غير لازم وهو التشبيه  
 بعباد الشمس مثلا لما صل بغيرها  
 ايضا **قوله** وان كان يفيد يعني لا  
 المفيد للاعتداد القرض للبيع فهو اي  
 البيع غير معتد به **قوله** قد يصح قد  
 يقال صحت ان حصلت فن خارج فلا  
 يفيد ها في الاجزاء هو المدعي **قوله**  
 بالفساد اي بافادته **قوله** لانه مع  
 قريظة الواحد اخر اي فلا يحتاج لزيادة  
 الامام واتباعه قوله يوضع واحد يخرج  
 الاول ويدخل الثاني فتأمل **قوله**  
 حيث قال اي بعض الشافعية **قوله**  
 لما تقدم اي في تقليل ذلك البعض من  
 كون الحجاز خلاف الاصل للحاجة وهي  
 تدفع ببعض الافراد **قوله** المعلوم  
 مما قدمه اي من قوله العام لفظ **قوله**  
 ليظهر المراد اي المراد بالمعني اذ قوله  
 للمعني يحتمل ان يراد به الكلي وان يراد  
 به معني اللفظ العام فتدبر وللغظام

يعين

يعين ان المراد هو الثاني فتدبر  
 على حكاية **قوله** ومدلوله اي العام  
 لما كان مدلول العام اي لفظ العام  
 اي اللفظ الذي هو صيغة عام حقيقة  
 هو معنونه المتقدم اعني اللفظ المشتق  
 الحز وكان المراد بالمدلول هنا اللفظ  
 التي هي ما صدقات ذلك المعنونه كلفظ  
 عبيدي قال في التركيب اشارة الى  
 ان المراد الماصدق ان هو الواقع في التركيب  
 والفاقيدي بالتركيب ومن حيث الحكم  
 اشارة الى ان الكلية اما تثبت للمأمدة  
 اذا اعتبرت مركبة مع المحكوم به واعتبر  
 كل من الماصدق والمحكوم به مركبا واحدا  
 اذ الكلية هي القضية التي حكم فيها على  
 كل فرد من افراد موضوعها ولذا صح  
 ان يقول محكوم فيه اي في المدلول وصح  
 التحثيل لذلك المدلول بكل من قوله  
 جاعبيدي وما بعد من القضاة بافتأمل  
**قوله** وكل منها محكوم فيه على فرد  
 دال عليه مطابقة اي المدلول في الشئ  
 على فرد دال عليه مطابقة اي المدلول  
 دال على كل فرد دال له مطابقة ودلالة  
 على كل فرد بسبب دلالة فرد **قوله**

عليه مطابقة



دال عليه مطابقة اعلم ان المطابقة  
 دلالة التلقظ على تمام ما وضعه من  
 حيث انه موضوع له وان العام موضوع  
 لجميع الافراد من حيث هو جميعها لا لكل  
 واحد منها فكل منها بعض الموضوع له  
 لا تمامه فيكون العام دال عليه تضمننا  
 لمطابقة ومن ثمر كان استغناء العام  
 المخصوص به بعض افراده مجازا عند  
 الاكثرين وان قيل انه حقيقة فتل  
 التخصيص ورد بان قيل التخصيص حقيقة  
 لتحقيق الجميع ولم يبق ذلك بعد وما  
 استدله به من انه في فوق قضايها فتجوابه  
 ان ما لم يرد في فوق شيء لا يلزم ان يساويه  
 في احواله واحكامه بدليل ان العام ظاهر  
 في كل واحد وكل من القضايا في مدلوله  
 فليتأمل وقد يجاب بان العام المختص  
 اما كان مجازا لانه لم يستعمل في مدلوله  
 الوضعي وهو تلك القضايا المتعددة  
 بقدر الافراد لنقص بعضها **قول**  
 في النهي يقتضي انه لا يتقدرا الاستدلال  
 به على تقرير الكل في الامر وهو صحيح  
 لان الامر المجموع لشيء طلب الفعل  
 من المجموع ولا يتحقق الفصل من المجموع

الابن

الا بفعل جميعهم اذ المجموع هو المركب  
 من الافراد باعتبار الهيئة التركيبية  
 فلو فعل البعض فقط لم يمثل الاخذ  
 اذ الفاعل البعض لا المجموع وهذا بخلاف  
 نهى المجموع عن شيء اذ هو طلب ان لا  
 يمتنعوا على ذلك الشيء فنهى المجموع  
 هو النهي عن الاحتجاج وذلك ليمتثل  
 بكف بعضهم والثام ل ان امر المجموع  
 معناه اجتمعوا فافعلوا وذلك لا يتحقق  
 بفعل البعض ونهى المجموع معناه لا تجتمعوا  
 فتقولوا وذلك يتحقق بكف البعض  
 ولا يخفى ان نهى المجموع انها يمتثل بكف  
 البعض اذا كان معناه ما ذكرنا وان  
 كان معناه طلب الكف من المجموع فهو  
 لا يتحقق كف المجموع فيه الا بكف جميع  
 الافراد لا ببعضهم فهو مسا ولا امر المجموع  
 سواء فان قلت ما تقدم من ان امر  
 المجموع لا يمتثل بالبعض بل بالجميع  
 خلاف قولهم لا يلزم من الحكم على المجموع  
 الحكم على كل فرد قلت ممنوع لان قولهم  
 لهذا المقصود من سلب العموم لا عموم  
 السلب حتى يناقضه الايجاب الجزئي  
 وتوضحه ان قولهم هذا معناه انه ليس



كلما حكم على المجموع بشي فقد حكم  
 بذلك الشيء على كل فرد بل قد يكون  
 كذلك كما في هذا المثال وقد لا يكون كما  
 في قولنا هذا الحبل مولف من شعيرات  
 قوي وليس معناه انه كلما حكم على المجموع  
 بشي فليس يحكم على فرد من افراده  
 بذلك الشيء حتى يكون مثالا لهذا المعنى  
 واسد سبحانه وتعالى اعلم بالصواب **قوله**  
 قال المصنف مبني كلام المصنف والشئ على  
 ان النكرة العامة ما يصلح ان يحمل محلها  
 كل مع صفة المعنى وح فالنكرة في مثال  
 الامام غير عامة اذ ليس معناه من ياتي  
 بكل مال وفي الآية التي مثلها الشئ  
 عامة لصحة حلول كل محلها كما صرح به  
 به ولا يخفى عليك ان الماد في الآية استخار  
 واحد من المشتركين لكل واحد منهم فالصواب  
 ان النكرة العامة هي التي يتعلق الحكم  
 بكل فرد من افرادها سواء حل كل فرد محلها  
 ام لا فهي في المثال والاية للعموم الشمولي  
 والمعنى كل مال ياتي به احد اجازة عليه  
 وكل واحد استخار من المشتركين  
 فاجره وهذا ظاهر لا خفاء به واسد تعالى  
 اعلم بالصواب **قوله** على قوله يتعلق  
 بقوله يعم **قوله** تتناول لا يقتصر بحول

عن هذا عموم اي تتناول الجميع  
 الافراد ثم ان اريد بعموم التناول  
 دلالة على جميع الافراد فلا يخفى انها  
 ثابتة للعام الماد به الخصوص اذ الدلالة  
 المذكورة تعتبر فيها ذات اللفظ لا الوصف  
 ولا يخفى ايضا ان تلك الدلالة ثابتة اريد  
 اعم من ان اريد استعمال اللفظ في جميع الافراد  
 فلا يخفى ان العام المخصوص يستعمل  
 في البعض الباطني بعد التخصيص دون  
 البعض الاخر كما صرح به في كل من  
 اقوال الخلاق في كونه في البعض البالغ  
 حقيقة او مجازا لاسيما في قول الامام  
 الا في من جملة الخلاق فليتامل **قوله**  
 في جزئي اي فرد منها لما كان الجزئي هو  
 ما يصدق عليه الكلي اي المفهوم  
 الذي لا يمنع تصور من المشتركة فيه  
 ومعلوم ان الفرد لا يصدق عليه العام  
 لكونه مدلول جميع الافراد اشار الى  
 ان اطلاق الجزئي مجاز عن الفرد كما ان  
 اطلاق الكلي على مدلول العام الذي  
 هو كونه مجازا كما في **قوله** **قوله** الي  
 ان يبقى فرد هذا الجواب غير دافع

عليه



لدليل الاول اذ حاصل الدليل ان كل فرد  
يحوز ان يكون هو البعض المخرج فلا  
يحوز العمل بالعام في فرد واحد فضلا  
عن اكثر لقيام الاحتمال في كل واحد فالاحتمال  
حتمال العائنه التامه في خصوصيات  
الافراد لا في كميتهما فنقاء واحد بل بقا  
جميعها الا واحد لا يدفع الاحتمال فليتام  
**قول** مع ترجيحها انه حجة فيه لا يخفى  
ان المصفاة على هذا هنا لكن سياقة  
في بحث المجهل ان مثل قوله تعالى اخلت  
نكم بهيمة الانعام الاما يتلى بمحمل اصدانه  
والمستثنى منه وهو من العام المخصوص  
بهم اي بمحمل كما لا يخفى فيكون العام المخصوص  
بهم بمحملا وكونه حجة يجب العمل به  
ام ان مقتضى ان كما لا يخفى على من له ادق  
بصيرة والله اعلم لكن قد يقال المخصوص  
بهم نحو البعض وهذا العام مخصوص  
اولم يرد به كل الافراد بحيث ان يراد  
به اخراج بعض ما غير متعين في نفس  
الامريان بقضه عدم مفهوم الحكم من غير  
نظر بالذات الى خصوص المخرج وان  
يراد به اخراج بعض مخصوص متعين  
في نفس الامر فعلى الاول لا يكون محملا

لا تضاح دلالة على المراد به وان كان  
مبهما بالنظر الى الذات التي يتحقق  
بها ذلك البعض وعلى الثاني يكون  
محملا اذ لم تنضح دلالة على المراد به  
فمن جعل العام المخصوص به حجة حملة  
على المعنى الاول بدليل قول الله في  
الجواب يعمل به الي ان يبقى فرد ومن  
اخرجه عن المحجة لكون الاحمال سري  
اليه من المخصص المذكور حمل المخصص  
على المعنى الثاني بدليل قول الله في دليله  
اذ ما من فرد الا ويحوز ان يكون هو  
المخرج ففي الحقيقة محل الاتفاق غير  
محل الخلاف وان اختلفا صوته ولاتنايه  
حينئذ بين جعل العام المخصوص  
هنا وبين جعله محملا فيما سياتي والله  
اعلم **قول** يخرج حجة داري على انما  
ان كان الفرد في حمله واحد وهو  
التحيين وانما الاختلاف في الالفاظ  
**قول** الي جميع ما تقدمه اي من قوله  
والذين لا يدعون وقابعون وفيه نظر  
بل هو عما يداي حمله قوله ومن يفعل  
ذلك يلق اثاما نعم لو اعاده الى حمله  
قوله تعالى بضاعف له العذاب يوم القيامة



ويجوز فيه مهنا كان وجيها **قوله**  
الا الذين تابوا فانه عائد الى الجنب  
اي جميع قوله ان يقتلوا وقا بقوله  
وانت خير بان هذه مفردات لاجل لان  
ان المصدرية والفعلية تاويل مصدر  
وهو مفرد **قوله** الا ان يصدق قوا فانه  
عائد الى الاخيرة اي الجملة الاخيرة  
ولا يخفى عليك ان كلامي قوله قد بيته  
مستكملة وقوله فخرير رتبة مفرد لان  
الاول مبتدأ والثاني معطوف عليه  
**قوله** وبالثالث اي قوله لذاته **قوله**  
من مقارنته الشرط اي من خروج  
مقارنته الشرط الى **قوله** من خروج  
ان يقول من خروج الشرط المقارن  
للسبب كما لا يخفى **قوله** فينعدم الاكرام  
اشارة الى جواب اعتراض مقدم بقدر  
ان الشرط اللغوي لا يصح ان يكون  
قسما من الشرط لان هذه الشايف  
لا يصدق عليه وذلك لان المجي مثلا  
في المثال المذكور لا يلزم من عدمه  
عدم الاكرام اذ قد يكرمه بدون المجي  
وتقدير الجواب ان الشرط هو  
الاكرام المأمور به لا الاكرام مطلقا

والاول منعدم قطعيا بانعدام المجي  
واشار بقوله ويوجد بوجوده اذا امتثل  
الامر الى صدق التعبد الثاني عليه  
وبيانه ان الاكرام المأمور به لا يلزم  
من وجود المجي وجوده ولا عدمه لانه  
مع وجود المجي ان امتثل الامر وجد  
الاكرام المأمور به وان لم يمتثل لم  
يوجد فقد صدق على المجي انه لا يلزم  
من وجوده وجود الاكرام المأمور  
به ولا عدمه فان قلت فكيف صح  
قول الامة ان الشرط اللغوي اسباب  
والسبب يلزم من وجوده الوجود ومن  
عدمه القدم قلت كانهم جعلوا مدخول  
ان مثلا شرطا اي سببا لما دل عليه  
الجواب من طلب الاكرام او استحقاقه  
في قولك مثلا ان جيتني اكرمك  
والصواب ما اشار اليه السيد في حاشية  
المطول في بحث الشرط من ان صدق  
الشرطية الثابت تحقق بان تكون  
بحيث متى تحقق الشرط تحقق  
الجواب واذا كانت الشرطية بهذه  
الحثية لزم من عدم الشرط عدم الجواب  
ومن وجوده وجوده فيكون الشرط



سبباً لا شرطاً فليتنامل **قوله** على الأصح  
 الثاني يعني أن قوله المص على الأصح راجع  
 إلى كل من المسئلتين قبله فقول الله  
 في وجوبه اشتان إلى أن التشبيه  
 في خبر بيان الخلاف في وجوب الاتصال  
 وعدمه لا في الوجوب فقط الذي هو  
 الراجح فقوله في وجوبه أي الاتصال  
 هنا أي في الشرط الخلاف المتقدم أي  
 في وجوب الاتصال في الاستثنا وقوله  
 على الأصح يتعلق بما يتعلق به في وجوب  
 أي الخلاف المتقدم في وجوبه هناك  
 حاصل في وجوبه هنا على الأصح  
 الذي سبق قوله المص **قوله** وعليه انقصر  
 المص صنيعة هذا لا يخالفه إذ قوله  
 على الأصح يمكن عوده إلى قوله وأولي  
 فقط ويكون قوله اتصالاً في وجوب  
 الاتصال وذلك لتشبيهه بالحكم لأنه  
 الخلاف فيه **قوله** وقيل يعود إلى الكل  
 اتفاقاً هذا القول يرى أن الشرط أولي  
 من الاستثنا بالعود إلى الكل فلا يصح  
 أن يكون مقابلاً للأصح بل الصحيح  
 أنه هو المأدب بالأصح ومقابل له هو القول  
 الأول الذي يرى أنه ليس أولى منه

بذلك بل مثله في الخلاف فليتنامل  
**قوله** فلا يحصل إلا بقوله يعني  
 أو بفعله **قوله** قصد بيان أي بيان  
 الرسول على القرآن حيث قال لتبين  
 للناس ما نزل إليهم فجعل مابين الرسول  
 هو القرآن لا السنة **قوله** الآية أي  
 في قوله في هذا الباب وبفعله عليه  
 الصلاة والسلام فإنه سيذكر في شرح  
 قولاً بيان فعله نسخ في حقه وفي  
 حقنا بطريق التماسي **قوله** من وحدة  
 الخواصم أن القيد يطلق تارة على المقيد  
 به من الصفات كالوحدة والتقدير  
 وتارة على التقييد وهو اعتبار الصفات  
 المذكورة فقوله الله من وحدة حمل له  
 على المعنى الأول ويلزم أن يعتبر في  
 المطلق عدم الصفات المذكورة أي  
 عدم الوحدة والتعدد وغيرها فلا  
 يصدق المطلق على شيء مقيد بواحد  
 من أياها إذا ما هيئة المقيد بعدم شيء  
 لا يصدق على المقيد بوجود ذلك  
 الشيء ضرورية عدم اجتماع التقييد  
 فالصواب حمل القيد على المتي على التقييد  
 ولقد برأ اعتبار قبله ليكون اللقط هذا



بلا اعتبار قيد من وحدة وغيرها  
 فان قلت فالمطلق حينئذ ما انصف  
 بانتفاء التقييد اي بانتفاء اعتبار  
 القيد فان اعتد بقيد الانتفاء المذكور  
 لزم ان لا يصدق المطلق على العقيد  
 بعين ما ذكرت وان لم يعتد بالانتفاء لزم  
 صدق عقيد فليدفع ان العقيد قسم  
 المطلق اذ هو قسم له **قلت** مختار  
 الاول واللازم صدق المطلق على ذات  
 مدلول العقيد كذات الرقبة الموصفة  
 لا على الذات مع الوصف والاعلى اللفظ  
 العقيد مع قيده فتأمل **قوله** وغيرها  
 يدخل فيه فند التبيين الذهني فانه  
 قديم علم الجنس دون اسمه كما تقدم  
**قوله** المسمى بالمطلق فيه التعبير  
 عن العام صدقنا بالمسمى والمسمى حقيقة  
 مدلول اللفظ ومفهومة لا ماصدقة وفي  
 هذا التفسير دلالة على ان الضمير في دلالة  
 لا يصح عوده الى المطلق كما هو ظاهر  
 لان الوحدة مدلول العام صدق **قوله**  
 تؤهم الفكرة ليس على ما ينبغي ان النكرة  
 اعم منه عندها اذ المطلق عند الامدي  
 النكرة في الانيات وعند ابن الحاجب

الدال على شائع مطلقا **قوله** حلا  
 على الجنس لا يدل على ما هو مراد من انه  
 عند الفقهاء مطلق لا مكان ان يريد  
 انه اسم جنس ولا يلزم من كونه اسم  
 جنس كونه مطلقا عندهم اذ من الممكن  
 ان المطلق عندهم ما دل على الوحدة  
 الشائعة كما قال الامدي وابن الحاجب  
 فليتنامل **قوله** وان الفرق بينهما  
 بالاعتبار يريد اعتبار الواقع ليصح  
 قوله الدال على الماهية او الدال على  
 الوحدة الشائعة لان الدلالة الماهية  
 تتوقف على اعتبار الواقع دون  
 اعتبار المتكلم لان اللفظ اذا اطلق  
 دل على معناه الوضعي اعتبره المتكلم  
 واراؤه ام لا **قوله** والوحدة ضرورة  
 ممنوعة اذ الحكم على الماهية قد يكون  
 باعتبارها من حيث هي كقولك اسد  
 اجرام من ثقلب لا باعتبار وجودها  
 حتى تكون الوحدة من ضرورياتها  
**قوله** لان المقصود من هذا  
 تصوير بان الامر المتعلق بالفعل  
 كاضرب امر مطلق الماهية ومطلق  
 الماهية امر كلي ليس بمختل وجوده



فلا يكون ما هو رايه لان بشرط  
 المأمور به الامكان فيصرف الامر  
 عن مطلق الماهية المأمور بها  
 ظاهرا الى جزئي من جزئياتها لان  
 ما زاد عليه الاصل براءة الذمة منه  
 ولا يخفى ان هذا الكلام مبرح في ان  
 المزية في تصرف الامر الى جزئي استحالة  
 وجود الماهية الكلية التي هي المطلق  
 بحسب الظاهر لان الامر لم يطلق  
 الماهية امر لم يطلق عند الاندي واي  
 الخاف كيف والمطلق عندهما هو النكر  
 الموصوفة بما تقدم وهما معترفان  
 بان الامر يعلق بمطلق الماهية لا يوجد  
 متألقة وكيف يتوهم عاقل ان امر  
 مثلا مطلق عند احد من الناس  
 والمطلق الماهية هو اللفظ المنكر القابل  
 لكل من اعتياري الوحدة المتألقة  
 ومطلق الماهية وبالجملة فمن  
 الديرهي ان قولهم ان ذلك ليس بشي  
 من المتأخر ان المطلق اي شي هو  
 وقد تبين لك ان حد المطلق بما ذكره  
 المصنفات صدق على الفعل باقسا  
 وليس بمطلق عند احد كما يقيد

145 قول النعمان اللفظ في المطلق والنكرة  
 واحد والله الموفق نعم قد يدعي  
 ان الفعل دال على الماهية بقيد الزمان  
 المعين فلا يصدق عليه الحد حينئذ  
**قول** لو وجود الماهية بوجود  
 جزئي لها الذي عليه المحققون  
 كالسيدي في شرح المواقف وغيره ان  
 الكل مطلقا لا يمكن وجوده في الخارج  
 اذ كل ما يوجد في الخارج متعين متشخص  
 لا يقبل الشراكة فالحكم بوجود الماهية  
 وهم صرف **قول** فلعيب لا تاويل  
 هذا يوجب فساده الحد بانه متارق  
 على هذا الغرض الموصوف باللعيب  
 فيجب ان يزيد قيد قيد آخر حله  
 كان يقال لدليل او شبهة **قول**  
 لا يتزوج على الظاهر الا باقوي منه  
 هذا يوجب ان ما صدق عليه ذلك  
 بعيد وجد الاقوي ام لم يوجد فالاول  
 كتا ويل استوي باستتوي والتا في  
 كالتا ويل المذكور في المتن هكذا  
 ولكن الظاهر المتبادر من البعيد  
 هو القسم الثاني فقط **قول**  
 ولم يتعلل الخ لا يخفى ان قوله لم يسبق الخ



كاف في بيان بعدد ولو جعل قوله  
 ولم ينقل علاقة بان يقول على انه لم  
 ينقل الخ كان صوابا قال العنيد ووجه  
 بعد ان عنلان كان متخذا للاسلام  
 لا يعرف شيئا من الاحكام حتى يخاطب  
 بغير ظاهرا عما دأ على سبقه عليه  
 ولا شك انه يبعد خطابه مثله بمثله  
 هذا مع انه لم ينقل تحديده قط لا من  
 ولا من غيره أصلا انتهى **قوله** على  
 ستين مدا مقتضاه ان لفظ ستين  
 مسكنا اطلق على ستين مدا وقوله  
 بان يقدر مضاف اي طعام ستين  
 مقتضاه ان ستين مسكنا باق على  
 معناه والطعام مراد بلفظه المقدّر  
 وهذا تناقض لا يخفى عليه فليتأمل  
**قوله** او كذا كذا لتوجيه المنصب  
 بان كاف التشبيه متعلقة باستقرار  
 مخزوف لغو بعد حذفها الى مكان  
 مجرورها توسعا ويعبر عن هذا  
 ونحوه بالمنصب على اسقاط الخافض  
 والاصل ذكاة الخنثى مستقرة ذكاة  
 امه ثم ذكاة الخنثى مستقرة  
 ذكاة امه ثم ذكاة الخنثى ذكاة امه

قوله

**قوله** في بيان يعرف الخ قد يقال لا يتعين  
 هذا فيها لجواز ان يكون ذكاة الخنثى  
 مبتدأ خبره ما بعده على معنى ان ذكاة  
 الخنثى المطلوبه تشترط ما هي نفس  
 ذكاة امه الثابتة حسا ويدل عليه  
 دخول ان عليه في قوله عليه السلام  
 في الحديث الذي سيذكره التمه فان  
 ذكاته ذكاة امه لان انما تنصب  
 ما اصله المبتدأ فان قلت مدرخول  
 ان من وان كان مبتدأ لكن ما بعد  
 طرف واقع خبرا فليس اصلا من  
 رواية الرفع قلت فيكون حينئذ  
 ذكاة امه منصوبا بعد دخول ان على  
 الظرفية والمروي رفعة فلا يكون  
 طرفا فليتأمل **قوله** لطابق السؤل  
 المطابقة حاصله بان يتضمن الجواب  
 السؤل عند سؤل تضمن معه غيره  
 ام لا ولا يقال طابق وزاد ومن ثم  
 كان اللفظ العام الوارد على سبب  
 خاص مسؤل عند ام لا عامتا فيه في  
 غيره على الصحيح المتقدم كما في بيان  
 بضاعة **قوله** اذ بيان المصروف  
 لا ينافيه قد يقال بيان المصروف على وجه

في بيان



الحصر بنا فيه لما تقر عند اهل البيان  
 من ان الحصر لما يستعمل رد اعلى  
 المخاطب في اعتقاده غير حكم المتكلم  
 وبيان ان الصدقات ان قصد انحصارها  
 في هذه الاصناف وفي استيعابهم استدعي  
 ان المخاطب ينازع في الامرين معا وذلك  
 منتف اذا لا يخفى انه لما اعتقد استحقاق  
 غيرهم لها لا استحقاق بعضهم دون  
 بعض وان قصد انحصارها في الاصناف  
 دون الاستيعاب لم يكن ثم مخد ليل  
 على عدم جواز الاستيعاب فليتنا مل  
 ذلك مع الانصاف وعدم التمسك  
 فان قيل الراوي يقتضي تشريك  
 الاصناف في الصفات اي في ملكها  
 المستفاد من اللام وهو نفس استيعابهم  
 قلت الظاهر الاعتبار انها تقتضي  
 تشريكهم في الصفات اي في جواز صرفها  
 اذا المعنى انما يجوز صرف الصدقات  
 لهذه الاصناف وذلك لا يقتضي جواز  
 الاستيعاب **قوله** اي ومن التبعية  
 لم يقل في هذا وما بعده كما قال فيما  
 قبلهما اي ومن التبعية ويل فلا ت  
 قوله كذا لان ذلك يستدعي ان المذكور

نفس الحديث او الآية كما الامر كذلك  
 فيما سبق دون هذين اذا المذكور في  
 الحديث هو هذين غير لفظ المتن **قوله**  
 وخرج الممهل فيه نظرا ذ يصدق عليه  
 انه لفظ لم يتضح دلالة بناء على ان  
 السالبة تصدق بسلب الموصوع  
 كما هو مقور **قوله** على تقدير تسليم  
 ما ذكر لي في الانسليم اولا ان النكاح بدون  
 ولي موجود حسبا لانا نختار ان الاسما  
 الشرعية موضوعة للصحيح فقط  
 دون الفاسد كما هو قول جماعة كما مر  
**قوله** وسدري الاجماد الخ قد مر  
 في بحث العام ان العام المخصوص ولم يجر  
 حجة في البناء اي يعمل فيه ولا يخفى  
 ان منه هذه الآية فكونها مجملة وحملة  
 لا يخفى تناقضه فالصواب على القول  
 بان مثل هذه الآية مجملة تقتضي حجية  
 وتقييد المجتهد بالعام المخصوص بعبارة  
 كما فعل ابن الحاجب وغيره فتأمل **قوله**  
 لا سيما الطواف عليه استقامة الى ان  
 اطلاق الصلاة يعني الدعاء على الطواف  
 محارز لقوي من اطلاق اسم الجزاء على  
 الكل فلا يخفى ان قوله سابقا لقد بعا



للحقيقة على المجاز تطرا اذا اللفظ مجاز  
 بكل اعتبار ويمكن دفعه بان الصلابة  
 حينئذ مستعملة في الدعا بخير وهو  
 المسمى اللغوي غايبة انه اطلق الدعا  
 بخير على جملة الطواف لانه جزوه الانظم  
 كالح عرفته فتأمل **قوله** المستعمل  
 لمعني فانه اخ اذا تأملت تقرير الشئ  
 لمعني الكلام ظهر لك ان صواب العبارة  
 ان تقول ان المتردد بين معنى تارة ومعنى  
 اخ اذا اللفظ المذكور لم يتحقق له  
 سبق استعمال فيما ذكر بل ليس فيه  
 الاخذان الاحتمال **قوله** وهو المعنى  
 لا القدر المشترك وانما افرد الصبر  
 لان المعنيين هما معنى واحد للفظ  
**قوله** والمختار على النوع فيبحث  
 لان هذا الفرع التراجع فيدعي المجوز  
 لتأخير البيان مع المألوفين منه المجوز  
 هناك يجوزون هنا والمألوفون  
 هناك ما لغون هنا **قوله** لعدم  
 استقرار التكليف استقراره هو حصول  
 التعلق التخييري وفيبحث فان  
 الاستقرار فيحقق بدخوله الوقت وان  
 بعض ما يسمع الفصل فالدليل لا يشمل

المدعي بشتقيه **قوله** لانهما من عند  
 الله تعالى لا يدفع الدليل اذ حاصل  
 الدليل لزوم الدور ولو اجاب بقوله  
 لانهما معا تبين من النبي صلى الله  
 عليه وسلم لا تدفع فقوله المستدل  
 جعله مبينا للقران اي يستنته فقط  
 ممنوع بل جعله مبينا للقران امّا  
 بالقران واما بالسنة واسلم **قوله**  
 قوله المتن وان الاجماع على وفق  
 خبر لا يدل على صدق قوله على وفق  
 هو مصدر يتبعني الموافق ثمرات  
 الخبر الموافق له ان اريد به مضمون  
 المتن فلا شك ان الاجماع على وفقه  
 اجماع عليه والاجماع عليه يدل على  
 صدق قطعاً فالاجماع على وفقه  
 يدل على صدق قطعاً وهو نقيض ما ذكره  
 المصنف وان اريد به مضمون البعض  
 الدال على نسبة المتن الى الشارع  
 فمعلوم ان المجمع عليه لا يوصف بموافق  
 ولا مخالفة لكن قد يجاب بان الراي  
 اذا قال مثلاً قال النبي صلى الله  
 عليه وسلم كذا لان هناك اخبارات  
 احدهما من الشيوخ لمضمون المتن



وهو المجمع على وفقه والثاني من الراوي  
 بان الشارح قاله وهو الذي اختلف  
 في دلالة الإجماع على صدقه ولما انفصل  
 جعل احدهما محكيًا بالآخر جعلًا خبرًا واحدًا  
 فاضيف اليه الوقت والصدق فالمراد  
 الإجماع على وقت خبره منته لا يدل على  
 صدقه في سنده وانما علم **قوله** لا نسلم  
 الخطا حينئذ فيه بحث لان استنادهم  
 الى ما ظنوا صدقه المأمور به لا يلزم ان  
 يكون حقًا ثباتا اي مطابقا للاستناد  
 الواجب في نفس الامر لجواز ان يكون  
 غيره وان تسقط به كما في الحكم الذي  
 ظن المجتهد فانه مأمور به مع جواز  
 ان يكون الحكم في نفس الامر غيره  
 ومن ثم صح ان يتصف المجتهد بالامانة  
 والخطا وان كان مأمورا بها في ظنه  
 وقد يفرق بينهما بان الحكم المنطوق  
 له خارج في نفس الامر قطعًا اما مطابق  
 او غير مطابق واما الاستناد الى ما ظنوا  
 صدقه فليس له استناد خارجي غيره  
 حتى يوصف بمطابقته او عدمه فاقامه  
 ويؤيد بان الله تعالى اوجب عليهم  
 الاستناد الى الدليل في نفس الامر وان كان

يتأدي بالاستناد الى ما ظنوا دليلًا  
**قوله** تصديقك له فبحث لانت  
 سكوتهم يجوز ان يكون لعدم علمهم  
 بحال الخبر به ولو تسلما انه تصديق لم  
 يلزم منه انه صدق لجواز ان يكون  
 نظري صدقه ولا يلزم منه صدقه  
 كما مر في غيره نعم لو فرض ان الاخبار  
 عن النبي وتجد بحضرتهم ظهور ان سكوتهم  
 تصديق يلزم منه موافقته على الاخبار  
 المستلزمة لصدق **قوله** فلا يدل  
 السكوت على الصدق قول واحد ايقني  
 لان السكوت على الكذب لحامل جائز  
 ولا يخفى انه منافي لما قدمه المصنف اول  
 الكتاب الثاني من انه صلى الله عليه وسلم  
 لا يقر احدًا على باطل وان سكوتهم على الفعل  
 مطلقا دليل جواز وقيل الافعل من  
 تغريد الانكار ويمكن الجواب بان المراد  
 هنا ان التقرير لحامل عليه اذا فرض  
 وقوعه من النبي صلى الله عليه وسلم  
 لا يدل على الصدق لكنه لم يقع منه  
 الا التقرير على الجائز كما تقدم اذ التمس  
 على غيره ذنب والانبيا عليهم السلام  
 معصومون عن الذنب ولو وصف بـ



فلا تخالف حينئذ **قوله** يجب العمل  
 الفعل المار بالفعل اعتقاد ما دل عليه من  
 الاحكام الخمسة او حبس النفس على ما  
 دل عليه من فعل فقط او ترك فقط او  
 ارشادنا في الفعل والترك مع رجحان احدهما  
 او استوائهما **قوله** بما يغني به المفتي  
 بين بين في الفتوي متعلق بحال محذوفة  
 من ضمير به اي واردة في الفتوي لا بالعلم  
 والا لان معناه ان عمل المفتي بين فتواه  
 او المشاهدة به في شهادته واجبة وهو غير  
 مراد بل غير صحيح في الشهادة فان قلت  
 جعلهم الشهادة من موافق الخبر منافي لقولهم  
 ان الشهادة من الانشاء الذي هو قسم  
 الخبر قلت لامنافة فان المشهود به  
 خبر وان كانت الشهادة لغتها انشائية  
 ومن ثم قال بعضهم في قوله تعالى واشهد  
 ان المنافقين كاذبون اي في المشهود به  
 في زعمهم **قوله** لانه صلي الله عليه وسلم  
 كان يبعث اخوه اعلم في كونه هذا الدليل  
 سمعيا على مجرد البعث الذي هو امر  
 مسموع وانت اذا حققت مناط الدلالة  
 وحديث قوله فلو لا الخ وهو في قوة قولك  
 فلو لم يجب العمل بخبرهم لم يكن لبعثهم

فائدة

فائدة وهو لا يستدل بالبرهان على نفي  
 الملزوم وذلك عقلي لا سمعي **قوله** اي  
 من جهة العقل ان قلت لم ذكر هذا في  
 العقل دون السمع قلت لانه حمل الشيع  
 على السمع مع كافيهم من قوله فان ذلك  
 التسمع ولم يمكن حمل العقل على المعقول  
 لان الراه به القوة المدركة ومعلوم ان  
 الدليل ليس هذه القوة بل ما يوثق من  
 حجةها فلو قال اي شيء من جهة العقل  
 ليكون هذا الشيء فهو مرجع قوله وهو انه  
 لكان جيدا **قوله** لتقطعت اي لحلت  
 تلك الوقايع عن الاحكام وفي الاستلزام  
 بحث لا مكان وجود الحكم بخبر الواحد  
 وان انتفى وجوب العمل لا تنفاه بشرط  
 وهو التواتر متمثلا ويكفي في فائدة وجوه  
 جواز العمل **قوله** على ما هو المعتمد  
 اي من ان الحكم بالشرع لا بالمعتدل  
**قوله** وقالت الظاهرية لا يجب مرادهم  
 به لا يجوز بدليل سياق ادلتهم المذكور  
 وانما عبر بذلك لمقابل ما قبله  
**قوله** على انه مرجوح في الشهادة  
 يعني مع ان العمل بخبر الواحد واجب  
 اتفاقا فيها كالا فتا والمالم يذكره ايضا



لانه غالباً من المجتهد ولا يوصف بالكذب  
 في افتقاره وقد يفرق بين الحد والشهادة  
 بأنه مقصود ومي وسيله والوسائل لا يفتقر  
 فيها ما لا يفتقر في المقاصد **قوله**  
 على السن الواجب المأد به الحيوان  
 الواجب اخراجه عن النصاب كسنت  
 الخاضع في خمس وعشرين من الابل  
 ولا يتبع في ثلاثين من البقر لكن يترك  
 الفلذة لا تخري فيما دون خمس وعشرين  
 من الابل لان الواجب فيها من غيره  
 وهو النسيه **قوله** وقال اولا يجب  
 تحصيل اي تحصيل السن الواجب يعني  
 ان له ثلاثة اقوال اولها تجب الزكاة في  
 الاولاد وتحصيل السن الواجب عنها  
 من غيرها وثانيها تجب الزكاة ويوجد  
 المخرج عنها ثلثها وثالثها ولو اخرجها  
 ففي وجوب الزكاة **قوله** بان يحتاج  
 الناس اليه هذا مبني على انه جعل ما تم  
 به الملوkey واقفا على خبر الاحاد نفسه  
 ويؤثر التمثيل له بخبر من مس  
 وقوله فتتقضي العادة بتقله والظاهر  
 من حيث المعنى ان ما تقدم به الملوkey  
 واقع على نفس الفعل المحكوم عليه في

الحبر وعليه فاللايق ان يقال بان يقع  
 كل الناس في كسب الذر فتتقضي  
 العادة بتقل حكمه تراثا ثم دليل  
 المنفعة لهذا مقتضاه بتقدير صحته  
 القطع بكذب الحبر المذكور لما من ان  
 المتقول احاد او العادة تقتضي بتقله  
 تراثا مقطوع بكذبه وقد مر حوا  
 هنا بهذا المقتضي قال العضد في تقرير  
 دليلهم قالوا العادة تقتضي في مثله  
 بالتواتر لتواتر الدواني على نقله  
 ولما لم يتواتر علم كذبه انتهى فتقول  
 التمس فلا يعمل بالاحاد فيدفع لجواز  
 العمل لا لوجوبه كما هو المدعى اولا  
**قوله** اخذوا من شأنا هذا الاحتادات  
 التخصيص بين موافقة القياس ومخالفة  
 لو كان مستلزما بين الفقيه وغيره  
 لم يكن ليخصيص غير الفقيه بذلك فانه  
 والذي يقتضيه العباد ان التقيد بالخالف  
 لافادة قبوله في الموافقة فيستوي  
 فيها بالفقيه فيبقى قول المم او عارض  
 القياس على اطلاقه ويؤيد الاطلاق  
 قول ابن الحاجب والعضد والنسب له  
 قال قد استلزم في خبر الواحد مشروط



ليست هي لبشر وط عندنا ثم قال ومنها  
تكونه موافقا للقياسين في الحكم اعتبره  
ابو حنيفة والحق خلاف انتهى **قوله**  
لشأوي الخبر ان لان الخبر يكون احادا  
يفيد ظن ثبوت حكمه والقياس يكون  
ثبوت العلة فيه مظهرنا يفيد الظن  
ثبوت حكمه والدليل الرابع انما ذلك  
على العلة لا ثبوت العلة في الفرع ايضا  
**قوله** او من مساو وقد يقال كان  
ينبغي فيه ان يجعل من المشأوي  
اذا قطع بثبوت العلة في الفرع فيكون  
في محل الوقف لكن قد يتزوج الخبر حينئذ  
لعدم الوسائط الموصولة في القياس  
**قوله** مخالف للقياس في بحث اذا لم  
ليس بدلا عن متلف لوجوبه مع قيام  
عین الدليل فالسؤال غير مطابق **قوله**  
كان يعمل به لبعض الصحابة يعني غير  
راويه لان ابا موسى راوي حديث الاستاذان  
رجع لما كان له عمر فروي الحديث  
له فطلب منه البينة عليه **قوله**  
بل للتثبت حاصله منع قول المستدل  
لم يقبل فالبينة تقوية الظن **قوله** كما  
ومشي عليه المص الذي يحسن تايين

الضمير في عليه وفي قوله وهو ليعود  
على حكاية لان المشي عليه والتقيد  
للاطلاق وحكاية قوله اخرا لما هو  
الحكاية كما المحكي **قوله** فيما رواه عنه  
المراوية رواية ما رواه عنه لان التذييل  
فيها لا يفيد يدل عليه قوله كان قال اخ  
**قوله** الاحتمال نسيان الاصل اعلم ان  
القول منوط بظن الصدق لا بحديث  
ولا ظن مع قيام الاحتمالات المتساوية  
فلا يقول فالذي قاله المتأخرون  
ومنه ابن الحاجب والعصم من السقوط  
انما قاهوا الوجه اذ القول يتوقف على  
ظن الصدق والسقوط غير ذلك الظن  
لا على ظن في الصدق **قوله** فلا يكون  
واحد منهما انما اعلم ان الاحتمالات اربعة  
الكذب سهوا وعمدا انبجانب الراوي او  
الاصول والجرح لا يثبت مع احتمالي  
العمد كما لا يثبت مع احتمالي السهو فلا  
يصح ان احدهما في الاحتمالين لوجب في  
الجرح مطلقا لقيام كل من الاحتمالين  
الاولين بغير ثبوت كل من المحتملين  
الاولين بوجه الجرح وكل من المحتملين  
الاخيرين بوجه نفي وهذا الذي قاله



الشك من اشتباه الاحتمال بالمحتمل  
 فليتنامل **قول** ان احدهما كذب  
 اي سهوا كما يشير اليه بقوله الا في اذا  
 كان عمدا **قول** ان يكون هو الفرع  
 يعني واما ان كان هو الاصل فيثبت  
 مرويه لانه كاذب في قوله بعد روايته  
 ما روينا **قول** يظن انه صادق اي  
 في نفسه بعد التلا بالفتور الى خصوص  
 الشهادة او الخبر **قول** الذي يؤول  
 اليه الامر يعني الكذب مخرج الرواية  
 واما في المروي فيطريق الاول **قول**  
 على تقدير هوان يكون الكذب من الراوي  
 دون تقدير هوان يكون من الاصل  
**قول** اذا كان عمدا اي وعلو منتهى  
 تحت فيه ان الفروض ان كلامهما عدل  
 وعلو لا يفتقد الكذب على الصلاة واللام  
 ومقتضى كلامهم انهم خلو الكذب على  
 العمدة ولم يستطوا به عدالة كل منهما مستا  
 لان عدالتهم معلومة وكذبهم محتمل  
 واليقين لا يرفع بالشك قال العضد  
 اذا روي عدل عن عدل ثم كذب الاصل  
 الفرع في روايته عنه وقال لم اروه  
 فالانقلاب على انه يستقط لان احدهما

كاذب قطعا من غير تعيين ولا يقدح  
 في عدالتها لان واحدا منهما بعينه  
 لم يعلم كذبه وقد كان عدلا ولا يرفع  
 اليقين بالشك انتهى **قول** ولو استخرج  
 قد يرد الاستيضاح بان قبول الشهادة  
 مشروطة بظن الصدق فلهذا للعدالة  
 وهو ثابت ان تبين انها لا تستقط  
 بالتكذيب لاحتمال عدم تعيين محله ولا  
 سهوا لعدم منافاته لها والرواية  
 مشروطة بظن الصدق فيها وهو مع  
 التكذيب منتف لقيام الاحتمالات  
 والحاصل ان التكذيب المبرم محله مستقط  
 للرواية دون الشهادة **قول** لما  
 تقدم من احتمال نسيان الاصل ترجيح  
 للقبول لا لكونه اولى ووجه هذا ان  
 الاصل جازم بالتكذيب في الاول دون  
 ما بعده وفي ترجيح الشئ ما من  
 احتمال احدا الاحتمالين دون الآخر  
 فان اراد ان احتمال النسيان  
 ترجح يحزم الفرع فلا بد من جعل الحزم  
 المذكور جزا من غلبة القول **قول**  
 والا شبه القول لما قالوا في غير  
 هذا الموضع من ان سهوا لا نسيان



بأنه تسمع ولم يسمع لوييد بخلاف سهر  
 عما تسمع فإنه كثير **قوله** أن كان غيره  
 لا يغفل صريح ولا يهين الحاجب والعقد  
 أن غير الراوي إذا كان لا يغفل أي لكثرة  
 لا يقتل خبر الراوي للزيادة التفاقا  
 قال العقد أما إذا اتخذ أي مجلس السماع  
 فإن كان غيره من الرواة في اللزجة بحيث  
 لا يتصور غفلة مثلهم عن مثل تلك  
 الزيادة فلم يغفل والافالم هو رعي أنه يقبل  
 وقال بعضهم لا يقبل وعن أحمد فيه روايات  
 انتهى **قوله** أو كانت تتوفر الدواعي  
 على نقلها معني تتوفر تكثروا وتجمع  
 ومعني الدواعي الاستباب الباعثة  
 فكثرة الروايات على النقل سبب لغضا  
 القاعدة بنا لنقل تواتر النقل الواقع  
 في السبب وهو الذي تتوافر الدواعي  
 عليه هو النقل مطلقا لا بقيد التواتر  
 والنقل الواقع في السبب وهو الذي  
 تقضي القاعدة به هو النقل المتواتر  
 لا مطلقا يربط ذلك إلى هذا قوله ابن  
 الحاجب وغيره إذا انفرد واحد فمما  
 تتوافر الدواعي على نقله وقد شاركه  
 خلق كثير فهو كاذب قطعاً إذا علمت

هذا

هذا بين لك أن تقرير التواتر  
 بعد قوله المصنف المقطوع بكذبه  
 والمنقول أحاداً فيما تتوافر الدواعي  
 على نقله غير مسلم وإن التقصير  
 الذي اختار المصنف هنا غير صحيح  
 لأن الذي تتوافر الدواعي على نقله  
 تقضي القاعدة بنقله تواتراً فنقله  
 أحاداً أي وجب القطع بكذبه سواء كان  
 غير الناقل يغفل مثله أم لا **قوله**  
 كان قال ما يستعملها هذا في التحقيق  
 في لسماع الزيادة لا يكافئ  
 تعارضها هذا خلافاً لقاعدة تهم المشهور  
 من أن المثبت مقدم على النافي فإن قلت  
 القاعدة فيما إذا توارد النفي والأبيات  
 على شيء واحد كالزيادة لنفسها وهذا  
 لا أثر فيه للنفي كما يصرح به جريماً  
 على القاعدة وأما ما نحن فيه فتعلق  
 النفي والأبيات فيه مختلف **قلت**  
 قد وجهوا القاعدة بأن المثبت مدع  
 للنفي والنافي ناف للنفي فلا فرق إذا  
**قوله** فإن استند بها وتركها ظاهراً  
 أن الراوي استند بقوله النبي عليه السلام  
 والسلام للزيادة وتركها لها إلى مجلسين



وليس بزيادة لا يصح ذلك في قوله  
 او الى مجلس فالزيادة اسند الخبر  
 المستعمل على الزيادة والخبر المستعمل  
 على تركها **قوله** او الى مجلس لم يذكر فيه  
 القول الرابع المذكور فيها قبلها  
 مع ان قوله المم فكذا وبين تشمله  
 لان الزيادة ههنا راوتها والتارك  
 لها واحد وهناك متفرد فلذا امكن  
 فيه التفصيل بين من يفعل مثله  
 ومن ما ههنا **قوله** ففعل يقبل الخ  
 اعلم ان هذا الخلاف لا يجري على ما سيجي  
 من ان حذف بعض الخبر جائز الا ان  
 يدعي ان مراده ان الحذف معه قريب  
 عليه **قوله** لا اختلاف المعنى في اندراج  
 هذا القسم تحت الزيادة تنبى ان  
 حقيقة الزيادة شي يتضمنه احد  
 الخبرين وزيادة على مضمون الآخر **قوله**  
 فيما روي عن شيخ لا يظهر بين  
 هذه وبين ما روي عن عليه الصلاة  
 والسلام فرق الاما قد يتحمل من ان  
 سنان الشيخ كثرة مجاز السنة والمباحثة  
 معه فيما ينقل عنه المفيدة للعلم  
 ويدل للتساوي قوله لان معه زيادة

علم اذ هو مطرد في ذلك كله وقوله  
 ولو اسند الى قوله فكذا الزيادة اذ المنها  
 والرفع مما انفرد به احد الرواة عن  
 الباقيين فيما روي عن شيخ  
 فتسويتهما بالزيادة صريحة في ان  
 الزيادة التي انفرد بها احد الرواة  
 عن الباقيين فيما روي عن شيخ  
 كذلك اذ هما زيادة في المعنى فلا وجه  
 لجعل الزيادة عن شيخ مسئلة مستقلة  
 والحزم فيها ما انفرد به عند اكثر  
 ما قبلت بالتفصيل وحكاية الخلاف  
 السابق واسد اعلم **قوله** وحكم في  
 ذلك اي وحكم الشيخ في فعل ذلك مرة  
 وتركه اخري **قوله** على الرابع ملوجواز  
 حذف بعض الخبر بشرطه اذ تركت  
 الاسناد والرفع كحذف بعض الخبر  
 كما ان فعلهما كالزيادة على ما امر ولا يخفى  
 ان جواز قبول الحذف يستلزم قنوت  
 ذلك المحذوف متى ذكر **قوله** اي يحصل  
 التعلق ظاهرا هذا المعنى ان يتعلق  
 معنى المفعول وهو ضمير التعلق فمعي  
 يتعلق يحصل التعلق **قوله** كان يكون  
 لا يصح ان يكون من لا للتعلق لانه سبب



له ولا للبعض الذي حصل التعلق  
 به لانه لو نفس الغاية او المستثنى  
 لا كونه ذلك فالظاهر انه يقول كالغاية  
 والمستثنى **قوله** الفاعل عليه لغزنية  
 قد مرده بما ينبغي من انها قرينة  
 في ظنه وليس لغزنية اتباعه فقد يكون  
 الفرق بان ترك الحمل فيما له ظاهرا  
 يوردي الى احوال المروي في ذلك الظاهر  
 وفيما ليس له ظاهرا يوردي الى تعطيل  
 المروي **قوله** لاحتمال ان يكون هذا  
 الاحتمال لا يتغير الاول بل يثبت ايضا  
 ويثبت ظهور الاحتمال الاول عليه  
 والشيخ ينبغي ظهوره ويجعله مستأدنا  
 واذ اتبعنا لك هذا علمت ان الشيخ لم يتوقف  
 في ظهور الحمل عليه بل يتغير كما هو لفظ  
 المحكي **قوله** او الامر على الذب هو  
 من شطف الخاص على العام **قوله**  
 لا وثوق به في الجملة انما هو قوله في  
 الجملة الى ضعف هذه العلة لان الذين  
 والحرز يوجبان الوثوق في الرواية  
 وذلك لوجوب القبول والضعف المذكور  
 اورد في ذلك تقوية بقوله مع شرف  
 الحق **قوله** فبلغ فاردي الفاء في الصبي

ظاهر

والكافر

والكافر والغاسق للترتيب مطلقا  
 لا بقيد التعقيب اذ لا فرق في ذلك بين  
 التعقيب والمهلة يرتفع اليه قول  
 المنهاج فان تحمل ثم بلغ واذي قتل  
**قوله** لا يلفر ببدعة هذا القيد مستغني  
 عنه بقوله او لا وكافر **قوله** عند  
 الاكثر ظرف للمقام في قوله وكذا ومقا  
 قول الرازي واتباعه لا للمقام في قوله  
 كالمجسم لان المجسم كفارة من اهل  
 القبلة المبتدعين عند الجمهور قال  
 في المواقف وشرحه وجمهور الفقهاء والمحققين  
 على انه لا يكفر احد من اهل القبلة  
 والمعتزلة الذين كانوا قبل ابي الحسن  
 تمام قوا فكفروا واصحاب فخر رضى  
 بغضنا بالمثل وقد كفر المجسمة  
 من الفروع من اصحابنا والمعتزلة **قوله**  
 والامام الرازي ان قضيت ان الرازي  
 يقول بكفره وقبوله وهو قضيت قول  
 المنهاج فيقبل رواية الكافر الوافق  
 كالمجسمة ان اعتقدوا حرمة الكذب  
 انتهى وقوله ابن الحاجب والمبتدع بما  
 يتضمن التكفير كالكافر عند المتكفر  
 واما غير الكافر فكالبدع الواضحة

بده



قضية ان التكفير والقبول لا يجتمعان  
**قوله** اي والحال كذلك يعني ان قول  
وان ندرت الواو فيه للحال لا للعطف  
لانه يقتضي نفي موطوف عليه مضاد  
للمعطوف نفي يره ان كثرت نحا لطفه  
فيكون الشرط اي قوله اذا امكن شرط  
في المكثربغتنسبه ولا خفاء في كون  
ذلك غاية في التناقض **قوله** وشرط  
الراوي اي لخير الاحاد اما التواتر  
فقد مر انه لا يشترط في راويه الاسلام  
**قوله** اقتراف الكبار لا خفاء ان  
الكبار نعم الدينية والقلبية التي  
منها الابتداء باقتناعه وهو يناقض  
ما مر من قبول المبتدع اذا حرم  
الكذب وسياقي لهذا ما فيه شفاة  
الظاهر بعقوبة امانة الاقتراف  
ولقد اذ الامثلة الالفة ان الماد بها  
الكبار الفعلية دون التركيبية التي  
هي ترك العزوم ولا خفاء ان العدالة  
لا تحقق معها فتحمل الكبار على  
ما العمها ايضا دفعا لذلك **قوله** اي  
الحائز بين به ان الاباحة ليست  
من الاباحة بالمعنى السابق وهو التحير

والام يصح التمثيل بالبول في الطريق  
الذي هو مكره بل من الاباحة بمعنى  
الجواز اي عدم الامتناع بشرعا واعلم  
ان الجائر كما قال ابن الحاجب يطلق  
على المباح وعلى ما لا يمتنع عقلا او  
شرعا وعلى ما استوي الامر فيه  
وعلى المشكوك فيه فتفسير المباح  
بالجائز لا يدفع لبسنا **قوله** فلا  
يشترط المنع عن اقتراف كل فرد منها  
صادق بان الملكة المذكورة يمكن  
معها اقتراف كل فرد منها واقتراف  
بعض منها دون بعض فتنتفي العدالة  
باقتراف كل فرد منها على الباقي دون  
الاول ولا تنتفي باقتراف فرد منها  
على كل منها فقول الشافعي اقتراف الفرد  
منها لا تنتفي العدالة اقتصار على  
المحقق وطرح المشكوك **قوله** وهو  
النفسي هو بفتح الواو مقصورا  
مصدر هوي يهوى بالسر الواو اي احب  
**قوله** اي اتباع هذا الشأن الى  
احتياج هذه النسخة الى تقدير  
مضاف الي هوي وهو اتباع ليكون  
هذا المضاف المقدر معطوفا على اقران



اي تمتع من الاقتراف والاتباع ولا  
 يخفى ان هذا مبني على حمل هوي علي  
 المقدر ولو حمل على المهوي من اطلاق  
 المصدر على المفعول لم يحجب هذا التقدير  
 لصحة تشييط الاقتراف على المهوي  
 واسداع **قوله** يتبع هواه اي محبته  
**قوله** عند وجوده اي وجوده  
**قوله** لشي يصح تعلق بضمير  
 وجوده وبهواه وهو اولي لان اعمال  
 ضمير المصدر منصرف **قوله** فيرتكب  
 اي ذلك الشيء المهوي **قوله** لان من  
 عنده ملكة اخير عليه انه يقال  
 مثله في جانب المتقي بان يقال لان  
 من عنده القائل لما ذكر فينتفي عنه  
 اتباع الهوي لشي منه والآن لوقع  
 به المهوي فلا يكون عنده انقاء له  
 وتحقيقه انه كما يصح الاتصاف بالانقاء  
 عند عدم الهوي لشي منه وعند  
 اتباعه كذلك يصح الاتصاف بالانقاء  
 عند عدم الهوي لشي منه وعند  
 اتباعه كذلك وزواله عند اتباعه فحاشا  
 لم يكف في العدالة وجود الاتصاف  
 المتوقف زواله كذلك لا يتبع وجود المنع

زواله

المتوقع

المتوقع زواله واذا تبين لك ما  
 ذكرناه فظهر لك ما في دليل التمسك  
 النفساء لان الملازمة في قوله لان  
 من عنده ملكة اخير ممنوعة قوله في  
 دليلها والالوقع في المهوي قلنا  
 صحيح قوله فلا يكون عنده ملكة  
 تمنعه عند قلنا ان اريد لا تكون عنده  
 وقت الوقوع صح اللزوم ومنعنا  
 بطلان اللزوم وذلك لا يفيد في الاتباع  
 وان اريد لا تكون عنده قبل وقت  
 الوقوع منعنا اللزوم بين الوقوع  
 وعدم الكون **قوله** ونقرع على شرط  
 العدالة فيه نظرا الى القول وعدمه  
 فرعان على شرط ذلك وانما ينقرع  
 عدم القبول وحده على اشتراط تحقق  
 الشرط والقبول على الاكتفاء بظنه  
 كما هو مصرح به في كلامه **قوله**  
 بالظن مضروب على التمييز المحول عن  
 تأييد الفاعل **قوله** مع قوله الا يباري  
 هو حال من ذلك او معمول اعترض على  
 كل فاعل اراد ان كلام من قول الامام  
 والايباري اعترضه المصنف بما ذكره وغيره  
 في انه عائد على وجوب الانكشاف **قوله**



يعني فالحل ليثير به الي ان الصورة  
المعترضة ليست من افراد المعترض  
به بل مقبولة عليه بجامع ان الحل ليس  
بمستثنى اصلا ولا استثنائا بل هو  
مظنون **قوله** كان يقال فيه عن رجل  
ينبغي ان يستثنى منه ما لو كان القابل  
ذلك معدوقا بانه لا يروي الا عن عدل  
فيكون كالموصوف بالتقية **قوله** الاول  
كذلك تصوير الاقتسام بهذا الربعة مجهول  
العين والعدالة معلوم مما مجهول العدالة  
دون العين عكس **قوله** لجواز ان  
يكون هذا يدل على ان قائله يمنع  
التقليد في التوثيق **قوله** فيكون  
هذا اللفظ توثيقا اي دال على يد لالة  
الاتزام **قوله** وقال الذهبي ليس  
توثيقا يعني ان الصير في غيره  
ينفون القبول وليسلمون ان هذا  
الوصف توثيق والذهبي ينفى  
القبول وان هذا الوصف توثيق  
فالذهبي يوافق الصير في غيره  
في القبول وان خالفهم في المآخذ  
**قوله** وانما هو نفى للاهتمام لاحقا  
ان الاهتمام افتعال من الوهم وهو

كما سبق الاحتمال المرجوح في الالهام  
يلزمه التوثيق وان لم يكن آيا فلا  
يتم تقيده عند الا ان يدعي ان الالهام  
قلن الجارح **قوله** وان كان دونه  
يو الرتبة اي وان كان هذا اللفظ وهو  
الاهم دون الوصف بالتقية لانه الثاني  
مخرج في التوثيق دون الاول لكن  
قد علمت ان الالهام مراد به معناه وهو  
نفى الاهتمام ولا زمة وطوال التوثيق  
فيكون كناية والتكناية عند البيهقي  
اتبع من التصريح **قوله** جاهلا  
اي بحرمة كما يصرح به الشرح في مفهوم  
**قوله** سوا اعتقد الاباحة اي فيكون  
المجمل بالحرمة مريبا لم يعتد بشيا  
فيكون المجمل بتبسيط ومن هذا يعلم ان  
قوله في العدالة تملكه تمنع عن اقرار  
الكناية معناه ما هو كبيرة عند  
المقترف فيدخل المبتدع في العدل  
في باب الرواية فيصح اطلاق قول  
المع شرط الراوي العدالة وان قوله  
هنا مفسق معناه مع العلم والظن  
بحرمة **قوله** في المظنون دون  
المقطوع وجهه ان المظنون قيل



ان كل مجتهد فيه مصيب وقيل المصيب  
 فيه واحد لا يعين والمقطوع المصيب  
 فيه واحد اتفاقا **قوله** وهو الاوفق  
 لما ذكره اي من الادلة المستمدة  
 على الرعيه بالخصوص فيكون الاوفق  
 على ظاهره من التقضي او من اشياء  
 لاحد فيها كالمنع فيكون الاوفق  
 بمعنى الموافقة **قوله** وقال الاستاذ  
 صرح الشيا لعمامه ان لا يصح ان يكون  
 مرفوعه معطوفة على المرفوع قبله  
 في كل ذنب من المشهور عندهم فساد  
 الحد بقضدين بكل لانها لغوم الافراد  
 والحد للمناهية المتحدة ولان الحد  
 لا بد من صدق على كل فرد ولا يمكن  
 ذلك مع كل **قوله** بقلته الكثرات مرتكبا  
 اي اهمامه واعتناؤه **قوله** ورقته  
 الديانة اي العبادة فالاكثارات من  
 الاوصاف القلبية والديانة من  
 الاوصاف البدنية **قوله** ولما كان  
 اخ هذا مسلما في الاخير لان قوله فيه  
 بقلته الكثرات مرتكبا بالدين ورقته  
 الديانة ظاهرة وجود اصل الدين  
 واما في الاولين فمنوع اما الاول

فلا خفاء به واما الثاني فلا يفتن اول  
 الردة لان فيها احدا وهو القتل  
 وان لم يفتن اول الكفر الاصل فان قيل  
 القتل للردة لا يسمى حدا قلت الحد  
 هو العقوبة المقررة على الجناية فسمى  
**قوله** فانزله الله عز وجل تقديرها  
 ان قلت الآية الكريمة لا تدل على ترتيب  
 المذكورات فيها وهي الكفر والقتل  
 والزنا على وجه الاطلاق والحديث  
 يدل على ترتيب المذكورات فيه وهي  
 لمنه الامور معتدة فابن المطابقة  
 بينهما التي هي بشرط التصديق قلت  
 الآية قد رتب فيها مذكوراتها في  
 الذكر ولا بد من حكمة وهي تقاوتها  
 في الرتبة على حسب التقاوت في الذكر  
 فاذا ترتبت المطلقات ترتبت المعقدات  
 قطعاً فقد حصلت المطابقة وزيادة  
 والله اعلم لكن يبقى اشكال آخر وهو ان  
 قصته الحديث ان كل فرد من هذه  
 الافراد الخاصة المعتدة فيه يولي  
 ما قبله فيكون اعلى من فرد اخر  
 من افراد النوع ما قبله مثلاً الزنا  
 بحليلة الجارية قتل الولد في الرتبة



فيكون اعلى من قتل الاجنبي والابنة  
 تدل على خلاف ذلك ولا مخلص من ذلك  
 الا بدعوى ان كل نوع يتساوي افراده  
 في الرتبة وهو محل منع **قوله** لانه  
 مضيق الخرج مع هذا بين دليلين الاول  
 قياس والثاني شرع من قبلنا  
 فيحسن تقوية كل بغيره **قوله** الصداقة  
 بالخصم بالخصم من هذا دون ما لا يسكر  
 فيكون عطفه عليها من عطف الاعم  
 على الاخص عمرًا وخصوصًا من  
 وجه فلا يكون احدهما مقنيا عن الآخر  
**قوله** وقد جماعتا الغصب اي كون  
 الغصب كبيرة لاجرمته فانها ثابتة  
 في القليل كالكثر قطعًا **قوله** في الحديث  
 ظلمًا هو اعم من الغصب لتناوله  
 الاقتطاع باليمين الفاجرة ونحوها  
 فلا يصلح ذكره دليلًا للوعيد على  
 الغصب بخصوصه **قوله** كما يقطع  
 من القطع بمعنى الاتفاق لا بمعنى  
 ايانة العضو وقوله به اي بالتقييد  
 بما تبليغ قيمته ربع دينار ويدل  
 على هذا المعنى قوله اما سرقة الشيء  
 القليل فانه لو كان المعنى كما يقطع

السارق بما تبليغ قيمته ربع دينار  
 لم يكن فيه دلالة على تقييد كون  
 السرقة كبيرة بذلك حتى يحتز  
 به عن سرقة الشيء القليل ويجعل  
 مقابلًا لذلك فليسا مل **قوله** ليس  
 بكبيرة موجهة للحد المحقق من مثل  
 هذه العبارة في ايجاب الحد لا في  
 كونه كبيرة ايضا لان الكلام المقيد  
 بغيره اذا يقع توجد النفي للقيود الاخر  
 ويصير الكلام مفادًا بنفي غيره **قوله**  
**قوله** يعلم انه ليس هذه العلم  
 الحقيقي في مثله متعذر فالحال  
 به الظن به **قوله** بل هو اوجب الظاهر  
 عموم الضمير على جرح من قوله جرح  
 الراوي والشملة لا عليه وعلى قذف  
 من قوله قذف الرجل والاعمال بل هما  
 واحيانا لكن لا فرق بينهما في الوجوب  
 اذ لا يجوز لاحد ان يلحق بنسبه من  
 ليس منه **قوله** في الحديث انهما  
 لتوزيان اي ضاحيهما **قوله** في الحديث  
 فكان لعشي بالهزيمة قد تقرران  
 كان لفعل للتكرار على ما مر نحو كان  
 حاتمًا يكرم الضيف في الحديث



انما يدل على ان تعذيبه لتكرار النعمة  
 ولا يلزم منه ان مطلق النعمة  
 كبيرة كما هو المطاوع **قوله** كما في  
 قوله تعالى حكاية التمثيل بالآية لما  
 خرج بعينه الا فساد دليل واضح على  
 ان قوله ثقل كلام بعض الناس اعلم  
 من المسلم ودليل قصد النصح في الآية  
 قوله فاحرج الي لك من الناصحين  
**قوله** وفي ذكر الشخص اخاه  
 هنا بالآخ الى ابيه المسلم وفي النعمة  
 ببعض الناس التثامل للكافر  
 للاشتراك في اختصاص الغيبة  
 بالمسلم دون النعمة ثم اذا تأملت  
 التعريفين وجدت النعمة مستلزمة  
 للغيبة ثم انه لا بد في تعريف الغيبة  
 من زيادة قوله في غيبته ليخرج  
 ذكره بما يكره في حضوره ولا يسي  
 غيبته عما لا يخفى **قوله** لعموم  
 البلوي هنا لوقائ الغيبة البلوي  
 بها كان اوفق بقوله قل من يسلم  
 منها **قوله** من الكبر الكبار ان قلت  
 الحديث المتعلق في القتل يدل على  
 ان التثامل وحده الكبر الكبار وهذا

يدل على ان الاكبر استيها منها شهادة  
 الزور قلت الاكبر في الحديث  
 الاول حقيقي وهو هذا ايضا في قوله  
 اعلم من الحقيقي **قوله** ولوله يثبت  
 الا فساد ان اريد بالآيات الايجاب  
 عند النفي انتقض بشهادة الزور  
 النافذة لما هو ثابت في نفسه  
 كشيء لا تقوم على له فليس على اخر  
 بالآية ابراه منه وان اريد بالآيات  
 الصحيح عند الحكم انتقض بشهادة  
 الزور المودودة فلو قال ولوله يثبت  
 الا فساد كان اشمل **قوله** من حلف  
 هذا الحديث والذي يعرف لاسيما الثاني  
 يدل ان على ان الوعيد على الاقطاع  
 باليمين ولا يلزم منه الوعيد على مجرد  
 اليمين الفاجرة كما هو المدعى فليتأمل  
**قوله** والرحمة القرابة القرابة  
 لا تقتل القطعة فانما سب ان يراى  
 بالرحمة هنا المودة والتواصل النشأ  
 عن القرابة المذكورة مجازا في المسبب  
 عن المسبب **قوله** في الحديث السابق  
 الحديث لم يسبق وانما سبق في المثال  
 اليه **قوله** فضغيرة كالتقدم اي في التمثيل



لصغيرة الحنسة بالتطفيف بمثرة  
**قوله** من غير عذر يتعلت في المعنى  
 بكل من تقديمه وتأخير واحترز به من  
 جميع التقديم والتأخير فان فهمها  
 تقديمه احدي الصلاتين على وقتها  
 وتأخيرها عند **قوله** في الحديث من جمع  
 اخر يستثنى من الجمع الصوري وهو  
 ايقاع الواو في اخر وقتها والثانية اول  
 وقتها فانه جاء من غير عذر **قوله**  
 اما اللذب على غير فصيلة اي ما لم  
 يتعلق به ضرر كما اشار اليه الثماني  
 واما علم ان الشرح قول المص فاما  
 من تكذيب الاصل الفرع لا يستقط  
 المروي باحتمال نسيان الاصل له  
 بعد رواية للفرع فلا يكون واحد  
 منهما بتكذيب الاخر مجروحاً وهو  
 يقتضي ان التكذيب بعد الرواية مع  
 عدم النسيان مجروح وهو كذب على غير  
 النبي وليس من صفات الحفظة  
 فيكون كبيرة خلاف ما نص عليه هنا  
**قوله** معهم سياط اخرى الاستدلال  
 به على كون ضرب المسك كبيرة مما لا يخفى  
 وجهه وقد مر غير مرة **قوله** الذي

لا يلبق

لا يلبق بهم فيه ان السب المذكور  
 ان كان حين صدور حراماً خالف  
 قولهم ان الصحابة كلهم عدول وان لم  
 يكن حراماً بان لم تثبت حرمة الايام  
 المذكور لم يكن السب المذكور  
 مقتضياً للتثريب لهم من قبل غيرهم  
 وقد **جاء** باختبار الشق الاول والا  
 على الحرام جازعاً بحرمة لا ينفي العدالة  
 كما **قوله** وروي البخاري ذكر هذا  
 الدليل لشموله بعض الصحابة الخارج  
 من الاول **قوله** معناه تكرر السب  
 اي وتكرر الصغيرة اذ كان عليها وسباني  
 انه من الكبائر ولا يخفى ان الادمان  
 اخص لانه كما سباني المواظبة **قوله**  
 اي مسموح لما كان الذنب وهو حقيقة  
 الاثم لسند الى المكلف ويكون سبياً  
 في المسخ وقد استند في الآية الى  
 القلب حمل الله على معنى يقوم بالقلب  
 وليقرب عن حقيقة اللفظ وهو المسخ  
 وهو كقول صوفى الى اقبح منها وهذا  
 تكلف لم اره لغيره ولا يخفى عليك ان  
 كون الذنب هنا وهو التكرار ان ففلا  
 فلبيا مصحح لاسناده الى القلب على ان

113

قدام



المسخ الذي ادعاه غير ثابت **قوله**  
 بشخص الظاهر ان التكلم في شخص  
 بما يؤذي به عند ظالم كاف في تحقق السعاية  
 وان لم يذهب به اليه **قوله** صفتي بجملة  
 انه مستند الي ضمير الذهب والفضة  
 وصفائح منصوب على الخالصة وانه مستند  
 الي صفائح وعلى كل فانظر قوله من نار  
 ما حكمت مع قوله فاحمي عليها في نار  
 جحيم **قوله** قال تعالى الآية تدل على  
 ان الياس كفر وملهو بخلاف قول القم  
 ان المراد تعداد الكبيرة مع وجود الايمان  
**قوله** بالاستمرار يقال في المعاصي  
 ان كان المكر اي قاع الكمال بالعامي بقتل  
 من غير تقدم اذارفا غمما رالنسب  
 فيما ذكره القم مسلم وان كان اليقاع  
 التكال مطلقا بقتل فلا اذا الامن من المكر  
 حينئذ الحزم بان لا يقع وان كان طابعا  
 وهذا مقتضى خبر الامن في الخامس  
 على ما في الآية الكريمة **قوله** فوطرة  
 الخ فبذلك يخرج بان الفطر كبيرة على  
 التعريف الذي اختاره المم دون الاولين  
**قوله** يعني باعتبار الخ يعني ان  
 الكبيرة جنس تحت انواع كالكفر

والقتل

والقتل والزنا بالزاي وكل نوع امسا  
 كاصناف الكفر من الاشتراك وحج  
 النبوة وغيرها ولامصناف القتل من قتل  
 الولد مخافة الطعم وقتل الاجني وغيرها  
 ولامصناف الزنا من الزنا بجليلة الخمار  
 وجليلة الاجني وغيرها فعدد هـ  
 الذي وصفه بنصفه بانه اقرب الي السعاية  
 هو عدد اصناف انواع لا عدد الانواع  
 فانه لا يبلغ هذا الحد واسه سبحانه وتعالى  
 اعلم **قوله** وخلافه وملهو الاخبار  
 او رد عليه الاقرارات والدعاوي فان  
 الحد صفة على ما وهي روايات  
**قوله** حتى لا يخرج منه الخواص اي  
 الاخبار عن الخواص **قوله** وقام  
 المروي اي المروي بن الله تعالى ورتبه  
 يرجع الي الخبر اي الكلام الذي نسبته  
 خارج حتى يكون الخطاب به اخبارا اي القا  
 للكلام الخبري فيدخل في حد الرواية  
 فان قيل يلزم ان يكون الامر والنهي  
 وغيرها في النصوص اخبارا الا انشاءات  
 قلت هي انشاءات وصفا استعملت في  
 النصوص اخبارا لان لها خارجيا هو  
 الحكم النفسي الارضي القايمة بذات الله



تعالى وان استعملت في غير النصوص  
 على وضعها فتكون انشئات لان الطلب  
 الذي هو مدلولها المتأ وحده في الخارج  
 بها وان وجد في الذهن اي نفس المتكلم  
 قبلها **قوله** واستشهد انشأ اي فلا يكون  
 رواية ولا شهادة اذ معناه الاخبار  
 وانما الواحد في الخارج به فلا يكون خبرا  
 تحقيقا ولا تاويلا **قوله** تضمن الاخبار  
 يعني ان لفظ استشهد موضوع لمعني هو  
 الاخبار ثم هذا الاخبار باعتبار من حيث  
 ذاته فيكون اللفظ انشأ ومن حيث  
 تعلقه بالمشهود به فيكون اخبارا اي  
 فيكون النطق به على الاول انشأ  
 وعلى الثاني اخبارا فكل من الانشأ  
 والخبر جزء معناه فيكون اللفظ متضمنا  
 للاخبار كما يتضمن الانشأ وانت  
 خبر بان كون اللفظ انشأ او اخبارا مند  
 بوجود معناه في الخارج به او بدونه  
 ومعني استهداها هو الاخبار وانما  
 يوجد في الخارج به فيكون انشأ محض  
 وهو الحق الذي انشأ اليه الله بقوله  
 وهو التحقيق **قوله** ولا منافاة  
 اخذ هذا التوجيه مبني على ان الشهادة

التي

لمولفط استهد فينتج في الحكم عليه بانه  
 انشأ وتقريره بما مر من انه اخبار  
 عن خاص يمكن فيه الترافع  
 لاجتماع الانشأ والاخبار فيه وتقرير  
 الدفع انه انشأ باعتبار موداي موجب  
 في الخارج لمعناه وهو الاخبار مع  
 متعلقه او ملتبسا بمتعلقه وهو المشهود  
 به وكون المعني الموجود به في الخارج  
 اخبارا لا ينال في انشاء اللفظ ولا يخفى  
 عليك ان قولهم الشهادة اخبار عن  
 خاص يمكن فيه الترافع وان كان  
 تعريفا في اسناد الاخبار المخصوص  
 الي الشهادة لان المراد به بياض معناه  
 لغة او عرفا وفيه ان معناه هو هذا  
 الاخبار المخصوص لا مطلق الاخبار ولا  
 يخفى ان اسناد الانشأ والاخبار الي  
 شئ انما هو باعتبار ان معناه يوجد  
 في الخارج به او لا به بل بدونه وانما  
 متنافيان لا يمكن اجتماعهما على محل  
 واحد وان الاخبار المخصوص ليشئ  
 معني استهداها معناه كما مر مطلق  
 الاستهدا وانما الاخبار المخصوص  
 لبعض معني لفظ المشهود به اي النطق



به فقد تبين ان الشهادة المعروفة  
 بما سبق هو الشهادة بمعنى اللفظ  
 المشهور بمعنى اي النطق به وذلك  
 غير لفظ الشهادة فالمناقاة غير متوجه  
 ابرادها وان اوجرت فدفعها ان يقال  
 لان الشهادة ليست اشد بيل لفظ  
 المشهور به بعد اشد اي النطق به  
**قوله** واشترت وتزوجت بين به  
 ان العود هو الايجاب والقبول فالتميز  
 لصيغة في العتق يفتحت محتاج الى  
 تمت **قوله** تشيها على لقوله الذي  
 باعطا اي لتشيها بشخص اخر يعطى  
 ذلك الاسم لمن يستحقه **قوله** اي  
 الشخص وفيه ان التعريف حينئذ  
 للاشخاص اي الجزئيات المقيدة وانما  
 تعرف الماهية اي الحقيقة الكلية  
**قوله** وهو ما سقط منه راويات  
 فاكثرا قال الفراري في العام هو اللفظ  
 الواحد له من جهة واحدة على شيئين  
 فصاعدا واعترض عليه بان كل مثني  
 يدخل فيه مع انه ليس بعام قال  
 العضد في الجواب عنه لا يصرف  
 عليه انه يدل على معنيين فصاعدا

اذ لا يصلح لما فوق الاثنين انتهى واذ  
 عرفت ذلك عرفت ان قول الله ما سقط  
 منه راويان فاكثرا معناه ما سقط  
 منه راويان مع صلاحيته لسقوط  
 اكثر واقل ما يتحقق فيه ذلك قول  
 من بعدنا يعني التابعين وان قوله  
 ما سقط منه راويان فاكثرا معناه ما سقط  
 منه راويان مع صلاحيته لسقوط اكثر  
 واقل ما يتحقق فيه ذلك قول تابع  
 التابعين وعرفت ان قول الله فمتقطع  
 اي لا يرسل ولا مفضل وان قوله  
 فمفضل اي لا يرسل وان تخصيص المفضل  
 بالذكر في قول من بعدهم لانه اول  
 ما أتى وان المتقطع ميبين الرسل  
 واعم مطلقا من المفضل وان هذا  
 المصطلح غير اصطلاح المحدثين  
**قوله** او عمل ظاهرا انه محذور  
 مصدر او مطلقا على قول مكاني فيكون  
 من امثلة المنعقد ويؤيد قول  
 المص ولا المنعقد وقول الله لضعف  
 كل منهما لكن سيجي في المسئلة  
 التي بعده ان يحذف بقول الصحابي  
 كان الناس يفعلون فكانوا لا يقطعون



في التام فلهذا ورد ذلك في جميع الناس  
 الذي هو اجتماع ولا خفاء ان عمل  
 اهل العصر يشتمل على عمل اهل كل عصر  
 اجتماع فهو حجة فلا يكون ضعيفا **قوله**  
 لانصراف المطلق الى غيره مقتضى  
 لانه حقيقة في عين فقط اذا التبادر  
 علاقة الحقيقة **قوله** وان لم يعلم  
 مطلق اسم الاجتماع عند فنيته لان  
 التوفيق المذكور لعنبر مطلق اسم  
 الاجتماع كما مر فصدق بقوله وانه  
 على شيء ليستلزم انه غير مانع لصدق  
 التوفيق حيث لا يصدق المعرف **قوله**  
 وفي هذا الكلام وهو قوله وفي كونه  
 تحقيق لحاصل الاقوال الثلاثة حيث  
 قال في كونه اجتماعا حقيقة شرود  
 اذ معناه قيل انه اجتماع حقيقة فيكون  
 اجتماعا حقيقة فيكون حجة وهو حاصل  
 القول الثاني والثالث وقيل لا وهو  
 حاصل القول الاول وبيان المدرك  
 حيث قال مثاره اذ معناه مدركه  
 ومشتاوه **قوله** وفيما قبله وهو  
 قوله وفي التسمية اجتماعا خلف لفظ  
 اذ معناه ان الخلاف بين الثاني والثالث

لفظي

لفظي اي في مجرى التسمية لانه  
 المعنى اذ هما في المعنى متفقان في  
 ان الاجتماع السكوتي اجتماع حقيقة  
 وحجة واسد نقالي اعلم ويرد على التحقيق  
 ان حاصل القول الثالث كونه حجة  
 واجتماعا حقيقة وانه لا يسمى بمطلق  
 اسم الاجتماع وهذا لم يحقق في هذا الكلام  
 ويرد على التحديد ان القول الثالث  
 قاعدة في التخصيص موافقة القولين  
 المطلقين بان يوافق احدهما بصدده  
 والاخر بغيره واحد المطلقين هما  
 هو كونه اجتماعا حقيقة وحجة وثانيهما  
 في كل منهما وقد بين في التحديد  
 ان الثالث يوافق من اطلق الثاني  
 في شيء من جزئيه فهذا ليس تحديدا  
 بصورة الخلاف على القاعدة بل مستحالة  
 على ان جعل التام الاول هو نفسهما معا  
 يخالف قاعدة التام المصريح بهما والثالث  
 المفصل من انه يدل على القول الاول  
 بصدده وعلى الثاني بعينه **قوله**  
 الذي من شأنه ان يشارة الى ان فرق  
 الائمة الاجتماع الذي منه ارتدادهم  
 مستحيل عادة فيستفاد منه ان الارتداد

لا يشارة الى ان اجتماع التسمية دون غيرها



منهم بحال عادة وسعاً وان كانت  
 ممكنة عقلاً وفي قول المص وانه يمتنع  
 اي يستحيل نظراً لا يخفى اذا امتناع  
 معلوم من الدليل المستفي لان حرمة  
 الخرق وحدها فان المعلوم منها  
 حرمة لا استحالة فليتامل **قوله**  
 واجيب اخراً حاصله ان الثنا في لصدق  
 الامت وجوه الضلالة منهم اي الارتداد  
 لا جمعهم على ان تزجدهم الضلالة  
 في زمان مستقبل **قوله** كالنقضيل  
 قد نظر اذ التقضيل وان كان غير  
 مكلف به اي بفعله لكن لم يتفقوا على  
 جهله اذ لا معنى لجهله بل المتفق على  
 جهله كون احدهما على الدقيقين افضل  
 وهو غير التقضيل قطعاً وموضوع  
 المسئلة هو الشيء التي التقي على  
 جهله لعدم التكليف به فتأمل **قوله**  
 واركانه قال البعض داركان الشيء اجزاء  
 في الوجود التي لا يحصل الا بحدوثها  
 داخلية حقيقة محققة لهويته  
 انتهى **قوله** كيف ودليله القياس  
 اي والقياس لا يصح عدم فرعاً  
 اذا الفرع من اركان القياس ويستحيل

كون الشيء ركناً من نفسه ولقائل  
 ان يقول يمكن جعله فرعاً لتفرعه  
 عن الاصل وهو دليل علم الممتنع  
 به ولا يبعد الفرع حينئذ من اركان  
 القياس **قوله** فان الاحكام قد لفت  
 لهذا هذا التوجيه على مذهب من  
 يقول بتفرع الحكم عن الحكم لا محله  
 عن محله لا على ما سراه المص والمتم من ان  
 الحكم يعتبر في مضمونه التعلق بالخير  
 على ما مر غير مرة والتعلق بالخير  
 ليس بقدر **قوله** فتكون تلك القياسات  
 صحيحة كيف تكون صحيحة وما عدا  
 القياس الاول لم يشارك فيه الفرع  
 الاصل في علته حكمه اذ علته الربوبية  
 في الارز في الطعم والكيل والقوت  
 الغالب وهذه منتفية فيما قبل  
 قياس الارز **قوله** ولا يكون فرعاً  
 للقياس المراد بثبوت الحكم فيه هذا  
 الكلام يقتضي تخصيص الدعوى اي  
 قوله وكونه غير فرع مكنونه عن  
 فرع في القياس المذكور لا مطلقاً  
 فيكون الفرض منه الاحتراز عن كونه  
 فرعاً في القياس المذكور ولا يخفى



ان كل حكم هو اصل في قياسه لا يمكن  
 ان يكون فرعاً في ذلك القياس حتى  
 يجتزأ عنه على ان الدعوى عامة  
 ان فرع تلك في سياق النسخ معنى  
 ان في معنى قولك من شرطه  
 ان لا يكون فرعاً فخصمها بذلك  
 تخصيص من غير تخصيص على ان هذا  
 الجواب لو صح لكان اللازم منه ان قوله  
 ثبوتها بغير القياس تكراراً بعد  
 قوله وكونه غير فرع وان قوله وكونه  
 غير فرع تكراراً بعد قوله وثبوتها  
 بغير القياس كما هو الواقع وكما  
 يقتضيه الاعتراض الذي حكاها الشارح  
 بقوله بان في قوله معنا انما اذ جعل  
 محل التكرار قوله وكونه غير فرع  
 لا طائل تحته اي لا فائدة فيه  
 والسلامة من المنع ممنوعة اذا المنع  
 لعلية ما ذكره علته لقياس التمسك  
 ومما قبله من وجده لا محالة **قوله**  
 لان يحكي اي الاطلاق ويعبر فيه  
 اي في الاطلاق المحكي وهم لم يبرحوا  
 به اي بمطلقاً **قوله** لا لمعني  
 يخرج ما عدل عن سننه لمعني كالرخص

ليس

يجوز الاستحمار للمشتقة في الاستحار  
 بالما **قوله** في المعنى المناسب  
 لم يقل المقتضي لانه مثال لما عدل  
 عن سنن القياس لا لمعني واعلم  
 ان في جعل الاقتضاء شهادة خريجة  
 مما خرج عن سنن القياس لا لمعني  
 اي علته بحثاً لانه سياتي من مسالك  
 العلل التنبيه والابتناء وهو ان يقتزن  
 الحكم بوصف لو لم يكن او تطهيره  
 للتعليل كان بعيداً كما في التخصيص  
 الرطب اذا جف قالوا نعم قال فلا اذن  
 وقد نقل الشرح في قصته خريجة قوله  
**ص** الى اسه عليه وسلم له ما حملك  
 ان فقد اقتزن وصف وهو قوله  
 صدقتك ان يحكم وهو قوله من شهد  
 له ان ومن البين ان ذلك التصديق  
 والعلم لو لم يكونا علته لذلك الحكم  
 لكان ذلك الاقتزان بعيداً فان قيل  
 لو كانا علته لشارك في حكمهما من شانه  
 فيهما قلنا اللزوم ممنوع لجواز  
 ان الخصوصية بدليل خارجي نعم  
 قد يجاب بان الاقتزان في قوله  
 فلا اذن لاجل الفا قوي منه في قوله

كجواز



من شهد له فحققه في الاول محقق  
وفي الثاني محتمل فيرد بان من امثلة  
قول الاعرابي واقفت اهلي في بشار  
فقال عليه السلام اعتق رقبة ويقول  
العضد في المثال الاول فنبه علي  
ان القضاء علة منع البيع وتكون  
مفهوما من القواعد لا ينافي ذلك  
اذ لو قدرنا انتفاء هذا البقي فثم  
التفصيل انتهى ثم اعلم ان قول السثم  
لا لمعني قيد زاده علي المتن لاخراج  
الرخص ونحوها كالتقسيم في العدرجين  
في القادل عن ستم القياس المناج  
بظاه من العموم ما اختاره المص  
من جواز القياس فيهما حيث دل  
عليه بقوله سابقا ومنه ابو حنيفة  
في الحدود والخروج من المص كائن الحاجب  
الي المنع علي عمومه قال العضد  
بشرط القياس وجود مثل علة الحكم  
في غير محله فاذا علم التفاضل قيل  
انه مفود له به عن ستم القياس في  
طريقه والبالل بتقدير اي جعل  
عاده لا ومجاوزا عنه فلم يبق غير منباج  
القياس فلا يقاس عليه فتمت ما لا يعقل

معناه وينقسم الي قسمين قسم  
اخرج عن قاعدة مقررة كشهادة  
خزيمة رضي الله تعالى عنه قال  
صلى الله عليه وسلم من شهد له  
خزيمة فهو حسيب فلا يثبت ذلك الحكم  
لغيره وان كان اعلاه من رتبة في  
المعني المناسب لذلك من التدين والصدق  
كالصدق رضي الله عنه لانه علم ضرورة  
ان القاعدة مقررة شرعا لم يخرج منها  
الاملا الفرد كالمستثنى منها وثبت  
حكم خلافه فيما عداه شرعا مقطوع  
به وقسم لم يخرج عن قاعدة كاعداد  
الركعات وكمقادير الحدود وخمسية  
سائر الكفارات ومنه ما لا نظير له  
وهو ايضا قسمان قسم له معني  
ظاهرا كترخص المسافر ان علة السقف  
ولم معني مناسب للترخصة كما في  
من المشتقة لكن هذا الوصف لم يوجد  
في موضع اخر وقسم ليس له معني  
ظاهرا كالتسليم في حقت الدماء والام لا تغدر  
للاعدا القتل في غير مشاهد الشاهد في



ولا للاستمرار الذين لا يزعمهم وازع  
التقوي الحلف عليه حلفته واحدة فروي  
فيه المصلحتان ولا تقير له انتهى **قوله**  
المبني على جواز دليلين يعني ان دليل  
العلة المتناوذة حكم الفرع دليل  
عليه وقياس الفرع على محل العلة  
لا يلزم منها الحكم السابق لعدم غير  
مدلول له دليل علة فالقياس <sup>الظاهري</sup> متناهي  
لان يكون دليلا لحكم الفرع فان منع  
اجتماع دليلين على مدلول منعنا القياس  
والا اجترأه وتمر مبيي المقابل **قوله**  
لا يأتي هنا اي في دليل حكم الاصل  
التشتمل لحكم الفرع يعني لا يمكن  
المقابل عدم اشتراط تقييد والا لزم الحكم  
اذ الحكمان مدلولان للدليل على السواء  
فالقياس منتف لا تنفك لازمه وهو  
الحكم واقول من الذين ان دليل العلة  
دال على حكم الاصل قطعاً اذ مقني  
الدلالة على العلة الدلالة على كونها  
معروفة للحكم المقني او باعثا عليه  
فان فرض انه دال على حكم الفرع  
كان دالا على الحكمين قطعاً فمتبيل  
في احدهما يلزم ان يقال في الاخر بل لو

قيل

قيل هما مسئلة واحدة ما بعد قال  
العضد بعد تقرير اشتراط ان لا يكون  
دليل حكم الاصل شاملا لحكم الفرع  
بمعنى ما في المشرح وانت تعلم ممثلاً  
ذكر ان دليل العلة اذا كان نصاً  
وجب ان لا يتناول الفرع بل يقتضيه  
مثل ان يقول النابش يقطع لانه  
سارق كالسارق من الحي فيقال  
ولم قلت ان السارق من الحي انما يقطع  
لانه سارق فيقول له لقوله نقا لي  
والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما  
رتب القطع على السرقة بغار التقييد  
فدل على انه مقتضي للقطع كاسياني  
فيقال فهذا يوجب ثبوت الحكم  
في الفرع بالنص فان ثبوت العلة بعد  
ثبوت الحكم ولا مخلص للمستدله الامنع  
كونه عاماً انتهى **قوله** ليتاني الخصم  
يؤخذ من ترجيحه الاقوال الثلاثة ان  
تاتي المنع بشرط عند الثالث ما منع  
عند الاول وغير بشرط ولا مانع عند  
الثاني الذي هو الاصح لكن تاتي المنع  
عند اشتراطه يحصل بان يقول بعدم  
الحكم كل من عدا الخصمين او بعضهم



فاستنراط اختلا فيه لا وجه له  
**قوله** ولكن لعلتين لا يخفى ان القسم  
 الثاني لعلتين ايضا لعلته كما هو  
 ظاهر من الصواب في التقابل ان يقال  
 بعد قوله مختلفتين فان منع الخصم عليه  
 علة المستدله لا وجودها في الاصل  
 وان منع وجودها في الاصل فهو مركب  
 الوصف قال العضد القياس المركب  
 ان يستغنى عن حكم الاصل بالدليل  
 بموافقة الخصم فيه مع ان الخصم يكون  
 ما لعلته لكون الحكم فيه معللا بقلة  
 المستدله وذلك اما بمنعه لعليتها  
 او لوجودها فيه والاول يسمى مركب  
 الاصل والثاني مركب الوصف انتهى  
**قوله** كما في قياس جلي الباقية  
 في اندراج هذا القياس ونحوه في  
 هذا القياس بهما من حمل معلوم  
 على معلوم مستساواة في علة حكمه  
 دليل على ان المراد بالحكم فيه نسبة  
 امر الى اخر ايجابا او سلبا لا الحكم  
 الشرعي ومن ثم كان الحد المذكور  
 شاملا للقياس في العقلية واللغوية  
**قوله** اي بناءه مشتق بان مركبا

قوله  
 في  
 القياس  
 المركب

الثاني

في مركب الاصل ومركب الوصف  
 من التركيب بمعنى البناء اي ترتيب  
 شي على اخر لا من التركيب ضد الافراد  
 وفي العضد والظالم انهما سمي  
 مركبا لانهما اتما الحكم كل بقياسين فقد  
 اجتمع قياسيهما ثم ان الاول اتفاقا  
 فيد على الحكم ومما لا اصل با صطلح  
 دون الوصف الذي يعمله المستدله  
 فسمي مركب الاصل والثاني اتفاقا  
 فيه على الوصف الذي يعمله المستدله  
 فسمي مركب الوصف لغيره عن  
 مناحته ياد في مناسبتة انتهى **قوله**  
 لعلته لا يصح تعلقه بمقتضا ولا بان  
 لما لا يخفى بل متعلق بمحذوف اي لكن  
 اثبتة المستدله لعلته **قوله** فالاصح  
 قبوله هذا الايلا بم جعل اتفاق  
 الخصمين شرطا وان كان القسم قد اوجها  
 الى عدم التنازع بقوله لان اثباته  
 بمقتضى اعتراف الخصم به كيف وقد  
 غل استنراط اتفاقهما بهما من قوله  
 فيحتاج عدم منعه الى اثباته فينتقل  
 الى مسئلة اخري ويتشعر الكلام <sup>بفوت</sup>  
 المقصود ويدل على ان القول ممن



رام الاثبات مبني على عدم اشتراط  
 الاتفاق قوله القصد واذا كان اي حكم  
 الاصل محققا عليه فلا كلام فيه  
 واذا لم يكن محققا عليه فطلقا ولا بين  
 الخصمين بل حاول اثبات حكم الاصل  
 بنص ثما ثبت العلة بطريق من طرقها  
 من اجتماع او نص او سببر او اخالة فلذلك  
 يقبل منه على الاصح وقيل لا يقبل  
 بل لا بد من اجتماع اما مطلقا او بين  
 الخصمين كما ذكرنا وذلك لعدم نشر  
 الحد الى انتهى **قوله** المستلزم لتقليل  
 لان النص على العلة ملو بيان ان علة  
 الحكم كذا او ههنا يستلزم انه معلل **قوله**  
 بل يكفي اثبات التقليل لم يقل والعلة  
 كما يفهم من عدم اشتراط النص على العلة  
 اشارة الى ان معنى الكلام لا يشترط  
 في اثبات التقليل الاتفاق عليه ولا  
 النص على العلة اي ان كلامهما غير  
 شرطية بثبوت التقليل لان معناه  
 لا يشترطية بثبوت التقليل الاتفاق  
 عليه ولا في ثبوت العلة النص عليها  
 اذ لو كان المراد ذلك لقاله الله بل يكفي  
 اثبات التقليل والعلة بدليل ثم ظاهر

قوله او اخالة  
 تعين العلة بحدوثها  
 المناسبة من كذا  
 الاصل لا ينص  
 عليه

قوله

قوله بدليل انه لا يكتفي باتفاق  
 الخصمين على التقليل وقد يقال هو اولى  
 بذلك من الاتفاق على الحكم فانه يكتفي  
 به فيه كما **قوله** لمناسبة المحلين  
 يعني ان المسئلة الاولى وهي عدم  
 اشتراط الاتفاق على وجود العلة  
 محلها الاصل لانه محل وجودها فناسب  
 ذكرها في مباحث الاصل والمسئلة  
 الثانية وهي عدم اشتراط الاتفاق  
 على ان حكم الاصل معلل محلها حكم الاصل  
 فكونها من مباحث تناسب ذكرها فيه  
 والحاصل ان وجود العلة من عوارض  
 الاصل والتقليل من عوارض الحكم  
 فالمناسبة ذكر العارض عند ذكر مباحث  
 معروضه **قوله** لا يهاجمه ان الزيادة  
 تضمن ان صح هذا الايهام هنا فليصح  
 ايضا في قوله المعنى في حد القياس لسا  
 في علة حكمه فيضرفيه بخروج القياس  
 الاولى منه **قوله** وتبرجوده في الفرع  
 ليس هذا من مفهوم العلة القطعية  
 بل زايد عليه ذكره تنهيا لما يكون به  
 القياس قطعي **قوله** فقطعي  
 قياسه يعني ان المقطوع به هو القياس

وامة



وهو الخافد به في حكمه بصفته من  
 كونه ظننا او قطعيا لا اليك اذ لا يكون  
 الفرع اقرب من اصله لكن تمثيله  
 بالاسكاز في الخمر فيه نظرا للاستكار  
 غير مقطوع بعليته لاحتمال اعتبار  
 خصوصية الخمر قال العضد تبعه لان  
 الحاجب القياس اما جلي او خفي فالجلي  
 ما علم فيه نفي الفارق بين الاصل والفرع  
 مثاله قياس الامنة على العبدية <sup>لظن</sup> الفتن  
 كالنقير على معتق الشقص فاننا لم  
 قطعنا ان الذكورة والانوثة فهما مما  
 يعتبره الشارع وان لا فارق الا ذلك  
 والخفي بخلافه وهو ما يكون في الفارق  
 فيه مظنون القياس التبيين على الخ  
 في الحرمة اذ لا يمنع ان تكون خصوصية  
 الخمر معتبرة ولذا لك اختلاف في ان  
**قول** فاد ونية القياس يؤخذ منه  
 ان قوله بقياس الادون من اضافته  
 الموصوف الي صفة **قول** والاول  
 ظاهرا ان الاقيسة ثلاثة اولي مساو  
 وادون لان ثبوت الحكم في الفرع امثا  
 اولي منه في الاصل او مساو له وادون  
 والاولان هما المسميان بالقطعي

وبالجلي

173

وبالجلي كما سياتي والثالث هو المسمي  
 بقياس الادون وبالخفي كما سياتي  
 وهذا هو ظاهر المنهاج وما في احسن  
 القياس من المتن لكن في العضد في  
 مفهوم الموافقة انه قد يكون قطعيا  
 اذا كان التعليل قطعيا بالمي وكونه  
 اشد مناسبة للمسكوت وقد يكون ظنيا  
 كما اذا كان احدهما ظنيا وقد قال المص  
 والشم ان الالة على مفهوم الموافقة  
 عند الشافعي بطريق القياس الاولي  
 او المساوي المسمي بالجلي فقطبيته  
 ان القياسين يكونان في القطعي والظني  
**قول** ولا يخالف هذا تكرار مع قوله  
 ولا يقوم قاطع على خلافة رفاقا ولا  
 خبر الواحد عند الاكثر ثم الخالف  
 للقياس قد يكون متقدما في التاريخ  
 على دليل حكم الاصل فيجوز حينئذ  
 القياس ويكون ناسخا لذلك النص  
 المخالف كما مر في النسخ من انه يجوز نسخ  
 النص بالقياس فيجب تحصيل قول  
 ولا يخالف بهذا النص المنسوخ بالقياس  
**قول** لانه تكليف بما لا يعلم منواب  
 العبارة تكليف لا يعلم **قول** وان لم تقع



مبالغة على قوله تدعو بعيني ان الحاجة  
 تدعو الي القياس عند مجرد النص  
 والاجماع سيرا وقت مسئلة اولم  
 تقع خلاف قوله ابن عبد ان قانها  
 لا تدعو عنده الا عند فقد هما ووقوع  
 مسئلة **قوله** وهو مستنع يعنى  
 لما تقدم اول الكتاب من قوله والصلوات  
 امتناع تكليف للفاقل وهو من لا علم  
 عنده **قوله** والمعقولة العلة فيه  
 نظراذ العلة لا تقيد العلم بالحكم لاني  
 ذات ولا يقيد كون محله اصلا بقياس  
 عليه والا نزم انها تقيد مع عدم النص  
 وهو ظاهر لا انتفا **قوله** لان الرتب  
 نقالي لا يبعثه شيء قد قال ابن الحاجب  
 في شروط العلة ومنها ان تكون بمعنى  
 الباعث اي مشتملة على حكمه مقصورة  
 للشارع من شرع الحكم يقينا او ظنا  
 واذا كان هذا هو المراد بالباعث عندهم  
 لم يلزم التشريع المذكور فليتام **قوله**  
 وقد تكون العلة دافعة للحكم انما علم  
 ان العلة الدافعة او الرافعة للحكم  
 مانع للحكم لعلته لانه قد يصدق على  
 الوصف الدافع او الرافع انه وصف وقوي

معرفت قيصن الحكم فجعله علة ان كان  
 بالنسبة الي الحكم المدفوع او المدفوع  
 لم يصح وان كان بالنسبة الي حكم اخذ  
 فلا وجه لتسميته في هذا المقام  
 علة كما لا يخفى اذا المنا سبب له اعتباره  
 مانعا لعلته فليتام **قوله** وصفا  
 مركبا لو قد راعى بذكره وصفا لكان اشمل  
 للعلة اذا كانت حكما شرعيا مركبا  
 كلية تقيد حياة الشخص بحرمة  
 وحده بالطلاق والفلاح كما **قوله**  
 حجة الاستقرا قد يرد بان الاستقرا  
 يدل على عدم وجود الزايد لا على امتناع  
 الذي هو المدعى **قوله** حكمه ترتب  
 انما هذه العبارة تقتضي ان الحكمة المذكورة  
 يشتمل عليها الترتب المذكور  
 لا العلة التي هي القتل المذكور كما  
 هو قوله المثنى اشتمالها وهذا يقتضي  
 الاول هو بعينه معنى قوله **قوله**  
 تعريف المناسب وصف الظاهر  
 منضبط يحصل عقلا من ترتيب الحكم  
 عليه ما يصلح ان يكون مقصود اقوله  
 هنا اشتمالها اصلها اشتمال ترتب  
 الحكم عليها فليتام **قوله** الصادق



بالوجودي صرح به دفعا للتوهم  
 ان الصادق بالوجودي ليس من  
 العدم الذي هو محل الخلاف بل من  
 الوجودي المتفق عليه **قوله** المائة  
 في المحتاج ان المائة العلامة  
 تحققها تحقق اركانها اي يتحقق من  
 ثبوتها وثبوت ولو غير يتحقق بدل تحقق  
 كان اظهر وفي الغرض ان المائة مفعلة  
 من ان المولدة وحقيقتهما مكان  
 يقال له انه فقيه انه عالم ونحوه وفيه  
 عن ابن مسعود نقصه الحظمة وتطول  
 الصلاة من مائة فقه الرجل اي المخلقة  
 والمجددة وعن ابي عبيدة معناه  
 مما يعرف به وهذا الثاني هو القول  
 بان المائة العلامة **قوله** بان لا يصف  
 به غير هذا التقسيم هو يوم الخامس  
 اي القاصر لا اللازم فان مظهره  
 الذي لا يفارق هو موصوفه اي لا يتوكل  
 عنه قال ابن الحاجب اول مختصره  
 فاللازم ما لا يتصور مفارقته كالزوجة  
 للمثالثة والزوجة للاربعة **قوله**  
 يكون ذهبا هذا اللون وصف محل  
 الحرمة لانفسه وفي التمثيل به نظر

**قوله** الشامل لما يتقضى اي الخروج  
 ما يتقضى **قوله** ويصح التقليل  
 يسمى الاسم اللقب لا يخفى ان هذا تكرار  
 لان اللقب اما القوي فهو تكرار مع  
 قوله سابقا تكون وصفا لغويا واما  
 شرعي فهو تكرار مع قوله وصفا  
 عرفيا اذ الشارع عرف للمشارع واما  
 هما فهو تكرار معهما وتقليل ان في  
 المذكور لا يتعين فيه التقليل باللقب  
 بل الظاهر منه انه تقليل بكونه فردا  
 من افراد ما هيته البولة كالاصول  
 فهو تقليل بالوصف لا اللقب **قوله**  
 من كونه مخامرا لا يصح ان يكون بيانا  
 لمسمى المخمر كما يمنع الله ان هو  
 بعصدا لان يقال قوله بخلاف مسماه  
 من كونه مخامرا تقديره بخلاف مسماه  
 فانه له في حرمة المخمر اثرا شيا  
 من كونه مخامرا فيصح صنيفه لان من  
 حينئذ ابتدائية **قوله** اثباتا وتقييما  
 كل منهما مضموب على الطرفين المجازية  
 لا على الحالية والتميز المحول عن  
 المضاف اليه والالم يصح لتقليل الشئ  
 للغير بحرمة الصلاة والصوم اذ



حكم ثابت فان زاد في الكلام ذي الثبوت  
 وذي النفي المعنوي **قوله** لان  
 الباعث على الشيء لا يتأخر عنه فيه  
 بحث اذ الفعل الغائية بواعث على  
 معلولها وهذا وجه معلول له خارجا  
 والمعلول الخارجي متأخر عن علته  
 بالذات وبالزمان كالحيوان بالنسبة  
 الى السرور والذي يحسن مادة الاعمال  
 من امثلة ان يقال المراد بقر له ان لا  
 يكون ثبوتها متأخرا في ثبوت اعتبارها  
 علة يعني ان العلة يجب اعتبار  
 كونها علة عنده وجرد الحكم ولا يجوز  
 تاخير ذلك الاعتبار عن الحكم فتأمل  
**قوله** بناء على تفسيرها بالمعرف  
 هذا هو الحق اذ موقف الشيء يتأخر  
 عنه بالذات وبالزمان كالعالم فانه  
 حادث وعلامة على وجود الصانع  
 الواجب التذمير نعم ان فرض الحكم  
 معروفا لم يجز تأخر المصروف والا لزم  
 تخصيص الحاصل وهو امر العوض  
 بقوله لعلنا لو تأخرت العلة بمعنى  
 الباعث عن الحكم لثبت الحكم  
 بغير باعث وانه محال اللهم الا ان لا

يعني بالعللة الباعث بل الامارة  
 وهو غير المبحث ومع ذلك يلزم تعريف  
 المصروف فان المفروض معرفة الحكم  
 قبل معرفة علته انتهى **قوله** ابطال  
 لها يمنع بانها قد تكون اعم منه  
 فلا يلزم منه ابطاله ابطالها لجواز  
 ثبوتها مع فرع اخر يتحقق به الاعمية  
 كدفع الحاجة المحقق مع وجوب  
 المشاة ومع جوازها وجواز القيمة  
 واذا تأملت وجدة من باب قولهم  
 ليستنبط من النص معنى ليعلم  
 لان وجوب المشاة نفس استنبط  
 منه دفع الحاجة الموجب لتقييم الوهب  
 في واحد من الشاة وبذلك الذي هو  
 جواز كل منهما بخصوصه **قوله** فانه  
 يخرج من المنها هذا الايتاني مع ما  
 قدمه عن القرابي وابن يحيى من  
 ان المنظمة اذا قطع بانتفاء حكمها  
 في صورة يثبت الحكم تطرا للمنظمة  
 بل على قوله الجدليين بانتفاءه فيها  
 لعدم اعتبار المنظمة عند انتفاء حكمها  
**قوله** ولا اختلاف الترجيح مقتضاها  
 ان قولنا التقض والمنع في المثالين



مبنيان على منع العود بالتحصيل  
وفيه نظر لانها هما اولاهما نظر  
الي العموم ومن الجائز انهما يجوزان  
ان العود المذكور ولم يقولوا به ترجيحاً  
لدلالة العموم لانهما بالمنطوق **قوله**  
موجود في الاصل هذا في الحقيقة  
هو القياس المسمى فيما تقدم بمركب  
الاصل كقياس على الباقية على  
على البتة في عدم الزكاة لانه على  
مباح فهذا الوصف على مستتبطة  
معارض من الحقيق لمعارض مناف  
لمقتضاها من نفي الزكاة في الفرع  
موجود ذلك المنا في في الاصل فقط  
وهو كون الحلي في الاصل ما لا يتيم  
وكذا هو المنا في الحقيقة القياس  
المسمى فيما تقدم بمركب الوصف كقياس  
ان تزوجت فلانة فهي طالق على  
فلانة التي تزوجها طالق في عدم  
وقوع الطلاق بعد التزوج لانه لعليق  
للطلاق قبل ملكه فهذا الوصف  
على مستتبطة لمعارضها الحقيق بمعارض  
لمقتضاها موجود في الاصل فقط  
وهو تنجيز الطلاق فهو تكرار مع ما

تقدم

تقدم ولا يرفعوه اختلاف العبارة  
في الموضعين **قوله** ولا في الفرع  
المبادر من هذه العبارة ان المنطوق  
هو عليه ليس لموجود في الاصل  
والموجود في الاصل مثبت لا منقوضاً  
الشئ الى اتمام اللفظ هذا المعنى روي  
بان لا ابنا في داخله على تكونه مع  
ما في حيزها المقدر ذلك لتقدم مثله  
**قوله** المستند اقت لوجود  
وفي الحقيقة المستند الى قياس  
اخر الحكم الثابت بالقياس الاخر  
لا وجود المنا في الذي هو الجامع فيه  
وفائدة وصف وجود المنا في المستند  
بيان السبب في تحقق منافاته للعلم  
المذكور اولاً في مقتضاها يعني ان  
ذات الوصف المنا في الامتافات بينها  
وبين ثبوت حكم العلة فيجوز اجتماعها  
في محل واحد لكن بواسطة استناد  
المنا في الى قياس اخر ملزم من ثبوته  
لمحل ثبوت حكم ذلك القياس له فلا  
يثبت له حكم العلة والاجتماع المتنافيان  
على محل واحد **قوله** لا يثبت يعني الا  
مع ترجيح علة كما قدمه بقوله



والمختار قبول الترجيح **قوله** وإنما  
ضعفوا هذا الشرط خاملاً من  
التضعيف الفاهولة كونه في شروط  
العلّة لا لضعفه في نفسه إذ شرطية  
صححة لئلا يعتار بثبوت الحكم في  
الفرع وقال العضد وقيل ولا يعارض  
في الفرع بأن يثبت فيه علّة أخرى  
توجب خلاف الحكم بالقياس على  
أصل آخر فإن المعارض يبطل اعتباراً  
وهو غير مستقيم فإنه لا يبطل شهادة  
أخرى وهو دال على أن ضعفه هذا  
الشرط ثابت له في نفسه فليتامس  
**قوله** كما تقدم أخذه المتقدم أخذ أنه  
مشرط في الفرع لا في ثبوت الحكم فيه  
كما قال هنا ثم اعلم أن الكلام هنا ليس  
في شروط العلّة كما قال بل في شروط  
الالحاق بها أي بسببها والالحاق بسببها  
هو إثبات الحكم في الفرع بسببها فشرط  
مشرط كما لا يخفى **قوله** بالمتأني  
هو ما يقتضي تقيض الحكم أو ضده  
كما مر **قوله** لأنه قد لا ينافي كما سيأتي  
يعني وكما تقدم في المعارض في الفرع  
وهو ما يقتضي خلاف الحكم **قوله** أنه لا

لا تخالف نصاً أو إجماعاً محمداً كلام  
الشم كغيره أن المراد أن المخالف حكمها  
الثابت هنا في الفرع نصاً أو إجماعاً  
ولا يخفى أن هذا قائم فيه بعد قرب  
المصية في شروط حكم الفرع ولا يقتوم  
القاطع على خلافه وفاقاً ولا خبر  
الواحد عنه الأكثر **قوله** وبزبد  
الاستنباط قيداً فيه أي في الوصف  
منافياً للنص أي لمقتضاه أي حكمه  
ولم يمتثل له هنا ولا في العضد وليكن  
التمثيل له بأن ينص على أن عتق العبد  
الكتاني لا يجزي لكفرة فيمحل بانه  
عتق كافريين بدین فهذا القيد  
ينافي حكم النص المفهوم منه وهو  
أجزاء عتق المومن المفهوم بالمخالفة  
وعدم أجزاء عتق المحوسي المفهوم  
بالموافقة الأولى **قوله** لأن النص مقدم  
على ظاهره من جهة التقليل وإن النص  
الرخ وعبارة العضد وقيل إن كانت  
الزيادة منافية لحكم الأصل لأنه نسخ  
له فهو ما يكر على أصله بالابطال  
**قوله** وإنما يتخذ أي الإطلاق  
ولهذا الحصر ممنوع قال العضد ويشترط



في المستنبطة خاصة ان لا تتضمن  
 زيادة على النص اي حكما في الاصل  
 غير ما اثبتته النص لانها انما تعلم  
 مما اثبت فيه مثاله لا يتبعوا الطعام  
 بالطعام الا سوا بسوا فتعليل الحرمة  
 بانه ربا فيما يوزن كالنقدين فيلزم  
 التقابل مع ان النص لم يتقرر له  
 انتهى **قوله** التقديتاي تغذية الحكم  
 من الاصل الي الفرع المحققة للقياس  
 اذ هو حمل معلوم على معلوم في حكمه  
 لمساواته له في علته وهذا الحمل نفس  
 التقديت فتكون التقديت محققة للقياس  
 اذ هي نفس ما هيته فان قيل  
 اذا كانت التقديت محققة له فكيف  
 ما هيته والقياس هو الدليل فان  
 الدلول قلنا الدلول بثبوت الحكم لا اثباته  
 وهذا التحمل الخارج عن حد المعقول  
 اخرج اليه تعريف القياس بالحمل  
 المذكور اما من عرفه لمساواته وان فرع  
 الاصل في علة حكمه فلا حاجة الي  
 هذا التحمل اذ قوله التقديت محققة  
 للقياس غير صحيح **قوله** في كون  
 الملك مقدرا اي لا مغللا به للاتفاق

عليه

عليه بين القتر **قوله** الي انه لا مقدر  
 يعقل به يعني لان قوله لا يجوز التعليل  
 به من الية موضوعات التعليل  
 المتعلق بالمقدور وهي صادقة بسبب  
 موضوعات الصادق بسبب متعلقة  
**قوله** فينتفي الحقائق لان الحقائق  
 به ليستلزم التعليل بدو في اللازم  
 ليستلزم في الملزوم **قوله** كما  
 قصده المص لان شرط في الحقائق  
 بالعلية ان لا تكون مقدرة والشرط  
 يلزم من عدم عدم الشرط فيلزم  
 من ثبوت المقدور عدم الحقائق وهو  
 المطلوب **قوله** بان يكون الخ كون  
 الدليل قطعي العت لا يتسبب عند القطع  
 بعد لوله لان قطعي العت ظني الدلالة  
**قوله** وبحكم الاصل عطفه على ذلك  
 اشارت الي ان المملوق قد يوجب  
 في الفرع وعطفه على حكم الاصل بان  
 يقول ولا يشترط القطع بحكم الاصل  
 ولا بوجوده فان الفرع كان اخضر  
 لا يستقينا عن التفسير بالقطع  
 نائيا **قوله** وصف صالح الخ صادق  
 على كل من وصفه اصل القياس المركب



الاصل فقدم اية غير مقبولة عند غير  
 الحد لبيان فقوله هنا مبني على  
 التقليل لقلتين ينافيه فتأمل وقد  
 يجاب بان قوله او لا غير مقبول اي  
 على الخصم وال كلام هنا في تحقيق  
 المعارض **قوله** وكل منهما لعل  
 هذا مبني على اشتراط انتفاء المارض  
 واما على عدمه فيجوز ان يكون كل  
 منهما عند **قوله** مناسبا او تشريفا  
 المناسب ما خور من المناسبة وهي  
 تعيين العلة في الاصل بحجج ابد المناسبة  
 بينها وبين الحكم من ذات الاصل لا بغيره  
 ولا غير والعشبة قال العوض حقيقة  
 التشبيه ان الوصف اما ان **قوله**  
 مناسبة بالنظر اليه اولا والاوان  
 المناسب والثاني اما ان يكون ممثلا  
 اعتبره الشارع في بعض الاحكام والفتن  
 العدا اولا والاوان التشبيه والثاني في الطرد  
 ثم قال مثال التشبيه ان يقال في ازالة  
 الخنث في طهارة تراه للصلاة  
 فيشعرين انما لطهارة الحدث فان  
 المناسبة بين كونها طهارة مشرارة  
 للصلاة وبين تعيين الما غير ظاهرة

ولكن

ولكن اذا اجمعت اوصاف منها  
 ما اعتبره الشارع ومنها ما لم يعتبره  
 كان الفاء ما لم يعتبره وخلوه عن  
 المصلحة بخلاف ما اعتبره اقرب فيتم  
 انه مناسبا وان لم يصلح وقد  
 اعتبرها حيث اعتبرها كذلك فاعتبار  
 الشارع للطهارة بالماء وهو الوضوء  
 في مس المصحف وفي الصلاة وفي  
 الطواف يروى مناسبا فيصدق  
 عليه حد التشبيه انتهى واذا تأملت  
 ما ذكرناه ظهر لك ان الصواب في  
 قوله التمس بان كان مناسبا ان يقول  
 مناسبة اذ الدليل هو المناسبة  
 لا المناسب الذي هو الوصف المحكوم  
 له بالعلة **قوله** منابط الاصل  
 والفرع اي منابط الحكمة في الاصل  
 والفرع والمادة بالمنابط العلة  
 المشار اليها اول المبحث بقوله ومن  
 مشروط بها ان تكون وصفا منابطا  
 لحكمة الخ لكن سيذكر ان خصوص  
 الاصل عند المعارض معتبر في منابط  
 حكمت فلا يكون المنابط فيهما ممثلا  
**قوله** كان انتفا الحكم حينئذ لا انتفاء



المستلزم لهذا اللازم ما رايتنا مقتضى  
لا جوان كما فرض فليتامل **قوله** لا  
فرض ان قيل الجمهور يجوزون تعجيل  
الحكم بعلمتين فالكثير منها هذا النفع قلت  
لان استناد الحكم الي مقتضيه فاستقام  
انتفاءه الي انتفاءه اولي منه الي  
انتفاء شرطه او وجوده مانعه **قوله**  
لجواز دليلين هذا الجواز ان كان مستقته  
الفايلين بعدم المزور فقد هدمه  
المص حيث قال والصحيح القطع  
بامتناع عقلا فبناء للزوم ههنا  
عليه بنا على غير اساس فليتامل **قوله**  
لتشويش القضية للفكر قد مر ان  
العلة وصف صوابا بط الحكمة لا نفس  
الحكمة فاما مطابقة له ان العلة القضية  
لا لتشويش وسياقي في الايمان ان  
هتد ذكر وصف في الحكم لو لم يكن  
لتعليقه لان بعيدا كهدا الحديث فما  
هنا لا يطابقه **قوله** وفيما عطفه  
اخر الاشارة الي ما ذكرنا في في  
العطف دون المعطوف فلو قال في  
عطفه بالغا اشارة الي ان المعطوف  
كان اصح معني لا ان يجاب ان فيهما

عدم  
9

عطف

عطفه بالغا ان حيث انه معطوف  
بهما اشارة **قوله** بخلاف ما عطفه  
بالواو وان اراد فانه لا اشارة فيه  
الي ذلك فمستلزم وان اراد فانه ليس  
دون ما قبله كما هو الاعتبار فقد  
ينتقض بقوله والظاهر فانه معطوف  
بالواو وهو دون ما قبله من المزعج  
**قوله** والظاهر عطف على المزعج  
فموقوف قسم له وقسم من النفس فالمراد  
بالنفس هنا مطلق اللفظ **قوله**  
في الحكم فقط السر فيه ان الراوي  
انما يحكي بالغا ما كان في الوجود اولا  
فاولا تكون الفا للترتيب والفقيه  
فمدرجها في كلامه لا يكون الا  
متاخرا عما قبلها والوصف المرتب  
عليه الحكم سابق في الوجود على  
الحكم فلا يكون مدرجها الا الحكم  
لا الوصف واما الشارع فانه ليس  
بحاكم لما في الوجود بل منشئ للحكم  
ولا مانع من انشا الحكم ثم بيان علته  
كعكسه **قوله** انما في ذلك اي في  
كلام الراوي الفقيه في الوصف فقط  
اي دون الحكم بخلافه في كلام الشارع



فانها فيه قد تكون في الحكم كما في  
 فاقطعوا لانها صيغة ايجاب **قوله**  
 يحكي ما كان في الوجود اي الحسي  
 يعني والذي في الوجود هو المحسوس  
 لا الحكم اذ هو صفة لله تعالى **قوله**  
 الذي يترتب عليه الحكم يعني بل الوصف  
 الذي يتصل به الحكم **قوله**  
 التي هي بمعنى العلية حوله هذا الكلام  
 الجمع بين اصطلاح العربي والاصول  
 فان القائل عند علماء العربية السببية  
 والاصوليون عدوها من مفسدات  
 العلة فبين ان السببية بمعنى العلية  
 فلا اختلاف في المعنى **قوله**  
 لانه لم يذكر الاصوليون قد بقيت  
 عدم ذكره من الظاهر صواب لان  
 الظاهر كما هو محال دلالة ظنية  
 اي راجحة بطريق الرضخ كالاسم  
 او العرف كالفاظ بانه يكون موقفا  
 لذلك المعنى الراجح لغة وعرفا  
 ومحتملا لارادة الرجوع مجازا وما  
 ذكره بقوله ومنه ليس كذلك فان  
 كلام من الحروف والاسماء المذكورة  
 موضوع لمعنى غير العلية واستعماله

فيها انما هو بقدرينة **قوله** اي لو لم  
 تكن ذلك من حيث انما كان قولهم  
 لو لم يكن الوصف للتقليل فهو موهوم  
 ان وجود الوصف هو لوله للتقليل  
 به يعني ان جعله علته هو العلة في  
 وجوده وذلك فاسد باعتبار التمسك في  
 الكلام معنى التمييز المحول عن اسم  
 يكون وهو اقتران الوصف بالحكم  
 فكان قولهم ذلك اصله لو لم يكن  
 اقتران ذلك الوصف بالحكم للتقليل  
 وهذا معنى صحيح ثم هذا التفسير  
 لا يخلو عن فساد وذلك ان قوله  
 لو لم يكن ذلك ان كان معناه لو لم  
 يكن الوصف الملعوظ او نظيره من  
 حيث اقترانه بالحكم او نظيره لتقليل  
 الحكم او نظيره كان موديا لمعنى ما  
 قلنا لكن فيه اثبات الاقتران  
 للوصف التظير بالحكم التظير وذلك  
 بعيد يا بابه اللفظ والمعنى وان كان  
 معناه لو لم يكن الوصف الملعوظ  
 من حيث اقترانه بالحكم لتقليل  
 الحكم كان فيه اخلافا لبعض معنى  
 ما قبله فكان عليه ان يكمل بقوله



اول تغليب نظيره بتطيره والاعتبار  
من كلام الله هو الاول ومبناه على  
ان قول العم اقتران الوصف للفظ  
معناه اول نظيره **قوله** والاختلاف  
لهذا اللام تقع في جواب ان الشرطية  
في كلام المصنفين كثيرا سهوا وتوها  
انها في جواب لو ثم لشمسية قوله  
واقعت سوا الا نظر الان المقصود  
منه السؤال عما يجب عليه وان لم  
يكن جوابا بحسب الصورة **قوله**  
فنفذ الداعي الي هذا التقدير  
تحقق الاقتران بين الوصف والحكم  
في كلام واحد اذا اقتران بينهما في  
كلامين غير معقول لكن الواقع في القصد  
ان واقعت بزيادة ان الشرطية **قوله**  
في الحكم اي معده وفي صريحه عبارة  
العقد ويحتمل قوله في الحكم اي في  
متعلقه **قوله** لو لم يكن علت لم يبرز  
هنا ضمير يكن لان الجملة صفة لوصفها  
فهي جارية عما هو صفة له بخلاف  
قوله ساقا لمواو نظيره لان الجملة  
هناك صفة لحكم فهي جارية على غير  
ما هي صفة له فلذلك ابرزه على ان

183 هو ايضا يحتمل ان يكون تا كيدا  
للمستتر ليصح عطف تطيره عليه  
**قوله** والاختلاف ذكره عليه منع ظاهر  
لامكان ان يكون ذكره لافادة محال  
الحكم والعللة غيره كتشويليش الفكر  
كأثر **قوله** بهما اثنين الصفتين هما  
مفهوم الفرس والرجل لا اسما هما  
اذ هما العيان لا مدخل للتشبيه بهما  
في الحكمين ثم لا يخفى ان كلامهما ليس  
عللة لما ذكره بل العلة القتال **قوله**  
بين عدم الارث المذكور فبعد ايما الي  
ان الضمير في ذكرهما او احدهما  
للحكمين لا للوصفين وان كان هو  
هو الواقع في عبارة العضد قال امثا  
بالصفة فاما ذكر الوصفين مثل للرجل  
سهم وللفرس سهمان واما مع ذكر  
احدهما فقط مثل القاتل لا يرث فانه  
لم يتقرر لغير القاتل وارثه انتهى **قوله**  
بصفة القتل لم يقل هنا بهما تبين  
الصفتين القتل المذكور وعنده  
اذا عده ليسى على الارث بل علة  
النسب او السبب **قوله** اي فاذا ظهر  
بيان لا اعتبار المفهوم وان التفسير



به لا يضري بثبوته لكن لقد بره  
 الشرط بخبره عن الفاية الى التفريق  
 بالشرط **قوله** لجواز كون الوصف اعم  
 الصواب ان يقول كون الحكم اعم اي من  
 الوصف لان الحكم لازم للعلة واللازم  
 انما يستلزمه ملزومه اذا كان اللازم  
 مساوياً له او اخص لا اعم قال العضد  
 في ترجيح هذا المذهب الاصح والثالث  
 مبني على ان اثباته مستلزم الشيء  
 يقتضي اثباته والعلة كالحل تستلزم  
 المعلول كالصحة فيكون بمثابة المذكور  
 فيتحقق الاقتران واللازم حيث  
 ليس اثباته اثباتا ملزومه بخلاف  
 ذلك انتهى قال التفتازاني في  
 حاشيته قوله بخلاف ذلك اي لا يقتضي  
 اثبات الملزوم فلا يكون الملزوم  
 في حكم المذكور فلا يتحقق الاقتران  
 انتهى **قوله** ولا يشترط قد يقال  
 هذا مفارضة لما سبق في شروط  
 العلة من انه يشترط في الخلق  
 بها اثباتا لها على حكمة تبعث  
 المكلف على الامتنان وتصلح شاهدا  
 لانا طاعة الحكم والمناسب هو كما قال

ابن الحاجب والعضد وصف ظاهر  
 منضبط يحصل عقلا من ترتب الحكم  
 عليه ما يصلح ان يكون مقصودا ه  
 للعقلا فليتما مل **قوله** لانه اي لان  
 استخراج المناسبات ابداما ينط به  
 الحكم وفيه شيء لان ابداما ينط  
 به الحكم هو ابداء المناسبات المتحقق  
 به استخراج المناسبات كما افاده  
 بان يستخرج **قوله** كالاسكار مثال  
 للمحقق لا استخراج المناط **قوله**  
 كانهما قيد في التسمية اي لتسمية  
 القيد المذكور بتخريج المناط لا قيد  
 في ماهيته المسماة به **قوله** يجب  
 الواقع يعني ان المرجح للتعيين هذا  
 القيدان تخريج المناط اسم في الواقع  
 للتعيين المذكور مع السلامة للتعيين  
 مطلقا وليس موجب ذلك امر عقليا  
 تتفق التسمية عند انتفائه عقلا  
 وحيث فيكون المراد بهذا القيد  
 الاحتراز عن التعيين الذي ليس  
 معه سلامة فانه لا يسمى بهذا  
 الاسم وليس قوله هنا بحسب الواقع  
 مراد اياه ما يراد بقوله في بعض قنود



الحدود لهذا القيد لبيان الواقع فان  
المادة بقوله هذه اذ لا يمتنع للاحتراز  
اذ لم يوجد شيء منتف عن القيد صادقة  
عليه ما قبله حتى يحتراز عند ورا  
الشم بالتوجيه المذكور صحة تخصيص  
تخرج المناط بهذا القيد يعني اذا  
كان قيداً في التسمية بتخرج المناط  
لم يلزم ذكره مع غيره اذ لم يقصد  
في غيره بيان قنوة التسمية به  
والاظهر ان المادة بحسب الواقع انه  
لم يوجد تعيين العلة بايداً مناسبت  
في الواقع بدون السلاطة حتى يحتراز  
عنه بهذا القيد بل لم يوجد في الواقع  
الامور هنا ونرى بيان لبيان الواقع  
**قوله** والا فكل مسلك يفهم منه ان  
تخرج المناط مسلك وعند المصم  
المسلك هو المناسبة لا تخرج المناط  
**قوله** من يدان على ابن الحاجب في الحد  
لو قال من يدان على ابن الحاجب كان  
اخص واظهر **قوله** لكنه اخذ عبارة  
المناسبة والاحالة وتنبى تخرج  
المناط وهو تعيين العلة بحسب ايد  
المناسبة من ذاة لا ينص ولا غير

التي

انتهى فقوله هنا حد يد المناسبتة بيني  
على ان قوله ابن الحاجب هو راجع  
الى المناسبتة لا الى تخرج المناط  
**قوله** وما صنفه المصم اقول يعني ان  
المناسبتة والاحالة هما معنيان قليلان  
بالوصف المناسب وهو الملازمة  
والموافقة فلا يناسبها التسمية  
بتخرج المناط ولا التعريف بتعيين  
العللة اذ التخرج والتعيين فعلان  
وقد يدفع ذلك بان المناسبتة بالمعنى  
المذكور ليست من المسالك الاصطلاحية  
فلا يصلح عدّها منها والاصطلاحية  
هو التعيين المذكور فلا يعدي في  
التسمية والتعريف بما ذكر **قوله** بعدم  
ما سواه متعلق باستقرار محذوف  
وقوله بالسبب متعلق بتحقق والمعنى  
ان استقلال الوصف بالعلية الثابت  
بعدم ما سواه انما تحقق بالسبب  
**قوله** لا بقوله المستدل ان قلت  
التحقق انما هو بالسبب والسبب في  
قيد قوله المستدل بحث ايضاً في  
التحقيق اذ الكافي في الكافي في الشيء  
كافي في الشيء قلت قوله المستدل لا يكر

المر

فيكون



في السبيل بل في حصر الاوصاف في  
 الاصل فقط كما مر **قول** المناخود  
 من المناسبة المتقدمة يوجب من  
 ذلك ومن تعريف المناسب ان  
 المناسبة المتقدمة الملازمة اي الموافقة  
**قول** كما يقال الخ يعني يصح اثبات  
 المناسبة بين تشيئين لان جمعها  
 وضمها مناسب اي موافق لفعل  
 العقل في ضم الاشياء المتشابهة  
 والخاص **قال** يصح ان يقال الشيان  
 متناسيان لان جمعها مناسب لفعل  
 العقل وعليه فالصواب في تعريف  
 المناسب ان يقال المناسب الملازم  
 ضمه للحكم لا فعال العقل لان فعل  
 العقل الملازم الضم لا المضموم  
 الذي هو الوصف وكذلك قول الله  
 فمناسبة الوصف الخ صواب ان يقول  
 فمناسبة الوصف للحكم بمعنى  
 ان جمعه معه موافق لقاعدة العقل  
 الخ هذا وان موافقة الضم للمضم  
 ليس هي معنى مناسبة المضمومين بكل  
 فاشته عنها كما يشهد به التام  
 الصادق **قول** من ترتيب الحكم

المراد بالحكم فيه وفي قوله من شرعية  
 ذلك الحكم هو المحكوم به من حيث  
 انه محكوم به كي يطابق ذلك التمثيل  
 فيما سيأتي للحكم الم شروع بالبيع  
 والقصاص ومعني ترتيب المحكوم به  
 على الوصف المناسب في البيع مثلا  
 ان الحاجة الى التفاوض مثلا وهو  
 الوصف المناسب ترتب عليه البيع  
 من حيث انه محكوم عليه بالاتباع حتى  
 يحصل الملك الذي هو مقصود من  
 ان شروع ذلك البيع وفي القصاص  
 ان القتل العمد العداوة وهو الوصف  
 المناسب ترتب القصاص من حيث  
 انه محكوم بوجوبه ليحصل المقصود من  
 ذلك القصاص وهو الانتصار وهو كذا  
**قول** للتوالد اي بالاضافة للتوالد  
 فاللام ليست لتقليل وقوله جواز  
 لتقليل بالتألف والرابع سماها  
 علته وان كانت العلة هي المناسب  
 نظر لانه المقصود بالتقليل هو ذلك  
 المقصود **قول** كجواز القصر هذا  
 لتقدير ما قبله في الاعتبار لاجل  
 المحصول في الجملة والافعال المتفق

عليه

شرع



فيه على السواء أو الرخاء أو الفقر  
من تشريع الحكم وهذا المتبقي فيه  
قطعا هو حكمة المظنة لا المقصود  
من تشريع الحكم اذ هو التحقيق وهو  
حاصل **قوله** والاصح لا يقترب  
تقدم في شروط العلة ان الحكمة  
اذا قطع بانتقالها في موقوف فقال  
الفتراي ومحمد بن يحيى يثبت الحكم  
للمظنة وقال الجدل يعرف لا يثبت اذ لا  
علاقة بالمظنة عند تحقق المانة  
فانظر مع تصحيح عدم الاعتبار  
هنا وقد يجاب بان هذا في القطع  
بانتقال المقصود من ترتيب الحكم على  
النسب وذلك في القطع بانتقال الحكم  
عن مظنتها **قوله** لحقوق نسب  
المشترقة اوضح منه ان يقال كل حق  
نسب المشترقي بولد المفترقة ثم  
اعلم ان الحكم الذي لا يقيد فيه في  
هذا المثال هو التزوج لا الحقوق  
فاللحوق هو المقصود من الحكم اي  
المكوم به لكن الذي يقتضيه كلام  
المشتر ان المراد بالحكم في قوله حتي  
يثبت فيه الحكم وما يترتب عليه

هو الحكم المترتب على المناسبات والتزوج  
وما يترتب عليه هو الحقوق مثلا  
ونز قوله اي الحكم الذي لا يقيد فيه هو  
نفس المترتب على الحكم اي بشرته  
كل حق النسب وبذلك عليه قوله اخرا  
خلاف لحوق النسب **قوله** حتي يثبت  
الحقوق وقوله فلا لحوق إشارة الى  
انه هو محل الخلاف دون التزوج الذي  
هو الحكم فانه متفق عليه وان العلة  
اخرى عند غير المتقيد **قوله** والمناسبات  
المراد به هنا الخامس من ترتيب الحكم  
على الوصف الظاهر المتقدم لا الوصف  
المذكور الذي هو حقيق المناسبات **قوله**  
اي حد الفروق الامانة فيه بيانية  
لا غيرها اذ لا يشترط الوصول الى  
نهاية الفروق **قوله** كحفظ الدين يعني  
ان حاجة كل احد الى حفظ دينه تصل  
الى حد الفروق لكن في ادخال الكاف  
عليه المشعر بعدم الاختصاص فيه وفيما  
بعد نظر لاخصار الضروري فيها  
لكن سيذكر الشيء في قوله انفا وقد  
يكون الخافي ضروريا ان ملك العقدة  
لترسية الطفل لغوث بغوانة لولم



لتشرع المجازة حفظ لنفس الطفل  
 فالضروري اما اصلي لحفظ ماله  
 الخمسة او الستة واما غرضي وهو الذي  
 يغترب لغوارة احد ملوك المذكورات والغاية  
 منذ رجاء تحت حد الضروري المذكور  
 في المشرح وعليه فادخال الكاف من  
 الخمسين بكان **قوله** المستثرون على  
 حد القذف في كل من الامثلة مناسبة  
 هو العلة وحكم اي محكوم به مرتب عليه  
 ومقصود التشريع من تشريع ذلك  
 الحكم اي المحكوم به في المثال الاول  
 مثلا المناسب افساد الدين والحكم  
 القتل والمقصود من تشريع حفظ  
 الدين وعلى هذا القياس في الباقي  
**قوله** كذا قليل المسكر هذا المثال  
 المناسب فيه ما يكون القليل يدعو  
 الى الكثير المفسد والحكم الحد المتب  
 عليه والمقصود من تشريع الحد المقط  
 من الادعاء الى المفسد وهذا المقط مكل  
 لحفظ العقل اي موكل له ومبايع فيه  
 بسميه وقد اشار الله الى المناسب  
 بقوله فان قليله والي المقصود بقلوله  
 فيولغ في حفظه بالمتبع من القليل

والح

والحد عليه فجعل العيا لفتة مسببة عن  
 الحد وما عطف عليه **قوله** ولا يصح  
 زاد الله لهذا القيد ليصح كون الضروري  
 في الاصطلاح قسما للحاجي الذي هو  
 لفتة اعم منه اذ هو يحتاج اليه مطلقا  
**قوله** كمال البيع ينبغي ان يقال كماله  
 الملك اذ هو الحاجي فيطابق قوله ومكل  
 الحاجي **قوله** غير معارض القواعد  
 مقتضى صنيع الله ان غير معارض  
 خبر عن التمسك بالمعارض خبران  
 مقطوف وقد مر قسمان اشار الى ان  
 غير معارض القواعد والمعارض وقعا  
 موضع قسمان وهو الخبر به فاعراب  
 غير المعارض والمعارض مع وجود قسمان  
 بدل او عطف بيان ويحتمل كونها خبر  
 مبتدأ محذوف هذا كله بالنسبة الى  
 النصريح بقسمان واما مع عدمه  
 كما في المتن فهما خبران كما لا يخفى والذي  
 يظهر من صنيع المصنف ان كلا منهما لفتة  
 لما قبله والخبر قوله كماله ولا كتابة  
 وصحي وقوع غير معارض القواعد  
 لغت للتمسك ان ال فيد للجنس  
 فتأمل **قوله** فانه غير محتاج اليه



ظاهراً وكذا قوله فإنها غير محتاج إليها  
 ان المثال في كل منهما للمقصد الحسن  
 لغرضه بخلاف ما قبلهما كما أشار إليه  
 بقوله في المشرع قد يقال ايضاً  
 انها على أسلوب ما قبلها بان يقال  
 شرع كل من سلب الاهلية والكتابة  
 لنقص الرقي عن المصيب المكرم  
 والتوسل اليه فكذلك الرقعة من الرق  
 ليحصل الجري على ما ألف من محاسن  
 العادات فالمناسب للنقص والتوسل  
 والحكم اي الحكوم به المترتب على ذلك  
 هو السلب والكتابة والمقصد الحاصل  
 هو الجري على ما ألف من محاسن العادات  
 ويشهد له قول العضد في المثال الاول  
 لكنه اي العبد سلب ذلك اي الاهلية  
 لنقصه عن المناسب للشرقة ليكون  
 الجري على ما ألف من محاسن العادات  
 ان يعتبر في المناسب المناسبة التي  
 وعليه فغائبة الحكم على السلب والكتابة  
 بالاحتسبان ان شرعها يفيد الجري  
 على المستحسن فيكون الجري بنفسه  
 حسناً وانما علم **قوله** ان اعتبر بنفس  
 او اجماع ليشكل بان المناسب ما حوز

من المناسبة وقد عرفوها بانها تعين  
 العلة بحجج ابداء المناسبة من ذاتها  
 لا بنص ولا غيره فكيف يتقسم الكتاب  
 الى معتبر بنص او اجماع والى غيره  
 وقد يقال المناسب المتقسم اعم من  
 المناسبة الماخوذة بما ذكر **قوله**  
 بترتيب الحكم على وفقه اي ان اعتبار  
 المجتهد عين الوصف في عين الحكم حاصل  
 من ترتيب الشارع الحكم على وفق  
 الوصف اي مستفاد منه **قوله**  
 حيث ثبت هو لتفسير للترتيب قال  
 العضد اما المعتبر فاما ان يثبت اعتبار  
 بنص او اجماع او لا بل بترتيب الحكم  
 على وفقه وهو ثبوت الحكم معه في  
 الحل ومن هذا يعلم ان الترتيب مثبت  
 للاعتبار لا انه محقق لما هيته كما  
 يفهمه كلام الشافعي **قوله** ولو كان الاعتبار  
 بالترتيب الصواب ولو كان الترتيب  
 باسقاط الاعتبار لان اعتبار العين  
 في العين ثابت بالترتيب وهو ثابت  
 باعتبار الجنس في الجنس مثلاً وكان  
 الداعي الى ما ارتكب الشافعي ما ياروح  
 من قوله في ولاية النكاح للمنفق حيث



ثبتت معه انه فهدان المراد بقوله  
 بل بترتيب هو ان اعتبار المجتهد العيني  
 في العين خاص بل بترتيب العيني  
 على وفق العيني اي متصور ومحقق  
 به وليس كذلك بل المراد ان ترتيب  
 التشريع الحكم على وفق الوصف  
 دليل مثبت لا اعتبار العيني في العيني  
 كما يشهد له قوله المتن وان لم يعتبر  
 بهما بل بترتيب فتأمل **قوله** فاستأ  
 اي اقتسام الاعتبار بالترتيب دليل  
 قوله في الامثلة الثلاثة اي اعتبار  
 لا اقتسام الملايم والالفاظ في الامثلة  
 اي المناسب المعتبر **قوله** حيث اعتبر  
 في القتل بحدد الاحسن ان يقول  
 حيث اعتبر في القصاص بالقتل بحدد  
 لمطابقة قوله وقد اعتبر جسد في  
 جسد القصاص **قوله** فان حاله  
 يناسب حاله هو المناسب والتكفير  
 ابتداء بالصوم هو الحكم **قوله** ولم  
 يوافق له من هذه ان كاد تدل على ان  
 خبرها مثبت في اذا كانت مثبتة وهو  
 قوله مشتهر بين النخاة وان كان الحقيق  
 عند جماعة انها لا تدل على نفي ولا

اثبات

اثباته **قوله** للقطع بالقول به اي  
 للاتفاق على القول به لا اصل القول  
 به اي لا مطلق القول به الصادق  
 بالقول به مع مخالفة غير القائل فيه  
**قوله** فجعلها منه اي جعل القرائي  
 المصلحة المذكورة من الرسل مع  
 القطع اي الاتفاق لقبولها على قوله  
 المصلحة المذكورة وان كانت من  
 الرسل والمقصود من قوله فجعلها من  
 بيان ان القرائي في اشتراط المذكور  
 مخالف للمص في قوله وليس منه مصلحة  
 وان المص ساق قوله واشترطها  
 مساق الخلاف لما قدمه بقوله وليس  
 منه **قوله** فيجوز ربه لم لقطع با في  
 الامت فيه بحث وذلك ان با في الامت  
 قبل حصول الرمي ليسوا كل الامت  
 حتى يكون حفظهم كليا اي متعلقا  
 بكل الامت واذا لم يكن حفظ البالي  
 كليا قبل الرمي لم يجوز الرمي اذا لم يجر  
 انما هي المصلحة الكلية والانه  
 ان المصلحة الكلية في المثال هي  
 اندفاع الاستيصال فانه كليا لتعلقه  
 بالاستيصال الذي هو قتل كل الامت



فيكون الاستصحاب كلياً فالمتعلق به  
 كل اذا المتعلق بالكل كلي بخلاف دفع  
 غرق من في السفينة فانه ليس كلياً  
 اذ هو متعلق بغرق السفينة وهو  
 ليس بكل قال العضد مثاله ان  
 يتترس الكافر بشاري المسلمين  
 اذا علم انهم ان لم يرموهم استصاخوا  
 المسلمين المتترسين بهم وغيرهم  
 وان رموا اندفع قطعاً انتهى **قوله** ما يسمي  
 بالشبه المسلك المسمى بالشبه هو  
 كون الوصف شبيهاً اي ليس مناسباً  
 بالذات وهو ما اعتبره المتأرخ في  
 بعض الاحكام قال التفتازاني وكيفية  
 كونه اي الشبه بمعنى الوصف من  
 امساك ان الوصف كما انه قد يكون  
 مناسباً فيظن بذلك كونه علته كذلك قد  
 يكون شبيهاً فيفيد ظناً ما بالعلية  
 وقد يثار في افادته الظن فيحتاج  
 اليه اثباته بشي من مسالك العلة  
 الا انه لا يثبت في المناسبات والا  
 لخرج عن كونه شبيهاً الي كونه  
 مناسباً مع ما بينهما من التقابل  
 انتهى **قوله** اي ذوا حوج الي تقدير

ان الشبه الى اوجه الوصف وهو ذو  
 مترتبة لانفس المترتبة **قوله** هو  
 المناسب بالاتباع القياسي بهذا  
 المناسب هو القياسي المسمى بقياس  
 الدلالة وهو الجمع بها يلزم العلة  
**قوله** واعلاه ان قال العضد واعلم  
 ان الشبه يقال بمعنى اخر وهو  
 الوصف الجامع لآخر اذا ترد به الفرع  
 بين اصلين فالاشبه بينهما هو  
 التشبه كالنفسية والكالية والعبد  
 المقتول فانه يتردد بهما بين الحر  
 والعن من وطربا لحر اشبه اذ مشترك  
 له في الاوصاف والاحكام الاخر وحامل  
 تقارن من مناسبين تخرج احدهما  
 وليس من الشبه المقصود في شي  
 او ردناه لنافس الغلط الناشئ من  
 الاشتراك انتهى قال التفتازاني  
 قد اختلفت عباراتهم في تفسير الشبه  
 حتي قال امام الحرمين لا يختص  
 في الشبه عبارة مستمرة في مناعة  
 الحدود فمنهم من فسر بها تردد  
 في الفرع بين اصلين ليشادكها  
 في الجامع الا انه يشترك احدهما



في اوصاف الترفيع في الحاقه  
شبهها كالحاق العبد المقتول بالحروب  
من فسر بها يعرف فيه المناط قطعا  
الا يقتصر في احاد الصور الي تحقيقه  
كما في طلب المثل في جزاء الصيد  
بعد العلم بوجوب المثل وقال القاضي  
هو الجمع بين الاصل والفرع بما لا  
يناسب الحكم لكن ليستلزم المناسبات  
وهو قياس الدلالة فتنبه الشارع  
المحقق يعني العبد على بعض هذه  
المعاني وعلى اشتراك اللفظ وعلى  
ان ما بعد من مسائل العلة غير ذلك  
انتهى فانت تراهما جعل الحاق فرع  
منزلة بين اصلين ليس من التشبه  
الذي كلامنا فيه وتزوي التقاربات  
فجعل تعريف القاضي للتشبه معنى  
اخر غير ما نحن فيه وهو قياس الدلالة  
والمهم قد جعل الاول مما يخفى  
حيث قال واعلاه قياس اخواني  
تعريف التشبه الذي البحث فيه  
وليس كذلك فكيف يصح جعل  
قياس غلبة الاشياء مسلكا للعلية  
اي لعلية العلة في الحكم الثابت به

انه

كيف

فمن

فليتأمل

فليتأمل قوله اكثر من تشبهه بالحر  
فيهما الذي في العبد ان تشبهه  
بالحر فيهما التريبي لانه يشابهه  
في الصفات البدنية والنفسانية  
وفي اثر الاحكام التكليفية قوله  
سواء كان ذلك اي حصول المشابهة  
في الصورت ام في الحكم فتكون الصورة  
او الحكم هو العلة والمساواة واقعة  
فيها ومودي قول الله فيهما لان  
شبهه بالمال اكثر من تشبهه بالحر  
وقوله للتشبه الصوري بينهما ان  
العلة لغرض المشابهة لا ما فيه  
المشابهة ثم مقتضى صنيع المص  
ان الامام يخالف ما تقدم في الاعتبار  
في قياس التشبه وهو كذلك اذا المقتر  
فيه على ما تقدم كما بينه المص  
اولا مشا بهة الوصف للطرد  
والمنا سب بالذات فيما ذكر المعتبر  
في قياس التشبه هو التشبه والفرق  
في التشبه ما ذكر وعلى قول الامام  
المساواة فيما يظن كونه علة  
او مستلزما لها من صورة الطرفين  
او حكمها فليتأمل قوله مقارنته



الحكم للوصف هو اعم من الدوران اذ لم  
يشتترط في الطرد كلية المقاربات  
ثبوتها ولا عداها كما اشتترطت فيهما في  
الدوران **فلهذا** قياس المعنى احي  
الوصف المشتغل على حكمة وملك المناسب  
**فلهذا** عن العلة اي منصوصة  
كانت او مستتبطة لوجود مانع او انتفا  
بشرط ام لا بدليل التقاضيل الالته  
وهو مشترك في المنصوصة اذ القدر  
فيها يذلل رد للنص الا ان يقال التخلف  
في صورتها نسخ للعلية وقيدها شكك  
من وجه اخر وهو ان القدر اعم من  
ان يرد على جميع الاقوال التي في العلة  
وفي ذلك تخطية الاجماع على ان العلة  
احدها الا على القول بجواز احداث قول  
ثالث اذا اجمع على قولين مثلا **فلهذا**  
لان دليلها اي دليل عليتها في محل  
اقتزان الحكم بها في محل معين ذلك المحل  
وقد نأيد ذلك لعدم دفع الجواب الاتي  
ولموان اقتزان الحكم بها في محل معين  
لا يدل على العلية في ذلك المحل فقط بل  
عليها في جميع المحال **فلهذا** الا ان  
يرد ان قبيد اشكال لان العرايا رخصة

باجماع

باجماع والرخصة ما شرع لعذر مع  
قيام المانع منه لولا العذر والمانع  
ليس الا العلة فهو اجماع على ان قيام  
العلة بدون الحكم في محل العذر لا يمنع  
عليتها في غيره ثم قوله وهو بيع الرب  
او العنب يثبت في ان يزداد فيه الموهوب  
للمواهب والا قوله اي وان لم يكن  
التخلف لاحد الثلاثة ولم تكن العلة  
منصوصة بما ذكره بل كان التخلف لغيرها  
وكانت العلة مستتبطة او منصوصة  
بما يقتل التاويل فان **فلهذا**  
هو لازم قوله ان قد يقال فرق بين  
العيارتين اذ عيارت الامدي لازمة  
ان تخلف الحكم عن المنصوصة بما ذكر  
لا يمكن اذ التخلف لو فرض فاما بظني  
ولا يمكن لعدم معارضة للعطية واما  
لنظري ولا يمكن وجوده لاستلزامه  
تعارض قطعيين وعياره المقتضى  
ان التخلف المذكور يوجد ولا يقدح  
ثم اعلم ان في كلام الامدي المنقول  
اشكالا لان ما لا يقتل التاويل هو  
النص في مدلوله بان يدل على  
ولا يحتمل غير ذلك لا يستلزم ان

قوله



يكون قطعي المتيقن بل يجوز ان يكون  
 ظاهري فيجوز ان يعارضه ظاهري مثله  
 لتعادلهما وقطعي منتا ودلالة لان  
 التعارض المتماثل يستحيل بين قطعيين  
 منتا ودلالة او قطعيين عقليين  
 فليتامل **قول** خلافا لابن الحاجب  
 ان قال العضد في تقرير كلام ابن الحاجب  
 قال البر الحسني النقض المتماثل مع  
 وجود مانع او عدم شرط فيكون يقضيه  
 وهو عدم المانع ووجود الشرط  
 جزامن العلة لان المستلزم هو العلة  
 مع ذلك فلا يكون الاولي تهما العلة  
 فتتقدح عليتها بقوله والجواب لا يلزم  
 من كونه لا بد منه ان يكون جزاء العلة  
 اذا اراد بالعلة الباعث وليس ذلك  
 بباعث وعلى هذا فيرجع التزاع  
 لقطعي مبنيا على تفسير العلة فان فسرت  
 بالباعث على الحكم جاز وان فسرت  
 بما يستلزم وجوده وجود الحكم لم  
 يجز ان ياتي ولا يخفى على متأمل ان قوله  
 وعلى هذا اي الجواب فيرجع التزاع  
 معناه التزاع مع اليقين في منع  
 النقض وعدمه المبنيان على لزوم

كون

كون الشرط وعدم المانع جزامن  
 العلة وهو خلاف ما فرض اولنا  
 وان كون الخلاف المذكور لقطعي مرتب  
 على الجواب المذكور لا مطلقا فتأمل  
**قول** المتماثل في تخلف العلة عن  
 الحكم فيه بحث اذ يتأني في عكسه  
 ان تعليل الحكم بعلة من مود الي تخلفه  
 اي عدم وجوده عن احدهما عند  
 اجتماعهما سواء قلنا العلة موثرة  
 في الحكم لئلا يجتمع موثران على موثر  
 واحد او معروفة له لان المعرفة الخاصة  
 بعامة ان حصلت لنفسها باخرى  
 لزم اجتماع الموثرين على اثر واحد  
 او مشتملها لزم تخصيص الخاص  
 واذا ثبت التخلّف عن احدهما اي  
 عدم استناده اليها فان كان قادحا  
 منع التقدير المودي اليه والا فلا وج  
 فالعلة معناها الصالح للتقريف  
**قول** فيحصل اي الاخراج ان قدح  
 فيه نظرا لان الاخراج ايضا هو بسبب  
 ملاحظة المفسدة الحاصلة من ترتيب  
 الحكم على المناسب اذا المصلحة  
 مع وجود مفسدة مثلها او ارجح



كالعدم فحصول الاغترام مع وجود  
 المفسدة لو جود الحكم الذي هو عدم  
 التخلّف اظهر من عدم المفسدة  
 لعدم الحكم الذي هو التخلّف فليست  
**قوله** لو جود المانع في نظر  
 اذ المانع المانع المفسدة وهي ان التوجّد  
 بوجود الحكم فليست مع عدم موجود  
 وجودها على لا انتفاءه حتى يكون  
 من انتفاء الحكم لو جود مانعه بل من  
 انتفاء الحكم لا انتفاء علته بسبب المفسدة  
 المقابلة لها **قوله** بان كان عقلاً  
 اي بان كان الحكم المتخلف عقلياً وكذا  
 الضمير في ما لم يكن راجع الى الحكم المتخلف  
**قوله** قال اي المفسدة التي  
 منه قال العضد القسم الاول فيها  
 يمنع المستدل وجود الوصف في صورة  
 النقص وفي بحثان الاول **قوله**  
 للمعترض ان يدل على وجوده حينئذ  
 او ابتدا قبل نعم وقبل لا وقبل  
 ان كان حكماً شرعياً فلا لان الاشتغال  
 بآليات حكم شرعي هو الانتقال  
 بالحقيقة والا فنعلم لظهور امر تنميته  
 لدليله انتهى قال التفتازاني قوله

والا اي وان لم يكن وجود الوصف  
 في صورة النقص حكماً شرعياً فنعم  
 اي للمعترض ان يقيم الدليل على وجوه  
 لان كون هذا تنميته لطلبه لا انتقال  
 الى مطلوب اغترام ظاهر بخلاف ما اذا  
 كان حكماً شرعياً فان جانب الانتقال  
 فيه اظهر فتدبر قال جمهور المشايخ  
 على ان المراد ان المذهب الثالث  
 هو النقص بل بان الحكم المتخلف فيه  
 ان كان حكماً عقلياً فلم يعترض ان يدل  
 على وجود الوصف في صورة النقص  
 لانه يقتضيه فيحصل فائدة وان  
 كان حكماً شرعياً فلا لعدم الغائز  
 اذ المستدل ان يقول يجوز ان يكون  
 تخلف الحكم لو جود مانع او انتفاء شرط  
 فيجب الحمل عليه جميعاً للدليلين  
 دليل الاستنباط ودليل التخلّف فلا  
 يتطلّب العلم بخلاف الحكم العقلي  
 فان هذا لا يتمشى فيه ولا يحقّ صدق  
 هذا الكلام انتهى قالتم استأر بقوله  
 قال اي ان المفسدة على تعريف  
 جمهور المشايخ والتي ان الصواب  
 كما مشى عليه العضد من ان المراد التفسير



في العلة بين ان تكون في حكم عقليا  
 او حكما شرعيا فتأمل **قوله**  
 بالاثبات الباطل لا يستلزم اي دعوي  
 صورية معينة مكنية بالاثبات  
 وقوله اي اثباتا هو برفع اثباتا  
 هو برفع اثباتا لتفسير الدعوي  
 الصورية المكنية بالاثبات يعني ان  
 ذلك بمنزلة ان يقول اثباتا صورية  
 معينة او مبهمته بدليل قوله او بغيرها  
 برفع لغتها بالعطف على دعوي **قوله**  
 لتقدمه عليه طبعا ظاهره لتقدم  
 الالبيات على النفي طبعا وفيه نظر  
 اذا الالبيات ايجاب النسبة والنفي  
 انتزاعا فكل منهما وارد على النسبة  
 وليس احدهما متقدما بالاطبع  
 على الاخر نعم الانتفا متقدم بالاطبع  
 على الثبوت في الممكنات ولولا  
 ما سيذكره الله في الفتح لعدم  
 التاثير من ان الالبيات متقدم على  
 النفي لا يمكن هنا ان الضمير الذي في  
 تقدمه يعود على الثبوت وعليه  
 يعود على الالبيات بمعنى الانتفا  
 والثبوت ويكون المعنى حينئذ

قدم الالبيات لانه راجع الى النفي المتقدم  
 طبعا على النفي لانه راجع الى الالبيات  
 المتأخر طبعا **قوله** اي المعنى به  
 لتفسير المعنى بالعلة والاقترب الى  
 لفظة انه الحكمة قال العضد اذا نقض  
 العلة بترك بعض الصفات يسمى  
 نقضا مكسورا وهو بالحقيقة نقض  
 بعض الصفات وانه بين النقص  
 والكسر كانه قال الحكمة المتعبرة تحصل  
 باعتبار هذا البعض وقد وجد في  
 المحل ولم يوجد الحكم فيه فهو نقض  
 لما ادعاه علة باعتبار الحكمة وكان  
 الحامل للشئ على تفسيره ان نقض  
 المعنى اي الحكمة بدون العلة لا يقدح  
 على التراجع كما سيذكره فيجاء بان  
 هذا بين نقض المعنى ونقض العلة  
 كما في العضد **قوله** بالغابعضه ليس  
 هذا بيانا لما تحقق به ماهية نقض  
 المعنى كما هو المتبادر لان النقض  
 معناه كما مر وجود العلة بدون الحكم  
 بل الباقي بالسميكية اي الغابعضه  
 نسبه لنقض الباقي وحده اذ مع البطلان  
 كما يوضحه المثال الاتي **قوله**



اي بان يبين انه ملغي تحقق الإسقاط  
لا يقصد على بيان الاتقاء لتحقيقه  
بحمد الاستقاط اي التركة بدون بيان  
الالفاظ لقوله العقد اذا نقض العلة  
بترك بعض الصفات سمي نقضا  
مكسورا ثم قال وقد اختلف في انه  
هل يبطل العلية ثم قال هذا اذا  
افتقر على البقض واما اذا اضاف  
اليها الفا الوصف المتزوك وكونه  
وصفا طرديا لا يدخل له في العلية  
بان يبين عدم تأثيره فيصح النقض  
لوروده على ما يصلح علة ولا  
يكون مجرود ذكره دافعا للنقض  
ولهذا انا مل للشم على الحمل المذكور  
حيث قال اولا بالفا بعضه وثانيا  
بان يبين انه ملغي ان المختار في التركة  
المجرد عن الالفاظ غير قاصح **قوله**  
مع ابداله اي ابداله العقترض الوصف  
المستقط اي اثباته بدله بغيره  
على سبيل النيابة في ذلك على المبتدئ  
بذلكيل قوله فيما سيجي وكأنه قيل  
عبادة **قوله** في اثبات عبادة الخوف  
اي اثبات وجوب اداها **قوله** فان

نقض  
3

المعلاة

المعلاة فيه اثبات الى انها الاصل  
المقتضى عليه لا الامن **قوله** على  
ما تقدم اي من قوله استقاط وصف  
من العلة اما مع ابداله او لا لكن يفرق  
بينهما بان ما تقدم اعتبر فيه  
الاستقاط وحده دون النقض وهذا  
اعتبر فيه الاستقاط والنقض معا  
**قوله** قابلي اي فذلك لا ينتقا  
للانتقا الثابت مقابله الذي هو  
الثبوت للثبوت ابلغ مما اي من الانتقا  
للانتقا الذي لم يثبت مقابله المذكور  
اي الثبوت للثبوت وانتقا ثبوت  
الحكم لثبوت علة بانتقا الحكم عند  
ثبوتها فما صنفه الثم من قوله بان  
يثبت الحكم مع انتقا العلة عكسي  
الصواب على ان ما قاله هو بخلاف العكس  
كما يفسره به الفا لا عكس غير ابلغ  
انتهى فليتامر فان قلت وما زعمت  
الصواب فهو النقض اي تخلف الحكم  
عن العلة وقد مر انه قاصح قلت  
هو قاصح في العلية لا في حقيقة  
العكس الذي كلامنا فيه **قوله**  
لا انتقا وفي نفسه قال العقد بغير



تقريره وتقرير دليله المذكور على  
رأينا يعني أن التعيين واحد يمكن  
أن يقال بسقوط الحكم ليلاب كذا  
تكرير الحال وقد يقال العلة الدليل  
الباغت على الحكم وقد يخالف مطلق  
الدليل فيلزم من عدمه عدم الحكم  
وكيف لا والحكم لا يكون إلا لتباغت  
أما وجوبا أو تقضيا انتهى **قوله**  
أي أن الوصف يعني الممثل به أما  
في جعله وأما في قد منه قال العبد  
عدم التاثير عبارة عن ابد وصف  
لا اثر له وقسمه الجديون اربعة  
اقتساما فاعلاها ما يظهر عدم تاثير  
الوصف مطلقا ثم أن يظهر عدم  
تاثيره في ذلك الاصل ثم أن يظهر  
عدم تاثيره في ذلك ثم أن لا يظهر  
شي من ذلك لكن لا يظهر في محل  
النزاع فيعلم منه عدم تاثيره وخصوا  
كل قسم باسم تميز البعض عن  
بعض وتشهيدا للفتنة بها باختصاص  
فالاول وهو ما كان الوصف غير  
مؤثر يسمى عدم التاثير في الوصف  
به ثم قال القسم الثاني وهو أن

يكون

يكون الوصف غيره وتثريه ذلك  
الاصل للاستغناء عن الوصف آخر  
ويسمى عدم التاثير في الاصل ثم  
قال الثالث أن يذكر في الوصف الممثل  
به قيد الا تاثير له في الحكم الممثل  
بعدم التاثير في الحكم القسم الرابع  
وجود قيد ضروري في الوصف الممثل  
به انتهى **قوله** وعدم التقدم الحويان  
لعدم التاثير بناء على أن التاثير  
يستلزم الاطراد والانعكاس **قوله**  
بناء على جواز التعديل بعلة من  
قال المم في شروط الا لحاق بالعلة  
وان لا تكون المستتبطه معارضة  
بمعارضة من مناف أي لمقتضاها  
موجود في الاصل قال التمام والتم  
قيد المعارض بالمعنا لانه قد لا ينافي  
كما سيأتي فلا يشترط التقا  
ويجوز أن يكون له علة ايضا بناء  
على جواز التعديل بعلة من انتهى  
فقوله هنا بناءا فتارة التي ما سبق  
من أن المعارض هنا غير متناف وان  
ووصف المستدل عليه أن معا لكن  
لا يخفى على ذي لب أن ذلك مناف لعدم



البعارضة به من القوادح فليتامل  
**قول** لنقد مدعي النسخ في نظر  
 لان النسخ والاثبات خفكان وآرد ان  
 على النسبة الحكمية ليس احدهما  
 وزاد اعني الاخر حتى يكون المورد  
 عليه منقذ ما على الوارد لان الاثبات  
 ايقاع النسبة والسلب انتزاعها **قول**  
 وقد قال به اي بالفرق **فصل** امكن  
 ان قد يقال امكان تسليم الصحة مع عدم  
 زيادة ان صح اظهر منه مع زيادتها  
 بل المتبادر مع زيادتها عدم تسليم  
 الصحة ومع عدمها تسليمها ثم المتبادر  
 من قوله دعوى ان القلب حقيقة  
 ان يقوله الموترض به للمستدل ما اشهد  
 به عليك لا ان صح وليس كذلك بل  
 حقيقة القلب ان يستنتج القالب  
 من دليل المستدل خلاف حكيم قوله  
 في المعنى هو الدعوى المذكورة **قول**  
 مسلم لصحة دليل للقوله بانه  
 تسليم للصحة **قول** مفسد له دليل  
 للقوله بانه افساد فهو لف ونشرب  
**قول** حيث سلمت هو على شامد  
 عليك وقوله واستدللت ما علة شامد

لك **قول** مرجح حال من مذهب لامن  
 ابطال بدليل قول النسخ فيما ياتي  
 لمذهب الخصم الذي لم يصرح به  
 وان كان قوله قبله اولاً مع الابطال  
 مرجحاً يوهم انه من الابطال فيقول  
 هذا بيان التقدير اولاً مع ابطال مذهب  
 المستدل المصريح به اي بل هو المذهب  
 مدلول عليه بالالتزام **قول**  
 فيصح اي النشر الى اي للمضروب  
 والسريه قوله هنا يصح له وفيما قبله  
 فلا يصح لمن سواه ان حكم اصل القياس  
 لا بد ان يكون متفقاً عليه بين الخصمين  
 كما من ولاخفايان المتفق عليه بين  
 الخصمين هنا هو عدم صحة بشرائه  
 العضوي لمن سماه وصحة بشرائه  
 لنفسه لكن صحته لنفسه عند  
 الشافعية وجد عندهم هو الاصح في  
 متفق عليها في الجملة فتأمل **قول**  
 بالصراحة متعلق بابطال لا بمذهب  
 وكذا قوله او بالالتزام وبهذا يصح  
 التمثيل لهما بالمتالين المذكورين  
 لهما **قول** بما مدتها وما يعنها يعني  
 تستوي الخامسة الحامدة والخاتمة



في حكمها السابق وملو عدم وجوب  
 النتيجة في الممانعة عنها ويحتل ان الممانعة  
 جامدة الطهارة عنها كالخبر في الاستحجار  
 وما يعنها كالممانعة في الاستحجار  
 التسميت بالممانعات اشارة الى ان  
 قلب التسميات من امثا فقه المسمى  
 الى الاسم **قوله** وحده استدلاله يعني لان  
 وحده استدلاله القالب استتولجامد  
 الخمسة وما يعنها ووحده استدلاله  
 المستدل عدم وجوب النتيجة فهما وهذا  
 لا يخفى انه نتيجة القياس استدلاله لا  
 وقتها لا وحده الاستدلال ايه كيفيته  
**قوله** لمحل النزاع ملو حكم الفرع  
 المتنازع فيه **قوله** سلمنا عدم  
 المناقاة يترجم انه دليل المستدل  
 وليس كذلك بل هو نتيجة فليتنا مل  
**قوله** وفي صلاحيته افضا الحكم صلاحي  
 العبات وفي صلاحيته الحكم لا فضا  
 الى المقصود يعرف ذلك بتامل كلام  
 التشريع المثال **قوله** بان ينبغي كلا  
 من الاربع دفع به ان يترجم ان الواو  
 بمعنى او يترجم عليه ان القدر في  
 المناقاة يترجم عدم التأثير المتقدم

قوله

**قوله** وقد ذكر الامري اي قبل  
 ذكره رجوع الفرق الى ما تقدم  
**قوله** لممانعة هي قوله ثم لو فرق  
**قوله** افقصد الالتفات بجموعها  
 ليس من ثبوت الاصول الذي هو موضوع  
 المسئلة الانري كيف ففسره المش  
 بان يقاس على كل منها **قوله** فقال  
 المستور سبع اي بخلاف القلب وهذا  
 يدل على انتفا الصيغة عن القلب فلا  
 تكون جامعا في القياس المذكور الا  
 على التثنية **قوله** ويجاب ويقرر  
 كون الجامع منصوبا ان عطف على يكون  
 في قوله كان يكون فهي افراد لتكون  
 الدليل صامحا لا اعتبارا في ترتيب  
 الحكم عليه الذي اقتصر عليه المصم  
 فان قبل عدم الصيغة مع الرضى  
 جهتان في المقاطات قبل اراد بالجهتين  
 الوصفتين الوجوديين **قوله** بان  
 وحده مع تقيضه لما تنوع فيه دفع  
 فعناد الوضع لكن يلزم التقضى وقد  
 تقدم انه قاده ولو لم تنوع **قوله** مخالف  
 للاجتماع السكوني هذا الاجماع ينبغي  
 حرمة النظر اليها وذلك هو في وجود



العلة في الفرع **قوله** في المقصود  
 أي المقصود من ترتيب الحكم على  
 العلة لحفظ النفس فالمقصود غير  
 العلة **قوله** ثم المنع هو ابتداء كلام  
 يتعلق بمنع المترشح أي ثم المنع  
 من حيث هو **قوله** فالنقض هو قريب  
 من النقض في العلة إذ هو نقض  
 المدعى دليلًا لوجوده بدون مدلوله  
 من الحكم كما أن نقض العلة هو وجودها  
 بدون معلولها من الحكم **قوله** فالمعارضة  
 هو كما لمعارضته في العلة إذ هي ابتداء  
 وصف منافي لوصف المستدل كما  
 أن معارضة الدليل ابتداء دليل يصلح  
 لتقويض حكمه **قوله** كما عرف من  
 تعريفه يعني بأنه أدلة الفقه الإجمالية  
 وهذا يقتضي أن الأدلة هي نفس  
 الكتاب والسنة والإجماع والقياس  
 والصواب أن أدلة الفقه الإجمالية  
 هي القواعد البالغة عن أحوال  
 هذه الأدلة وغيرها والعلم بتلك  
 القواعد وكون القرآن نفسه مثلاً  
 من أصول الفقه مما يحجج العقل ولما  
 قولهم الأدلة الشرعية الكتاب

والسنة

والسنة الخ فالمراد الأدلة التقصيلية  
 للأحكام **قوله** فليتنامل اشتارة أي  
 أن في صدقها بالآولي خفا لأن القطع  
 ينفي الفارقة أو يثبتها وجوهاً  
 يتبادر منه المساواة إذ قولك لا فارقة  
 بينهما غاية أنه إنما سوا و ذلك ظاهر  
 في غير الآولي فوجه صدقها بالآولي  
 أن معني كونها سوا المساواة في الحكم  
 أي بثبوتها لا في علته فقد تكون في  
 الفرع اقوي منها في الأصل وإن كانت  
 سوا في أصل ثبوت الحكم **قوله** هو الجمع  
 ينفي الفارقة أي ما جمع فيه ينفي  
 الفارقة **قوله** ويسمي بالجلي كما  
 تقدم مالا الذي يسمى به فيما تقدم  
 هو ما قطع فيه ينفي الفارقة وكان  
 تأثيره ضيقاً ويقذا الذي هنا الم  
 من ذلك **قوله** في مقصود المنع  
 مقصوده هو المعنى الذي يقصده  
 الشارع من ترتيب الحكم على الرصف  
 المعلن به وهذا المقصود هو الحكمة  
 وهي المأدب المعنى في قولهم القياس  
 في معني الأصل **قوله** فيدخل فيه  
 القياس الاقتراف فيه نظر إذ الدليل



عند المموليين كما ما يمكن التوصل  
بصحيح النظر فيه الى مطلوب خبري  
فهو بسيط وعند المناطق مولف  
**قول** المظن صواب المظنون لان فعله  
ثلاثي متعدد **قول** لا يلزم من عدم  
وجدان الدليل انتفاء اي انتفاء  
الحكم يعني لان عدم وجدان الدليل  
لا يدل على انتفاء الدليل وانتفاء الدليل  
لا يدل على انتفاء المدلول وان لزم منه  
انتفاء العلم به او الظن وقول الأكثر  
هو الجاري على ما قدمه المصنف في القدر  
يتخلف العكس من ان اللازم من انتفاء  
الدليل هو انتفاء العلم او الظن بالمدلول  
لا انتفاء المدلول كما تقدم شرحه  
**قول** واللازم تكليف العاقل  
تكليف العاقل لازم لعدم الدليل  
لا لعدم استبدائه لجواز وجوده وان لم  
يستدع فلوقال والا لا يمكن تكليف  
العاقل كان صوابا **قول** على الكلي  
عدي الاستقراء وهو يتبع الجزئيات  
بالأول ولا يعلل ما نفا لتضمنه  
الاستدلال كانه قتل الاستدلال فيقول  
الاستدلال ملتبس بالاستقراء بالجزئي

على الكلي ثم قوله على الكلي يظهر  
انه ضائع اذا لم يرد ان الاستقراء دليل  
قطعي على صدق النزاع ان كان  
ما وظني ان كان ناقصا فصدور  
النزاع اي اثبات حكمها هو المستدل  
عليه بالاستقراء كما يظهر من كلام  
الله **قول** واجيب بانه لا يخفى  
ان وجود الاحتمال وان بعد يمنع  
من القطع وان تنزيه منزلة القدم  
لا يصير معه دوما والقطع انما  
يحصل بعدم الاحتمال لا بتزويل الوجوه  
منزلة القدم **قول** ويسمى هذا  
ظاهرا انه اشار الى الناقص ولا  
يخفى ان الناقص ليس الحاقا فتبين  
انه اشار الى اثبات الحكم بالناقص  
**قول** وهو يتبع الاحسن ان يقول  
وهو انتقام انتفاء العقل لان الضمير  
اي هو عائذ على عدم **قول** حجة  
هو خبر عما قيل من الاستصحابات  
الثلاثة والخلاف المكي بقوله وقيل  
في الدفع وما بعده خامس بالثالث  
تعليم بان الاولين لا خلاف فيهما والخلاف  
المكي في الثالث ليس المحققة فمن



ثم قال الله في الاولين جزماً وقال  
المهم فيما يأتي فوفه اخفتم الله  
**قوله** وافع للارث منه اي عما ثبت  
من عدم الارث منه بسبب الحياة  
المتبقية قبل القدر **قوله** يخرج بول  
احسن منه ان يقول ليدخل غير  
في السبب لان خروج غير ذي  
السبب حاصل بالاطلاق كالنقييد  
فالتقييد افاذ وخوله غير ذي السبب  
لا خروج ذي السبب **قوله** والحق اي  
في مسئلة البول **قوله** ان قرب العهد  
بعدم تغيره اي قرب العلم بعدم تغير  
الهام من الوقوع لان الظن حينئذ  
يغلب بان التغير من الواقع وامكان  
ان يعدم معه فلا ظن لاحتمال ان يكون  
التغير موجوداً قبل الوقوع لطول  
المكث **قوله** من بقائه المطابق  
لما تقدم ان يقول من عدم التقض  
المجمع فند على البقاء **قوله** وينصرف  
الاسم توجيهاً لاطلاق المهم الاستصحاب  
في قوله فوفه ان الاستصحاب **قوله**  
تثبت امر الاحسن ان يقول اثبات  
امر لان الاستصحاب فعل المستدل

والثبوت

والثبوت اثره لا عين **قوله** من الاول  
الي الثاني متعلق بفقدان لا بالتغير  
يعرف بالتأمل **قوله** لو لم يكن اسخ  
هذا التركيب فاسد لاتحاد المقدم  
والثاني وكذا قول الله اذ لا واسطة  
لا يصح الا في مفهومين متقاييرين لاوا  
بينهما وادعي الاستلزام بين التفاضل  
وتثبوت الاخر كالمحرك والسكان  
فيقال مثلاً لو لم يكن زيد محركاً لكان  
سكاناً اذ لا واسطة بين المحرك والسكان  
والمقدم والثاني في مثالنا هذا مفهومهما  
لهما متقاييران وفي مثال الله مفهومهما  
هما واحد وهو كون الثابت اليوم ليس  
بثابت امس وقد يجاب بان اتحاد  
المفهوم فيه مبني على ان حرف السلب  
لنفي ثابت امس عن الثابت اليوم  
وليس بماده بل هو لفظ صدق المحرك  
عليه في حاله ليدقق قولنا الثابت  
اليوم ثابت بالامس لكان الثابت اليوم  
في الواقع غير ثابت امس وهذا  
مفهومان متقاييران متلازمان فليتامر  
**قوله** فيقضي ان لا يند نظر لا يحفي  
على التأمل كيف يقضي بذلك وقد

سطة



شرط في الاستصحاب فقد ان ما يصلح  
 للتغير وهو هنا موجود وهو وجود  
 المكين المشاهدين في الحال **فلهذا** وما  
 التأييد عليه بالقرينة اتفاقا قال  
 العضد في صريح العموم ما انفك  
 ذهب النشأ في جميع المحققين  
 الى ان العموم له صيغة موصوفة  
 له حقيقة ويحتمل النزاع كما  
 في الامر وخاصة راجع الى الصريح  
 المخصوص الذي سيذكرها هل بقي  
 للعموم ام لا فقال الأكثر صيغة  
 في حقيقة فيد وقال قوم الصيغة  
 حقيقة للمخصوص وهي في العموم  
 مجاز وقال الإشعري تارة بأنها مشتركة  
 وتارة بالوقف وقتل بالوقف في  
 الاخبار دون الامر وانتهى وقال الثاني  
 بالوقف اما على انا لا نذري او منع لها  
 ام لا او نذري انه وضع لها ولا نذري  
 حقيقة متفرقة او مشتركة كما مجاز  
 ثم الصيغة الموصوفة له عند  
 المحققين هي هذه فمنها اسم الشرط  
 والاستصحاب مخومين وما ومما وانما  
 ومنها الجمع المرفق لتقريب جنس

ومنها هو كحالات غرض  
 وما والذية

لا يفرق

لا تعريف محمد والجموع المضافه نحو  
 العلماء وعلما بغداد ومنها اسم الجنس  
 كذلك اي مرفق لتقريب جنس او مضافا  
 ومنها النكرة في سياق النفي دون  
 الاثبات نحو ما من رجل انتهى ولا يخفى  
 ان هذا صريح في مخالفة قوله الله  
 هنا وهو انما يدل عليه بالتقريب  
 اتفاقا ثم قوله الله هذا يخالف قوله  
 وقول المصنف في اول بحث العام ومدلول  
 العام في التركيب من حيث الحكم عليه  
 كناية اي محكوم فيه على كل فرد مطابق  
 نعم يوافق قوله التفتازاني في  
 شرح التلخيص في تعريف المسند اليه  
 باللام وقد يعيد المرفق باللام المشار  
 اليه الى الحقيقة المستوفقة فاللام  
 التي لتقريب العهد الذهني والاستوفقة  
 في لام الحقيقة حمل على ما ذكرنا  
 بحسب المقاصد والقرينة ولم يذكر  
 ابن الحاجب ولا العضد تقديم النكرة  
 في سياق النفي على باقي العمومات  
 بل ذكر تقديم العام الشرطي الصريح  
 على النكرة في سياق النفي وغيرها كالمجمع  
 المحلي والمضاف ونحوهما قال لان



دلالة الشرطي اقوي لافادة التقليل  
 قال ثم يقدم اجمع المحلي والاسم الموصول  
 كمن وما على اسم الجنس المرفوع باللام  
 لكثرة استعماله في المعهود فتصير  
 دلالة على العموم امنعت انتهى **قوله**  
 لان الاصل عدمها لهذا الدليل لا يخص  
 الطلاق والعتاق **قوله** يرجح المثبت  
 لهما على النافي يعني لان المثبت لهما  
 من دليل الزوجية والرق اللذين الاصل  
 عدمهما **قوله** يعني في غير العرائض  
 يعني ان الحلال والحرام وعلم القضا  
 المستفاد من اقسام عام والعرايض  
 المستفاد من اقسام خاص والخاص  
 مقدم على العام فيخص العام به جملة  
 بين الدليلين وقوله اصدر منه يعني  
 ان الحلال والحرام عام مصدح به وعلم  
 القضا غير مصدح به مستفاد من اقسام  
**قوله** لانه لو من فيه النسخ اي يومن  
 فيه ظهور النسخ واما تجرده فمحال  
**قوله** واجتماع الصحابة على اجماع غيرهم  
 يعني واسماعيل انه اذا نقل اجماعا كان  
 متقارضا بخبر الاحاد قدم اجماع  
 الصحابة على اجماع غيرهم واما

تحقق

تحقق اجماعين متقارضين فمحال  
 ان حرق الاجتماع الاول حرام ففر من  
 التقارض بينهما لا يمكن الا بامكان  
 تاويلنا **قوله** من كتاب وسنة بيان  
 للمتواترين **قوله** كما في مراتب النص  
 يعني مع مسلك اخر غير النص لهما  
 يصدرح به الله من ان تؤذي بعض مراتب  
 النص على بعضها غير مذكور في المرجحات  
 بعضها **قوله** اصلها يعني حكمها للمعلل  
 بها وبسبب اصلها لاخذها منه اي  
 استنباطها منه كما اشار اليه الله **قوله**  
 مثلا اشار الى ما مر من انه قد تشتمل  
 على اثره او حكمه **قوله** بالخلاف  
 فيها قد اشار اليه المص في ما مر بينا انه  
 على جواز التقليل بعلمتين ومنه **قوله**  
**قوله** لان ضعف الثانية يقتضي  
 انها مقبولة وقد رجع المص ان عدم  
 قاذح وان السنا في سببها التفتيش فراجع  
 في بحث الفوائد **قوله** على الاخر  
 اي على طريق الاستنباط الحد الاخر  
 وقوله على الاخر يصح لقلقه برجمان  
 ويرجح المقدر **قوله** بان يبذل هو  
 معني استقراغ وقوله تمام طاقتة

205

الاطلاع



هو تفسير الوسع والار بتمام طاقت  
تمام مقدور اذ الوسع بالضم المقدور  
لا القدرة فلو قال من النظر بدل  
في النظر كان اوضح **قوله** فلا حاجة  
اخر يعني لان قيد الحيشة الماخرو من  
الفقيه موضوع في محل شرعي الزيد  
فيخرج به ما يحترز بشرعي عنه  
وهو استقراغ الفقيه الوسع لتفصيل  
ظن حكم غير شرعي لانه استقراغ لذل  
لا من حيث انه فقيه ولذا لم يصرح به  
بعد ذلك في المترزات استقنا بقوله  
فلا حاجة وقوله من حيث مشغلت  
باستقراغ العقيد بجميع العتود التي  
قتله ووضعه من حيث اخيرا اشارة  
الي وفوقه موقع شرعي في كلام  
ابن الحاجب **قوله** والظن المحصل  
هو الفقه بعد ان يقيد بما صرح به  
او ايل الكتاب من ان الاد بالعلم في  
تغريف الفقه التهذيب لا الادراك  
فقوله هنا مجازا معناه لذلك ايضا  
وكذا قوله هنا بمعنى المهني للفقه  
يعتني ان الفقه هو نفس الادراك  
لا التهذيب وهو معناه لذلك ايضا

قوله

**قوله** فلو غير اخر هذا التفسير وان  
وافقت قوله فيما مر العلم بالاحكام لكنها  
بخالفان ما ينبغي من جواز تحري  
الاجتهاد فليتام **قوله** ولذا الخ قد  
يقال قوله والاجتهاد الفقيه وعكسه كل من  
المجتهد والفقيه فيهما ما راد به المهني للعلم  
اي الظن اما الفقيه فلما تقدم واما  
المجتهد فلما قالوا ان المجتهد يحرم عليه  
التقليد قبل الاجتهاد كما يحرم عليه  
بعد فهو مقتضى لان المجتهد لمعني  
المهني وجبته فكل منهما يراد به مارة  
المهني وقارة المتصف بالاستقراغ  
وبالظن بالفعل وهما على كل متساويان  
في الصدق **قوله** بشديد الفهم  
تفسير لفقيه اذ الفقه لغة الفهم  
وصيغة فاعل للمبالغة وقوله بالطبع  
تفسير للمراد من النفس **قوله** علم  
الكلام يحتمل ان المجموع اسم للفن  
المختص ويحتمل ان الكلام هو الاسم  
واما علم فالادبه الموقفة وعليه فقول  
وتقارب مجرور عطفا على الكلام والذكرة  
من فروع على كلا الاحتمالين **قوله**  
لانها لما تكن لو قال تحصل كان اظهر



اذ المتوقف على الاجتهاد هو الحصول  
 لا الامكان **قوله** بان يتقرر تصوير  
 لما هيته قوة الاجتهاد وهو انما  
 يصلح كونه تصويرا لما هيته الاجتهاد  
 اي الاستقراء لا للقوة التي هي  
 المملكة يعني التمس **قوله** من انه  
 يتمسك بالعام هو راجع للمعارض  
 وقوله من حكاية معطوف على انه من  
 انه وهو راجع الى اللفظ هل معه قرينة  
 تقدره **قوله** وحكاية بعضهم في كل  
 معارض قوله القم وهذا اي البحث عن  
 المعارض اولى **قوله** فيكون اي ما ذكر  
 من الاستيقاظ والاذن **قوله** بالبلغ  
 من الوحي ظاهرا من الخصاير سبب اليقين  
 في التلقي من الوحي وسبب ان الصواب  
 في اجتهاده انه لا يخطئ فيكون الاجتهاد  
 ايضا سبب اليقين فلا يتم الدليل  
 على منع الاجتهاد فليتنا **قوله**  
 بانه لو كان الخبر بهذا الاعتراض بان  
 اجتهاده مستلزم عليه وكم الصواب  
 فبانه لا يخطئ فالحكم الخامس باجتهاد  
 متيقن فلا يخصر سبب اليقين  
 في التلقي من الوحي بل في تلقي الحكم

منه مستلزم عليه وسبب لوجي او  
 اجتهاد منه **قوله** او بعينه فيه  
 بحث اذ البعض من ادق بالاعمال  
 الفرعية لان الاسلام كما ينبغي هو الاعمال  
 قولية او فعلية والاعمال الفرعية  
 منها ما هو معلوم من الدين بالضرورة  
 كالاركان الاربعة ومنها ما هو اجتهادي  
 وهذا في ثبوت الخطا فيه خلاف ولا  
 خلاف في انتفاء كونه ولا اثر فيه **قوله**  
 فهو اي المجتهد في العقلية **قوله**  
 هنا اي في التي فيها قاطع يعني لضعف  
 المقابل فيما لا قاطع فيها عبر قنينا  
 تقدم بالاصح فقال وان مخطئ  
 لا يات **قوله** فصر مجتهد في شئ  
 المقصد مجتهدا تجوز اذا اجتهاد استقرا  
 الفقيه الواسع كما **قوله** نقنا اي في  
 معناه بدليل مقابلته بظاهر اجليا  
 والظاهر الجلي اما نص اي لفظ كتاب  
 او سنة واما قياس ولذا قال ولوقياس  
**قوله** فالاصح تخريجه عليه يعني  
 ولو حكم بصحة الفقه حاكم لان حكمه  
 انما يفيد الحل لمن يعقده وان لم يحز  
 نقضه مطلقا **قوله** ونسب الظاهر



ان الى ادونسب القول بان تردد ان  
 في الوقوع الي الجمهور ويحتل  
 المتردد فيه اليهم **قوله** من ذلك  
 اي من ترددات في المحتل في محله  
 خلاف اي من ان في في الجواز على  
 فهم وفي الوقوع على آخر **قوله**  
 خبر في اي في ذلك المذكور من المدين  
 والخبر فيهما ففسرهما الله بقوله  
 اي خبر في اجاب **قوله** والتخير قرينة  
 يحمل التخيير على تجويز الترتيب في الجملة  
 لا على تجويز وتجويز الفعل على السواء  
 والا امتنع اجتماعه مع الطلب فلا  
 يصح كونه قرينة عليه **قوله** فهو  
 اجتهاد هذا ايضا على جواز تجزي اجتهاد  
 اما على منعه كما هو مقتضى كلام الله  
 في شرح حده السابق فيكون تقليدا  
 خارجا من الحد كما يخرج منه تقليد  
 المجتهد الكامل قبل الاجتهاد او بعد  
 مجتهد اخر فانه تقليد مع موقة دليل  
 الاخر وان كان تقليدا ممنوعا كما سيجي  
**قوله** وجب عليه تجديد النظر  
 لا يلا يمه قوله قبله وتجدد له ما  
 يقتضي الرجوع اذ لا يخفى ان المقتضي

للرجوع

للرجوع هو النظر في الدليل فزيادة  
 التجدد على ابن الحاجب لا معنى لها  
 بل يفسدها قوله بعد لا ان كان ذا كذا  
 له لا تقتضاه انه لا يجب تجديد النظر  
 مع ذكر الدليل الاول وان تجدد له ما  
 يقتضي الرجوع على الدليل دون  
 الاجتهاد فيصح حينئذ فقام له **قوله**  
 بالاول اي بالحق الاول وليس المعنى  
 بالنظر الاول ولا بالدليل الاول اذ لا  
 يوافق قوله من غير دليل يدل عليه  
**قوله** تقليد المقتول اي في نفس  
 الامر لا بحسب الاعتقاد اذ لا يثبت  
 حينئذ التضمين الا في **قوله** ثانيا  
 لا يجوز يعني وان اعتقده فاضلا فيجب  
 البحث عنه **قوله** لعدم تعيينه اى  
 تعيين المرح اي وجوبه **قوله** فان  
 اعتقد رجحان واحد منهم لقين لا يخفى  
 ان هذا عين قوله يجوز لمعتقده  
 فاضلا او مساويا اي لا مفضولا  
 كما صرح به الله وهو تكرار معه بلا حفا  
**قوله** مبنية على وجوب البحث  
 عن المرح فيه شيء اذ لا يمتنع ان  
 ينبني على التضمين المختار يعني ان



الرجحان المعتقد اذا تعدد بان كان  
 يو واحد من حيث العلم وفي اخر  
 من حيث الورع فباني القولان لكن  
 العذر للمثله ان القولين هما هما  
 منصومان في البناء على وجوب البحث  
**قول** طريق الاحتياط الامانة  
 فيه بيان في اي الطريق التي هي  
 الاجتهاد وقوله من تصرفه ان بيان  
 لطريق الاجتهاد لاصلة استقامة  
**قول** و معرفة المتفق عليه ان  
 لان المقصود من معرفة المتفق عليه  
 ان لا يخالفه والمخالفة لا تجوز لانها  
 خرق للاجماع فقد اشتمل كلامه على  
 ما ينافي دعواه اذ حرمة مخالفتها  
 فرع عن بقاء الاتفاق عليها في الاجماع  
 فليتأمل **قول** وقيل يكفي استفاضته  
 الاستفاضة هي الاشتهار وقد مر  
 ان معرفة اهلية بالاشتهار كافية  
 فهذا الامح قوله اخر صحه هنا  
 خلاف ما قدمه او لا بقوله ويجوز  
 استفتاء من عرف بالاهلية اخر قتاله  
**قول** والحال اشارة الى ان الواو في  
 وان لم يكن لا للعطف يقتضي لفظ

عليه مقدر قبلها اي ان كان مجتهدا  
 وان لم يكن وذلك فاسد لانه يستلزم  
 ان المجتهد يفتي بذهب مجتهد اخر  
**قول** بخلاف غيره اي غير القادر  
 المذكور فيدخل في غيره مجتهد الفتوى  
 وهو كما مر المتبحر القادر على الترجيح  
 دون التقرير وقد مر انه يستلزم مجتهد  
 الفتوى فقيه مع هذا تناقض لا يخفى  
**قول** دليل عدم الوقوع اشارة  
 الى ان قوله المص لم يثبت بل عدم  
 الوقوع كما سيظهر اليه **قول**  
 ولما فرضت ان المناسب لقول المص  
 لم يثبت وقوعه ان يقول النش لم يثبت  
 الاول لهذه الحارث والمناسب لقول  
 النش دون لا يقع اي الذي هو مراد المص  
 ان يقول المص والمختار لم يثبت عدم  
 وقوعه يعرف ذلك بالتأمل المصادق  
**قول** والجواز اما مطلقا واما في  
 بعض المسائل في غير ما عمل به اي  
 مشروط بما بان لا يعمل به وحاصله  
 انه يجوز الخروج مطلقا اي في كل ما لم  
 يعمل به او يجوز الخروج في بعض  
 المسائل التي لم يعمل بها دون بعضها



الآخر فصح ان القولان الاولان مطلقا  
 اي عامان والثالث مفصل والله اعلم  
**قوله** اي مسائل الاعتقاد والمراد بالمشاكل  
 المحولات في المسائل باصطلاح ارباب  
 المعقولات وهي القضايا في كل علم  
**قوله** لا يمان اي لا يقبل  
 وهو العاصم بالعقائد الخرافية اشارة الى  
 ان اصول الدين مسماة بالعقائد اي  
 المعتقدات وعلم الكلام مسماة بالعلم بتلك  
 العقائد **قوله** وتشتنع الخ فيه نظر اذ  
 تكفير العوام غير لازم لما تقدم من ان  
 المعتنق القطر على طريق العامة وقد  
 قال الثفتازاني في شرح المقاصد ليس  
 الخلاف فمن يشك ديار الاسلام من  
 الامصار والقري والصحاري فالقسم  
 يتفكرون في خلق السموات والارض بل  
 من نشأ في شاطئ جبل واخبره مخبر  
 بوجوب الايمان فامن من غير تفكر  
 فهذا معنى كلامه **قوله** بغير حجة  
 هذه عبارة ابن الحاجب في تعريف  
 التقليد والمناسب لما قاله للمني في  
 تعريفه المتقدم ان يقول بغير معرفة  
 دليله **قوله** مع احتمال شك او وهم

الافتة

الاضافة بيانية اذ الشك احتمالان  
 يتقاوم سببا ههنا والوهم احتمال  
 مرجوح **قوله** فلا يكفي ايمان المقلد  
 قطعا اي اتفاقا قد يقال في كلام  
 الثفتازاني ما يخالفه لانه قال  
 المعتزلة في التصديق هو اليقين انني  
 الاعتقاد الجازم المطابق بل ربما  
 يكتفي بالمطابقة ويجعل الظن  
 القائل الذي لا يخطر معه التقيض  
 بالبال في حكم اليقين انتهى وقد يحار  
 بان قوله الذي لا يخطر معه التقيض  
 ينفي وجود الاحتمال **قوله** عند  
 الاشهر وغيره قال الثفتازاني في  
 مشرح المقاصد واما المقلد فقد  
 ذكر بعض من نظريه الكلام وسمع  
 من الامام انه لا خلاف في اجراء احكام  
 الاسلام عليه والاختلاف في كفره  
 راجع الى انه هل يقاوت عقاب  
 الكافر فقال الكثيرون نعم لانه حائل  
 بالله تعالى ورسوله ودينه والجهل  
 بذلك كفر ومثل قوله تعالى ولا تقولوا  
 لمن اتى اليكم السلام لست مؤمنا  
 وقوله من لا يشع عليه وسلم



من صلي صلاتنا ودخل مسجدنا  
واستقبل قبلتنا فهو مسلم محمول  
على الاسلام في حق الاحكام وقال بعض  
دروى التحقيق منهم انه وان كان جاهلا  
بكنه مصدق فيجوز ان يتقص عقابه  
لذلك انني ينصب ولا مزية في مخالفته  
لكلام الله والشم **قوله** بل لا بد لصحة  
الايمان من النظر قال التقشازاني  
في التشرح ومنهم من قال لا بد مع ائمتنا  
الا اعتقاد على الدليل من الاقتدار على  
محاولة الخضم وحل ما يورد عليه  
من الاشكال واليه ذهب المعتزلة  
ولم يحكموا بايمان من عجز عن شيء من  
ذلك بل حكم ابرهاشم بكفره انتهى **قوله**  
فليجزم اي المكلف يقتضي ان الفاعل  
ضيق المكلف وعقده مقبول على  
ان يجزم ضمن معنى يخلفه وبيان العالم  
متعلق بعقده والا فمتع ان عقده مرفوع  
فاعل فليجزم ومنه العقد الجازم  
**قوله** واما ما يقع من العهد هذا  
فتفسيره ان هذا دل عليه قوله بعد  
خبره ويشره لان ذلك لا يناسب  
معناه عند المتكلمين حيث قالوا

العقدا

العقدا لعلق الارادة في الازل بالاشيا  
على ما ترجده عليه فيما لا يزال  
والعقدا بجاوها فيما لا يزال على  
تقدير مخصوص وقد مر عين **قوله**  
اي وما علم انه لا يوجد خاويله يصح  
المتى اذ مقتضاه وما لا يعلم انه يوجد  
فلا وهن العيان لا تستلزم العلم  
بعدم الوجود **قوله** اي بعينها  
اي مدلولها المقصودة منها اي  
المدلولات هي الذات باعتبار حقيقة  
معينة كما صرح به والمقصود منه  
تلك الصفة كما صرح به الشرح **قوله**  
احنا المسئلة فان اريد بالخالف من  
صدر عند الخلق فليس صدوره ازليا  
وهو ايضا صريح في ان المعاني المارة  
باسمائها ليست هي الاسماء القديمة  
القائمة بذاته لقالي كما هو الظاهر  
من الاسماء هنا وفي قول ابن ابي زيد  
في رسالته لم يزل بجميع صفاته واسماءه  
لقالي عن ان تكون صفاته مخلوقة  
واسمائه محدثة واقتره ابن الفاكهاني  
بقوله في شرحه وكان المص رحمه الله  
بقالي اشار به ذلك الى الرد على المعتزلة



والرافضة الزاعمة ان لا علم له ولا  
قدرة والقائلين ان الله تعالى  
كان في ازل بلا اسم ولا صفة وان عباده  
هم الذين خلقوا له الاسماء والصفات  
انتهى وعلى هذا الحمل المستلزم  
للتكرار في قوله وصفات ذاتة فقوله  
انما وازلية اسمائه الراجعة الى  
معناه ازلية معاني اسمائه المذكورة  
**قوله** من الفعل والترك الا وضح  
ان يقول من وجوده وعدمه اذ هما  
طرفا الشيء الممكن **قوله** المسمي  
بكلام الله تعالى الخ قال في شرح  
المقاصد لا تراخ في اطلاق اسم  
القرآن وكلام الله تعالى بطريق الاشتغال  
او المحاذ المشهور مشهورة الحقائق على  
هذا المؤلف الحادث وهو المتعارف  
عند العامة والقراء والمؤلفين  
والفقهاء انتهى **قوله** اي متجددة  
يعني ليس الى ابد بحدثة معنى الحدث  
الحقيقي وهو الوجود بعد التقدم  
اذ صفات الافعال امناقات وهي  
اعتبارية والاعتباري غير موجود  
في الخارج على ما يذكره بل الى ابد بحدثة

متجددة

متجددة **قوله** من حيث رجوعها  
الي القدرة الاسم المشتق من حيث  
الرجوع الي القدرة مجاز قطعاً  
اذا اطلاقه حينئذ من اطلاقها  
بالفعل على ما بالقوة **قوله** ام تغرض  
على هذا اقتصر المص في صدر كتابه حيث  
قال المتشابه هو ما استأثر الله  
بعلمه **قوله** من باب التمثيل اعلم  
ان التمثيل في الحديث الاول انها هو  
في قوله بين اصبعين من اصابع الرحمن  
لا فيه وفيها بعد من تمام الحديث  
اذ لو قيل ان قلوب بني ادم كقلب  
واحد يصرفه كيف يشاء يكن فيه  
تمثيل قطعاً **قوله** وبانه غير مخلوق  
ان قلت ما فائدة ذكره مع قوله  
بهذه الثلاثة قلت الاشارة الى  
انه الاتصاف بهذه الثلاثة والاتصاف  
بانه غير مخلوق قد يتوهم تناقضاً  
وان قوله الاتصاف له باعتبار الجواب  
عن هذا التوهم واعلم ان الاتصاف  
بهذه الثلاثة غير الخارجي في حق  
القديم مجاز قطعاً وما ذكر من الوجوه  
الثلاثة غير الخارجي بيان للعلاقة

الوجه



للتجوز فيه عليه الكسب في حاشيته  
 وبعد فلا يخفى عليك فاني قد  
 والتم على الحقيقة لا المجاز كيف وقد  
 صرح في شرح المقام مذ بالتجوز فقال  
 الماد بالذكر العربي المثل المقترو  
 المسموع المكتوب هو المعنى القديم  
 الا انه وصف بما هو من صفات  
 الاصوات والحروف الدالة عليه مجازا  
 ووصفا للمدلول بصفة الدال انتهى  
**قوله** اذا الرضي الارادة من غير  
 اعتراض اعتبار الارادة في مفهوم  
 الرضي ليستلزم ان الايمان من الكافر  
 غير مرضي وفيه ما لا يخفى فالصواب  
 ان يقال الرضي عدم الاعتراض كما في  
 الموافق **قوله** مع وقوعه في تهديد  
 للاستدلال بقوله تعالى ولو شاريتك  
 ما فعلوه وفيه دلالة على الدعوى بحث  
 لان تقدير مفعول المشيئة في الآية  
 ولو شاريتك عدم كفرهم ما فعلوه  
 فاللازم منها ان المشيئة المتعلقة  
 بعدم الكفر منتفئة وانتفاؤها اعم  
 من مشيئة الكفر التي هي المطلوب  
 لصدقها وبان لا يثبت شيئا أصلا

قوله

**قوله** والالفة عده مع الاولين  
 فيه شيء لان المعبر به عن خلق  
 الضلالة هو جعل الالفة لا الالفة  
 فتأمل **قوله** والمناهيات الخ قال  
 السيد في شرح المواقف معني قولهم  
 المناهيات ليست بمجموعة انها في حد  
 نفسها لا تتعلق بها جعل جاعل وتأثير  
 موثر فانك اذا لاحظت ماهية  
 السواد ولم تلاحظ معها مظهرها  
 سواها لم يعقل هناك جعل اذ لا مغايرة  
 بين الماهية ولقستها حتى يتصور  
 توسط جعل بينهما فتكون احدهما  
 مجموعة تلك الاخرى وكذا لا يتصور  
 تأثير الفاعل في الوجود بمعنى جعل  
 الوجود وجودا بل تأثيره في الماهية  
 باعتبار الوجود بمعنى انه يجعلها  
 متصفة بالوجود لا بمعنى انه يجعل  
 اقنا في وجودا محققا في الخارج  
 فان الصباغ مثلا اذا صبغ ثوبا  
 فانه لا يجعل الثوب ثوبا ولا الصبغ  
 صبغا بل يجعل الثوب متصبغا  
 بالصبغ في الخارج وان لم يجعل اقنا  
 به موجودا ثابتا في الخارج فليست



الماهيات في نفسها مجعولة ولا وجود  
 ايضا في نفسها مجعولة بل الماهيات  
 في كونها موجودة مجعولة وهما  
 المعنى مما لا ينبغي ان ينافى فيه  
 ولا منافاة بين نفع المجعولة عن  
 الماهيات بالمعنى الذي ذكرناه اولا  
 وبين اثباتها بما بينا انقائه الحق  
 الذي لا يتوهم بطلانه والقول  
 بنفع المجعولة مطلقا وبانها لها  
 مطلقا كلاهما صحيح اذا حمل على  
 ما صورناه ومن ذهب الى ان المركبات  
 مجعولة دون البسائط فان اراد  
 بالمجعولة احد المعنيين فالفرق  
 باطل لان المجعولة بمعنى جعل الماهية  
 تلك الماهية منتزعة عنها ماقا  
 وبمعنى جعل الماهية موجودة  
 ثابتة لها ماقا وان اراد كلاهما الظاهر  
 من كلامهم ان ماهية المركب في حد  
 ذاتها مع قطع النظر عن وجودها  
 محتاجة الى ضم بعض اجزائها الى  
 بعض وهذا الاحتياج الذاتي لا يتصور  
 في البسيط فهو المركب يقتضيه ان  
 في ثبوت المجعولة بحسب الوجود

الى

الى التأثير في نفع المجعولة بحسب  
 الماهية ويتعين ان يان المرتب  
 مجعولة في ذاته مع قطع النظر عن  
 وجوده دون البسيط كان هذا ايضا  
 صوابا بل لا ريب ان انتهى **قوله** فلا يشترط  
 تقريب على قوله الماهية الا وحصر **قوله**  
 وخرج السحر والتشبيذ ظاهرة  
 انها خرجت من حد المعنى ولا يصح  
 ذلك ان لم يدخل في ما قبل التقييد  
 بعدم المعارضته حتى يخرج به فالصواب  
 ان المعنى خرج من حد المعارضته  
 المفروقة من حد عدمها المصريح به  
 وهو ان يظهر من الرسل الهم مثل  
 ذلك الخارق ولوقال ودخل المقابل  
 بالسحر الخ كان اوضح لما لا يخفى **قوله**  
 وان كان من الكيفيات النفسانية  
 فيمن الذي منها هو التصديق  
 بمعنى الادراك اي الصورة الحاصلة  
 عند العقل لا بمعنى الازعان والقبول  
 بربط القلب على ما علم بمجي الرسول  
 صلى الله عليه وسلم به فاما من  
 مقولة الفعل لا من مقولة الانفعال  
 ولا كيف ثم ان التصديق الموفق به

انما قيل بهما وانما قيل بهما لان  
 انما قيل بهما لان الماهية لا تقوم  
 انما قيل بهما لان الماهية لا تقوم



الايمان هنا هو التصديق المعاني  
 للتصور اول الكتاب وقد جعل الله  
 هناك فعلا وهنا من الكيفيات  
 التقسافية **قوله** بان يتكلم الكبيرة  
 اي الكبيرة الموفقة بما سبق وهي  
 الكبيرة مع وجود الايمان **قوله**  
 ونسبتها الخ يعني ان النسبتين كليتهما  
 معتبرتان في الوضع اذ لو اعتبرت  
 فيه الاولي فقط لم يختلف الوضع  
 في العظام والانتكاس لاستواء نسبة  
 الاجزاء من اتصال بعضها ببعض  
 فهنا ذكر معناه في شرح المواقف  
**قوله** العرضيين المتشابهين في  
 الشكل بالعرضيين لان مفهوم المتشابهين  
 هو وجود ان ليشتركان في متغاة  
 النفس وهو اعم من العيني والرضي  
**قوله** لا يخفى ان الجسم الخ متبدي  
 واشارة الى وجود المكان اذ هذه  
 الاوصاف من خواص الموجود **قوله**  
 فقول المتكلمين ان المكان عديم  
 وهو الخ لا اي البعد المتوهم متعريف  
**قوله** اي يعرض فيه ما ذكره  
 فسر مفروضه لمتوهم اي متوهم

الوجود

الوجود كما فسر غيره به كان اوضح  
 في مقابلة الموجود لكن فرضي النفوذ  
 لشعر لعدم وجود المكان **قوله** هذا  
 ان يكون يقتضي ان الارض بالمكان هو  
 ان يكون المذكور وعبارة السيد تقتضي  
 ان المكان عند هؤلاء ما بين الجسمين  
 المذكورين وهو ايضا الخلاصة  
 الحق **قوله** فلك معدل الزمان قال  
 في المواقف وشرحه عند ذكر الفلك  
 الاعظم المحيط بجميع الاجسام ما قصد  
 وقطباها اي قطبا حركتها والكرة  
 قطبا العالم لان العالم الجسم في  
 هو المحدود وما في ضمنه ومنطقته  
 اعني اعظم دائرة في منتصف القطبين  
 ليساوي بعدهما من ما تسمى معدل  
 النهار لسبب استتق عليه في مذاح  
 الارض انتهى واشارة لسبب الخواص قول  
 في مباحث ما يوازي من الارض معدل  
 النهار اي الدائرة العظيمة على سطح  
 الارض الكائنة في سطح معدل النهار  
 الموازية لمحيطة تسمى خط الاستوا  
 والافق يقطع المعدل وجميع المدارات  
 اليومية فيه بنصفين على قواير

الارض

نفوذ

م يفور



لمروره لقطبي المودل وتلك المدارات  
فيكون الليل والنهار هناك في جميع  
السنة سواء الشاوي فوسيهما الواقعة  
احدهما تحت الافق والاخرى فوقه  
ولا يقع بينهما تفاوت الا باختلاف  
حركة الشمس في السرعة والبطء  
بوسط الارض والخصيف وذلك بما لا  
يحسن به ولا يلتفت اليه انتهى وقال  
عقب الكلام الاول وهي اي المنطقة  
المسماة بالمعدل حيث يكون لجميع الكواكب  
في طلوع وغروب ولا يكون هناك  
شي من ابدى الظهور ولا ابدى  
الخفا تكون ملازمة لسمت الرأس  
مارة به وهو دائرة قائمة من الارض  
تسمى خط الاستوا كما ستعرفه  
بخلاف الشمس فانها لا تلازم سمت  
الرأس اي خط الاستوا بل هي قليل  
هناك تارة الى الشمال متباعدة  
عن سمت الرأس في تلك المواضع  
قليلا قليلا الى غاية ثم ترجع من  
تلك الغاية متقاربة اليه قليلا  
قليلا حتى لتساوت ثم تبتل الى الجنب  
كذلك اي متباعدة عن سمت الرأس

الى

الى غاية متساوية للغاية الاولى  
ثم ترجع منها متقاربة اليه قليلا  
قليلا حتى لتساوت هكذا حالها دائما  
فعل من ذلك ان مدار الشمس ماثل  
عن معدل النهار ليس واقعا في سطح  
ثم قال وتقرض دائرة موازية لمدارها  
في الفلك الاعظم قاطعة لجميع ما تحته  
من الافلاك وغيرها لانها اي كان تلك  
الدائرة الموازية القاطعة مدار الشمس  
التي تتحرك على مركزه انبسطت الى  
سطح الفلك الاعظم والقبضت الى ما تحته  
وتسمى الدائرة المذكورة منطقة  
البروج لمرورها بوسط البروج  
وفلك اطلاقا اسم الفلك على الدائرة  
ومنطقة الحركة الثانية لان منطقة  
الفلك الثامن المتحركة بالحركة الثانية  
في سطح الدائرة وانها اي الدائرة  
الموازية تقطع معدل النهار بنصفين  
على نقطتين متقابلتين لانها دايرة  
عظيمتان وكذلك كل دايرتين عظيمتين  
تقرضان في كرة فانه يجب تقاطعهما  
على النقطتين كما بين في الاكروالتقاطع  
بين منطقة البروج ومعدل النهار



يكون على نقطتين مشتركتين بينهما  
 ويسميان نقطتي الاعتدال لاستواء  
 الليل والنهار في جميع نواحي الارض  
 اذا حلت الشمس فيهما سوي موضعين  
 هما تحت القطبين انتهى فحاصل  
 ان الفلك الاعظم تعرض فيه دائرة  
 عظيمة بين القطبين هي المشرقة الى  
 المغرب وفي منطقته وتسمى بمعدل  
 النهار لاستواء الليل والنهار في الموازي  
 له من الارض وهو خط الاستواء في جميع  
 السقة وتعرض ايضا في الفلك الاعظم  
 دائرة ثانية عظيمة مقاطعة للدائرة  
 الاولى فتكون من الشمال الى الجنوب  
 وتسمى لمن الدائرة بمنطقة البروج  
 لم ورها باوساط البروج وان التقاطع  
 بين هاتين الدائرتين يكون على نقطتين  
 متقابلتين يسميان نقطتي الاعتدال  
 لاعتدال الليل والنهار في جميع نواحي  
 الارض عند كون الشمس فيهما سوي  
 الموضعين المذكورين وهما تحت القطبين  
 فقول المم فلك معدل النهار هو الفلك  
 الاعظم وقول الشم سميت دائرته اي  
 منطقة البروج منه بمعدل النهار

لا يصح

لا يصح لان الدائرة المسماة بمعدل  
 النهار في الاولى والمسماة بمنطقة  
 البروج في الثانية وقول بقا دل او  
 لا يصح ايضا لان قوله عند كون الشمس  
 عليهما في نقطتي الاعتدال فهو خلاف  
 ما قد حوا به من السبب في التسمية  
 بالمعدل على ما رو ويكون قوله في جميع  
 البقاع ليس على عموم بل يستثنى  
 منه ما تحت القطبين وان اراد كون  
 الشمس عليهما في خط الاستواء فالامر  
 فيه اظهر لان الاستواء حينئذ ظاهر  
 في ذلك الموضع فقط لانه جميع البقاع  
 ولان الاستواء هناك حاصل كانت الشمس  
 على معدل النهار ام مائلة عنه كما يشهد  
 بذلك قولهم لاستواء الليل والنهار  
 هناك في جميع السنة اذ العلة في الاستواء  
 هو كون الافق يقطع المود وجميع  
 المدارات بنصفين على السوا فيستوي  
 قوس الليل وطول ما تحت الافق وقوس  
 النهار وهو ما فوقه سوا كانت  
 الشمس في المعدل او في احد البروج  
 الخارجة عنه فليتامل وانما علم  
 قوله اي ما يعرف لو فسر المصارف

عليهما ان اراد كون الشمس



بأنها جميع موقفتاي الادراك كان اصح  
 لهما لا يخفى **قوله** وقيل ادراك الملايم  
 هذا القول فيه نقض اذ هو قول الحكما  
 وقد عرفوها بأنها ادراك وبطل لهما  
 هو عند المدرس كمال وخير من حيث  
 هو كذلك ويقابلها **قوله** النظر  
 المودي هذا القول مبني على ان التقليد  
 في اصول الدين ممنوع **قوله** فهو على  
 الاهم اي ذو النفس الابية **قوله**  
 والهم قان في الشفا ماضية واما على  
 مذهب المحققين من الفقهاء والمكلمين  
 فان الاسم اذا وظنت عليه النفس  
 سية واما ما لم توظن عليه النفس  
 من هومها وخواطرها فهو المعفو  
 عنه انتهى بعد ان حكى ما مشى عليه  
 المم عن كثير من الفقهاء والمكلمين  
**قوله** للكسب هو صرف العبد القدرة  
 والارادة للفعل وفيه المواقف في  
 بحث القدرة من الكيفيات التقديرات  
 ان الكسب هو تعلق القدرة بالحارثة  
 بالفعل وذلك كد بمعنى **قوله**  
 فلا يوجد الامع الفعل كون القدرة  
 للكسب لا يستلزم وجودها مع الفعل

ولا

ولا كونها لا بداع يستلزم تودمها  
 عليه اذا العلة قد تقارن معلولها كما  
 هو الحق فقوله فلا توجد الخ فيه نظر  
**قوله** وان العجز صفة وجودية في  
 تدرج كون العجز صفة وجودية على  
 كون العبد مكشيبا لخالقا نظرا لبحر  
 وان اشارة الله الى بئانه عليه بقوة  
 كما الامر كذلك الخ **قوله** على القول بان  
 العبد خالق الخ فيه نظر لان القول  
 بذلك للمعترلة وجمهورهم على ان  
 العجز صفة وجودية صرح السبكي  
 في شرح المواقف **قوله** وبالث الاختلاف  
 اي اختلاف الراجح باختلاف الناس  
**قوله** عما يشغل عن الله التجريد  
 عما يشغل عن الله واجب فلو غير  
 بالاسباب فقال عن الاسباب لكات  
 احسن **قوله** بذلك المولود الذي  
 منهاه الا ليق ببلاغة الكلام ان  
 يكون ذلك اشارة الى انه لا يكون الا  
 ما يريد يظهر بالذوق السليم **قوله**  
 من نسبية التمام اي من صحتها **قوله**  
 فان لقامه الخ خاصا انه حصل علما  
 على انه مفعول مطلق او حال من ضمير



